عملية التحول

التجربة التشيكية

ISBN 80-86961-12-5 (English version)
ISBN 80-86961-05-2 (Spanish version)
ISBN 80-86961-06-0 (Belarus version)
ISBN: 987-80-86961-30-9 (Arabic version)

عملية التحول: التجربة التشيكية

الفهرس

تجارب عملية التحول التشيكية : الأيام الأولى
بيتر بيتهارت ٧

عودة تشيكوسلوفاكيا إلى الديمقراطية
بيرجي سوك ٩

الحكم الدستوري والمفعول الرجعي في وسط أوروبا
بيرجي برشيبان ٣١

سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا
يان تشارنوغورسكي ٤٧

التغييرات في القضاء
ياروسلاف ماريك ٥٥

إضاءات ذاتية حول تحويل قطاع القضاء
أوتاكار موتيل ٦٣

الإصلاحات الاقتصادية
فيكتور هانزليك ٦٧

الخصخصة
توماش يجيك ٩١

الجانب المظلم لعملية تحويل القطاع المصرفي
يان هاييك ١٠١

تحويل الجيش
يان إيخلر ١١٣

تحويل وزارة الداخلية والقوى الأمنية
يان فروليك ١١٩

تجربتي في وزارة الداخلية
يان رومل ١٢٧

تحويل أجهزة المخابرات
بيتر زيمان ١٣١

وسائل الإعلام التشيكية خلال فترة التحول
توماش كلفانيا ١٤٥

تغيير وجوه وسائل الإعلام التشيكية
بيتروشكا شوستروفا ١٥٥

تحولات الموقع القانوني للإدارة المحلية ـ التجربة التشيكية
ريخارد بوماهاتش ١٦٣

الخبرات المكتسبة من السياسة المحلية
يرجي روجيك ١٦٧

تحويل القطاع الصحي التشيكي بعد العام ١٩٨٩
بيتر هولوب ، فراتيسلاف رجيهاك ١٧٥

إضاءات ذاتية عن تحويل القطاع الصحي التشيكي بعد مرور خمسة عشر عاماً
مارتين بوبار ١٧٥

حماية البيئة قبل وبعد العام ١٩٨٩
فيكتور ترشييتسكي ١٨٩

النقابات أمس واليوم
يانا كاشباروفا ١٩٧

الانتقال إلى الديمقراطية و«الشفافية»
بيتر بلاجيك ١٩٩

الطريق التشيكية الوسطى لتجاوز الماضي الشمولي
بافل جاتشيك ٢٠٩

ممتلكات الحزب الشيوعي
بافل موليك ٢٢١

تجارب عملية التحول التشيكية
الأيام الأولى

بيتر بيتهارت

في الأيام والأسابيع والأشهر الأولى بعد السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٨٩ كنا في «المركز التنسيقي للمنتدى المدني» وسط براغ في أقصى درجات التركيز، ولكن في نفس الوقت وإلى حد ما ـ فاقدين للبصر. كنا مركّزين على تطور الوضع في البلاد، وفاقدين للبصر فيما يتعلق بما حدث خلف الحدود، كيف كان العالم ينظر إلينا، كيف كان يقيّم ما كنا نفعله وكيف كنا نقوم بذلك.

فريق عمل «المركز» كان يعمل في بداية الأمر تحت الأرض بكل ما للكلمة من معنى. فمسرح «لاتيرنا ماجيكا» كان برغم ممراته الطويلة المؤدية إلى المخازن وغرف التمرين المسرحي وقاعات تعليق المعاطف الدافئة جدا، نموذجا للقلعة. قلعة محصنة ضد العدو الخارجي المتمثل بعالم السلطة، ولكن أيضا قلعة معزولة عن الدوافع الخارجية.

بتنا نعلم بعد خمسة عشر عاما بأننا قد ارتكبنا أيضا في تلك المرحلة الأولى أكثر من خطأ. وبالطبع فأنه لم يكن من السهولة الاتفاق على ماهية أو طبيعة تلك الأخطاء. ما يمكن ان نتوافق حوله على الأرجح، هو أننا جميعنا بالغنا في تقييم وضعنا المميّز (أنه غير قابل للتكرار أو أنه أصلي). إن فرق عمل الانقلابات أو الثورات تظهر في حقيقة الأمر أحيانا كمركز للكون، أو إذا نظرنا إلى ذلك بشكل أكثر تواضعا وبالطريقة التشيكية، كمركز للعالم. وتتصرف بالتالي ـ استنادا لذلك ـ بشكل غير متّزن. إن الظهور هكذا هو أمر مثير لدرجة أنه أيضا أمر غير مسؤول.

عندما تتطور أحداث الثورة أو الإنقلاب ويتم احتلال مسرح ما، يكون الأوان قد فات عادة. فالمجتمع الناضج لتحمل التغييرات الجذرية نحو الديمقراطية يجب أن يطلب من قادته المستقبليين الاستفادة من تجارب الذين سبقوهم. بعض التجارب قد تعمم. فالمجتمعات الحرة تكون عادة أكثر تنوعا من المجتمعات غير الحرة ـ أي المجتمعات التي ترزح تحت هيمنة الأنظمة الشمولية. والمفاجئ في الأمر أن هذه المجتمعات هي في نهاية الأمر متشابهة وبالتالي فأن ردة فعلها حيال أية حركة داخل المجتمع لا تخضع لمراقبتها هي أيضا متشابهة. ولكن دعونا لا نخدع بالخصائص المختلفة والمواصفات الغريبة لكل دكتاتور، خصوصاً «دكتاتوريينا» نحن.

إننا نحاول اليوم، بعد خمسة عشر عاماً، تعميم أسباب نجاحنا، ولكن أيضاً أسباب فشلنا. ونحاول في نفس الوقت أن نضع أنفسنا مكان هؤلاء الذين سيتمكنون غداً أو بعد غد من استلام

السلطة في مكان قريب منا أو في الجزء الآخر من العالم، ومعها المسؤولية عن مستقبل البلاد التي ستنطلق للسير على الطريق الوعرة للحرية. هذه الدول ستجد نفسها على ما يشبه المسرح، مكشوفة ومراقبة تحت إضاءة كبيرة من الأنوار الساطعة.

أود بإلحاح أن أقول لهؤلاء بأنهم لن يكونوا أول ولا آخر الدول، بالرغم من أن ذلك قد يبدو لهم. ولكن كما يقال، فأن الناس لا يتعلّمون من تجارب الماضي أبداً... هذا ليس صحيح. إنه عذر مفهوم لهؤلاء الذين رفضوا الاستفادة من تلك التجارب، بسبب تأثرهم بشكل مبالغ به بأضواء اللحظة الساطعة جداً.

بعد هذه اللحظة المميزة تحل الأعوام الطويلة الخمسة عشر، الثلاثين وربما الخمسين عاماً. نحن بتنا نعي ذلك تماماً. فالأضواء الساطعة لا تضاء من اليوم فصاعداً علينا، ولكن على نتائج كل ما كان من الممكن أن نقوم به بشكل أفضل ولم نفعل ـ لأننا كنا منبهرين بشعور مفاده أننا الأوائل، وأنه لا مجال للاستفادة من تجارب الآخرين.

ساهم بيتر بيتهارت قبل العام ١٩٨٩ في كثير من نشاطات المعارضة التشيكية، وقد شغل منذ شهر فبراير ١٩٩٠ وحتى يوليو من عام ١٩٩٢ منصب رئيس حكومة الجمهورية التشيكية. منذ خريف العام ١٩٩٢ عمل ولمدة عامين في جامعة وسط أوروبا في براغ، ومنذ العام ١٩٩٤ حاضر في كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع. انتُخب في العام ١٩٩٦ عضوا في مجلس الشيوخ التشيكي، وفي العام ٢٠٠٠ انتُخب مجدداً في نفس المؤسسة التشريعية وأصبح رئيسها. بعد انتهاء ولاية الرئيس التشيكي الأسبق فاتسلاف هافل في العام ٢٠٠٣ رشّح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية لكنه لم ينجح. بعد انتخابات مجلس الشيوخ في العام ٢٠٠٤ انتخب نائباً أول لرئيس مجلس الشيوخ.

عودة تشيكوسلوفاكيا إلى الديمقراطية

بيرجي سوك

«العام السحري ١٩٨٩»

في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين مرّت الامبراطورية الشيوعية السوفييتية ـ التي كان من المفترض أن «تبقى إلى الأبد» ـ بتغييرات أدّت لانهيارها وإعادة توزيع القوى والقيم في العالم. كانت تشيكوسلوفاكيا السابقة في تلك الفترة جزءا من التغييرات ولعبت دوراً سلبيا في غالب الأحيان، لكنها ساهمت خلال الوقت القصير الذي امتد من نهاية العام ١٩٨٩ حتى مطلع العام ١٩٩٠ بتحديد شكل تلك التغييرات بشكل جوهري. لم تكن ترغب البيريسترويكا السوفييتية ـ المرتبطة باسم ميخائيل غورباتشوف والتي شكّلت محاولة لإجراء عملية إصلاح أعمق للنظام الفاسد والبيروقراطي، بأن تكون محركاً لمثل هذا التحول، ولكنها خلقت الظروف المناسبة له ـ فقد ساهمت بحلحلة العقد الحديدية التي كانت تربط الإمبراطورية السوفييتية من «الداخل» و«الخارج» ومكّنت الشعوب والدول من التحرر من معايير الوصاية القاسية. في الأعوام الأولى «للبيريسترويكا» حدث كل شيء ضمن إطار الأحزاب الشيوعية التي تطابقت إلى حد ما مع رياح التغيير التي هبّت من موسكو ـ في جمهوريات الاتحاد السوفييتي، المجر، بولندا، تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا. أما رومانيا وألمانيا الشرقية فاتخذتا من «البيريسترويكا» موقفاً متحفظاً. لكن الأحداث تخطت منذ الأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ إمكانيات ومحاولات التنوير (أو تلك التي كانت تدّعي التنوير) التي كانت تقوم بها المراكز والتي فقدت السيطرة على الأمور. فالمشاكل السياسية والاقتصادية والقومية التي كانت تعتبر لفترة طويلة من المحرّمات طفت على السطح، وتراكمت الأحداث ذات الطابع الجذري والثوري وأثرت على عملية تسريع التطور السياسي.

السبب الرئيسي وراء هذا التحرك الهادف للتخلي عن المركز، تجسد في المخططات الإصلاحية للقيادة السوفييتية التي روّجت لحرية الكلمة أو ما يعرف باللغة الروسية بـ «غلاسنوست»، وفي رغبتها بتحقيق الديمقراطية داخل الحزب الشيوعي السوفييتي بطريقة جدية، واستبدال الطريقة البيروقراطية لإدارة الاقتصاد بأسلوب إداري حقيقي، وإعادة ترتيب العلاقات بين الشرق والغرب ("التفكير الجديد"). وقد تم البحث عن طرق حول كيفية ملائمة المبادئ الديمقراطية والجماعية

ومبادئ السوق مع واقع الدولة التي يديرها الحزب الشيوعي والتي تم تأسيسها أصلاً وفق الإيديولوجية الماركسية ـ اللينينية. لكن التوجهات الهادفة للتحرر والديمقراطية لم تؤد في غالب الأحيان إلى النتائج المرجوة، بل على العكس، ساهمت في تعميق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والقومية. بدأ غورباتشوف وأعوانه يفقدون شعبيتهم، وتناقضت الآراء بشكل حاد داخل القيادة الحزبية، وتعثرت الإصلاحات بسبب الخلافات الهيكلية المختلفة. وتعاظم داخل التكتل السوفييتي دور القوى المطالبة بالانفصال عن المركز وإحداث التغيير، وهو ما أجبر قادة التكتل على الترويج لحرية الشعوب التي كان يحكمها، وتخلى عن لعب دور الشرطي الصارم. في العام ١٩٨٩ إنهارت الإمبراطورية الخارجية التي تضم دول وسط وشرق أوروبا.

بولندا

«ربيع الشعوب» الجديد بدأ في بولندا. فمنذ ديسمبر من العام ١٩٨٨ عملت المنظمة النقابية المستقلة والقوية «سوليداريتا» على تأسيس مجلس مدني مؤلف من ١١٩ ممثلاً للهيئات المعارضة. وكانت سوليداريتا تحظى في تلك الفترة باعتراف السلطة الحاكمة كشريك سياسي، لأن السلطة كانت تعتقد بقدرتها على الطعن بمصداقية هذه المنظمة النقابية إنطلاقاً من حقيقة أنها تتقاسم معها المسئولية. وقد تم تقسيم المجلس إلى خمسة عشر مجموعة يقودها رؤساء مسؤولين عن تحضير سوليداريتا بشكل كامل لخوض المحادثات الشاقة على «الطاولة المستديرة»، والتي كان من المفترض أن تركز على قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة. وقد اعتمدت في مطالبها التي كانت ترغب بطرحها على سلسلة المطالب الأصلية التي كانت تتبناها في الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ (إلغاء الرقابة، حرية الصحافة، السماح للمعارضة بالعمل في وسائل الإعلام، إزالة عملية احتكار السلطة والتنظيم، حرية التجمع، إدارة محلية مستقلة، إصلاح اقتصادي إلخ...). وأرادت منظمة سوليداريتا أن تتصرف حول «الطاولة المستديرة» كمجموعة ضغط قوية قادرة على إجبار النظام على إحداث حلحلة في الوضع القائم وتنظيم انتخابات حرة في المستقبل القريب. «الطاولة المستديرة» انطلقت في السادس من فبراير ١٩٨٩، وركزت خلالها المحادثات على ثلاثة قطاعات رئيسية هي ـ السياسة الاقتصادية والاجتماعية، الإصلاحات السياسية والتوافق الإجتماعي الاقتصادي. وقد انتهت هذه المحادثات في الخامس من أبريل (نيسان) بناء على اتفاق حول التحرر التدريجي وإحلال الديمقراطية في النظام. وإنطلاقاً من إيمانها بضرورة تنظيم الانتخابات الحرة في المستقبل، وافقت سوليداريتا على نموذج تنظيم الانتخابات الانتقالية الذي لم يكن يمكّنها من الفوز إلا بحوالي ٣٥٪ من المقاعد في المجلس النيابي البولندي (الغرفة السفلى للبرلمان) كحد أقصى، في حين سُمح بإجراء الانتخابات إلى مجلس الشيوخ (الغرفة العليا للبرلمان) دون أي تحديد. وقررت سوليداريتا بأنها لن تسعى بعد الانتخابات لاستلام السلطة، ولن تساهم فيها بأي شكل بسبب «تعمّق الأزمة الاقتصادية، دور القوى الواقعية الممثلة بالجيش والمؤسسة العسكرية، وكذلك بسبب حالة عدم الاستقرار جرّاء

موقف موسكو». وتوقعت بأنها ستعمل خلال الفترة التحولية كمعارضة برلمانية، وستبادر إلى طرح التغييرات التشريعية وستراقب حزب العمال البولندي الموحد الحاكم أثناء ممارسته للحكم. وقد جسّدت نتائج الانتخابات التي جرت في ٤ و ١٨ من شهر يونيو (حزيران) ضربة حاسمة للحزب الحاكم، حيث تمكنت سوليداريتا بزعامة ليخ فاليسا من احتلال جميع المقاعد التي كانت قد أجّلتها للانتخابات الحرة ـ ففازت في المجلس النيابي بـ ٢٦٠ مقعدا من أصل ٥٦٠ (أي من أصل ٢٦٠ مقعدا كان بإمكانها الفوز بها)، وفازت في مجلس الشيوخ بـ ٩٩ مقعدا من أصل ١٠٠. هذا الانتصار الحاسم أجبر سوليداريتا على تغيير استراتيجيتها ـ فقد أعلنت بأن المعارضة ستطالب برئاسة الوزراء في حال حصل الحزب الحاكم على رئاسة الجمهورية. وبالفعل، ففي التاسع عشر من أغسطس (آب) أوكل رئيس الجمهورية فويتييخ ياروزيلسكي مهمة تشكيل الحكومة الجديدة إلى الناشط الكاثوليكي تادوش مازوفييتسكي، وبدأت الحكومة عملها بشكل رسمي في الثاني عشر من سبتمبر (أيلول) ١٩٨٩، بحيث ضمّت أربع وعشرين وزيرا نصفهم من منظمة سوليداريتا.

المجر

في المجر أيضا أخذت الأمور تتحرك بشكل سريع وحاد جداً. الإشارات الحاسمة صدرت عن الحزب العمالي الاشتراكي المجري الحاكم (MSDS) الذي اعترف بالتعددية السياسية وتخلى عن احتكاره للسلطة بسبب الضغط الشعبي القوي. وكان البرلمان الذي يسيطر عليه الشيوعيون قد صادق منذ شهر يناير (كانون الثاني) على قانون خاص بحق التظاهر وتشكيل التجمعات، الذي ساعد على إنشاء الأحزاب السياسية بشكل رسمي. وفي الثاني والعشرين من مارس (آذار) نظّمت الأحزاب التي نشأت حديثاً «طاولة مستديرة معارضة» كان الهدف منها توحيد المعارضة وإعدادها للتفاوض مع الحزب الحاكم حول الانتقال إلى النظام الديمقراطي. وبعد مناوشات محدودة انطلقت المحادثات السياسية في الثالث عشر من شهر يونيو (حزيران) حول طاولة ثلاثية الأضلاع بحيث ضمّت الحزب الحاكم (MSDS) وأحزاب الطاولة المستديرة المعارضة، وطرف ثالث مشكّل من قبل المنظمات الاجتماعية الرسمية. وقد تعرض الشيوعيون الحاكمون لأول هزيمة ملموسة في السادس عشر من يونيو (حزيران) أثناء مراسم إعادة دفن رفاة رئيس الحكومة المجرية السابقة إيمري ناغي ورفاقه، الذين أُعدموا بسبب دعمهم للانتفاضة المناهضة للسوفييت خلال العام ١٩٥٦. فقد تحولت مراسم الدفن إلى حركة سلمية وطنية شاملة وإلى مظاهرة تدعو للحرية والديمقراطية. المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم (٦ ـ ١٠ يونيو) أنهى مرحلة التحرير بشكل كامل ـ حيث ألغى حزب العمال الاشتراكي المجري وأعلن تأسيس خلفه الحزب الاشتراكي المجري الذي أعلن عن تخليه عن احتكار السلطة وتأييده للنظام البرلماني الديمقراطي المتعدد، والملكية المختلطة، واقتصاد السوق الاجتماعي والإدارة المدنية. في السابع عشر والعشرون من شهر أكتوبر (تشرين أول) صادق التجمع الوطني على تعديلات دستورية وقانونية أخرى تم الاتفاق عليها حول «الطاولة الثلاثية» بخصوص نشاط

الأحزاب السياسية، إلغاء المجلس الرئاسي، انتخاب النواب ورئيس الجمهورية وإعادة تقييم وإصلاح الأحكام القضائية الصادرة ارتباطاً بانتفاضة العام ١٩٥٦. وتم شطب كلمة «شعبية» من اسم الدولة وتم إعلان جمهورية المجر كدولة قانونية ومستقلة. في نهاية شهر مارس وبداية شهر أبريل من العام ١٩٩٠ نُظّمت انتخابات برلمانية حرة فاز فيها المنتدى الديمقراطي المجري اليميني المعارض بنسبة ٤٣٪، في حين حصل الحزب الاشتراكي المجري على نسبة ٨,٥٪ فقط لكنها كانت كافية لتأمين عدم سقوطه كليا.

ألمانيا الشرقية

التطور في جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم يكن يتسم بحلول الوسط، فالنظام الشيوعي الحاكم في تلك الفترة ـ الذي كان يقوده سياسيون ستالينيون جدد من أمثال إيريك هونيكر ـ لم يعترف بأية تغييرات وأصر على واقعية دولتين ألمانيتين تتبنّيان نظامي إدارة متناقضين كلياً. وقد أدت حالة الامتعاض التي كانت سائدة لدى مواطني ألمانيا الشرقية من النظام البوليسي المتواجد في كل مكان ومن انخفاض مستوى المعيشة ـ الذي كان متخلفاً كثيراً عن مثيله في ألمانيا الغربية ـ إلى تأجيج مشاعر الإحباط الشامل. ولم ير كثيرون حلاً للخروج من هذا الوضع سوى الهروب إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية الرأسمالية. وفي مايو (أيار) من عام ١٩٨٩ أزالت المجر كافة الحواجز التي كانت قائمة على حدودها مع النمسا، فاسحة المجال بذلك لكثيرين من ألمانيا الشرقية للهرب باتجاه الغرب.

ولم يعد عبور الحدود محفوفاً بالمخاطر مثلما كان عليها سابقاً، وهو ما حفّز المزيد من الغاضبين على الهجرة ـ ارتفع عد اللاجئين وبدأ يأخذ شكل الهجرة الجماعية. في سبتمبر (أيلول) تم تأسيس شكل جديد من المعارضة ضمن إطار المنتدى الجديد الذي دعا السلطة الحاكمة إلى «الحوار الديمقراطي حول مهمات الدولة القانونية، والاقتصادية والثقافية». وفي الخريف فقدت النخبة الحاكمة السيطرة على الأمور فأثرت الأحداث اللاحقة بشكل حاسم على الجماهير التي خرجت إلى الشوارع والساحات. وفي بداية شهر أكتوبر (تشرين الأول) تظاهر في لايبزيخ عشرون ألف شخص، وبعد ثلاثة أسابيع وصل العدد إلى ثلاثمئة ألف. ولم تتجرأ الشرطة على التدخل ضد المتظاهرين، فانتقلت المظاهرات إلى مدن أخرى وأخذ الناس يطالبون بانتخابات حرة وبالحرية المدنية. وفي التاسع من نوفمبر (تشرين ثاني) أجبر المتظاهرون السلطة على فتح المعابر الحدودية بين برلين الشرقية وبرلين الغربية، وسقط «جدار برلين» كرمز لتقسيم ألمانيا وأوروبا. بعد ذلك تطورت المطالب الأصلية للمعارضة الخاصة بفرض التحرير والديمقراطية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى أبعد من ذلك بكثير فباتت تدعو بشكل واضح لتحقيق الوحدة مجدداً بين الدولتين الألمانيتين. في شهر مارس (آذار) من عام ١٩٩٠ نُظّمت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية انتخابات فاز فيها بشكل واضح الاتحاد المسيحي الديمقراطي الذي كان يترأسه المستشار الألماني الغربي هيلموت كول ـ أي

برنامج توحيد جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الفدرالية، وفشل في هذه الانتخابات مرشحو المنتدى الجديد. وابتداءً من الأول من يوليو (تموز) دخل حيز التنفيذ الفعلي الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي للدولتين، ومن ثم قرر البرلمان في ألمانيا الشرقية وبأغلبية أعضائه الموافقة على انضمام البلاد إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية. وقد انتهت جمهورية ألمانيا الديمقراطية فعليا في الثالث من أكتوبر بعد حوالي ٤١ عاما من تأسيسها.

هذه التغييرات لم توفر الدول المتبقية في الإمبراطورية السوفييتية الخارجية، وبرز منها «الانقلاب القصري» البلغاري في شهر نوفمبر و«الثورة الدموية» الرومانية في ديسمبر من العام ١٩٨٩ كإمكانيتين متطرفتين ـ فإما سيدور كل شيء ضمن إطار الأحزاب الحاكمة فقط، أو أن التقاتل على السلطة سيدور في الشوارع. تشيكوسلوفاكيا لم تختار أي من هذين الطريقين. في المرحلة الأولى بدت «الثورة المخملية» كنموذج ألماني على الأرجح ـ الساحات المليئة تطالب بإنهاء السيطرة الشيوعية وتنظيم الانتخابات الحرة، لكي تنتقل بعد ذلك إلى التأثير المجري ـ البولندي، المتمثل في حل الوسط التاريخي بين المعارضة والسلطة الحاكمة من خلال التفاوض حول «الطاولة المستديرة».

«الثورة المخملية» في تشيكوسلوفاكيا

تحوّلت المظاهرة الطلابية السلمية في السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٨٩ في براغ ـ والتي تم قمعها بشكل قاسي من قبل وحدات الشرطة ـ إلى ما يشبه الزناد الذي أطلق الأحداث الثورية. فبعد تدخل الشرطة قام طلاب الجامعات بالاتصال بالمثقفين والفنانين وممثلي المسرح والسينما ومن ثم عملوا في خضم حالة الغضب التي اعترتهم على تشكيل أول بؤرة نشطة لحركة الشغب المدني. وولدت حركة الإضراب وبعد ذلك بيومين نشأ المنتدى المدني في براغ كحركة سياسية تضم المجموعات المعارضة، ولكن أيضا جميع المواطنين الغاضبين وغير المسرورين، بمن فيهم حتى بعض الشيوعيين وأعضاء أحزاب الجبهة الوطنية. وكان فاتسلاف هافل أشهر شخصية معارضة في وسط أوروبا وقائداً يحظى باحترام واسع داخل المنتدى المدني. وفي نفس الوقت نشأت في براتيسلافا عاصمة سلوفاكيا حركة مدنية مشابهة أطلق عليها اسم الشعب ضد العنف ـ كان أبرز ممثليها في تلك الفترة الناشط الثقافي المعارض يان بوداي والممثل المشهور ميلان كنياجكو. أما هدف المنتدى المدني والشعب ضد العنف فكان إقامة الحوار مع السلطة الحاكمة حول فرض عمليتي التحرير والديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا. وبالفعل، فتحت تأثير الضغط القوي للشوارع والساحات الممتلئة ـ والتي بلغت ذروتها في الإضراب العام الذي تم إعلانه في السابع والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ـ أطلقت السلطة الشيوعية ممثلة برئيس الحكومة الفدرالية لاديسلاف أداميتس في بداية أول أسبوع ثوري، جولة المحادثات مع المعارضة.

النتيجة الأولى للمحادثات كانت الموافقة على تنفيذ أول خطوات ليبرالية ـ إطلاق سراح الأسرى السياسيين، إزالة الفقرات من الدستور الوطني التي تنص على منح الحزب الشيوعي

الدور القيادي في المجتمع، وعلى حصر النشاط السياسي ضمن إطار الجبهة الوطنية، تشريع نشاط الحركات والمجموعات المعارضة، والسماح لها بالعمل في وسائل الإعلام ألخ.... وطالب المنتدى المدني والشعب ضد العنف بإجراء تعديلات جذرية في هيكلية وبرنامج الحكومة، لكنهما لم يكونا راغبين بالمشاركة في هذا المشروع. ولم يكونا راغبين باستلام السلطة أو على الأقل المساهمة فيها أخذاً بعين الاعتبار أن الحركة المدنية في البلاد نشأت بشكل مفاجئ وسريع، أي مباشرة بعد السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، وكانت بحاجة لوقت لكي تتمكن من تشكيل برامجها وهيئاتها التنظيمية والسياسية. رئيس الوزراء أداميتس استغل المجال الممنوح وشكل في الثالث من ديسمبر (كانون الأول) الحكومة التي ظلّ الشيوعيون يسيطرون عليها باعتبار أنهم حصلوا على ١٥ حقيبة من أصل ٢٠. لكن العامل الأهم بقي متجسداً في الشعوب الغاضبة التي لم تُظهر بعد كامل طاقتها المتراكمة والتي رفضت هذه الحكومة الفدرالية. وتميّزت أعمال الاحتجاج بالطابع الغاضب لكن المنظّم وبالتالي لم تؤد إلى أي عنف. وأدركت الحركة المعارضة خلال الأيام التالية أنه - إذا لم تكن ترغب بالسقوط كلياً - يجب عليها أن تسعى للفوز بالسلطة. أما رئيس الوزراء أداميتس، الذي لم يطالبه المنتدى المدني بالاستقالة أبداً، فقد خسر مجال المناورة واضطر للاستقالة رضوخاً للضغط القوي الذي كان يمارس ضده من قبل القاعدة الشعبية. بعد ذلك فرض المنتدى المدني سبعة وزراء في «حكومة الوئام الوطني» التي ترأسها الشيوعي الإصلاحي والمتعاون ماريان تشالفا، أوكلت إليهم حقائب مفصلية في مجال الاقتصاد والتشريع، لكنه لم يتمكن من استلام وزارتي الداخلية والدفاع. إضافة لذلك فإنه لم يكن لحركة الشعب ضد العنف أي ممثل في هذه الحكومة.

من سيكون الرئيس الجديد؟

في العاشر من ديسمبر (كانون الأول)، أي في يوم تعيين الحكومة الفدرالية واستقالة الرئيس الشيوعي غوستاف هوساك، أعلن المنتدى المدني والشعب ضد العنف بأن مرشحهما المشترك لرئاسة الجمهورية هو فاتسلاف هافل. إلا أن الشيوعيين اعترضوا على هذا الترشيح. وكان البرلمان الفدرالي بصفته أعلى هيئة تشريعية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية يضم في حقيقة الأمر أغلبية ساحقة من النواب الشيوعيين، الذين قرروا المطالبة بفرض عملية انتخاب مباشرة لرئيس الجمهورية، لأنهم توقعوا أن يفوز فيها مرشحهم - رئيس الوزراء المستقيل لاديسلاف أداميتس. إضافة لذلك فقد رفضت الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية السلوفاكية ترشيح فاتسلاف هافل وكانت تطالب برمز العام ١٩٦٨ ألكسندر دوبتشيك بدلا عنه. ساد وضع فريد من نوعه. فالمنتدى المدني بصفته حركة ثورية أراد أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية استنادا للدستور الشيوعي من قبل برلمان فدرالي يسيطر عليه الشيوعيون، في حين أن الحزب الشيوعي كان يستعد لإجراء تعديلات دستورية جذرية على نظام الانتخابات الرئاسية. هذا الأمر أراد المنتدى المدني منعه، لكنه لم يدرك كيفية تحقيق ذلك. وبرغم ادّعائه أنه حريص على كيان الدولة وتمتعه بإرادة حقيقية

لاستلام جميع الهيئات الرسمية والدستورية، إلا أنه لم يكن قادراً على السيطرة على البرلمان بهدوء وإقناع، خصوصاً وأنه لم يكن يملك فيه أي مندوب يمثله. إضافة لذلك فأنه لم يكن يملك أية أدوات شكلية، اللهم قدرته على تعبئة الجماهير. لكنه تردد بتحريكها مرة أخرى لأنها قد تتسبب بانهيار البرلمان الفدرالي وإعادة المجتمع إلى الطريق الثوري، وهذا ما كان لا يرغب بحدوثه المنتدى المدني.

رئيس الوزراء تشالفا قدّم للديمقراطيين المترددين حلاً معيناً للخروج من الوضع المتأزم. ففي اجتماع خاص عُقد بناء على دعوة منه في مكتب رئاسة الحكومة في الخامس عشر من ديسمبر (كانوا الأول)، اتفق تشالفا مع فاتسلاف هافل على الحل. أما هدف هذا الحل المشترك فكان بأن يقوم البرلمان الفدرالي بتشكيلته الحالية بانتخاب فاتسلاف هافل خلال العام ١٩٨٩ رئيسا لتشيكوسلوفاكيا. وقد ساهم تدخل تشالفا الحاسم والسريع لدى البرلمان بأن يتخلى النواب الشيوعيون في الاجتماع الذي عقد في التاسع عشر من ديسمبر (كانون الأول) عن خططهم الأساسية الخاصة بتنظيم انتخابات رئاسية مباشرة ورضخوا دون أي تلكؤ لإرادة الحركة الديمقراطية. ولكي لا يحدث شرخ في العلاقات التشيكية ـ السلوفاكية خلال عملية انتخاب الرئيس، كان من المفترض إيجاد تسوية ترضي الجانبين وإزالة التوتر بين المتنافسين على المنصب الرئاسي ـ هافل ودوبتشيك، اللذين اجتمعا مرات عديدة بصفتهما مرشحين رئيسيين لتحقيق هذا الهدف. نتيجة هذه المحادثات المعقّدة المترافقة مع محادثات بين الأحزاب السياسية المختلفة حول «الطاولة المستديرة»، كان تقسيم المناصب الدستورية العليا ـ انتُخب ألكسندر دوبتشيك في الثامن والعشرين من ديسمبر (كانون الأول) رئيساً للبرلمان الفدرالي، وفاتسلاف هافل في اليوم التالي رئيساً لتشيكوسلوفاكيا. وقد انتُخب كلاهما بالإجماع. بعد انتهاء المراسم الاحتفالية المرتبطة بعمليات الانتخاب هذه، أنهى طلاب الجامعات ـ الذين شكّلوا منذ السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) القوة المحركة ورمز الحركة الاحتجاجية ـ إضرابهم، لإدراكهم بأن التطور اللاحق قد أصبح حتمياً.

الستة أشهر الأولى

لقد انهارت سلطة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بصفته الطرف المهيمن سياسياً بسبب إزالة فقرات الدستور الخاصة بالدور القيادي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ـ في المجتمع والدولة، وبسبب السيطرة على المواقع الهامة والمفصلية في الوزارات والبرلمان الفدرالي، وانتخاب فاتسلاف هافل رئيساً للدولة. وفي نهاية شهر يناير وبداية شهر فبراير من عام ١٩٩٠ توقف الحزب الشيوعي عن لعب دوره كقوة مسيطرة حتى في الهيئات التشريعية العليا، لكنه حافظ حتى موعد تنظيم الانتخابات البرلمانية الحرة على موقع سياسي استراتيجي وقوي جداً. وتقدم الأرقام الأساسية المدرجة أدناه صورة محددة حول نتائج الانتخابات أو التعيين المتفق عليه في الهيئات التشريعية

الأعلى. فقد توافقت ما تعرف بالقوى السياسية الرئيسية المجتمعة حول «الطاولة المستديرة» منذ الثامن من ديسمبر ١٩٨٩ على حجم وطريقة هذه التعيينات. هذه «القوى السياسية الرئيسية» تشكلت بطريقة غير متجانسة وبطريقة ارتجالية وضمّت الأحزاب السياسية، الحركات والمنظمات ذات المكانة الكبيرة والصغيرة وحتى الهامشية. وفي واقع الأمر فأنها تكوّنت من الأحزاب التي كانت تنضوي تحت لواء المنتدى المدني والشعب ضد العنف في مرحلة ما قبل شهر نوفمبر.

التغيير الأساسي في تركيبة البرلمان الفدرالي التشيكوسلوفاكي الذي كان يضم ثلاثمئة وخمسون عضوا تمّت في شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠. فمن نواب الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي البالغ عددهم ٢٤٢ عضو استقال أو تمت إقالة ١٢٢ عضواً. احتل المنتدى المدني والشعب ضد العنف ١١٤ مقعداً (ظلت ستة منها شاغرة)، وبقي للنواب المستقلين ٤١ مقعداً من أصل ٦٤. وحافظت الأحزاب التشيكية والسلوفاكية التي كانت أعضاء في الجبهة الوطنية السابقة على عدد مقاعدها الأصلي ـ فحصل حزب الشعب التشيكوسلوفاكي والحزب الاشتراكي التشيكوسلوفاكي على ١٨ مقعداً لكل منهما، والحزب الديمقراطي التشيكي وحزب الديمقراطية السلوفاكي على ٤ مقاعد لكل منهما. في بداية شهر فبراير (شباط) ١٩٩٠ تمت إعادة هيكلة المجلس الوطني التشيكي البالغ عدد أعضائه مئتي شخص. الحزب الشيوعي أقال ٥١ نائباً من أعضائه البالغ عدهم ١٣٣، وعُيّن مكانهم نواب من المنتدى المدني . وحافظ المستقلون على ٣٣ مقعداً وحزبي الشعب والاشتراكي التشيكوسلوفاكيين على ١٧ مقعداً لكل منهما. وبعد بضعة ايام جرى تعديل مماثل ورئيسي في تركيبة المجلس الوطني السلوفاكي البالغ عدد أعضائه مئة وخمسون شخصاً، فمن أصل ١٠٦ نواب شيوعيين استقال ٢١ نائباً من تلقاء أنفسهم وأقال الحزب ٢٠ آخرين. ومن ثم تقاسمت الأحزاب الأخرى المقاعد المتبقية البالغ عددها ٨٥ بمعدل النصف بين الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية التي انتدبت نواباً لا ينتمون لأي طرف سياسي.

في فبراير من العام ١٩٩٠ انتقل القرار السياسي من «الطاولة المستديرة» إلى الهيئات التشريعية، وهو ما كان يعني إعادة العمل شكلياً بالديمقراطية البرلمانية في تشيكوسلوفاكيا. وبقيت صلاحيات الدستور وهيكلية هيئات الدولة فاعلة. وفي شهر يناير (كانون الثاني) لم يتمكن المنتدى المدني ـ بسبب عدم وحدة صفوفه وكذلك بسبب عدم موافقة الشعب ضد العنف ـ من فرض عملية إعادة هيكلة الترتيب الفدرالي للدولة. وقد كان الهدف من ذلك تأمين تواصل أكبر وأكثر فاعلية وتحسين عمل أجهزة الدولة في الظروف الحالية التي اتسمت بالحرية والتعددية السياسية. وقد انتصر خيار الاستمرار بالعمل الدستوري الحالي على محاولة تحقيق تغيير جذري، وهو الخيار الذي كان يدافع عنه كوادر البرلمان الفدرالي والسياسيين السلوفاكيين، الذين اعتبروا الترتيب الفدرالي للدولة القائم منذ العام ١٩٦٨ بمثابة أكبر ربح سياسي يمكن تحقيقه ولم يرغبوا بالموافقة على أية تغييرات.

وقد سادت علاقات فريدة من نوعها في الحكومات المؤهلة بشكل جزئي وفي البرلمانات المشكلة من نواب يتمتعون بخبرات وتوجهات واهتمامات مختلفة. وقد تأثرت السياسة التي من المفترض أن

تتسم بها المرحلة الانتقالية بسياسيين ذو طابع خاص ومميّز. فقد سيطر السياسيون والذين كانوا مرتبطين بشكل أو بآخر بالحزب الشيوعي وأحياناً حتى بالإيديولوجية الشيوعية أو الاشتراكية: أ) الشيوعيون السابقون (الشيوعيون الإصلاحيون السابقون)، الذين عادوا إلى الحياة العامة بعد انقطاع قسري دام عشرين عاماً (رئيس البرلمان الفدرالي ألكسندر دوبتشيك، نائب رئيس البرلمان الفدرالي زدينييك ييتشينسكي وغيرهما). ب) الشيوعيون الجدد بصفتهم ممثلين للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي «الجديد» الذي نشأ في مرحلة ما بعد أحداث شهر نوفمبر. ت) الشيوعيون القدامى، الذين حافظوا على قناعاتهم وأسلوبهم السياسي، وقد غادروا في السابق مواقعهم القيادية أو أجبروا على مغادرتها. ث) ما بعد الشيوعيين ـ أي السياسيون البراغماتيون الذين تخلوا عن الحزب الشيوعي وتعاليمه لمصلحة تعاليم حزبية أخرى في غالب الأحيان (رئيس الحكومة الفدرالية ماريان تشالفا، نائب رئيس الحكومة الفدرالية فلاديمير دلوهي، رئيس المجلس الوطني السلوفاكي رودولف شوستر، رئيس الحكومة السلوفاكية ميلان تشيتش وغيرهم). وكشكل متوازن لهذه التيارات الأربعة كان هناك نوعان رئيسيان آخران يمثلان السياسة الاجتماعية: ج) المواطنون الناشطون غير الشيوعيين الذين خرجوا من رحم حركة المعارضة والمنطقة الرمادية (الرئيس فاتسلاف هافل، رئيس الحكومة التشيكية بيتر بيتهارت، النائب الأول لوزير الداخلية الفدرالي يان رومل وغيرهم). ح) الناشطون البراغماتيون الذين دخلوا المعترك السياسي في لحظة الثورة. وقد عمل في السياسة أيضاً عدد من الكوادر المؤثرة والتي تنتمي لأربعة أحزاب سياسية سابقة كانت تنضوي تحت لواء الجبهة الوطنية التي كان يسيطر عليها الشيوعيون.

القوانين الإصلاحية الأساسية

في ظل هذا التوزيع السلطوي بدأت عملية تحرير وإحلال الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففي الثالث والعشرين من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ صادق البرلمان الفدرالي على «قانون صغير حول الأحزاب السياسية» يساعد على نشوء النظام السياسي التعددي. منافع هذا القانون استفادت منها جميع الأحزاب التي كانت تعمل قبل الثورة ضمن إطار الجبهة الوطنية (بما فيها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي)، في حين شكّل المنتدى المدني والشعب ضد العنف عنصراً جديداً في هذا النظام الجديد. وإلى جانب هذه التشكيلات البرلمانية نشأت العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تطمح للفوز ببعض المقاعد البرلمانية خلال عملية توزيع القوى داخل البرلمان والتي جرت خلال شهري يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) أو خلال الانتخابات الحرة التي ستجري خلال شهر يونيو (حزيران). وقد نص القانون الجديد الذي تمت المصادقة عليه في السابع والعشرين من فبراير (شباط) على أن يتم الانتخاب استناداً لنظام التمثيل النسبي في ١٢ دائرة وبحد أدنى من الأصوات قوامه ٥٪ (في جمهورية سلوفاكيا ٣٪) للتمثل في المجلس

النيابي. وحددت الفترة الانتخابية بعامين والمهمة المفصلية للنواب والسياسيين بصياغة دستور جديد والمصادقة عليه. وقد صادق البرلمان في الفترة ٢٧ ـ ٢٩ من مارس ١٩٩٠ على قوانين هامة ترسي دعائم الحرية المدنية الأساسية ـ حول حرية التجمع ضمن أطر وأحزاب وهيئات مختلفة، حرية التظاهر، حرية تنظيم العرائض، مشروع تعديل قانون الصحافة والمطبوعات، والقانون المدني. وكان من المفترض أن تشكل بعض القوانين التي تمت المصادقة عليها في النصف الثاني من شهر أبريل شرطاً أساسياً لتحقيق التغييرات المقبلة في القطاع الاقتصادي، وخصوصاً ما يتعلق منها بتسوية جميع أشكال الملكية، وبالشركات المساهمة، وحرية التجارة الفردية، ومؤسسات الدولة. وصادقت البرلمانات على الأسماء الرسمية الجديدة للدولة ورموزها ـ تم شطب كلمة «الاشتراكية» من اسم الدولة ـ ، فأصبحت هناك الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية في حين أصبح اسم الدولة المشتركة الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية. وفي بداية شهر مايو ألغى البرلمان حكم الإعدام، وصادق على مشروع قانون خاص بالمدارس الابتدائية والثانوية، وعلى قانون خاص بالجامعات يمنح الدوائر الأكاديمية الحرية والاستقلالية.

وقد شهدت التغييرات في التوجه السياسي الخارجي للبلاد بُعداً ديناميكيا والتي كان مطلوب منهاً أن تشير إلى أن تشيكوسلوفاكيا تتخلى عن «عالم الأمس» وتسلك درباً جديداً. هذا التوجه الجديد حددته بشكل رمزي زيارتان أجنبيتان غير معهودتين ـ ففي الثاني من فبراير (شباط) جاء إلى براغ الدلايلاما الرابع عشر تندزين غيامتشو الحاصل لتوه على جائزة نوبل للسلام، وفي الفترة ٢١ ـ ٢٢ من أبريل (نيسان) زار المناطق التشيكية والمورافية وجمهورية سلوفاكيا البابا يوحنا بولس الثاني. الرئيس هافل ـ الذي كان يحظى بترحيب وتكريم في العالم بصفته رمزاً لانتقال السلطة بشكل هادئ وسريع ـ قام في الثاني من يناير (كانون الثاني) بزيارة إلى الجمهوريتين الألمانيّتين، وعبر عن تأييده لجهود التوحيد كما أبدى أسفه لعملية الإبعاد الوحشية التي تعرض لها الألمان المبعدين من المناطق الحدودية في تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الثانية. الاستقبال الاحتفالي الحاشد الذي حظي به الوفد التشيكي ـ السلوفاكي برئاسة فاتسلاف هافل في الكونغرس الأمريكي شكّل ذروة الزيارة التي قام بها الوفد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ١٩ ـ ٢٣ فبراير. بعد ثلاثة أيام تم في موسكو التوقيع على اتفاقية بين حكومتي الاتحاد السوفييتي وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تقضي بانسحاب كامل للجيش السوفييتي من الأراضي التشيكوسلوفاكية (إنسحب آخر جندي سوفييتي في السابع والعشرين من شهر يونيو حزيران ١٩٩١). وفي السادس من نفس الشهر خلال اجتماع عقد في موسكو توافقت الدول الأعضاء في حلف وارسو على حل الحلف مقابل التعهد بالعمل لبناء أمن جماعي جديد. في تلك الفترة أبدت تشيكوسلوفاكيا رغبة بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية الغربية، فمُنحت من قبل المجلس الأوروبي في السابع من مايو (أيار) صفة الضيف المميز، وفي نفس الوقت تم في بروكسل التوقيع على اتفاقية حول التعاون التجاري والاقتصادي مع المجتمع الأوروبي.

المشروع السياسي كان أكثر تعقيداً مما قد يبدو عليه من عملية السرد العادية للقوانين المصادق عليها، ومن الزيارات الخارجية التي كان يتم استقبالها استقبال الأبطال، ومن الخطابات الفردية والاقتراحات المفاجئة. ففي جميع أماكن ومستويات الدولة نشأت تحالفات سلطوية ومصلحية تعاونت خلالها أو تنوّعت، الأشكال السياسية المختلفة. ويمكن القول بشكل عام أنه في الجمهورية التشيكية نشأت هذه التناقضات الأساسية: بين الشيوعيين السابقين والشيوعيين الجدد، وبين السياسيين المدنيين وكلا المذكورين سابقا. نشأت العديد من الأماكن التي شهدت الصراع السلطوي ـ عملية الإصلاح الاقتصادي (النزاع بين مناصري طريقة العلاج الراديكالية عن طريق «الصدمة» وبين مناصري التدرّج في تحقيق العلاج)، الإيديولوجية السياسية (اليسار ضد اليمين، الليبرالية الجديدة ضد نقيضها ETATIZMUS) ألخ.

وفي الجمهورية التشيكية قفزت عملية الإصلاح الاقتصادي ومسألة تصفية الحسابات مع الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وجرائمه إلى دائرة الاهتمام. أما في سلوفاكيا فقد تحالف الشيوعيون الجدد مع الشيوعيون القدامى في مقاومتهم للسياسيين المدنيين وذلك لشعورهم بتهديد سيطالهم لا محالة بسبب استلام السياسيين المدنيين المتوقع للسلطة. المكان الجديد للصراع السلطوي تمحور في النزاع الخاص بالمصالح الوطنية السلوفاكية (القوميين السلوفاكيين المعتدلين وحتى الراديكاليين ضد أنصار القيم المدنية والديمقراطية بشكل عام). وقد شكّل النقاش السياسي الخاص بموقع سلوفاكيا ضمن جمهورية تشيكوسلوفاكيا ومن ثم حول استقلالها الكامل كدولة، موضوعاً سياسياً مفصلياً.

لقد تسببت العزلة السياسية خلال نصف قرن تقريباً بإبعاد المجتمعين التشيكي والسلوفاكي عن تجارب السياسة الحرة. وساهمت ثورة نوفمبر بإيقاظ الكثير من المشاكل وإحياء الأسئلة التي لم تحل طوال الأعوام الماضية، وكشفت ضغائن قديمة وأثارت التوقعات والآمال والنزاعات الجديدة. وأظهر التصور القائل بأن الاستمرارية الدستورية ستضمن انتقالاً هادئاً ومنظماً نحو الانتخابات البرلمانية بأنه غير واقعي. فالاستمرارية التي تم التحدث عنها بعمومية كبيرة بالاضافة لغياب استرتيجية محكمة ومتكاملة مكّنا بلعب لعبة المصالح المتناقضة، ولذلك فأنه ما كان من المفترض أن يشكل ضمانة للاستقرار، أصبح بشكل غير متوقع مصدرا للشلل والتفكيك السلطوي. لم تسيطر على السياسة أية فكرة شاملة، ولم يسد فيها أي إطار تقليدي أو شرعي جديد (مثل سيادة الشعب وما شابه). أن التفسير الذي تقدم به بعض العلماء الاجتماعيين من ذوي النزعة الحداثية بأن ما جرى قد ساهم في الإحياء المثمر للفوضى وشكّل بداية الطريق نحو التعددية السياسية، هو أمر مثير للخلاف.

أولى المشاكل مع الماضي

البرلمان المشكل في الغالب من نواب شيوعيين انتخب في نهاية العام ١٩٨٩ فاتسلاف هافل رئيسا للبلاد والمنتدى المدني احترم الحزب الشيوعي كجزء كامل الحقوق في إطار التعددية السياسية الناشئة حديثاً. ولكن برغم ذلك أصبحت ظاهرة العداء للشيوعية واحدة من المشاكل الرئيسية التي اتسمت بها الفترة المقبلة. وقد استيقظت هذه الظاهرة في أشهر يناير وفبراير ومارس من العام ١٩٩٠ في مدينة برنو، ثاني أكبر المدن التشيكية. المنتدى المدني في المدينة الذي كان يقوده الشيوعي السابق الذي وقّع لاحقا على ميثاق ٧٧ ياروسلاف شاباتا، تخلى عن منصب عمدة المدينة المهم من الناحية التمثيلية لمصلحة الشيوعي يوزف بيرنيتس. وقد أثار ذلك موجة من الاحتجاجات التي نظمها قسم من مواطني مدينة برنو والمنتديات المحلية التي كان يرأسها السجين السياسي الأسبق بيتر تسيبولكا. وبالرغم من القدرة على إخماد هذا العنف إلا أن ظاهرة العداء للشيوعية اخترقت سياسة المنتدى المدني وأصبح يشكل واحداً من معالمها. وقد تبنّى «ثوار الساعات الأخيرة» هذه الظاهرة باعتبار أنها أداة ملائمة للصراع على السلطة. كما أن المنتديات المدنية في الأقاليم والمقاطعات وجدت في ذلك أداء سهلة ومؤثرة للصراع ضد «المافيا الشيوعية» المحلية وضد التحالفات المرافقة لها والتي كانت تنقل رأسمالها السياسي والاجتماعي إلى قطاع الاستثمار الخاص.

في منتصف أبريل (نيسان) من العام ١٩٩٠ تقدم المدعي العام في براغ توماش سوكول (من المنتدى المدني) باقتراح يقضي بجعل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي حزباً غير شرعي. هذا الاقتراح رفع آخر الحواجز التي كانت قائمة وأثار حالة من التوتر بين قيادة المنتدى المدني التي كانت تفضل الحل الوسط وبين فروع المنتدى المدني التي بدأت تتبنى منحاً راديكالياً. ومع اقتراب موعد الانتخابات اشتدت وتيرة ظاهرة العداء للشيوعية وباتت حتى الأحزاب السياسية التي تقاسمت السلطة لعشرات الأعوام مع الحزب الشيوعي ضمن إطار الجبهة الوطنية، تطالب بوضعه خارج القانون. كان هناك أيضاً بالطبع هؤلاء الذين يحق لهم التحدث بصوت عالٍ جداً، والذين لا يمكن الطعن بشرعية مطالبتهم بضرورة تصفية الحسابات مع الماضي الشيوعي ـ السجناء السياسيون من فترة الخمسينات ـ . ولكن الصوت الضعيف لهؤلاء أخذ يغرق في بحر اضطرابات تلك الفترة، ولم يسمعه إلا القليل. ولكن البرلمان الفدرالي صادق في الرابع والعشرين من أبريل (نيسان) وبناء على مبادرة منهم على قانون حول التعويض القانوني، الذي نسخ لحد ما القانون المماثل الصادر في العام ١٩٦٨، وهو ما ساهم بتحديد صلاحياته ـ فقد ألغى القانون المذكور جميع الأحكام الظالمة وسمح بتعويض ضحايا القمع الشيوعي، لكن من دون أن يصف النظام الشيوعي بالنظام المجرم وغير القانوني. هذا الموضوع بالتحديد شكّل المادة الرئيسية للنقاش العاصف الذي شهدته الأعوام اللاحقة.

لقد هزّ موضوع أمن الدولة الحياة السياسية طوال المرحلة الانتقالية، فوزارة الداخلية أصبحت على الفور مركز اهتمام المجموعات المصلحية التي أصبح ممثلوها إما عن طريق الصدفة أو عن قصد جزءاً من دائرة تأثيرها. فقد اجتمعت هنا الكثير من النوايا والأهداف المختلفة في وقت لم يكن يملك المنتدى المدني ولا الشعب ضد العنف أي تأثير على سير وطريقة عمل هذه الوزارة حتى تاريخ تنظيم الانتخابات الحرة في شهر يونيو (حزيران). وقد تخلى المنتصرون في الثورة عن مسألة السيطرة على مؤسسات السلطة الرئيسية في حين حافظت كوادر ما قبل الثورة على تأثير قوي فيها. وقد كان الهدف الرئيسي من النشاطات السرية ونصف السرية التي كانت تتم في وزارة الداخلية هو السيطرة على الرأسمال القوي المختبئ في أرشيف الوزارة، فوراء أبواب قسم الأرشيف والسكرتاريا بدأت أولى عمليات «الشفافية» غير الرسمية (التدقيق في اتصالات وروابط السياسة مع هيئات وزارة الداخلية وبالتحديد مع جهاز أمن الدولة)، ولكن هذه العمليات لم تكن مرتبطة فقط مع فكرة تنظيف الحياة العامة من عملاء المخابرات الشيوعية، ولكن أيضاً للعمل من أجل فبركة بعض الملفات وإساءة استخدام البعض الآخر بهدف تشويه سمعة بعض الشخصيات الرسمية وحتى من داخل الحركة الديمقراطية. وقد تسبب المشروع المطعون به والذي لم يخضع للمراقبة (تم خلاله إتلاف أو نقل حوالي ١٥ ألف ملف عميل مهم) إلى عملية تدقيق أمني شفافة ورسمية لجميع مرشحي الأحزاب والحركات السياسية خلال الحملة الانتخابية. في سلوفاكيا توحد الشيوعيون الجدد والقدامى الذين اجتمعوا معاً حول ظاهرة القومية ضد السياسيين المدنيين الذين يمثلون الأفكار الفدرالية والليبرالية. أما في تشيكيا، فقد حدثت مواجهة عنيفة بين السياسيين المناصرين لتوجه «ما بعد الشيوعية» و«الشيوعيين السابقين» حول تصور كل منهما لأداء وطريقة عمل وزارة الداخلية.

وقد أصبح موضوع التحول الاقتصادي أيضاً محوراً للنقاش (الخفي حتى هذه الفترة). فمباشرة بعد مرحلة تشكيل «حكومة الوحدة الوطنية» كان من الممكن أن يبدو الخلاف بأنه مجرد خلاف أكاديمي، لكن الأشهر الأولى من العام الجديد أظهرت بأن الاقتصاد سيصبح موضوعاً سياسياً بامتياز. وبمبادرة من المنتدى المدني تم إطلاق مسابقة شكلية حول «سيناريو الإصلاحات الاقتصادية»، حاولت من خلالها مجموعات ضغط ومدارس مختلفة أن تبرز. وكان من الطبيعي أن تبدو التصورات التي صاغها خبراء اقتصاديون من حكومات مختلفة بأنها الأكثر تأثيراً. وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاحات المشكل من قبل فريق خبراء الحكومة التشيكية، فقد تطابق على الأقل جزئياً مع البديل الذي قدمه الخبراء الاقتصاديون للحكومة الفدرالية، وهو ما ساعد على فوزه في المسابقة غير الرسمية.

وبرغم المشاكل الأخرى والصعوبات (ارتفعت على سبيل المثال نسبة الجريمة في البلاد بشكل كبير بسبب العفو الذي أصدره رئيس الجمهورية) فقد تمتعت الحكومة بشعبية ملحوظة. وكان كثير من الناس يرون في بعض الرموز السياسية البارزة أملا لتحقيق تطلعاتهم وآمالهم. وجسد فاتسلاف هافل سياسة «مختلفة» تتميّز بالمبادئ الأخلاقية، وبوادر حسن النية ذات معاني كثيرة، وخطاب

سياسي منمّق. وارتبط اسم المعارض السياسي السابق وأول وزير للخارجية بعد الثورة بيرجي دينسبير بالتوجه السياسي الجديد لتشيكوسلوفاكيا نحو الغرب. وزير المالية فاتسلاف كلاوس (هو رئيس الجمهورية التشيكية منذ العام ٢٠٠٣) أصبح منذ الفترة الانتقالية يجسد عملية الإصلاحات السريعة والراديكالية الواعدة. وفي سلوفاكيا برز من سياسييها المحبوبين رئيس الوزراء ميلان تشيتش ورئيس المجلس الوطني رودولف شوستر، والغرابة أن ارتباط الأخير بالمؤسسة الرسمية التي كانت قائمة قبل الثورة لم يؤثر على شعبيته. ربما لأن أشخاصاً مثله كانوا قادرين من خلال المبادرات والمناورات المختلفة على إقناع المواطنين بأنهم قادرون على الدفاع عن المصالح السلوفاكية داخل الفدرالية.

الشعبية والثقة التي كان تتمتع بها الرموز السياسية الجديدة كانت مرتبطة بشكل وثيق مع ثلاثة قضايا خيالية تم التسويق لها في مرحلة ما بعد ثورة نوفمبر. القضية الأولى مرتبطة بـ «شد الأحزمة» والتي أشاعت الثقة بين المواطنين بأن التقشف المؤقت سيؤدي لرفع المستوى المعيشي بشكل بارز ولازدهار اجتماعي شامل. هذا الأمر ساعد السياسيين على إطلاق الإجراءات غير الشعبية. القضية الثانية حملت عنوان «العودة إلى أوروبا» وأشاعت تصوراً بأن تشيكوسلوفاكيا ستنضم بسرعة إلى أوروبا الغربية المتطورة اقتصادياً. أما القضية الثالثة فبإمكاننا أن نطلق عليها وصف «تحقيق السيادة السلوفاكية بسرعة» في شروط ملائمة من الحرية السياسية.

الانتخابات البرلمانية الأولى

في الانتخابات البرلمانية المنتظرة بشوق بالغ والتي جرت بعد نصف عام من ثورة نوفمبر (٨ و ٩ يونيو حزيران ١٩٩٠) بمشاركة حوالي ٩٠ ٪ من الناخبين، كان بإمكان المواطنين التشيك والسلوفاك أن يختاروا بحرية وبعد أربعة وأربعين عاما من بين عشرات الأحزاب السياسية والحركات. لكن «العيد الديمقراطي» هذا شهد فضيحتين مرتبطتين بإسمي رئيس حزب الشعب التشيكوسلوفاكي يوزف بارتونتشيك وقائد حركة الشعب ضد العنف يان بوداي، اللذين تم وصفهما بأنهما كانا عميلين لمخابرات الدولة الشيوعية. ووجد بوداي نفسه على لائحة أسماء المرشحين الذين تبيّن بأنهم كانوا عملاء فانسحب من لوائح مرشحي حركة الشعب ضد العنف لكنه نفى بشكل قاطع أن يكون قد تعاون مع تلك المخابرات. وقد عبّرت الحركة عن تأييدها له وشكّكت بمشروع الشفافية والتدقيق الأمني برمّته، والذي تم إعداده على جناح السرعة بالترافق مع ممارسات غريبة داخل وزارات الداخلية التي كانت تدار بشكل غير منظّم تماماً. ولم يكن بارتونتشيك في حقيقة الأمر بين المرشحين الذين تعاملوا في السابق مع جهاز المخابرات الشيوعي، لكن نائب وزير الداخلية الفدرالي والمعارض السابق يان رومل (من المنتدى المدني) اتهمه بذلك استناداً لشهادة كان قد تقدم بها عميل سابق لمخابرات الدولة الشيوعية ووضعت في سجل الملفات. وقد اعتبر حزب الشعب

التشيكوسلوفاكي ذلك الاتهام بأنه غير قانوني وبأنه هجوم ذو أبعاد سياسية يتم تنفيذه في فترة الهدوء التي سادت قبل الانتخابات.

وكان فوز المنتدى المدني في الأراضي التشيكية متوقعاً. فقد حصل على حوالي ٥٠٪ من المقاعد في المجلس الوطني التشيكي الذي يضم مئتي مقعد، ونفس العدد في مجلس الشعب الفدرالي الذي كان يضم ١٥٠ مقعداً. أما انتصار حركة الشعب ضد العنف في سلوفاكيا فلم يكن حاسماً لكنه كان مقنعاً وهو ما كان متوقعاً، حيث حصلت الحركة على ٣/١ المقاعد. الحركات السياسية الديمقراطية التي نشأت تباعاً في نوفمبر من عام ١٩٨٩ في ساحات المدن التشيكية والسلوفاكية، حققت نصراً ساحقاً في الانتخابات. وبالرغم من أنه لم ينتخب الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي سوى ١٣ - ١٤٪ من المواطنين، اعتُبر ذلك نجاحاً معيناً له نظراً لتنامي حالة الكره للشيوعية في تلك الفترة، لكن هذه النتيجة عنت من جهة أخرى فقدان الشيوعيين لكثير من المقاعد البرلمانية. هذه النتيجة وغيرها من المعطيات دعت ببعض المعلّقين للاعتقاد بأن الحزب قد بدأ يسير على طريق الزوال التدريجي، لكن الأعوام اللاحقة أكدت بأن هذه التصورات كانت خاطئة تماماً.

نتائج الانتخابات حددت طبيعة المحادثات الائتلافية الخاصة بتشكيل الحكومات الجديدة والتي بدأت تظهر نهاية شهر يونيو (حزيران). وبرغم معارضة المنتدى المدني أصبح ماريان تشالفا مجدداً رئيساً للحكومة الفدرالية (ممثلاً للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وحركة الشعب ضد العنف) بتأييد قوي من رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل. وكانت الحكومة تضم بالإضافة لرئيسها ١٦ عضواً (٩ منهم كانوا من المنتدى المدنى، ٥ من حركة الشعب ضد العنف، ١ من دون انتماء سياسي، ١ من الحزب الشيوعي).

وانتُخب ألكسندر دوبتشيك مرة أخرى رئيسا للبرلمان الفدرالي (ممثلاً لحركة الشعب ضد العنف)، وزدينييك ييتشينسكي نائباً أولاً له (عن المنتدى المدنى). وأصبحت داغمار بوريشوفا (المنتدى المدني) رئيسة للمجلس الوطني التشيكي وفرانتيشيك ميكلوشكو (حركة الشعب ضد العنف) رئيساً للمجلس الوطني السلوفاكي. وبلغت المحادثات السياسية ذروتها بانتخاب رئيس جديد للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية في الخامس من يونيو حزيران ١٩٩٠. ففي عملية اقتراع سرية انتخب البرلمان الفدرالي فاتسلاف هافل مجدداً رئيساً للبلاد بصفته المرشح الوحيد في تلك الفترة (كان ٢٣٤ نائباً معه و٥٠ ضده). هذه التطورات شكلت بطبيعة الحال عملية استلام السلطة من قبل الحركات الديمقراطية والتي لم تتم إلا بعد نصف عام من انهيار النظام الشيوعي.

وقد جرت أول انتخابات محلية حرّة في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠ وفاز فيها المنتدى المدني بنسبة ٣٦٪ وحل الحزب الشيوعي التشيكي - الموراڤي ثانياً بنسبة ١٧٪ وحزب الشعب التشيكوسلوفاكي ثالثاً بنسبة ١١,٥ ٪. وشارك في هذه الانتخابات حوالي ٧٥٪ من المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب.

إعادة تشكيل القوى السياسية

الجانب المظلم لانتصار العملية الإنتخابية تجسد بحالة عدم الاستقرار الشديدة داخل الحركات السياسية والتي لم تكن تملك في تلك الفترة قيادة منتخبة. كما أن ممثليها في الأراضي التشيكية والسلوفاكية لم يكونوا من الشخصيات التي تتمتع باحترام واسع، بل شخصيات ذات آراء وأفكار فضفاضة (هذا إن لم نقل متناقضة). ولم تتوضح بالشكل المطلوب الهيكلية والآليات الديمقراطية التي تؤمّن عمل واستمرارية هذه الحركات. والسياسيين الذين أصبحوا في نهاية العام ١٩٨٩ قادة لها حاولوا تمديد حياة ما يعرف بـ «سياسة الإجماع»، التي كانت في جوهرها فوضوية (لم يكن ممكناً في حقيقة الأمر الحفاظ على الإجماع إلا لأن المجموعات الكثيرة والمختلفة التفكير كانت مضطرة لقمع مصالحها الذاتية لكي تتمكن من تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات). والدعوات التي كانت تطالب بتحقيق سياسة حزبية وسطية وغير محددة تحظى بمباركة الرئيس فاتسلاف هافل، فقدت بعد الانتخابات مفعولها، ولم توجد أية قوة داخلية أو خارجية قادرة على الحفاظ على تماسك المنتدى المدني الذي كان يعاني من التوتر الداخلي، فحلّ عصر الانشقاق. هذا التباين الفكري عنى بطبيعة الحال تقسيم المنتدى المدني وحركة الشعب ضد العنف إلى مجموعة من النوادي السياسية المحددة بوضوح. وتمحورت الخلافات بالدرجة الرئيسية حول قضايا النزاع التشيكي ـ السلوفاكي، الإصلاحات الاقتصادية والموقف من الماضي الشيوعي.

الصدام الأول حدث مباشرة بعد الانتخابات ـ فتعيين بعض الشيوعيين في مناصب برلمانية أصبح مادة للانتقاد الحاد من قبل نواب المنتدى المدني اليمينيين. وانهالت الانتقادات على قيادة المنتدى المدني ـ التي تعززت لديها القناعة بسبب نتائج الانتخابات بأنه لا يجب تغيير أي شيء جوهري في طريقة عمل المنتدى المذكور ـ ولكن الانتقادات هذه المرة لم تأت من الخارج فقط بل من الداخل أيضاً، أي من الصفوف الذاتية. الانشقاق بدأ في البرلمانات. ففي شهر سبتمبر (أيلول) وبسبب النزاعات المرتبطة بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية، نشأ التكتل النيابي المتعدد الأطراف لليمين الديمقراطي، والذي ضم تكتل النواب اليمينيين الأعضاء في المنتدى المدني والمنتخبين في المجلس الوطني التشيكي بقيادة النائب يان كالفودا (التحالف المدني الديمقراطي)، والتكتل المماثل في البرلمان الفدرالي برئاسة دانييل كروبا (التحالف المدني الديمقراطي). وكرد فعل على تأسيس هذه المجموعة النيابية أسس النواب الذين لم يرغبوا بتقسيم المنتدى المدني التكتل الليبرالي (في ١٣ ديسمبر كانون الأول ١٩٩٠)، والذي انضم إليه معظم وزراء الحكومتين التشيكية والفدرالية.

عملية التغيير الأساسي للمنتدى المدني التي لم يكن ممكناً العودة عنها باتت تقترب. ففي المؤتمر الشامل الذي عقد في الثالث عشر من أكتوبر ١٩٩٠ هُزم هؤلاء الذين كانوا يطالبون بأن يستمر المنتدى بتبنّي السياسة الوسطية غير المحددة حتى تاريخ الانتخابات البرلمانية في ١٩٩٢. وبتوافق أغلبية المنتديات المدنية في الفروع والمقاطعات تم انتخاب وزير المالية فاتسلاف كلاوس الذي كان

يتمتع بكاريزما واضحة، والذي لم يخف رغبته بتحويل المنتدى المدني إلى حزب سياسي يميني ذو برنامج محدد وعضوية ثابتة يعتمد عليها لفرض تصوره الخاص بالإصلاحات السياسية الراديكالية. وبرغم معارضة الرئيس فاتسلاف هافل الذي كان مؤسس هذه الحركة وأكثر شخصياتها السياسية تأثيراً، وافق المؤتمر على الأفكار والنوايا التي طرحها فاتسلاف كلاوس.

دعا الرئيس هافل ممثلي المنتدى المدني لكي يتفقوا على مستقبل المنتدى وبالدرجة الرئيسية على طريقة عمله حتى تاريخ الانتخابات المقبلة. وقد هدف هذا التحرك للعمل من أجل الحفاظ على الأغلبية الحكومية في القسم التشيكي من البرلمان الفدرالي والمجلس الوطني التشيكي، ولكي لا تحدث تغييرات جذرية في تشكيلة الحكومتين التشيكية والفدرالية. توافق الحزبان اللذان كان من المتوقع أن يخلفا المنتدى المدني على تقاسم المقاعد في رئاسة البرلمانين وفي اللجان المختلفة والحكومتين. وفي الثالث والعشرين من فبراير (شباط) عقد في براغ آخر مؤتمر شامل للمنتدى المدني أُعلن خلاله تقسيم الأخير بين الحزب المدني الديمقراطي بزعامة فاتسلاف كلاوس، والحركة المدنية التي ترأسها بشكل غير رسمي وزير الخارجية بيرجي دينسبير. الحزب المدني الديمقراطي الذي انضم إليه معظم فروع المنتدى المدني السابق أصبح فعلياً أكبر حزب سياسي في البلاد وكتلة برلمانية مؤثرة، في حين أعلن معظم وزراء الحكومتين التشيكية والفدرالية انتماءهم إلى الحركة المدنية، بمن فيهم رئيس الوزراء بيتر بيتهارت ورئيسة المجلس الوطني التشيكي داغمار بوريشوفا. بهذا التقسيم تحوّلت الحكومة التشيكية بطبيعة الحال إلى حكومة أقلية، وهو ما شكل إضافة جديدة لسلسلة التناقضات الغريبة التي شهدتها سياسة ما يعرف بـ الاجماع الدستوري.

الإصلاح الاقتصادي

في النصف الثاني من العام ١٩٩٠ تم تبني خطوات سياسية وتشريعية حاسمة لتحقيق عملية التحول الاقتصادي. وفي سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) صادق البرلمان الفدرالي على سيناريو «الإصلاحات الاقتصادية الراديكالية» التي تم إنجازها تحت قيادة وزير المالية فاتسلاف كلاوس، وصادق على قانون خاص بعملية «الخصخصة الصغيرة» وقانون خاص بالتخفيف من نتائج الذنوب المرتبطة بالممتلكات ("قانون إعادة الممتلكات"). ونشأ مجلس التوافق الاقتصادي والاجتماعي ("الثلاثي") كجهاز لتنسيق التوافق بين الحكومة والنقابات العمالية وأرباب العمل. وفي منتصف شهر أكتوبر (تشرين الأول) تمت عملية إعادة تقييم سعر صرف العملة التشيكية تجاه الدولار وغيره من العملات القابلة للتحويل.

وحتى تاريخ الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ كانت الأسعار قد حُرّرت، وانطلقت عملية «الخصخصة الصغيرة» من خلال أول مناقصة لبيع المؤسسات الصغيرة والمتاجر والمطاعم وما شابه واستمرت حتى ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩٣. وقد خضع لهذه المناقصات في الأراضي

التشيكية عشرين ألف وحدة بلغت قيمتها حوالي ٣٦ مليار كرونة. وفي نهاية شهر فبراير صادق البرلمان الفدرالي على قانون خاص بعملية الخصخصة الكبيرة التي مكّنت عملية نقل ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص بهدف استثمارها. وساهم القانون الذي ينظم مسألة ملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات الزراعية والذي صادق عليه البرلمان الفدرالي في الواحد والعشرين من مايو (أيار) بالتخفيف من وطأة الغُبن الذي لحق بأصحابها في الأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩ حيث أصبح جزءاً من قانون إعادة الممتلكات لأصحابها. وفي الأول من نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩١ ومع بدء عملية تسجيل «القسائم الاستثمارية» بدأت أول موجة من عملية «الخصخصة عن طريق القسائم» والتي عرضت خلالها الدولة للشراء أسهماً في ١٤٩١ مؤسسة وصلت قيمتها إلى حوالي ثلاثمئة مليار كرونة، وتحت تأثير الدعاية الرسمية والتجارية قام ستة ملايين مواطن تشيكي ومليونين ونصف مواطن سلوفاكي بشراء القسائم مع آلاف من النقاط الاستثمارية. وفي ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩١ صادق البرلمان الفدرالي على قانون خاص بالبيئة وقانون حول تصحيح الملكية للممتلكات داخل الجمعيات التعاونية (ما عرف آنذاك بقانون التحويل). وابتداء من الثامن عشر من مايو (أيار) ١٩٩٢ كان بإمكان جميع حاملي «دفاتر القسائم الاستثمارية» استثمارها إما في المؤسسات التي شملتها الخصخصة أو إيكال مهمة استثمارها إلى الصناديق الاستثمارية والتي حصلت في نهاية الأمر على ثلاثة أرباع حصة حاملي هذه الدفاتر ـ بسبب الدعاية الإعلامية المركزة وتوق أصحاب الدفاتر لتحقيق الثراء السريع في البيئة «الرأسمالية الشعبية» التي كانت سائدة.

وكان لهذا الشكل من الإصلاحات الاقتصادية بديل معين. فالنزاعات التي كانت سائدة بين الاقتصاديين في الحكومتين التشيكية والفدرالية كالاختلاف في وجهة النظر حول كيفية إجراء عملية الخصخصة، استمرت حتى بعد الانتخابات. وقد اتفق كلا التصورين حول الخطوات الرئيسية التي يجب القيام بها معاً أي: إعادة جدولة الأسعار، وتحقيق عملية تحول جزئية للعملة المحلية وتحرير التجارة الخارجية. كذلك لم يكن هناك خلاف حول ضرورة القيام بعملية خصخصة واسعة، لكن السؤال الرئيسي الذي شكل محور الخلاف هو «كيفية» القيام بذلك. وقد طُرحت مسألة إعادة الممتلكات كأحد أساليب عملية الخصخصة باعتبار أنها ستساهم أيضا بالتخفيف ولو جزئياً من وطأة الغُبن والجرائم التي ارتكبتها الدولة الشيوعية بعد العام ١٩٤٨.

الاختلاف الجوهري تجسد في السؤال المطروح عمّا إذا كان هناك ضرورة لإجراء عملية هيكلة للمؤسسات الهامة قبل عرضها للخصخصة. الحزب المدني الديمقراطي دافع عن رأي يقول بأن الدولة لا يجب أن تتدخل في القطاع الضيق للمؤسسات بأي شكل من الأشكال، وأراد أن يخصخص كامل المؤسسات بالاعتماد على طريقة القسائم. وجادل الحزب المذكور بأنه لا يوجد في البلاد الرأسمال الكافي لكي تخضع المؤسسات لعملية خصخصة طبيعية ـ أي أن يتم بيعها لطرف يرغب بشراءها. وأكد الحزب معتمداً على حجج شعبوية بأنه لا يجب السماح بأن تباع «مجوهرات العائلة» التشيكية

والسلوفاكية مقابل رأسمال أجنبي. ووعد بأن هذا النوع من الخصخصة سيكون سريعاً وسيحد من عمليات الفساد إلى أدنى درجة ممكنة. وقد بدت هذه الطريقة بالنسبة للوزراء الاقتصاديين في الحكومة التشيكية برئاسة الوزير كاريل فربا مليئة بالأخطار. وأشاروا في هذا السياق بأنه لا يمكن بناء هيكلية نوعية للملكية بالاعتماد على المقامرة بالقسائم لأن الملكية المجزّأة ستنشأ عندئذ، والمستثمرون الأجانب، الذين لا يمكن للقطاع الصناعي التشيكوسلوفاكي أن يتخلى عنهم، لن يرغبوا بالدخول لاحقاً إلى مثل هذه المصانع. والخصخصة التي اقترحها اقتصاديوا الحركة المدنية دعت إلى دمج معظم المؤسسات الكبيرة والمفصلية في الشركات والمؤسسات الاحتكارية الضخمة، بشرط أن يتم إعدادها لهذه العملية بشكل مسبق وان تتم مراقبة مشروع الخصخصة.

الوزير كلاوس دافع عن رأيه بضرورة عدم التدخل في عمل المؤسسات وأضاف بأن مهمة الحكومة تنحصر في تشكيل الشروط العامة، أما القضايا الأخرى فيهتم بها الملاّك الجدد و«اليد الخفية للسوق». وتحول التراكم المعقد للأسئلة والمشاكل إلى موضوع سياسي وإيديولوجي ـ وصف كلاوس معارضيه بأنهم مناصروا العملية المشوهة والفاشلة لتدخل الدولة، ويساريون، وشيوعيون مزيفون ومناصرون «للطرق الثالثة» غير المسؤولة. وأظهرت الأعوام اللاحقة بأن المؤسسات التي تعرضت للخصخصة على يد المستثمرين الأجانب أخذت تزدهر، في حين أن المؤسسات التي تمت خصخصتها عبر طريقة القسائم الاستثمارية قد عانت من الفوضى واندثرت.

ويمكن القول في النهاية، بأن عملية «الخصخصة الصغيرة» كانت ناجحة برغم بعض المشاكل الجزئية وساهمت بشكل بارز في التطور الديناميكي لقطاع الخدمات. أما عملية «الخصخصة الكبيرة» فلا يمكن اعتبارها ناجحة تماماً ـ فقد ترافقت مع عمليات فساد كثيرة وممارسات «الخندقة» و«شرب العصير» (تعابير جديدة دخلت على القاموس التشيكي وتعني عملية سحب الأموال بشكل ضخم وغير قانوني من المؤسسات والمصارف). وتراجع مؤسسوا الإصلاحات الاقتصادية عن نيّتهم الأصلية بفرض آليات مراقبة وخلفية قانونية، وهو ما شكّل بيئة مناسبة لمن كانوا يوصفون بـ «الحيتان» ومن ثم أدى ذلك لاحقاً إلى الربط الوثيق بين قطاعي السياسة والتجارة.

وقد رد المواطنون على هذه الفوضى وحالة التخبط ونمو شعور اللا استقرار في العامين الأولين بعد انهيار الحكم الشيوعي بانتخاب شخصيات ذات كاريزما قوية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام ١٩٩٢. وقد شكّل فلاديمير ميتشيار في سلوفاكيا بصفته رئيساً للحركة من أجل سلوفاكيا الديمقراطية وفاتسلاف كلاوس في تشيكيا بصفته رئيساً للحزب المدني الديمقراطي، رمزي الوعود والأفكار الواضحة: الأول بصفته رمز سياسة الخيار الوطني، والثاني بصفته رمز الإزدهار الاقتصادي. لكن المحادثات التي قادها الزعيمان بخصوص عملية الترتيب القانوني للدولة لم تؤد إلى أي حل يرضي الجانبين، وفي الخامس والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٢

قرر البرلمان تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين مستقلتين على أن يأخذ القرار حيز التنفيذ الفعلي في الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر (كانون الأول).

ملاحظات ختامية

بانهيار تشيكوسلوفاكيا وتقسيمها إلى جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا المستقلّتين انتهت دولة استمرّت ٧٤ عاماً في ظروف عاصفة من التطورات في وسط أوروبا. انتهت لأنها لم تتمكن أبداً من إيجاد حل مرضي لموضوع وجودها الرئيسي. ولأن النخبة السياسية الديمقراطية كانت تعتبر مسألة الحفاظ على هذه الدولة من ضمن أولوياتها نظراً لاعتبارها تراثاً تاريخياً، فإن الإنهيار أعتبر بمثابة الفشل الأبرز لعملية التحول. من جهة أخرى، فأن عملية التقسيم بحد ذاتها تمت بهدوء وسرعة وتنظيم، وهذا ـ مقارنة بالتصفية الدموية للحسابات في دول الاتحاد السوفييتي الأسبق ويوغوسلافيا ـ هو أمر يجب تقييمه بإيجابية. الانتخابات الحرة الثانية في العام ١٩٩٢ أنجزت عملية العودة إلى النظام البرلماني الديمقراطي والذي سيطر فيه دور الأحزاب السياسية. من هذا المنطلق اقتربت جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا من معايير النظام الأوروبي الغربي وعادت إلى المُثُل التي نشأت أصلاً من خلالها كدولة حديثة في ١٩١٨. لكن ممارسة الأحزاب السياسية تميّزت بظاهرة الوصولية والمحسوبية، وكذلك بالدرجة الأساسية، في ظاهرة الترابط الوثيق بين القطاعات الإعلامية والتجارية والسياسية. أما الفضائح والقضايا الكبيرة فكانت ستأتي لاحقاً، وكذلك نتائج عملية التحول الاقتصادي ـ بالأحرى نتائج مشروع «العلاج عبر الصدمة» الذي فاز كخيار ـ والتي جاءت مثيرة للخلاف تماماً. وبدا بأن ثمة حدود معينة لمسألة لإيمان بالقدرة الهائلة «لليد السوق الخفية» وللقيم التقليدية القائمة بين التشيك والسلوفاك، حيث انقلب كل ذلك في السعي لتحقيق الربح السهل والسريع على حساب عامة الشعب وبالتناقض مع القوانين أو القيم العامة المشتركة. وما كان ذات يوم سبباً في انهيار الشيوعية ـ عدم توفر البضائع الاستهلاكية اليومية وانخفاض مستوى الخدمات، شهد تحسناً ونمواً ملحوظين. وفيما يتعلق بعملية الخصخصة الكبرى ـ أي نقل الممتلكات الكبيرة إلى الملكية الخاصة ـ فإن الآمال التي وضعها البعض في طريقة الخصخصة عبر «القسائم» تعرضت لخيبة أمل، بحيث أن هذه العملية لم تساهم في خلق بيئة رأسمالية مستقرة ولا بتحقيق النمو الاقتصادي. وحدث بشكل مستمر أن تم تبني قرارات سياسية ذات هدف ذاتي، وغابت بالدرجة الرئيسية الإرادة السياسية لإطلاق آليات المراقبة في مشروع الخصخصة، بسبب الخوف من المماطلات البيروقراطية مثلما أشيع، ولكن تبين بأن ذلك كان في الغالب يتم لأسباب خاصة أو بهدف المماطلة.

وفيما يتعلق بقضية «ماذا نفعل بالماضي الشيوعي» ساد في النصف الأول من عام ١٩٩٠ وضع يتسم بانفصام في الشخصية. فالحل الوسط التاريخي الذي تم التوصل إليه بين المنتدى المدني والحزب

الشيوعي التشيكوسلوفاكي في نهاية العام ١٩٨٩ لم يمكّن عملية تصفية الحساب مع الحزب الشيوعي أو تراثه من الحكم المتواصل وغير المحدود طوال أربعين عاماً. وبهذا فقد ساد من جهة تصور واضح حول الفشل التاريخي للحزب الشيوعي وطابعه الإجرامي، لكن النخبة الديمقراطية اعترفت من جهة أخرى في يناير من العام ١٩٩٠ بالحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي كجزء كامل الحقوق في الحياة السياسية ودون أي تمييز. ومن هنا تحديداً نشأت لاحقاً مظاهر الفوضى ارتباطاً بكثير من القضايا وأبرزها مسألة إستعادة ممتلكات الحزب الشيوعي التي بلغت قيمتها مليارات الكرونات ونقلها إلى ملكية الدولة، ومعاقبة الجرائم والخيانات الحقيقية التي تم ارتكابها إبان العهد الشيوعي. هذا التناقض تم تكريسه في العام ١٩٩٣ من خلال المصادقة على قانون خاص بالطابع الإجرامي وعدم قانونية النظام الشيوعي السابق - ففي مجتمع يدين الشيوعية لا يزال يوجد حزب شيوعي ممثل في البرلمان، تصفه الأحزاب الأخرى بالمتطرف فقط للحفاظ على سمعتها الجيدة لكنها تتعاون معه على الصعيد المحلي وعلى المستوى الرسمي. المجتمع التشيكي لن يتمكن من الهرب - مثلما حدث في ألمانيا - من مسألة تناقض الأجيال المتوقعة وما سينتج عنها من نقاش حاد حول عدم القدرة على التعامل مع الماضي. لقد سيطرت في التوجه السياسي الخارجي إرادة الانضمام إلى الحضارة الغربية اليوروأطلسية، والتي تم شكلياً التوصل إليها مطلع القرن الحالي عبر انضمام الجمهورية التشيكية إلى حلف شمالي الأطلسي ولاحقاً إلى الاتحاد الأوروبي.

تخرج بيرجي سوك من قسم علم التاريخ والأرشفة في كلية الفلسفة بجامعة كارل الرابع في براغ. يعمل حالياً كباحث في مؤسسة التاريخ المعاصر في أكاديمية العلوم في جمهورية التشيك.

الحكم الدستوري والمفعول الرجعي في وسط أوروبا

بيرجي برشيبان

عملية التحول الدستورية والقانونية جرت في دول وسط أوروبا في التسعينات من القرن العشرين وفق منطق استراتيجيّتين مختلفتين: الأولى انطلقت من سؤال: «كيف سنتصرف في مشروع التغييرات؟»، والثانية اعتمدت على السؤال التالي: «ما هي هويّتنا الجماعية؟». من وجهة النظر الزمنية فإن السؤالين كانا متناقضين كلياً. فالتشريع الذي تم تحديده بناء على السؤال الأول كان ذا مفهوم بعيد النظر، وكان الهدف منه تأمين إطار نموذجي للسلوك البراغماتي وللمفاهيم الناشئة حديثاً كإقتصاد السوق أو الديمقراطية التعددية. وبالمقابل فإن التشريع الذي انطلق من السؤال الثاني هدف إلى تحديد القيم السياسية المتأصلة في عملية تشكيل الإطار الدستوري والنُظم. سنسمّي الاستراتيجية الأولى بأنها إجرائية مستقبلية، بينما سنحدد الاستراتيجية الثانية بأنها معيارية لأن هدفها كان تشكيل الهوية الجديدة للمجتمع السياسي. لذلك فمن الضروري فهم كلا الاستراتيجيتين على أنهما قيمتان مثاليتان فقط، أثرهما مترابط واقعياً بشكل متكامل ووثيق.

التشريع الذي انطلق من الاستراتيجية الإجرائية هو مثال واضح على عملية التحول الاقتصادي. وقد تجسدت المشكلة الرئيسية في التساؤل عمّا إذا كان من المفترض أن تنبع مشاريع الخصخصة ونشوء اقتصاد السوق نتيجة لتطور تلقائي، أم أنه سيكون من الملائم تنظيم ذلك بالاعتماد على معايير قانونية محددة. الاقتصاديون من أتباع المدرسة الليبرالية الجديدة كانوا يعتقدون ذات يوم بأن قوى السوق تشكل آلية أكثر ضماناً لعملية التحول الاقتصادي وفضّلوها بالتالي على عملية الجدولة القانونية المفروضة من قبل الدولة. وأعتُبر كل تدخل للدولة في الإصلاحات الاقتصادية بأنه أمر خطير، والتزم كثير من اقتصاديي ذلك العصر بشعار «معايير قانونية أقل تعني حرية اقتصادية أكبر».

وبرغم التناقض الواضح بهذه الطريقة بين القانون والاقتصاد فإن مشروع التحول الاقتصادي لم يتمكن من تجنّب الأسئلة المعيارية حول مسألة العدل التاريخي وقيم الأحكام. نتيجة لذلك تأثرت مجموعة القوانين المنظّمة لعملية التحول كثيراً بمشروع إعادة الممتلكات، والذي كان نتيجة لمسألة العدالة التاريخية التي لا يمكن تجاهلها وبمطالب إعادة الممتلكات المؤممة بشكل غير عادل أو بهدف تأمين نوع خاص من التعويض لقاء هذا التأميم. إن مشروع تصفية الحساب مع عدم العدالة والظلم المرتكبين في الماضي شكّل جزءاً مهماً من عملية التحول في مرحلة ما بعد الشيوعية، والتي تضم

في ذاتها القضية المعيارية للهوية السياسية الجماعية. وهذه القضية تتركز بطبيعة الحال في الاختلاف بين الماضي الشيوعي الذي يمثّل هؤلاء الذين نسمّيهم «هُم»، والواقع السائد في مرحلة ما بعد الشيوعية الذي يمثلنا «نحن».

عملية تصفية الحسابات مع الماضي والعدالة العقابية

الواقع السياسي في مرحلة ما بعد الشيوعية انطلق من مطلب ملح لأرشفة وتسجيل جميع ظواهر الظلم وعدم العدالة المرتكبة من قبل النظام السياسي السابق، وكشفها أمام الواقع الشعبي المشكّل حديثاً وتنظيمها في أشكال تستفيد منها الأجيال القادمة. ومن وجهة نظر مقياس العدالة العقابية الجزائية، فمن الممكن أن يكون لهذا المطلب الحتمي أحد شكلين، الشكل الدوني بأن يتم التخلّي عن أي شكل من أشكال الحلول القانونية، أو شكل أقصى يعتمد على المحاولات القائمة لمعاقبة جميع الجرائم وأشكال عدم العدالة المرتكبة في الماضي وتعويض ضحاياها. الشكل الادنى الرافض للمبادئ العامة للعدالة العقابية كان نموذجياً عند تطبيقه على عمل لجان العدل والتسامح المتنوعة، والتي تم تأسيسها بعد انهيار العديد من الأنظمة الشمولية في أمريكا اللاتينية أو جنوب أفريقيا.

تجربة وسط أوروبا كانت مختلفة كثيراً والحكومات الديمقراطية الجديدة لم تتخل بشكل عام عن إمكانيات العدالة العقابية لكي تؤمن الاستقرار السياسي للنظام الجديد والوحدة الوطنية. ولكن حتى في وسط أوروبا ظهرت محاولات لتصفية الحسابات بشكل حاد مع الأنظمة الشيوعية السابقة باستخدام وسائل بعيدة عن القانون. أحد الأمثلة على ذلك هو القرار الذي اتخذه برلمان ألمانيا الفدرالية والخاص بتأسيس لجنة تقوم بالتحقيق بشكل شكلي في أسباب ونتائج الدكتاتورية الشيوعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. فقد أوكل البرلمان إلى هذه اللجنة مهمة تقييم فترة أربعين عاماً من وجود جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وهذه مهمة تشبه على سبيل المثال مهام لجنة الحقيقة والتسامح في جنوب أفريقيا. حيث وفي الفترة بين مايو (أيار) ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٤ نظمت اللجان البرلمانية المشكلة من ١٦ نائباً و١١ مستشار أكاديمي والعديد من الموظفين الإداريين سلسلة من عمليات الاستجواب العامة والسرية بالإضافة لحلقات نقاش حول تاريخ جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. وقد تعامل المشرّعون مع نتائج عمل اللجنة بشكل إيجابي جدا ومدّدوا نشاطها أيضا حتى العام ١٩٩٥.

حكومة الجمهورية التشيكية اختارت أسلوباً مختلفاً لحد ما في مسألة الأرشفة الحتمية عندما أسّست في بداية العام ١٩٩٥ «إدارة التوثيق والتحقيق في جرائم الشيوعية» باعتبارها جزءاً إدارياً من وزارة الداخلية. وقد حددت هذه الإدارة نشاطها بمهمة تاريخية هي رصد جميع العمليات غير العادلة والوحشية والإجرامية التي نفذها النظام الشيوعي وممثلوه، ولكن في نفس الوقت المبادرة بالملاحقة القضائية في كافة القضايا التي تسمح بذلك من الناحية القانونية. وكانت الأساليب

القانونية أو البعيدة عن القانون والخاصة بمسألة تصفية الحسابات مع الماضي تكمّل بعضها بعضاً في نشاط الإدارة منذ بداياتها الأولى. وبالنظر إلى مبدأ تعميم وكشف كافة جرائم ونشاطات الشرطة الشيوعية السرية، فقد صادق المشرّعون في منتصف التسعينات على قانون يسمح بالإطلاع على معلومات تلك الشرطة.

وتبنّت بولندا كذلك أسلوباً للتعامل الأدنى خاصاً بها في موضوع الأرشفة عندما أسست في شهر يوليو (تموز) من عام ١٩٩٩ «معهد الذاكرة الوطنية»، والذي تجسد نشاطه في أرشفة جرائم النازية والشيوعية، والقمع والملاحقة السياسية. وكما هي الحال في الإدارة التشيكية للتوثيق والتحقيق في جرائم الشيوعية، كان مطلوباً من معهد «الذاكرة الوطنية» البولندي التحقيق في القضايا الفردية وأرشفتها. واستناداً لهذا الهدف كان المعهد مخولاً أيضاً بالسماح لضحايا القمع بالإطلاع على معلومات المخابرات الشيوعية التي لا تزال سرية. وبعكس النظير التشيكي القائم فإن التحقيق في بولندا لا يؤدي إلى نتائج قانونية عقابية مباشرة.

الهوة بين الماضي والمستقبل

إن عملية الأرشفة الحتمية إما أن تؤدي إلى المواجهة مع الماضي وإما إلى محاولة تشكيل إجماع وأمل جديدين للمستقبل السياسي. وتعتمد النتائج الاجتماعية والسياسية لعملية الأرشفة الحتمية في غالب الأحيان على علاقتها بالعدالة الجزائية. ويزعم بعض العلماء القانونيون، بأن كل شكل حتمي يضم نوعاً ما من العدالة العقابية أو اضطهاداً إدارياً للمسؤولين الشيوعيين السابقين (قضية التدقيق الأمني والشفافية على سبيل المثال)، وسيقسّم المجتمع السياسي وسيكون سبباً للتوتر الاجتماعي والسياسي والمواجهة. لكن هذا الرأي لا يسود دائماً، لأن هذه الأساليب القانونية التي تتمتع بطابع المواجهة كانت في حقيقة الأمر تتمتع كذلك بإجماع جماهيري واسع. واعتقد معظم المواطنون بأنه صحيح من حيث المبدأ أن يتحمل المسؤولية القانونية هؤلاء الذين ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في سير النظام الشيوعي.

وبرغم الخلاف السياسي فإن العدالة العقابية الجزائية رافقت عملية التحول في وسط أوروبا لهذه الأسباب تحديداً، وهي أنها شكّلت محاولة لفرض توازن بين الجرائم السياسية السابقة ومسألة معقابتها بشكل عادل. لقد كانت العدالة العقابية الجزائية إحدى أهم الأساليب التي ألغت الهوة القائمة بين الماضي السياسي والمستقبل. ورفض العدالة المبنية على تصور التباين والتوازن أضعف في حقيقة الأمر مبدأ الدولة القانونية في دول وسط أوروبا المتحوّلة.

ومن المهم أثناء عملية تحليل المصطلحات والتطبيقات المختلفة للعدالة العقابية الجزائية تمييز الدوائر الإشكالية التالية: الملاحقة الجزائية للمجرمين الذين لم يكونوا ملاحقين من قبل العدل

الشيوعي والذين لاتزال إمكانية ملاحقتهم قائمة استناداً للقانون الجزائي المعمول به، التشريع ذو المفعول الرجعي الذي مكّن عملية الملاحقة القضائية لمجرمي الماضي حتى في الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق القرارات القانونية الجزائية المعمول بها حالياً، العقوبات القانونية التي لا تتمتع بطابع قانوني جزائي لكنها تمكّن من مقاضاة الأفراد بشكل محدد بسبب نشاطهم السياسي إبان عهد النظام الشيوعي.

قضايا المفعول الرجعي

خلافاً لجنوب أفريقيا أو دول أمريكا اللاتينية، لا توجد في دول وسط أوروبا أية اتفاقية سياسية أو إجماع عام يضمن عدم ملاحقة ممثلي النظام الشيوعي السابق قانونياً أو ينفّذ سياسة المصالحة. لقد طبقت دول وسط أوروبا عموماً سياسة جزائية تجاه الجرائم السياسية، لكن هذه السياسة بدت في كثير من القضايا الفردية معقدة وأحياناً غير ممكنة من الناحية التقنية. وقد كان الفشل المؤسساتي وعدم رغبة قسم من القضاة وممثلي الدولة بملاحقة جرائم الماضي، من الظواهر المألوفة في التسعينات من القرن العشرين.

إن التوقع العام الذي كان سائداً والقاضي بأن النظام الجديد سيصفي الحسابات مع الجرائم السياسية للنظام القديم، بقي توقعاً عاماً لم يتم تنفيذه بسبب الكثير من العقبات المؤسساتية. وقد ضعفت نتيجة لذلك حالة الثقة العامة وشرعية النظام الجديد الذي كان يروّج لمبادئ الدولة القانونية. فحقيقة إمكانية تحديد الجرائم بشكل عام ولكن عدم إمكانية معاقبتها، إنما هو أمر يطعن في الشرعية القانونية للمسألة ككل. كما أن العدالة العقابية الجزائية وعدم فاعليتها في الدول الشيوعية السابقة في وسط أوروبا تساهم في إماطة اللثام عن مفارقة في مشروع تحويل الدولة القانونية: إن الالتزام الصارم بمبادئ الدولة القانونية والإجراءات القانونية العقابية الشكلية يؤدي إلى نزاع بين التوقع العام (معاقبة الجرائم الشيوعية السياسية) والمفعول القانوني (لم يكن ممكناً معاقبة إلا جزء يسير من هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها).

هذا الوضع السياسي والأخلاقي المثير للإحباط أدّى إلى فكرة تطبيق نظم خاصة من العدالة ذات المفعول الرجعي على قضايا مرتبطة بتقييم جرائم الماضي السياسية. وعدم العمل بالمفعول الرجعي في القانون الجزائي يساهم بالطبع بتشكيل الدولة الديمقراطية القانونية وحكمها الدستوري. إلا أن ظاهرة الجذرية المرافقة عادة للدولة القانونية لابد أن تضم في نفس الوقت مبدءاً ينص على أنه لا يوجد أحد فوق القانون، وأن جميع الأفعال المخلة بالقانون ستُلاحق. وكان متوقعاً في وقت لاحق ومطلوباً من الحكومات الديمقراطية الجديدة في وسط أوروبا أن تحاكم هؤلاء الذين حصنتهم مواقعهم السياسية سابقاً.

لقد انكب على دراسة مشكلة العدالة ذات الأثر الرجعي وملاحقة المجرمين السياسيين في الدول الشيوعية السابقة المؤسسات التشريعية، القضاة الدستوريون، السياسيون والمنظمات غير الحكومية. وبسبب قوتها الرمزية فقد أعدتها لتكون إحدى قضايا النقاش الرئيسية المرتبطة بالدولة القانونية الناشئة حديثاً. واعتبر البعض بأن مسألة عدم المس بمبدأ الأثر الرجعي هو بمثابة عامود أساسي من أعمدة الدولة القانونية الديمقراطية، في حين وجد آخرون أن هذا الموقف المتشدد يعكس سخرية أعضاء المهن القانونيه المنتمين للنخبة الشيوعيه السابقة. لقد زعم لون ل. فوللير بأن القوانين ذات المفعول الرجعي ليست متناسقة مع مبادئ الدولة القانونية، لكنه اعترف في ذات الوقت بإمكانية وجود حالات خاصة من عدم الاستمرار السياسي والتي تقوم خلالها تلك القوانين في حقيقة الأمر بدعم مبادئ الدولة القانونية. واستخدم فوللير مثالاً مجازياً عن ألمانيا النازية، لكي يُظهر بأن تطبيق المبادئ الأخلاقية القانونية المحددة لا يمكنه تجاهل التصور السياسي والاجتماعي. وحسب فوللير فإن المفعول الرجعي يناقض عموماً المهمة الرئيسية للقانون والتي تتجسد بإخضاع تصرفات الإنسان إلى النُظُم، لكن هذه المهمة تتعرض للتشويه في بعض الحالات التاريخية لدرجة أن العدل ذو المفعول الرجعي يصبح أمراً مقبولاً ومطلوباً في حال أدى لاستعادة المهمة الأصلية للقانون. وتتطلب حالة عدم الاستمرار السياسي خيالاً قانونياً وابتكاراً أثناء تطبيق المبادئ القانونية. وفي لحظة عدم الاستمرار يكون التوجه المستقبلي للجدولة القانونية غير ممكن من دون وضع اعتبار للعدالة التاريخية المتطلعة إلى الماضي. أما التطبيق الصارم والالتزام بمبادئ الاستمرار القانوني فهي من الأمور الضارة، وذلك لأنها تضفي الشرعية على النظام القانوني السابق وبالتالي تؤدي إلى أفعال تلقائية من العنف والانتقام السياسي.

ولقد ناقش كيلسين وهارت الموضوع ذاته عندما اشارا بأن كل تطور يحتوي على عنصر الاستمرار القانوني والسياسي، في حين يقوم الدستور الجديد والنظام القانوني لاحقاً بتحديد إطار إجرائي جديد يتميّز بشكل أو بآخر عن الإطار السابق. هذا الدستور يمثل الانفصال الإجرائي مع الماضي القانوني والسياسي وبواسطته يمكن تطبيق مبادئ قانونية جديدة على الأحداث السابقة لتوصف لاحقاً بالجرائم. إن شكل وحجم حالة عدم الاستمرار القانوني من الممكن أن يختلفا ويحدثا بشكل يتراوح بين التدمير الثوري الكامل للنظام الإجرائي السابق وبين الانتقال السلمي، الذي تتم خلاله بشكل تدريجي عملية دمج عناصر النظام الجديد مع النظام القانوني القائم.

وإذا وافقنا على الجدلية التي تؤكد على ضرورة وجود ثقة سياسية مشتركة بين الحكومة والمواطنين خلال عملية تطبيق التشريع ذو المفعول الرجعي، فإنه من الواضح عندئذ بأن مثل هذه الثقة غائبة في كافة الأنظمة الشمولية والدكتاتورية المبنية على الاستخدام المبرمج للعنف السياسي والرعب. ويمكن لمسألة المنع الصارم لعملية المفعول الرجعي خلال مرحلة ما بعد الحكم الشمولي أن تساهم بشكل غير متوقع في تمديد آثار وفعالية الرعب السياسي والعنف في الظروف السياسية والقانونية

الجديدة. والمشكلة الأهم والتي يجب على كل حكومة ديمقراطية جديدة ومؤسسة تشريعية أن تجد حلاً لها، هي مسألة حجم حالة عدم الاستمرار السياسي والمفعول المستقبلي للقوانين الجنائية والتشريعات ذات المفعول الرجعي. إن الأثر الرئيسي لكل تشريع ذو مفعول رجعي في المجتمع الديمقراطي يجب أن يكون في تعزيز الثقة السياسية، وتكامل واستقرار النظام القانوني والدستوري الجديد.

لا يمكن تصور التخيل القانوني للاستمرارية الدستورية دون العودة إلى مسألة الثقة السياسية. وفي دول وسط أوروبا مثل بولندا والمجر اللتان مرّتا بسلسلة متدرجة من التغييرات السياسية والدستورية «الانتقالية»، فإن هذه الثقة كانت في الأصل «ثقة النخبة» بين السلطة الشيوعية والمعارضة السياسية التي نشأت خلال المحادثات والطاولات المستديرة في الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩. أما الثقة الديمقراطية بين الشعب والحكومة فكان من المفترض أن تنشأ عن الثقة المحدودة بين الأحزاب المختلفة التي خاضت هذه المحادثات.

مقابل ذلك فإن الدول «الثورية» مثل تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة والتي مرت عبر مشروع سريع من التغييرات الراديكالية، قد افتقدت كلياً لأي شكل من أشكال الثقة السياسية باستثناء الثقة بين القادة الثوريين وجماهير المواطنين المحتجّين. هذا الغياب والحاجة لإحياء الثقة السياسية كانا في حقيقة الأمر أحد دوافع التغييرات الثورية. وبهذا فإن الثقة السياسية تمثل الحجة الخارجية التي تحدد وتؤثر في سير النزاع القانوني والدستوري المتعلق بمبادئ الاستمرارية القانونية ومنع التشريع ذو المفعول الرجعي. لقد كان من المفترض على التشريع ذو المفعول الرجعي أن يساهم في إعادة هيكلة الثقة السياسية الديمقراطية ومن هذا المنطلق التأثير بنسبة معتبرة بالديناميكية الداخلية لعملية التحول في كل دولة من دول وسط أوروبا.

المفعول الرجعي والقضاء الدستوري

كانت الظاهرة الملازمة للتغييرات في وسط أوروبا بعد العام ١٩٨٩ هي سياسة الاستمرارية القانونية وعدم الملاحقة القانونية والمنع الصارم للتشريع ذو المفعول الرجعي لاقى صدى واسع في الدول التي كانت تتبنى عملية انتقال تدريجي (المجر، بولندا)، والصدى الأقوى صدر عن الدول التي مرت بتغيير ثوري راديكالي (جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، تشيكوسلوفاكيا). وقد اعتُبرت حالة الاستمرارية وظاهرة الحد الذاتي للتحول السياسي والاجتماعي من الشيوعية نحو الديمقراطية الليبرالية، قيمة سياسية مهمة. ورُفض مفهوم عدم الاستمرارية بحد ذاته كشيء يقود إلى مأساة سياسية ثورية. ولذلك يمكن اعتبار عدم الرغبة السياسية ومعارضة فرض التشريع ذو المفعول الرجعي أو التقرير القضائي بأنه أحد أهم العوامل التي من خلالها نميّز طبيعة التحول في كل دولة من دول وسط أوروبا.

إن التشريع ذو المفعول الرجعي هو عدل ثوري. ونميّز هنا أسلوبين قانونيين رئيسيين في دمج هذه العدالة ضمن النظام القانوني المعمول به: التشريع ذو المفعول الرجعي المصادق عليه من قبل الهيئات التشريعية ومن ثم القرارات ذات المفعول الرجعي المطبّقة من قبل المحاكم. الطريقة الأولى استخدمتها البرلمانات الجديدة المنتخبة بشكل ديمقراطي بهدف تصفية الحسابات مع جرائم الماضي. وقد استخدمتها في غالب الأحيان بسبب «القنبلة الموقوتة» الموجودة في ما يعرف بمسألة الفترات الزمنية المحدودة. إنها مشكلة مطابقة لتلك التي حلّتها ألمانيا خلال مشروع اجتثاث النازية عندما تم في نهاية الستينات تمديد هذه الفترات الزمنية ارتباطاً بقضايا القتل.

وباستثناء عملية تمديد الفترة الزمنية المحدودة فقد كان من المفترض على الأنظمة القانونية في مرحلة ما بعد الشيوعية أن تتعامل مع مشاكل تلك الأفعال التي لم يكن ممكناً تصنيفها كأعمال إجرامية من وجهة نظر تشريعية بحتة، لكنها شكّلت أسوأ أنواع القمع السياسي والاضطهاد وسوء استغلال السلطة. في هذه الحالات فإن الأمر كان متعلقاً بسلوك إجرامي رجعي، كان يعتبر في الماضي شرعياً.

طرق التعامل الشكلية للمحكمة الدستورية المجرية

صاغت المحكمة الدستورية المجرية تعاليم قوية لمبدأ الاستمرار القانوني عندما ناقشت ما يعرف بقانون زيتينيي وتاكاش، فاتحة بذلك المجال لملاحقة الجرائم السياسية الخطيرة المرتكبة بين الواحد والعشرين من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٤ والثاني من مايو (أيار) ١٩٩٠. واتخذت المحكمة قراراً بأن القانون هو الذي يخالف الدستور لأنه سيكون من الممكن ومن خلاله تمديد صلاحية الفترة الزمنية المحددة والمعمول بها استناداً للقانون الجزائي السابق. ولذلك فقد أُعلن أن القانون بالفعل غير دستوري ولهذا السبب تحديداً، أي لأنه جسد شكلاً من أشكال المفعول الرجعي للتشريع السابق. وأوجزت وأدرجت المحكمة في حيثيات قرارها أيضاً رأيها الخاص حول طبيعة تغييرات النظام السياسي في المجر بما في ذلك مشاكل الاستمرارية القانونية، عندما ذكرت بأنه «... لا يوجد اختلاف جوهري بين المعايير القانونية الصادرة في فترة النظام الشيوعي وبعد المصادقة على الدستور الجديد. لهذه الأسباب لا يوجد مقياسين خلال عملية التدقيق في دستورية المعايير القانونية... إن الدستور والقوانين الأساسية التي فرضتها التغييرات الثورية... قد تمت المصادقة عليها من دون شوائب شكلية ووفقاً للأنظمة التشريعية للنظام القديم ومنها تستوفي مسألة التزامها...». إضافة لذلك فلقد رفضت الحكمة أي تأثير للعدالة التاريخية والظروف السياسية الخاصة على القواعد الأساسية للدولة القانونية، عندما أعلنت بأنه «... للضمانة القانونية المبنية على مبادئ موضوعية وشكلية، أولوية على العدالة التي هي في إطارها العام غير منحازة».

واستخدمت المحكمة التفسير المعياري لـ «كيلسين» عن الثورة بصفتها إطاراً لجدليّتها الخاصة. فالثورة هي كل تغيير غير شرعي للنظام القانوني القائم، أي ذلك الذي يتم دون إجراءات منصوص عليها من قبل الدستور كظاهرة لعدم الاستمرارية القانونية. مقابل ذلك فهمت المحكمة التغييرات في المجر كمشروع منظم ومبني على الإطار القانوني الحالي. وقد بدا وصف التغييرات الذي تقدمت به المحكمة مماثلاً لتصور «هارت» الخاص بالانتقال، الذي ينص على أنه يتم تدريجياً التأسيس للنظام القانوني الجديد بناءاً على عملية استخدام الأنظمة القائمة. وعملية التشريع ذو المفعول الرجعي المعلنة بأنها غير دستورية تنطلق من التصور الانتقالي، لا الثوري لعملية التغيير، وترفض أية إمكانية بأن يتولى النظام الدستوري في حقيقة الأمر عملية تنظيم ظاهرة عدم الاستمرارية وتحقيق نقلة نوعية في النظام القانوني.

إن جدلية الاستمرار القانوني والدولة القانونية في حالة المحكمة الدستورية المجرية تُخفي في حقيقة الأمر التغييرات السياسية الثورية. لقد حاولت المحكمة حتى أن تساهم بشكل نشيط جداً في عملية الانتقال السياسي والقانوني الجارية، عندما وافقت على أن النظام القديم لم يكن مؤسساً على مبادئ الدولة القانونية، لكنها أشارت من جهة أخرى بأن النظام الجديد الناشئ في الدولة القانونية الديمقراطية يجب أن يحمي بصرامة هذه المبادئ. ولم يكن بالطبع هدف استخدام جدلية الاستمرارية القانونية هو تشريع النظام الشيوعي الذي تمت إدانته كنظام عدمي من الناحية القانونية. ومنحت المحكمة نفسها دوراً تحقق من خلاله «ثورة سياسية من خلال القانون» واستخدمت لهذا الغرض مبادئ الدستور ودولة القانون. وفُهم مطلب الأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بالعدالة التاريخية، بأنه بمثابة إملاء سياسي.

وقد انتقد كثير من الخبراء القانونيون وحتى السياسيون من قسمي الحياة السياسية المجرية هذا الرأي الشكلي للغاية والتناقض المتمثل في عملية تشكيل القانون الجديد بمساعدة الأنظمة القائمة، والتي تمنحها معنى خاصاً لحد بعيد. أما الشيوعيون المحافظون فقد قيّموا نشاط المحكمة بأنه بمثابة إعاقة ومحاولة لتصفية الحسابات مع المنافسين السياسيين، في حين تخوف الليبراليون من حقيقة أن المحكمة قد منحت نفسها حجماً كبيراً من النفوذ المعياري في فترة تاريخية كان طابعها محصوراً بأنه انتقالي ومؤقت.

ولم تهتم المحكمة الدستورية المجرية بمشكلة المفعول الرجعي في إطار علاقتها مع العدالة القانونية العقابية فقط، لكن أيضاً بالنظر إلى قانون الممتلكات ومشروع إعادتها والذي كان معمولاً به. مع أن الواضح هو أنها تبنّت في هذه القضايا وجهة نظر أكثر ليونة من قضايا العدالة الجزائية. وقد رفضت المحكمة الاعتراف بالمفعول الرجعي لصلاحية القوانين التي تم خرقها من قبل القانون الشيوعي، والاعتراف بالتالي بعدم دستورية تدخل السلطة الشيوعية في قوانين الملكية. وبهذا رفضت المحكمة التدخل في قوانين الملكية للدولة والمؤسسة استناداً لقانون التأميم، لكنها اعترفت في نفس الوقت

بأن التدخل القضائي بشكل رجعي وتعويض الخسائر ممكنان في تلك الحالات التي تتطلبها مبادئ الضمانة القانونية للطرف المتقدم بالشكوى.

ولقد ميّزت المحكمة أيضاً وبشكل صارم عملية إعادة الممتلكات المبنية على التعويض وعملية إعادة خصخصة الممتلكات استناداً لسياسة الدولة. ففي الوقت الذي فُهمت فيه العملية الأولى كشكل معيّن من العقاب والتعويض للخسائر الناجمة في الماضي، اعتُبرت العملية الثانيةبشكل مقصود بأنها تجسيد لسياسة مؤدية لعملية التجديد الاقتصادي. وتم بعد ذلك وصف عملية استعادة الممتلكات من خلال التعويضات بأنها محاولة من قبل الحكومة لإحياء الالتزامات القديمة على أساس جديد، وبالتالي وضع عنوان جديد ارتباطاً بمسألة الممتلكات. هذا التصور هو تصور بنّاء وموجه نحو المستقبل، ويرفض الالتزام القانوني الرجعي للحكومات الجديدة حيال عملية إعادة ممتلكات المواطنين.

الطريق البولندي

يتميّز التصور الشكلي والتشريعي للدولة القانونية من قبل المحكمة الدستورية في المجر بمحتوى رمزي واستثنائي، وذلك لأنه يُبعد التاريخ عن مطلب تحقيق العدالة استناداً للنظام القانوني القائم. فالتاريخ أمر ذاتي، أما الحاضر فهو من الوجهة القانونية العقلانية (ووجهة نظر المحكمة) موضوعي وغير منحاز. وإذا قارنا الأمور مع هذه الشكلية فإن قرار المحكمة الدستورية البولندية يعد أكثر انعكاساً في علاقته تجاه «الذاتية التاريخية»، ونتائجه لا تضع العدالة التاريخية في هكذا تناقض حيال الدولة القانونية.

ولكن فيما يتعلق بالعدالة العقابية ذات المفعول الرجعي فإن المحكمة المذكورة قررت منذ أغسطس ١٩٩٠ بأن مبدأ منع المفعول الرجعي يشكل جزءاً هاماً من مبدأ الدولة القانونية كما تم تحديدها في الإضافة الدستورية على الفقرة الأولى من الدستور القديم. وحسب ما اكتشفته المحكمة في قضية القانون الذي تم على أساسه خفض حجم راتب التقاعد للمسؤولين الشيوعيين السابقين، فإن إضافات تشريعية مثل هذه تعد غير متناسقة مع المادة ١ ولذلك فهي غير دستورية وغير صالحة. هذه النتيجة تعتبر متناسقة بشكل مفاجئ مع مبدأ منع المفعول الرجعي مثلما صاغته المحكمة حتى أثناء وجود النظام الشيوعي في العام ١٩٨٦، عندما أكدت بأن هذا المبدأ «... يمثل مبدءاً أساسياً للنظام القانوني. وينبع من قيم مثل الضمانة القانونية، واستقرار الأفعال القانونية وحماية القانون».

وكما كان الأمر مع المحكمة المجرية فإن المحكمة البولندية صاغت أيضاً شكلاً من الاستمرارية القانونية بين النظامين القديم والجديد، ولكن ذلك تم إضعافه بشكل ملحوظ بسبب النتائج المحققة لاحقاً فيما يتعلق بقضايا ملاحقة الجرائم الستالينية المرتكبة في الفترة بين ١٩٤٤ و ١٩٥٦. ففي هذه النتائج حددت المحكمة حدود إمكانية استخدام المفعول الرجعي عندما قررت بأن أي انحياز

عن مبدأ منع المفعول القانوني الرجعي باتجاه تطبيق مبدأ العدالة يتطلب تعريفاً دقيقاً جداً للجرائم التي سيتم تقييمها من خلال الرجوع إلى الماضي. وبالرغم من أن المحكمة البولندية لم تستبعد تماماً إمكانية المفعول الرجعي في النظام القانوني المعمول به آنياً، إلا أنها اعتبرت هذه الإمكانية آلية استثنائية تماماً لا يمكن استخدامها إلا إن كان مبدأ مفعول القانوني الرجعي يتناقض مع مبادئ العدالة المادية.

مفهوم الشرعية في اكتشافات المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية

المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية ولاحقاً المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية، قد أظهرت في القرارات الصادرة عنها على تعامل أكثر ليونية حيال مشكلات العدل التاريخي، والضمانة القانونية والتشريع ذو المفعول الرجعي. فقد اهتمت المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية بهذه المشاكل في خضم بحثها المتعلق بقضية التطهير الأمني الشفاف. وبرغم الكثير من الاجراءات القمعية فكان واضحاً ومن الوهلة الأولى بأن قانون التطهير الشفاف يناقض المبادئ الرئيسية للدولة القانونية مثل مسألة تساوي جميع المواطنين أمام القانون. وعندما قيّمت المحكمة دستورية هذا القانون، فقد اضطرت بسبب ذلك للتعامل في نتائج تحليلها مع مشكلة الإضطهاد والتفرقة. وصادقت المحكمة على جدلية ذاتية مفادها أن عملية التطهير الشفاف منعت إمكانية زعزعة استقرار النظام الديمقراطي الناشئ حديثاً.

بدلاً من مراقبة الدلائل الشكلية فتتضمن نتائج تحليل المحكمة جدلية قوية تفيد بأن تشكيل الدولة القانونية يتطلب في حقيقة الأمر رفضاً شكلياً للتصور الشرعي لمسألة الاستمرارية القانونية مع النظام القانوني الشمولي، المبني على قيم سياسية مختلفة كلياً. وبرغم اعتراف المحكمة شكلياً بالاستمرارية الإجرائية لنظام تشيكوسلوفاكيا القانوني قبل وبعد العام ١٩٨٩، إلا أنها رفضت إمكانية تفسير الإجراءات القانونية بعيداً عن نظام القيم للدولة الديمقراطية القانونية الليبرالية. وحسب المحكمة فإن الإجراءات الاضطهادية المتضمّنة في قانون التطهير الشفاف لا تطعن بأي شكل بالهدف الرئيسي للقانون، الذي يعد أصلاً حماية للمبادئ والقيم التي تقوم عليها الدولة القانونية والديمقراطية. وبذلك صادقت المحكمة الدستورية على جدلية قوية لسياسة اجتثاث الشيوعية والتي تتقاطع في مفاهيمها العامة مع الجدلية التي تطالب على سبيل المثال بسياسة اجتثاث النازية في الظروف الألمانية بعد العام ١٩٤٥.

وبخلاف الأسلوب الشكلي للمحكمة المجرية، فإن المحكمة التشيكوسلوفاكية ولاحقا المحكمة الدستورية التشيكية، قد فضّلتا التغييرات القانونية والسياسية النابعة من تصور عدم الاستمرارية السياسية والمادية القانونية بين النظامين الشيوعي والديمقراطي. وقد غيّرتا القوانين الدستورية المصادق عليها بعد العام ١٩٨٩ وخصوصاً وثيقة الحقوق الأساسية والحريات بشكل جذري ونظام القيم

وجوهر النظام الدستوري والقانوني. إن الاختلاف بين الشرعية الشكلية (التي تضم عناصر الاستمرارية القانونية) والشرعية المادية (التي تشكل مصدراً لعدم الاستمرارية بين الدولة القانونية الديمقراطية والنظام القانوني الشمولي بسبب الأساس المختلف للقيم) هو أساس جدلي في نتائج التحليل المرتبطة بقانون التطهير الشفاف، بحيث أصبحت تلك النتائج لاحقاً مصدراً تشير إليها تحليلات هامة أخرى صادرة عن المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية. وفي هذه التحليلات تبدو ظاهرة عدم الاستمرارية السياسية بأنها تحدد التغييرات في القيم والمبادئ التي يعتمد عليها النظام الدستوري والقانوني الجديد، في حين لا يجب على الاستمرارية الشرعية شكلياً أن تحدّ من هذه القيم.

الدرس الألماني في الفلسفة القانونية

كانت الطريقة الألمانية في العقاب على الجرائم السياسية هي الأنشط بكل تأكيد بين كافة دول وسط أوروبا. وقد كان برلمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية ذاته والمهيمن عليه من قبل الحزب الشيوعي، من شكّل في نوفمبر (تشرين ثاني) من عام ١٩٨٩ لجنة لملاحقة النشاطات الإجرامية المتعلقة بسوء استخدام السلطة، والفساد، وتزوير نتائج الانتخابات. وحاولت النخبة الحزبية حماية وجودها السياسي بأن وافقت على ملاحقة أعضاء حزبها بشكل انفرادي. وقد بلغت هذه السياسة ذروتها حين وضع بعض أعضاء قيادة الحزب الشيوعي مؤقتاً في السجن منذ شهر ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٩.

وبعد الانتخابات الحرة في العام ١٩٩٠ أيّدت جميع الأحزاب المنتخبة ديمقراطياً في برلمان ألمانيا الشرقية سياسة العدل العقابي وملاحقة جرائم الشيوعية. وتبنّت اتفاقية توحيد الألمانيّتين التي تم توقيعها لاحقاً، هذه السياسية باعتبارها أن الملاحقة القضائية للأفراد ستتم وفق مجموعة القوانين التي كانت سائدة فوق أراضي جمهورية ألمانيا الفدرالية. وحسب تلك الاتفاقية فإن مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة سيخضعون لأحكام القانون الجنائي الذي لم يكن معمولاً به في بلدهم الأصلي، وبالتالي يمكننا الحديث هنا عن عدالة خارجية تمت على أساسها في نهاية الأمر محاكمة ومعاقبة جرائم الشيوعية مثل عمليات إطلاق النار التي كانت تتم على حدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، أو عمليات تزوير الانتخابات وإساءة استخدام السلطة.

وقد أثارت اهتماماً خاصاً في البداية مسألة الجريمة الاقتصادية وعملية تزوير الانتخابات المحلية في مايو ١٩٨٩. ولم تصادق ألمانيا الموحدة إلا على سياسة العدالة العقابية الجزائية والتي بادرت إلى تقديمها بداية المؤسسات الدستورية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. وفي العام ١٩٩٤ نشأت مؤسسة تحقيق خاصة تم تحديد مدة مهمتها بخمسة أعوام وكان هدفها ملاحقة الجرائم السياسية لقادة وممثلي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. إلا أن نتائج التحقيقات شكّلت في حقيقة الأمر خيبة أمل، لأنه من بين ٢٢٧٦٥ قضية تم التحقيق فيها، لم يصل منها إلى الإجراء القضائي سوى ٥٦٥ حالة فقط.

أما فيما يتعلق بمشاكل القوانين ذات المفعول الرجعي، فقد صادقت ألمانيا على السياسة الأكثر نشاطاً في هذا المجال والتي تضمّنت تمديد الفترات الزمنية المحددة، وأعادت بالتالي مسألة تجريم التصرفات التي كانت تعتبر سابقاً شرعية. ومثلما كان الوضع في ألمانيا الغربية خلال مرحلة ما بعد النازية، فقد مددّ المشرعون الألمان في نهاية الأمر بعد العام ١٩٨٩ الفترات الزمنية المحددة للجرائم المرتكبة في الفترة بين ١٩٤٩ و ١٩٩٠ لمدة عشرة أعوام، وبالتالي فقد تم توقيتها لتتزامن مع الذكرى العاشرة لتوحيد ألمانيا في أكتوبر (تشرين أول) من عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالفعل الإجرامي المرتبط بالقتل، فقد تم تمديد هذه الفترات الزمنية المحددة حتى العام ٢٠٣٠. وبهذا يكون المشرّع الألماني قد شكّل أفقاً قانونياً خيالياً خضع لنقاش واسع في الدول الشيوعية السابقة، انطلق من مفهوم مفاده أن نظام العدالة الشيوعية كان كالنظام النازي مبني على سوء استخدام السلطة بشكل مستمر وعلى الطعن بالمبادئ الرئيسية للمشروع القانوني العادي.

إطلاق نار على الحدود

بالرغم من أن مسألة إعادة تجريم الأفعال بمفعول رجعي تعتبر إجراءاً استثنائياً للغاية، إلا أنه يمكن العثور عليها في مشاريع التحول القانوني التي جرت خلال مرحلة ما بعد الشيوعية. ويعتبر هذا النوع من التصرف ملازماً للمحاكم الألمانية خصوصاً، والتي تتولى عملية تقييم الجرائم السياسية الشيوعية والخرق الخطير لحقوق الإنسان مثل عمليات إطلاق النار على حدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. ومثلما كان عليه الأمر بعد العام ١٩٤٥ فقد اعتمدت هذه الطريقة بعد العام ١٩٨٩ على مسألة المصادقة على المفهوم الإيجابي الخارق للعدالة. وبهذا فقد انحازت المحكمة الدستورية الفدرالية والقضاء العقابي إلى الأسلوب الذي يمكننا وصفه بأنه عودة لمعادلة رادبروخ. هذه المعادلة استُخدمت في الأصل لملاحقة المجرمين السياسيين النازيين بما في ذلك تأميم ممتلكاتهم. وبالرغم من أن النظام القانوني لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة قد مكّن بشكل عملي وشرّع مسألة إطلاق النار على الحدود، إلا أن المحكمة اعتمدت على جدلية مفادها أن هذا التبرير الشرعي ليس صالحاً لأنه يناقض مبدأ العدالة الإيجابية الخارقة كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ويناقض أيضا المعايير التي أعلنت جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة عن التزامها بها.

ومن الممكن أيضا العثور على إشارة عن معادلة رادبورخ في القرار الصادر عن المشروع الأول في قضية إطلاق النار على حدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، والذي ناقشته المحكمة الفرعية ابتداء من الثاني من سبتمبر (أيلول) ١٩٩١. وقد استخدم رئيس المحكمة القاضي تيودور زايدل هذه المعادلة عندما وصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن لأحد الاعتماد على القوانين التي كانت في تناقض واضح مع مبادئ الدولة القانونية وصادرة عن دولة لم تكن تتمتع بأية شرعية. وبالرغم من أن المحكمة الفدرالية العليا اتخذت حيال هذه الجدلية الأخلاقية والسياسية موقفاً ناقداً، إلا

أنها أيدت في حقيقة الأمر الرأي الذي يقول بأن العمل المحدد الذي يقوم من خلاله أفراد بتنفيذ أوامر مرؤوسيهم استنادا للقانون، لا يمكن استخدامه للدفاع أو لتبرير أعمال يمكن اعتبارها عادة مخلة بالقانون وقابلة للمحاكمة. وإلى حد ما فقد بنت المحكمة قرارها على القانون المعمول به في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة وهمّشت نسبياً مسألة استخدام المعادلة.

ولقد انحازت المحكمة الدستورية في قرارها النهائي لاحقاً إلى معادلة رادبورخ، بحيث أفادت بأنه لم يكن ممكناً لمواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة أن يتمتعوا بالثقة الشرعية في النظام القانوني القائم وذلك بالنظر إلى طابعه الغير ديمقراطي وكذلك لأنه كان يناقض المبادئ الأساسية للمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وحسب هذه النتيجة فأن المنع الدستوري للمفعول الرجعي في المادة ١٠٣ الفقرة ٢ من الدستور لم يُخرق بأي شكل من الأشكال، لأنه لم يكن بوسع مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية أن يتوقعوا بأن التصرف الموصوف بأنه خرق فاضح لحقوق الإنسان المحمية دولياً، وبرغم كونه أمراً شرعياً وفق القوانين الشيوعية، لا يمكنه أن يكون موضوعا للملاحقة الجزائية. وحسب القانون فإن الثقة الشرعية لا يمكن أن توجد إلا في حالة تشكيل القوانين وفق معايير ونُظم ديمقراطية. أما العادة المتعارف عليها والتي تحدد مسألة الرضوخ للمعايير القانونية القائمة، فأنها لا تضمن الحماية من عملية الملاحقة الجزائية.

مؤسسة غاوتس

من المفيد الإشارة في ختام هذا القسم إلى أن الطريقة التي تبنتها ألمانيا الموحدة للتعامل مع أرشيف الشرطة السرية (شتاسي) والمتعاونين معها تخطت إطار المسؤولية القانونية الجزائية. إن تأسيس ما يعرف بمؤسسة غاوتس يمثل نشوء جهاز إداري يتمتع بصلاحية تقديم المعلومات الخاصة بماضي الأفراد في إطار علاقتهم تجاه الهيئات ونشاطات الأجهزة القمعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. وفي حالة مؤسسة غاوتس فإن الأمر يتعلق بتمايز خاص بين المؤسسة الإدارية والأرشيف العام.. وبالرغم من أن المؤسسة لم تحصل على صلاحية إصدار «شهادات التطهير الأمني» التي تتجسد فعاليتها (مثلما هو الحال في إجراءات التطهير في تشيكيا) بالعقوبات الإدارية والإضطهاد، إلا أنه كان للمعلومات المقدّمة من قبلها نتائج جدّية للأشخاص أصحاب الشأن.

ولم يكن للمعلومات المقدمة من قبل المؤسسة مفعول قانوني مباشر، لكن كان لهذه المعلومات نتائج قانونية جدية تستفيد منها الأطراف المعنية، كالموظف ورب العمل على سبيل المثال. وبهذا فأن قضية غاوتس تمثل حالة خاصة وفريدة لمؤسسة مبنية بفعل عمل قانوني قامت به الدولة، لكن نشاطها لا يتمتع بمفعول قانوني مباشر، بل يفتح المجال لطرف ثالث باتخاذ قرار بالاعتماد على هذه المفاعيل. وبهذا تميّزت الطريقة الألمانية بشكل رئيسي على سبيل المثال عن التشريع التشيكي المرتبط بعملية التطهير، والذي أخذ بعين الاعتبار عقوبات إدارية مباشرة مطبقة بمفعول قانوني رجعي على نشاطات الأفراد خلال فترة النظام الشيوعي.

عدم استمرار أم إضافة؟

عندما حذّر أوتو كيرشهايمر قبل أكثر من أربعين عاماً من مغبة إساءة استخدام النظام القضائي والإجراءات القانونية لأهداف سياسية من قبل الأنظمة التي استلمت الحكم لتوّها، كان محقاً تماماً، لأن قضايا استغلال المحاكم سياسياً تشكّل إحدى أكبر التهديدات لفكرة الدولة القانونية بحد ذاتها. لكن تحليل القضاء الدستوري في دول مختلفة من وسط أوروبا خلال فترة التحول القانوني والسياسي في التسعينات من القرن الماضي، يكشف شكلاً أعقد من المشاكل والمواضيع التي كانت الأنظمة الليبرالية الديمقراطية مضطرة لمواجهتها.

وقد انحصرت المشاكل المرتبطة بموضوع القانون ذو المفعول الرجعي في نهاية الأمر في عملية اتخاذ القرار للمحاكم الدستورية. هذه المحاكم اضطرت للتعامل مع مشكلة تمديد الفترة المحددة حتى بالاعتماد على التشريع ذو المفعول الرجعي، الذي فرض أشكالاً مختلفة من العقوبات القانونية والإضطهاد في إطار تصرف الأفراد ضمن النظام الشيوعي السابق. وقد انطلقت المحكمة الدستورية التشيكية على سبيل المثال في قراراتها من حالة عدم استمرارية القيم القانونية والسياسية بين النظامين الشيوعي والديمقراطي. وكان انعكاس هذه الحالة أقوى في ألمانيا الموحدة. من جهة أخرى فإن المحكمة الدستورية المجرية، وبنسبة أقل المحكمة الدستورية البولندية، كانتا تبرران قراراتهما بالاعتماد أكثر بكثير على مبدأ الاستمرار القانوني الشكلي.

وقد ذهبت المحكمة المجرية حتى إلى مدى أبعد، لدرجة أنها رفضت مسألة العدالة التاريخية باعتبارها غير دستورية لطابعها الخاص والذاتي. وتجسّدت عملية تغيير النظام التي تمت من خلال الطاولات المستديرة بتصور مفاده أن عملية التحول السياسي المجرية ستتم في إطار القوانين الدستورية تماماً، وفي إطار الإجراءات القانونية القائمة. وكان أمام الثورة الدستورية في المجر مهمة تجنب النزاعات السياسية وبناء الوحدة الوطنية الجديدة. وكما يشير بيتير باشولاي، «...فإن المطلب الأساسي للمجريين كان منذ زمن بعيد تحقيق تغيير هادئ، وتشكيل دولة دستورية واستمرارية، ومنع نشوب النزاع المحتمل مع الاتحاد السوفييتي». وقد كان الدستور الموجود رمزاً للاستقرار والاستمرارية، لا للتغيير وعدم الاستمرارية. وشكّلت الثورة المجرية عملية تحول الشيوعية إلى ديمقراطية ليبرالية، ساهم في تشكيلها وأمّن عملية مراقبتها الإطار القانوني والدستوري القائم. وكان لمثل هذا التغيير طابع الإضافة الدستورية. أما عملية مراقبة مستقبل الحاضر الدستوري وماضيه، فكانت في المجر أقوى من أية دولة أخرى في وسط أوروبا.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه المحكمة الدستورية المجرية على جدلية مفادها أن الدولة القانونية تعتمد بشكل جذري على منع عملية المفعول الرجعي، وأرست دعائم المشروع السياسي الجاري من خلال المنطق التصوري القائل بأن «الثورة تتم عبر القانون»، فإن طريقة تصرّف النظام القضائي

الألماني أو المحكمة الدستورية التشيكية كانت متناقضة كلياً، لأنها سمحت بعملية التشريع ذو المفعول الرجعي أو القرار القضائي على أساس الثقة العامة بصفتها تصوراً ضرورياً لوجود كل دولة قانونية ديمقراطية. وحسب هذا الرأي فإن التخلي عن عملية معاقبة الجرائم السياسية المرتكبة في الماضي يعد أسوأ بكثير من مسألة اللجوء إلى بعض الإجراءات ذات المفعول الرجعي.

لقد انطلقت الثورات في العام ١٩٨٩ من الرفض العام للنظام الشيوعي والتوقع المرتبط بذلك بأن جرائم هذا النظام ستعاقب بشكل عادل. وقد تضمّنت حالة عدم الاستمرارية السياسية حالة مماثلة من عدم الاستمرارية الدستورية والقانونية، ولذلك تمتعت الأنظمة الديمقراطية الجديدة بتفويض قوي لتسوية الحسابات مع الماضي بواسطة عقوبات قانونية أو غيرها. وكان للمفعول الرجعي القانوني بعد ذلك دعامة قوية في الشرعية الديمقراطية. فأي شكل من أشكال عدم المعاقبة أو التخلي عن إمكانية المعاقبة قد يُفهم بأنه إضعاف لمبدأ الدولة القانونية الذي ينص على أنه لا يوجد أي شخص فوق القانون. ولقد اعتمدت الثقة العامة بالدولة القانونية على القدرة في تصفية الحسابات مع جرائم الماضي.

إن الطرق المختلفة لمبدأ القانون ذو المفعول الرجعي في دول وسط أوروبا تشير بإقناع بأنه لا يوجد جواب سهل على سؤال حول كيفية تصفية الحسابات مع الماضي الشيوعي. فالاستراتيجيات المختلفة، والجدل والتفسيرات المقدّمة من قبل الحكومات والهيئات التشريعية أو المحاكم إنما تكشف على الأرجح المنطق الداخلي للتحول السياسي والدستوري في كل دولة من وسط أوروبا. لكن الاختلاف الواضح بين قرارات المحكمة الدستورية المجرية والمحاكم الدستورية في ألمانيا أو الجمهورية التشيكية يشير بوضوح إلى أن الدول التي جرى فيها تغيير ثوري سريع بمشاركة الجماهير في الشوارع وجدت رغبة أكبر لاستخدام «الوسائل ذو المفعول الرجعي لتحقيق الأهداف المستقبلية الواعدة». من جهة أخرى فإن دول مثل المجر أو بولندا والتي جرت فيها عملية التحويل على شكل تغييرات تم التفاوض بشأنها لفترة طويلة حول الطاولات المستديرة«للنخبة»، تُظهر على الأرجح عدم الرغبة في تصفية الحسابات مع الماضي الشيوعي عبر وسائل القانون العقابي.

تخرج بيرجي بيرشيبان من كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع في براغ. يعمل حالياً كمحاضر فيها وفي كلية كارديف للقانون التابعة لجامعة ويلز.

سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا

يان تشارنوغورسكي

حدثت عملية سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بشكل سريع تماماً على غرار ما جرى في دول وسط أوروبا الأخرى، لكن كان من الممكن ملاحظة ظواهر ذلك السقوط منذ عدة أعوام سبقتها. فقد بدا ضعف النظام الشيوعي حتى في انخفاض قدرته على ممارسة الاضطهاد ضد معارضيه. وبرغم استمرار المحاكمات ضد أعضاء المعارضة، إلا أن القضاء أصدر أحكاماً أخف وبدت القوى الأمنية وكأنها تنفذ عملية الملاحقة القانونية بشهية أقل. وببساطة فإن القضاة والمدّعين العامين وحتى أفراد الشرطة كانوا يعلِمون بشكل أو بآخر ما كان يجري في العالم، ولم يكونوا مستعدّين للتضحية بأنفسهم مقابل نظام فقد قدرته شيئاً فشيئاً على التنافس مع دول تتمتع بترتيب سياسي مختلف.

في تشيكوسلوفاكيا السابقة بدا ذلك على سبيل المثال من خلال ازدياد أعداد المواطنين الذين كانوا يأتون للمشاركة بشكل علني في عمليات محاكمة مناهضي النظام، والذين كانوا يعبّرون بأشكال مختلفة عن تعاطفهم مع المتهمين الماثلين أمام المحكمة. وفي نهاية الثمانينات ساهمت وسائل الاتصال وبالتحديد الهاتف بين المدن، بمساعدة إذاعات خارجية مثل إذاعة أوروبا الحرة وصوت أميركا وهيئة الإذاعة البريطانية لبث تقارير عن سير المحاكمات في ذات اليوم الذي كانت تتم فيه، مع كشف الأسماء الكاملة للقضاة والمدّعين العامين وأفراد الشرطة. وقد شعر هؤلاء بتوتر كبير نتيجة لذلك، لأنه لم يعد باستطاعتهم القيام بخدماتهم لصالح النظام الشمولي بشكل سري كما كان الأمر سابقا. وكانت مسألة تعميم الأسماء الكاملة للقضاة والمدّعين العامين وأفراد الشرطة وغيرهم من خدم النظام، أمراً مهماً للغاية.

مسؤولية الأقلية

إن المقاومة ضد النظام الشمولي تقودها عادة الأقلية في المجتمع. لكن هذه الأقلية تكون قادرة على جذب واستقطاب المزيد من الناس خلال مشروع إضعاف الدكتاتورية. هذا الأمر ظهر في تشيكوسلوفاكيا عندما ارتفع خلال الثمانينات عدد الأشخاص الذين كانوا مستعدين للتوقيع على أية عريضة أو دعوة أو احتجاج ضد عمليات المحاكمات وما شابه ذلك. وكذلك ارتفع عدد

الأشخاص المستعدين للمشاركة في المظاهرات بشكل مباشر. وتتجسد مسؤولية الأقلية الفاعلة بأن لا تقوم بدفع الجماهير إلى مظاهرات ضد النظام والذي قد يعرّض المشاركين فيها إلى خطر كبير جداً يتجاوز المستوى الآني لوعي ومقاومة المجتمع لهذا النظام الحاكم وما شابه.

في نهاية عهد النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا كان من الممكن ملاحظة هذا الارتفاع في عدد المشاركين وحتى عملية التشدد في رفع المطالب خلال مظاهرة للشموع أقيمت في براتيسلافا في مارس (آذار) من عام ١٩٨٨ ، وفي مظاهرة أقيمت في براغ في أكتوبر (تشرين أول) من عام ١٩٨٨ بمناسبة ذكرى تأسيس تشيكوسلوفاكيا، وفي المظاهرات التي نُظمت في يناير (كانون الثاني) من ١٩٨٩ بمناسبة الذكرى العشرين لانتحار يان بالاخ حرقاً، وفي نهاية الأمر في مظاهرات شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٨٩ والتي انطلقت في كافة أرجاء الجمهورية. إن التقدير الصحيح لأشكال ودرجة شدة الأعمال الاحتجاجية المختلفة ضد النظام هو أمر مهم في إطار تصعيد الضغط على النظام. ففي حال عدم تمكن قادة المقاومة ضد النظام الدكتاتوري من تقدير الوضع الاجتماعي بشكل صحيح في بلدهم، ومضيهم بالتالي في عملياتهم الاحتجاجية إلى ما هو أبعد من الدعم الذي يمكن أن تقدمه مجموعة كبيرة من المواطنين، فإنهم سيتعرضون بالتالي للهزيمة. وفشل مثل هذا سيساهم بتقوية النظام الدكتاتوري القائم بدلاً من أن يساهم في إضعافه.

إن للأعمال الاحتجاجية ضد النظام أمل أكبر بالنجاح في حال اعتمدت على الأحداث المحلية أو التقاليد المحلية، وليس على الرموز المجرّدة الغير معروفة إلا لدائرة صغيرة من الناس كفئة المثقفين. فعلى سبيل المثال أرادت حركة ميثاق ٧٧ تنظيم مظاهرة بمناسبة يوم حقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر ١٩٨٧ في براغ، لكن هذه المناسبة لم تعن شيئاً لمعظم مواطني تشيكوسلوفاكيا ولذلك لم يأت منهم إلا عدد ضئيل للمشاركة في المظاهرة برغم الدعوات الكثيرة التي وزعتها الحركة عبر مطبوعاتها السرية والإذاعات الأجنبية. مقابل ذلك شارك عشرات الآلاف من المواطنين في المظاهرة التي نُظّمت في براغ خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٨٨ بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس تشيكوسلوفاكيا. ومن المهم خلال تنظيم الأعمال الاحتجاجية الكبيرة إتاحة المجال الكبير لتحرك المشاركين بشكل حر وغير مقيّد، وبالتالي لا يجب على منظّمي الفعاليات الاحتجاجية أن يعملوا على التدقيق كثيرا في التفاصيل الكبيرة لعملية سير هذه الفعالية.

عزل الأقلية

إن قادة المقاومة ضد النظام الشمولي يعملون عادة في ظروف من العزلة الاجتماعية النسبية. وهذا أمر مفهوم نظراً لأن ضغط النظام القائم وخطر قيامه بأعمال قمعية يمنعان معظم المجتمعات من المشاركة عن وعي وإدراك في عملية تحويل النظام الاجتماعي. ويتعزز هذا المفهوم في حال كانت غالبية المجتمع تعيش في ظروف لا تمكّنها بطريقة مجرّدة تصور أي نظام سياسي آخر في بلدها.

وتساهم شروط العزل الاجتماعي عادة بحثّ المشاركين في عملية المقاومة الفاعلة ضد النظام على اختراع مشاريع مختلفة للمستقبل، كانت تظهر في نهاية المطاف بأنها غير قابلة للحياة.

وفي تشيكوسلوفاكيا عملت منذ الأعوام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ تقريباً مجموعة من المحامين الذين كلفوا بصياغة الدستور التشيكوسلوفاكي في ظروف ما بعد انهيار الشيوعية. وكان ذلك دستوراً تمكّن من الإجابة على جميع المطالب العادية للدولة الديمقراطية. إلا أن مشروع الدستور المستقبلي هذا لم يأخذ بعين الاعتبار الضغوط السياسية الحقيقية التي حدثت مباشرة بعد سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا، والتي يجب على كل دستور أن يحترمها بهذه النسبة أو تلك. ولذلك فبعد سقوط الشيوعية مباشرة لم يتحقق أي شيء تقريباً من مشروع دستور تشيكوسلوفاكيا، والذي عمل عليه محامون من البيئة المقربة من حركة ميثاق ٧٧ .

من السجن إلى الحكومة

لقد إكتسبتُ تدريجيا تجاربي الشخصية المرتبطة بمعارضة الشيوعية. ففي العام ١٩٨١ تم طردي من العمل القانوني بعدما كنتُ قد مارستُ هذه المهمة لأكثر من عشرة أعوام من خلال الدفاع عن معارضي النظام. وقد انزعج الحزب الشيوعي من حقيقة أنني كنتُ أمارس عملية الدفاع بشكل جدّي وليس بطريقة شكلية فقط. وفي الوثيقة الصادرة عن سكرتاريا اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي والتي أصدرت الأمر لعملية طردي من المحاماة، كُتب بأنني لم أدافع فقط عن المتهمين ولكن أيضاً عن نشاطهم المخل بالقانون. وأفيد هنا، بأن النشاط المخل بالقانون تجسّد في نقل أعمال الكتّاب التشيك والسلوفاكيين الذين طُردوا من اتحاد الكتاب بسبب تأييدهم لسياسة ألكسندر دوبتشيك في العام ١٩٦٨. وبعد طردي من عمل المحاماة عملتُ كسائق، وعامل، ومحامي، وفي الختام أصبحت عاطلاً عن العمل.

الثورة المخملية اندلعت في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٨٩ وأنا في سجن مدينة براتيسلافا، وقد أُطلق سراحي نهاية نوفمبر من نفس العام. في اليوم التالي تحدّثتُ أمام الجموع في الساحة الرئيسية في براتيسلافا، وبعد ثلاثة أيام من ذلك أصبحتُ عضوا في وفد المعارضين الذي خاض بقيادة فاتسلاف هافل محادثات في براغ مع رئيس الحكومة التشيكوسلوفاكية آنذاك بهدف استلام السلطة. وبعد أسبوعين من إطلاق سراحي كنتُ في القصر الجمهوري في براغ أُقسم يمين تعييني كنائب لرئيس حكومة تشيكوسلوفاكيا. وكنتُ مسؤولاً عن التشريع، أي عن صياغة القوانين التي نظّمت عملية تحويل الدولة الشيوعية إلى دولة ديمقراطية. وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى للحكومة الجديدة، أي حتى تاريخ انتخاب فاتسلاف هافل رئيساً للجمهورية، تحمّلت مع أشخاص آخرين حتى مسؤولية وزارة الداخلية الفدرالية، أي مسؤولية الشرطة.

وانعقدت أول جلسة لحكومة التفاهم الوطني في العاشر من ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٩ ، أي في يوم حقوق الإنسان. وقد ذهبنا إلى مبنى مقر الحكومة مباشرة من القصر الجمهوري بعد تأدية قسم اليمين. وكان رئيس الحكومة ماريان تشالفا آخر عضو وزاري من حكومة تشيكوسلوفاكيا الشيوعية السابقة ، ولم يكن على جدول أعمال الجلسة سوى بند وحيد هو المصادقة على إعلان بشأن يوم حقوق الإنسان. وقد تم ذلك دون أي تحفظ وبالإجماع ، بالرغم من أن نصف أعضاء الحكومة تقريباً كانوا معيّنين من قبل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وكنّا مع فالتر كوماريك (المستشار الاقتصادي السابق لتشي غيفارا) أول نائبين يتم تعيينهما لرئيس الحكومة ، وكان كوماريك يتمتع بتجربة حكومية منذ العام ١٩٦٨ ، لكن تلك التجربة كانت بالنسبة لي شيئاً جديداً كلياً. وحتى تاريخ انعقاد جلسة الحكومة كانت الأحداث تمر بشكل متسارع للغاية. ولم أدرك إلا خلال اجتماع الحكومة بأن فصلاً جديداً من حياتي قد بدأ وبأنني أشارك في تحمل المسؤولية عن مصير بلدي. بعد انتهاء اجتماع الحكومة قال لي فالتر كوماريك : «يان ، أنت شاحب اللون بعض الشيء».

لقد انهارت الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بسرعة وهدوء. وشكّلت التغييرات التي جرت في الدول المجاورة شرطاً مهما للمساهمة في ذلك. ففي برلين انهار الجدار ، وفي بولندا تحققت قائمة حكومة تاديوش مازوفييتسكي الغير شيوعية ، وفي المجر أزالوا الستارة الحديدية القائمة على الحدود مع النمسا. وساهم الانهيار السريع والهادئ للشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بأن أصبحت التغييرات القانونية أداة مهمة لتغيير المجتمع خلال المرحلة القادمة.

التغييرات في الدستور

بدأت التغييرات في الدستور بأن أزيلت منه الفقرة الخاصة بالدور القيادي للحزب الشيوعي في المجتمع. وقد تم ذلك من قبل البرلمان المنتخب خلال الانتخابات الشيوعية الشكلية. التغييرات التالية ساعدت في عملية تغيير نواب البرلمان الفدرالي وكذلك البرلمانات الوطنية في سلوفاكيا والجمهورية التشيكية بناءاً على توافق القوى السياسية. وقد تم ذلك لكي تتوافق تركيبة البرلمانات مع حجم القوى السياسية في الدولة خلال تلك الفترة ، خصوصاً وأنه تم التخطيط لأول انتخابات ديمقراطية في منتصف العام ١٩٩٠. ومنذ شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩ وحتى شهر مارس (آذار) من العام ١٩٩٠ تقريباً تم تغيير أكثر من نصف النواب في البرلمانات الثلاثة ، وهذا يعني بأن الأغلبية فيها كانت لغير الشيوعيين.

وقد بلغ عدد التغييرات في دستور تشيكوسلوفاكيا حوالي العشرة حتى موعد تنظيم أول انتخابات حرة في يونيو (حزيران) ١٩٩٠. هذه التغييرات جرت بشكل تدريجي بحيث كان مطلوباً تبنّي قوانين جديدة ذات طابع ديمقراطي واقتصادي وحتى تنظيمي. فعلى سبيل المثال كان مطلوباً أن تساهم التغييرات الدستورية في التمكين من عملية خصخصة الاقتصاد ، وفي التسهيل من المصادقة

على القوانين التي ترسي دعائم الحقوق الديمقراطية للمواطنين والنظام السياسي الديمقراطي. وكانت من ضمن أهم التغييرات في الدستور تلك التي ساهمت لاحقاً بالتأسيس للموقع القانوني الجديد للجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية ضمن تشيكوسلوفاكيا. أثناء استلام الحكومة الفدرالية التشيكوسلوفاكية الجديدة لمهامها في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٨٩ والتي كان للمعارضين السابقين أغلبية فيها، لم يكن أحد قادراً على التنبؤ بالمسار التالي للتطور السياسي، ولذلك فإنه لم يكن ممكناً تحضير تصور محدد للتغييرات الدستورية القادمة. وقد استمرت عملية تنفيذ التغييرات في الدستور حتى انهيار تشيكوسلوفاكيا في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣، ولم يكن بالتالي ممكناً بعد ذلك المصادقة على دستور جديد لتشيكوسلوفاكيا.

العفو الواسع جداً

في نهاية العام ١٩٨٩ وبعد انتخاب فاتسلاف هافل رئيسا للجمهورية طُلب منا في الحكومة تقييم مشروع قرار رئيس البلاد حول العفو العام، تمت صياغته من قبل مكتب رئيس الجمهورية. الاقتراح حمل في طيّاته ملاحظات واضحة لتصور قانوني مفاده، أن التشريع الشيوعي بأكمله كان حتى تلك اللحظة يُصنف المجرمين بشكل اعتباطي، وبالتالي فإنه من المفترض إطلاق أكبر عدد منهم من السجون. لقد اعتبرتُ هذا الاقتراح المبسّط للعفو بأنه فضفاض جداً، وكنتُ أعتمد بذلك على تجربتي العملية كمحامي ترافع في تلك الفترة حتى في القضايا الجنائية، بالإضافة لتجربتي الشخصية والحديثة كسجين. وكنتُ أعلم بأن الغالبية العظمى من الأشخاص المسجونين حتى قبل العام ١٩٨٩ كانوا من المجرمين الحقيقيين. وأقصد هنا الأشخاص المسجونين في الثمانينات على الأقل، لا هؤلاء الذين تم سجنهم في الخمسينات.

كانت لي كنائب رئيس حكومة مسؤول عن التشريع ملاحظات على مشروع العفو. وبعد نقاش طويل حول المشروع قررت الحكومة أن تتم مراجعته مجدداً من قبلي كممثل عن الحكومة ومن ألكسندر فوندرا كممثل عن مكتب رئيس الجمهورية، على أن يتم ذلك خارج إطار اجتماع الحكومة. وخلال لقاء خاص توصلنا بالفعل لحل وسط. فقد تم تضييق مشروع العفو لكن ليس بالحجم الذي اقترحتُه، حيث أعلن رئيس الجمهورية العفو مباشرة في بداية شهر يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٠ فخرج آلاف السجناء من السجون. لكن ما لبث عدد كبير منهم أن عاد بسرعة إلى السجون، لأنهم تسببوا بمشاكل كثيرة في كافة أرجاء البلاد. إضافة لذلك، فإن حجم العفو العام الصادر أثار في حقيقة الأمر ردة فعل سلبية لدى المواطنين.

الأمر المثير للاستغراب هو أن مفعول عفو عام مثل هذا لم يسر على أحد من المحكوم عليهم من مدينة بوبراد حيث كنتُ قد شاطرتُ السجن في براتيسلافا مع أحد أصدقائه. هذا الشخص الذي أشير إليه بالرموز الأولى من اسمه (ف. ب.) من مدينة بوبراد كان ينفذ حكماً صدر ضده منتصف الثمانينات بتهمة ممارسة الإرهاب. فقد أرسل في بداية الثمانينات طرداً ملغوماً يدوي الصنع إلى قائد

اللجنة الفرعية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في مدينة بوبراد. وكان للقنبلة مشغّل ضوئي لكن أيضا مشغّل ميكانيكي، مؤمّن بطريقة تجعل القنبلة غير قابلة للانفجار حتى في حال أدّى المشغّل الضوئي المهام المطلوبة منه لتفجير القنبلة. وكان الطرد مصنوعاً بهذه الطريقة لأن مهمته تجسدت بإثارة الخوف لدى المسؤول الشيوعي الذي كان يتمتع بسمعة سيئة جداً في بوبراد. العفو العام لم يشمل (ف. ب.) لأنه كان محكوماً عليه بمحاولة تنفيذ جرم ذو طابع عنيف. وقد تدخّلتُ لصالح (ف. ب.) لدى مكتب رئيس الجمهورية بهدف منحه عفواً خاصاً، لكنني لم أنجح في ذلك. ولم يتم إطلاق سراحه من السجن إلا بعد عام تقريباً، أي بعد تنفيذه ثلثي فترة حكمه الأصلية.

حكومة جديدة وقوانين جديدة

من بين القوانين الأولى التي تمت المصادقة عليها لأول مرة كانت القوانين الخاصة بالنظام السياسي والاجتماعي الجديد لتشيكوسلوفاكيا. ولقد اعتمدت عملية المصادقة على القوانين الخاصة بالانتخابات والأحزاب السياسية والقوانين المدنية على التقاليد التشريعية التي كانت قائمة في تشيكوسلوفاكيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي تمت المحافظة عليها إلى حد ما. فقد تمت المصادقة على قانون خاص بحق المواطنين بالتظاهر، وقانون خاص بحق المواطنين بالتجمّع، وقانون خاص بالأحزاب السياسية وقانون حول الانتخابات إلى الهيئات التشريعية. ولم تمثل عملية الصياغة والمصادقة على هذه القوانين أية مشاكل سياسية خاصة. وخلال الأسابيع الأولى بعد سقوط الشيوعية تشكلت أولى الهيئات السياسية في البلاد، حيث نشأ في الجمهورية التشيكية المنتدى المدني بصفته حركة اجتماعية حرة في بداية الأمر، لكنه تحول بعد ذلك بفترة وجيزة إلى حزب سياسي يضم القوى الرئيسية المناهضة للشيوعية. وقد سيطر المنتدى المدني على الساحة السياسية التشيكية منذ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩ وحتى زواله بعد الانتخابات في العام ١٩٩٠.

وأعيد في الجمهورية التشيكية أيضاً إحياء نشاط حزبين كانا موجودين بشكل شكلي حتى خلال العهد الشيوعي، وهما حزب الشعب التشيكوسلوفاكي والحزب الاشتراكي التشيكوسلوفاكي، في حين كان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لا يزال موجوداً. وقد قامت هذه الأحزاب الأربعة الموجودة على الساحة السياسية التشيكية بتقاسم المقاعد في البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى بناءاً على اتفاقيات تعكس التغييرات السياسية في البلاد. وفي سلوفاكيا أصبحت حركة «الشعب ضد العنف» المنظمة السياسية الرئيسية، تأتي بعدها «الحركة المسيحية ـ الديمقراطية»، وأعيد إحياء الحزب الديمقراطي، وتم تشكيل أحزاب عديدة تمثل الأقلية المجرية، وبقي الحزب الشيوعي السلوفاكي قائماً. هذه الأحزاب شكّلت من خلال اتفاقيات خاصة فيما بينها النظام السياسي في سلوفاكيا.

الحكومة الجديدة التي استلمت زمام الحكم في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٨٩ كانت منهمكة كثيراً بتشكيل النظام السياسي والاقتصادي. فمؤسسات الدولة التي كانت تعاني من مشاكل كثيرة إبان العهد الشيوعي، بدأت ببساطة تنهار في ظل الظروف الجديدة. وأخذ موظفو كثير من مؤسسات الدولة يطالبون بانتخابات جديدة يتم من خلالها تغيير مجلس إدارة هذه المؤسسات الذي تم فرضه من قبل الحكم الشيوعي. وقد كان تطوراً مثل هذا مفهوماً. لكن من جهة أخرى كان واضحاً بأن تعيين المواقع القيادية لا يمكن أن يتم عن طريق الانتخابات، وذلك لأن أية قيادة ستنشأ في ظل هكذا ظروف، على الأقل في المدى المتوسط، لن تحظى برضا غالبية الموظفين. ولذلك كان مطلوباً من جهة تغيير القانون الخاص بمؤسسات الدولة بطريقة تجعل مسألة تغيير القيادة أمراً ممكناً، ومن جهة أخرى كان مطلوباً تحقيق الاستقرار في مؤسسات الدولة بهدف منعها من الزوال سريعاً. وكانت كثير من مؤسسات الدولة قد بدأت بكل بساطة تنهار في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة. أما ظاهرة البطالة التي لم تكن موجودة في ظل الظروف الشيوعية السابقة ـ على حساب أمور سلبية كثيرة وضخمة بالطبع، فقد أخذ معناها الاجتماعي ينمو بسرعة فائقة. وكان مطلوباً المصادقة بسرعة على قوانين خاصة بتقديم الدعم أثناء البطالة ودمجها بشكل ملائم مع القوانين الاجتماعية الأخرى.

كما كان مطلوباً بنفس السرعة تغيير التشريع الجزائي. وقد بدت عملية التغيير الكلي للتشريع الجزائي بأنها قضية طويلة الأمد، لكن خلال المرحلة الأولى كان كافياً شطب بعض الفقرات من قانون العقوبات والتي كانت تسمح للنظام بمعاقبة الأفعال السياسية كجرائم. وبدت عملية تغيير القانون المدني بأنها أكثر تعقيداً. فمن جهة تطلبت المعايير الاجتماعية والاقتصادية في الدولة تسريع عملية ملاءمة القانون المدني، ومن جهة أخرى فإن كل تغيير للقانون المدني يجسّد مشكلة معقدة تتطلب إعداداً مسؤولاً ومتأنياً. وفي غضون عامين تقريباً تم إعداد مشروع تعديل القانون المدني الذي ساهم بحل المشاكل الأكثر آنية، لكن لم يتسنّ حتى اليوم إعداد قانون مدني جديد لا في الجمهورية التشيكية ولا في الجمهورية السلوفاكية. وقد أثرت عملية تعديل القانون المدني حتى على عملية تحويل القانون الاقتصادي إلى قانون تجاري جديد.

أمن الدولة والمحاكم

التغيير الأول في مؤسسات الدولة كان من المفترض أن يطال الشرطة السياسية في تشيكوسلوفكيا، والتي كانت تعرف باسم أمن الدولة. وقد تم إلغاء قسم من أمن الدولة في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٨٩، في حين لم يتم إلغاء أمن الدولة ككل إلا في العام ١٩٩٠. وقد اضطر أعضائها لمغادرة صفوف الشرطة في سلوفاكيا والجمهورية التشيكية تدريجياً، لكن تبيّن بأن المشروع أعقد مما ظهر عليه في البداية. فبعض أقسام أمن الدولة كانت تنفذ مهام الشرطة التي تتطلب إلماماً فنّياً عالياً

مثل التنصت ومكافحة التجسس وما شابه. وهذه نشاطات لا يمكن حتى للدولة الديمقراطية أن تتخلى عنها، في حين أن تدريب الأخصائيين الجدد يتطلب وقتاً طويلاً.

وكان مطلوباً إجراء عملية تنظيف حتى في المحاكم، فتمّت المصادقة على قانون خفّض فترة عمل القضاة إلى عام تقريباً، لكن هؤلاء استمروا بممارسة نشاطهم بشكل عادي. في غضون عام تم إخضاع بعض القضاة لعملية تطهير وتدقيق، خصوصاً هؤلاء الذين كانت توجد ضدهم ملاحظات بسبب إصدارهم أحكاماً سياسية أبان العهد الشيوعي. وفي حال كان يتبين من خلال عمليات التدقيق بأن القاضي المذكور قد أصدر أحكاماً تتنافى مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، لم يتم السماح له بالعمل مجدداً كقاضي بعد انقضاء فترة العام المنصوص عليها. لكن يجب الإشارة في هذا السياق بأن عدد القضاة الذين اضطروا لمغادرة عملهم كان محدوداً.

بشكل عام يمكن الإفادة بأن عملية تحويل النظام القانوني في تشيكوسلوفاكيا قد تمت في البداية بشكل مرن نسبياً بعد انهيار الشيوعية، وذلك بناءاً على تقديرات منطقية حول أي الحلول قد يكون أكثر ملائمة. ومع مرور الوقت وقيام مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة في البلاد، أصبحت عملية المصادقة على القوانين أكثر تعقيداً وباتت القوانين تتأثر تدريجياً نتيجة الصراع القائم بين الأحزاب السياسية.

تخرج يان تشارنوغورسكي من كلية القانون في جامعة كارل الرابع في براغ. عمل في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ محاميًا متدرباً ومن ثم محامياً في براتيسلافا. في العام ١٩٨١ طرد من عمله القانوني لأسباب سياسية، لكنه استمر بتقديم الاستشارات في المجال القانوني وخصوصاً للناشطين السياسيين والدينيين المعارضين للنظام. في الأعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ عمل كسائق ومن ثم كمحامي مؤسسة. في الأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ كان عاطلاً عن العمل ويشرف على إصدار بعض النشرات الصحفية السرية التي كانت تحمل اسم أوراق براتيسلافا «براتيسلافسكي ليستي». شارك في الهيئات المعارضة حيث كان يمثل فيها التيار المسيحي الديمقراطي. شغل ابتداءاً من العاشر من ديسمبر ١٩٨٩ ولغاية أبريل ١٩٩٠ منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ومن أبريل ولغاية يونيو ١٩٩٠ منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة التشيكوسلوفاكية الفدرالية. ترأس منذ فبراير ١٩٩٠ الحركة المسيحية الديمقراطية في سلوفاكيا، وتولى منذ يونيو ١٩٩٠ ولغاية أبريل ١٩٩١ منصب النائب الأول لرئيس الحكومة ومنذ أبريل ١٩٩١ ولغاية يونيو ١٩٩٢ رئاسة الحكومة السلوفاكية.

التغييرات في القضاء

ياروسلاف ماريك

كانت التغييرات الدستورية التي ساهمت بأن تصبح الجمهورية التشيكية دولة قانونية ديمقراطية فاعلة، من أهم التغييرات التي كان من المفترض القيام بها في النظام القانوني للجمهورية التشيكية بعد العام ١٩٨٩. وكان الأمر متعلقاً بمسألة تطبيق مبادئ السلطة الجماعية وما يعرف بالنظام الكابح والتوازن المضاد على وجه الخصوص، وفي هذا السياق كان بناء قطاع قضائي مستقل وفعّال أمراً ملحّاً وضرورياً للغاية.

المحكمة الدستورية

كان مطلوباً بشكل أوّلي استكمال التشكيلة القضائية بإضافة محكمة دستورية وأخرى إدارية. وكان القضاء الدستوري قد أدرج ضمن النظام القانوني للجمهورية التشيكية منذ العام ١٩٦٨ ضمن إطار عمليات الإصلاحات التي تمت خلال تلك الفترة، وذلك عندما أشار إليه القانون الجديد الخاص بالفدرالية التشيكوسلوفاكية والمصادق عليه مؤخراً. إلا أنه لم تتم المصادقة أبداً على القانون التنفيذي الخاص بعمل وتنظيم هذه المحاكم، وحتى العام ١٩٨٩ لم تكن المحكمة

الدستورية قد أُسّست بشكل حقيقي وبقيت مجرد حبر على ورق. إضافة لذلك فقد كان مطلوباً منها إيجاد حلول للنزاعات التشريعية بين الفدرالية وكل جمهورية على حدة، كما كان مطلوباً تحديد صلاحياتها بشكل مختلف لكي تتلاءم مع الوضع الجديد الناشئ بعد العام ١٩٨٩. وبعد نقاش طويل تم تأسيس المحكمة الدستورية في يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٢ ولكن لم تمارس صلاحياتها إلا لعام واحد وذلك حتى فترة انهيار الفدرالية التشيكوسلوفاكية. حيث كان يتم تعيين قضاة المحكمة الدستورية من قبل رئيس الجمهورية الفدرالية التشيكية والسلوفاكية الذي كان يختارهم من بين مرشحين يقترحهم البرلمان لفترة تمتد حتى سبعة أعوام. وتألفت المحكمة الدستورية من اثني عشر قاضياً. وكان يحق لمن يشاء ممّن بلغ الخامسة والثلاثين من العمر وممن يمكن انتخابه في البرلمان الفدرالي أن يرشح نفسه لهذا المنصب، بشرط أن يتمتع بسجل عدلي نظيف، وأن يكون حائزاً على ثقافة قانونية جامعية، وحاصلاً على خبرة في الحقل القانوني لفترة عشرة أعوام كحد أدنى.

بعد انهيار الفدرالية انتقلت صلاحيات المحكمة الدستورية لفترة مؤقتة إلى المحكمة العليا في الجمهورية التشيكية، وخلال العام ١٩٩٣ نشأت في البلاد محكمة دستورية جديدة بناءاً على قانون خاص بالقضاء الدستوري. ومنذ تلك الفترة يتولى رئيس الجمهورية مسألة تعيين قضاة المحكمة

الدستورية بموافقة مجلس الشيوخ. وتتألف المحكمة الدستورية الحالية من ١٥ قاضياً يتم تعيينهم لمدة عشرة أعوام. ويمكن أن يعيّن قاضياً في المحكمة الدستورية كل مواطن يتمتع بسجل عدلي نظيف ويمكن انتخابه في مجلس الشيوخ (أي يجب أن يبلغ الأربعين من العمر)، وأن يكون حائزاً على تعليم قانوني جامعي وعاملاً في المجال القانوني لمدة عشرة أعوام كحد أدنى.

أهمية المحكمة الدستورية

تتجسد المهمة الرئيسية للمحكمة الدستورية بمراقبة دستورية القوانين والأحكام القانونية الأخرى. وتعتبر عملية مراقبة دستورية القوانين والأحكام القانونية الأخرى جزءاً مما يعرف بالنظام الكابح والتوازن المضاد للسلطة التشريعية. وهي توكل عادة إما إلى المؤسسات والأجهزة غير القضائية (مثل البرلمان أو لجنة خاصة) أو إلى الأجهزة ذات الطابع القضائي حيث تتولى المحاكم العامة في الدول التي تتبنى النظام القانوني البريطاني ـ الأمريكي مسألة المراقبة، في حين أن المتعارف عليه لمراقبة دستورية القوانين في أوروبا هو استخدام محاكم متخصصة ليست جزءاً من مجموعة المحاكم العامة. وقد أوكلت إلى المحكمة الدستورية في الجمهورية التشيكية إجراءات أخرى. فعلى سبيل المثال يمكن للأفراد أو المؤسسات رفع الشكاوى الدستورية في حال توصلت لقناعة مفادها أن القرار الصادر عن المحكمة أو الإجراء الإداري المرتبط بقضية خاصة بها يشكّل خرقاً لحقوقها أو حريتها.

والإجراء الآخر الذي يتم أمام المحكمة الدستورية هو ذلك المتعلق بالأمور الانتخابية. وهو بمثابة إجراء تصحيحي أو تعبير عن الطعن بقرار انتخاب نائب أو سيناتور بشكل غير شرعي، وكذلك الإجراء الخاص بالطعن في الخسارة خلال الانتخابات، وفي عدم ملاءمة الشخص المعني لشغل منصب النائب أو السيناتور (لا يمكن للنائب أو السيناتور أن يقوم بمهامه النيابية إذا كان يشغل في نفس الوقت بعض المناصب مثل رئيس الجمهورية أو القضاء أو غيرها من المناصب التي يحددها القانون).

وتتبنى المحكمة الدستورية أيضاً قراراتها الخاصة بمسألة الخيانة العظمى التي قد يرتكبها رئيس الجمهورية، وذلك استناداً لشكوى صادرة عن مجلس الشيوخ. ويُعتبر خيانة الكبرى كل تصرف من قبل رئيس الجمهورية قد يؤدي لفقدان سيادة البلاد ووحدة أراضيها، أوذلك الذي قد يستهدف نظامها الديمقراطي. ومن بين الإجراءات الهامة الأخرى هناك أيضاً الإجراء المرتبط بالخلافات الخاصة بحجم صلاحيات مؤسسات الدولة ومؤسسات الإدارة الذاتية. ومن خلال الإجراءات المذكورة أعلاه والماثلة أمام المحكمة الدستورية فإنه يتم بشكل خاص العمل لإلغاء الإجراء القانوني المناقض للدستور وتسوية الشكاوى الدستورية. وبالقرار الصادر عنها تساهم المحكمة الدستورية في توجيه عمليات اتخاذ القرارات في المحاكم العامة كما تساهم من خلال المراقبة الدائمة بالحفاظ على ثبات واستمرارية السلطة التشريعية.

القضاء الإداري

القضاء الإداري يختص بالدرجة الأولى في مراقبة قانونية القرارات الإدارية، أي القرارات الصادرة عن أجهزة السلطة التنفيذية. من هذا المنطلق فإن القضاء الإداري يشكّل ما يسمّى بالنظام الكابح والتوازن المضاد للسلطة التنفيذية. إضافة لذلك فإن القضاء الإداري يراقب الأعمال الإجرائية لمؤسسات الدولة (مثل القرارات الصادرة عن الحكومة أو الإعلانات الصادرة عن البلديات، أو غير ذلك من الأحكام القانونية والقرارات المتناقضة مع القانون). ولم يكن القضاء الإداري موجوداً في البلاد حتى العام ١٩٨٩ والأصح أنه كان محصوراً في مراقبة قطاع ضيق نسبياً من القرارات، تحديداً تلك التي وصفها قانون خاص بأنها قابلة للتدقيق مجدداً من قبل المحكمة (مثل الإجراءات في قطاع التأمين الاجتماعي). ومنذ العام ١٩٩٠ تم في تشيكوسلوفاكيا تدريجياً توسيع دائرة القرارات الإدارية القابلة لإعادة التقييم من قبل المحكمة.

وكان دستور العام ١٩٩٢ قد تضمّن في الفقرة المتعلقة بسلطة المؤسسات القضائية إشارة للمحكمة الإدارية العليا. لكن لم تتم المصادقة على المرسوم القانوني المرافق والذي ينظم إجراءات ما قبل المحكمة الإدارية العليا ولاحقاً الإجراءات المتعلقة بتقييم شرعية وقانونية القرارات الإدارية، إلا بعد عشرة أعوام. حتى ذلك التاريخ كانت مشروعية القضاء الإداري تقتصر على إضافة التعديل على القانون الخاص بإجراءات المشروع المدني، وفي ما يعرف بالفقرة العامة التي تنص على إمكانية البحث والتدقيق في كافة القرارات الإدارية باستثناء تلك القرارات التي ينص عليها القانون بشكل واضح. ويكمن السبب الرئيسي وراء عدم المصادقة على القانون الخاص بالقضاء الإداري إلا بعد عشرة أعوام، في عدم وجود إرادة سياسية كافية لدى الأحزاب الحاكمة. وبالرغم من أن التشريع الإداري لدى المحكمة الإدارية العليا كان جزءاً من الترتيب الدستوري للجمهورية التشيكية، إلا أنه لم يتم تأسيس المحكمة الإدارية العليا إلا في عام ٢٠٠٣.

أما في الوقت الحاضر فقد تمكن التشريع الإداري من إرساء دعائمه في النظام القانوني للجمهورية التشيكية بصفته مجموعة قضائية خاصة تلتزم المحاكم العامة بتنفيذ جزء منها، وتعتبر المحكمة الإدارية العليا المستقلة والمتخصصة بمثابة ذروة نشاط هذه المجموعة. إن جميع القرارات الإدارية هي من حيث المبدأ قابلة لإعادة التدقيق، ولا يمكن تصور دولة ديمقراطية فاعلة من دون القيام بأعمال المراقبة القضائية على نشاط السلطة التنفيذية. فإذا تمت إحالة مسألة مراقبة شرعية هذه القرارات إلى الأجهزة العليا التابعة للسلطة التنفيذية، فإنه لن يكون ممكناً بهذه الحالة الحفاظ على موضوعية وعدالة القرار. ولذلك فإنه من الضروري إجراء مثل هذه المراقبة من قبل جهاز مستقل عن أجهزة الدولة، كالمحكمة التي قد تكون عادة الأفضل في هذا السياق.

استقلالية القضاة

إن استقلالية وعدم انحياز القضاة يشكّلان شرطاً مهماً آخر في تصور كيفية عمل القضاء بشكل منظم، وهذا أمر لم يكن محترماً أبداً في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية. فقد كان القضاة يُنتخبون في مناصبهم لفترات زمنية مختلفة ويتم إعلان استقلاليتهم بطريقة شكلية. وحتى العام ١٩٦٤ كان القضاة يُنتخبون من قبل المجالس الوطنية لمدة ثلاثة أعوام، أما بعد العام ١٩٦٤ فكان ذلك يتم لمدة عشرة أعوام من قبل المجالس الوطنية أيضاً. ولم يكن ممكناً إقالتهم إلا من قبل نفس الجهاز الذي انتخبهم، حيث كانت تنحصر أسباب إقالتهم ببلوغهم سن الخامسة والستين، أو نتيجة لوضعهم الصحي السيء، أو في المحصّلة النهائية، نتيجة لخرقهم الواجبات القضائية.

ويبدو من الوهلة الأولى بأن موقع القاضي كان غير محدد تماماً في حين أن الإطار القانوني الذي كان قائماً لم يضمن استقلاليته وعدم انحيازه. وكان القاضي يعتمد بشكل أساسي على الجهاز الذي انتخبه، أي المجلس الوطني، والذي كان في تلك الفترة جهازاً تابعاً للسلطة التنفيذية. ولأنه كان يتم انتخاب القضاة لمدة محددة فقط، فإن ذلك كان يعني إعادة انتخابهم بشكل مستمر، وهو ما ساهم في ضمان حالة عدم استقلاليتهم وعدم انحيازهم. وبعد العام ١٩٨٩ تغيّر وضع القضاة في الجمهورية التشيكية بحيث لم تستأنف عملية انتخابهم بل بوشر العمل بمسألة تعيينهم من قبل ممثل للسلطة التنفيذية أيضاً، أي رئيس الجمهورية هذه المرة، لكن دون أي تحديد زمني. ولم تبق صلاحية معاقبة القاضي ضمن إطار الجهاز الذي يعيّنه، بل أصبحت بيد مجلس قضاة تأديبي مؤلف حصرياً من القضاة.

إن التصور الآخر للاستقلالية هو تأكيد ظاهرة عدم الانتقال إلى محكمة أخرى. فالقوانين التي كانت سائدة قبل العام ١٩٨٩ ساعدت على نقل القاضي وإن لفترة انتقالية فقط. وبعد العام ١٩٨٩ سمحت القوانين القائمة بنقل القاضي، أو نقله مؤقتاً لممارسة مهام في محكمة أخرى لكن بعد موافقته الشخصية فقط، أو بناء على طلب منه. ولا يمكن نقل القاضي دون موافقة منه إلا بناء على قرار عقابي صادر عن مجلس القضاة التأديبي. إن عاملاً آخر من العوامل المؤدية لتحقيق الاستقلالية وعدم الانحياز أثناء اتخاذ القاضي لقراراته، هو منع ممارسة وظيفة أخرى أو القيام بأية نشاطات تهدف لتحصيل دخل مالي إضافي، باستثناء النشاطات ذات الطابع العلمي، التربوي، الثقافي والفنّي. ولا تحتسب ضمن النشاطات المؤدية لمردود مالي عملية تحصيل الأموال من ممتلكات القاضي، في حال لم يرتبط ذلك بالممارسة للتجارة (على سبيل المثال تأجير الممتلكات الخاصة).

في الخمسينات من القرن الماضي مُنحت الأجهزة الإدارية (المجالس الوطنية) صلاحيات عقابية واسعة. فكانت مخولة بفرض جزاء مالي مرتفع وعقاب قاسي في السجن بالرغم من أن قراراتها لم تكن تخضع لأي تدقيق من قبل القاضي. وقد ساهم هذا الترتيب القانوني بطبيعة الحال في

فرض إرادة المجالس الوطنية فرضاً. أما في الوقت الحاضر فلا يمكن إلا للمحاكم المستقلّة فرض عقوبة السجن، وتتم بالطبع معاقبة الأعمال الأقل خطراً لكن لا يتم ذلك من خلال فرض عقوبة السجن أبداً. وفي غالب الأحيان فإنه يتم فرض غرامات مالية، أو منع ممارسة نشاطات محددة (مثال واضح على ذلك هو منع قيادة السيارة كعقوبة لمن يقود وهو ثمل). ويمكن لأجهزة السلطة التنفيذية (الأجهزة الإدارية) فرض هذه العقوبات، لكن قرارات مثل هذه تخضع لمراقبة المحكمة ضمن إطار القضاء الإداري.

مبدأ الحقيقة الموضوعية

كانت الإدارة المدنية تُحكم قبل العام ١٩٨٩ بواسطة ما يعرف بمبدأ الحقيقة الموضوعية. وقد كان ذلك يعني من الناحية العملية السعي الدائم لتأمين ما يعرف بالحقيقة الموضوعية، بالرغم من أن ذلك لم يكن ضرورياً. ومن خلال ذلك كان طرفي النزاع يتمتعان بمساحة محدودة نسبياً للمناورة في مشروع الإجراء القانوني نفسه. لكن يجب الإشارة في هذا المجال إلى حقيقة أنه في فترة ما قبل العام ١٩٨٩ لم يكن اقتصاد السوق فاعلاً في الجمهورية التشيكية، ولذلك فإن عدد النزاعات كان أقل. إضافة لذلك فقد شكّلت النزاعات المرتبطة بالتعايش المدني (مثل الخلافات بين الجيران) المادة الرئيسية للغالبية الساحقة من الخلافات القانونية في تلك الفترة.

ولتنفيذ مبدأ الحقيقة الموضوعية تم الاعتماد حتى على دور المدعي العام الذي كان يعمل في تلك الفترة كجهاز للمراقبة العامة للتشريع. وبفضل الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها، كان يحق له التدخل عملياً في جميع القضايا المعروضة أمام القضاء، أي بما فيها القضايا المدنية. أما في الوقت الحاضر فقد تم تضييق هامش نشاط المدعي العام ليُحصر في القضايا العقابية فقط، خصوصاً الاتهامات المرتبطة بارتكاب عمل جنائي مخل بالقانون أو بتمثيل الدولة أو المجتمع بأكمله في قضية ضد الشخص المتهم بها. وقد تم بعد العام ١٩٨٩ إعادة تسمية منصب المدعي العام فأصبح اسمه بالترجمة الحرفية من اللغة التشيكية «ممثل الدولة».

بعد العام ١٩٨٩ وبالتزامن مع تطور العلاقات التجارية ضمن مرحلة اقتصاد السوق تطور كل من مفهوم ونوعية الخلافات القضائية الجديدة، وتبيّن بأن مسألة تطبيق مبدأ الحقيقة الموضوعية، التي تفترض دائما التأكد من الوضع الحقيقي للأمور، بأنها مشروع فائض وطويل. ففي كثير من القضايا لا يمكن عملياً معرفة الحقيقة الموضوعية الكاملة من خلال الوسائل المتاحة، وبالتالي فإنه ليس في قدرة المحكمة تأمين هذه الحقيقة الموضوعية. لذلك تبنّت المحكمة أثناء الإجراء المدني في القضايا الخلافية ما يعرف بمبدأ الحقيقة الشكلية، والتي تعتمد المحكمة خلالها بشكل خاص على الأمور التي قُدّمت إليها من طرفي النزاع، وتراقب بالدرجة الأولى مسألة التقيد بأشكال محددة من

الإجراء، وتعمل بشكل ذاتي على إيجاد الحق بالاستناد إلى المزاعم المقدمة من كلا الطرفين. وبهذا فإن الطرفين يسهمان في النزاع القائم ويحددان وحدهما ما سيقدمانه للمحكمة وما يفترض على الأخيرة أن تبحث فيه.

لا يجب على المحكمة أبداً أن توافق في قرارها على الاقتراحات المقدمة من قبل الأطراف. وبفضل تطبيق مبدأ الحقيقة الشكلية بات ممكناً أيضاً على سبيل المثال تطبيق الحكم ارتباطاً بأي إخلال في موعد المحاكمة أو بشكل معين من آليتها (مثل عدم الحضور إلى المحكمة برغم الدعوات الرسمية المتكررة)، بحيث تُفرض العقوبة من خلال الإعلان عن خسارة النزاع. وتعتبر هذه الطريقة من الأساليب الفعّالة لمواجهة عمليات المماطلة المتعمّدة في التشريع القانوني. فقد تبين بعد العام ١٩٨٩ بأنه مع تطور العلاقات التجارية ضمن إطار اقتصاد السوق باتت مسألة تحقيق العدل بشكل سريع من المشاكل الأكبر في البلاد. وازداد نتيجة لذلك عدد النزاعات القضائية في وقت لم يتمتع فيه القضاة بالتجربة الكافية المرتبطة بنمو وتطور العلاقات التجارية، وتبين بأن الأحكام القانونية القديمة كانت تشكّل فائدة لأطراف النزاع الذين كانوا يرغبون بتجنب القرار القضائي أو المماطلة به قدر الإمكان. وفي جميع الأحوال فإن تطبيق الحكم الناتج عن الإخلال بموعد أو بشكل المحاكمة كان واحداً من الأساليب التي تم اتباعها لإزالة عمليات المماطلة في الحكم القانوني.

المدعي العام (ممثل الدولة)

قبل العام ١٩٨٩ كانت مهمة مؤسسة الإدعاء العام تنحصر في مراقبة التنفيذ والمحافظة على القوانين والأحكام القانونية للوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى مثل المجالس الوطنية، المحاكم، المنظمات الاقتصادية وغيرها، وحتى المواطنين. وقد ترأس هذه المؤسسة المدعي العام لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية. وكان الإدعاء العام في تلك الفترة بمثابة جهاز عام لمراقبة تطبيق القوانين وكان من ضمن صلاحياته التدخل عملياً وبشكل فعال في كافة القضايا القانونية الماثلة أمام أجهزة الدولة.

لقد ألغى القانون الخاص بتمثيل الدولة والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٤ مؤسسة الإدعاء العام واستبدلها بمؤسسة مشابهة تحمل اسم «ممثلية الدولة». لكن هذه المؤسسة الجديدة ليست جهازاً عاماً لمراقبة تطبيق القوانين مثلما كان يفعل الإدعاء العام، بل هي جهاز مخصص لتمثيل الدولة أثناء عملية حماية المصلحة العامة في القضايا التي ينص عليها القانون. وهو بمثابة جهاز الإدعاء العام في المشروع العقابي وينفذ مهاماً أخرى نابعة عن القانون الجنائي، ويقوم بالرقابة على عملية تطبيق الأحكام القانونية في الأماكن التي يتم فيها تطبيق حكم

السجن، العلاج الوقائي، التربية الوقائية أو تلك التي تنفذ في معاهد خاصة، أي في الأماكن التي يتم فيها استناداً للقانون الحد من الحرية الشخصية. ويعمل أيضاً في مشاريع أخرى غير جنائية وينفذ مهاماً أخرى في حال نص على ذلك قانون خاص. أما تنفيذ المهام الأخرى التي كان يضطلع بها الإدعاء العام والتي تجسدت بشكل خاص في مراقبة نشاطات أجهزة الدولة الأخرى، فقد تم إيكالها بشكل دائم إلى أجهزة الدولة المعنية ضمن إطار النشاطات الرقابية الذاتية.

وقد تم بشكل جزئي نقل بعض المهام إلى مديرية المراقبة العليا، في حين لا يقوم أي جهاز ببعض المهام الأخرى مثل التدخل في المشروع القضائي المدني والذي تم استبعاده كلياً بالاستناد إلى مبادئ المشروع القضائي. مقابل ذلك فإن المهمة الرئيسية لمؤسسة «ممثلية الدولة» هو تمثيل الدولة في القضايا القانونية الجنائية ضد طرف متهم بارتكاب عمل جنائي يعاقب عليه القانون. وتقوم الشرطة بالتحقيق في هذا العمل الجنائي وتقوم بعد إعداد الملف بشكل كامل بتسليمه إلى ممثل الدولة الذي يُعدّ بناءاً على ما توفر لديه من معطيات الشكوى القضائية التي يرفعها أمام المحكمة المختصة.

السجل التجاري

بالترافق مع النمو الهائل لبيئة اقتصاد السوق بعد العام ١٩٨٩ بدأت تنشأ في البلاد الكثير من الفعاليات التجارية التي أصبح من الضروري تسجيلها بشكل أو بآخر. لهذا السبب تحديداً نشأ ما يعرف حاليا بالسجل التجاري والذي يشكّل ما يشبه اللائحة العامة التي تضم أسماء الشركات التجارية ومعلومات هامة عنها، خصوصاً تاريخ نشوئها، التغييرات التي لحقت بها أو زوالها، ثم حجم الرأسمال الأساسي للشركة وغير ذلك. وتتولى المحاكم العامة عادة مسألة إعداد هذه اللائحة ويتم اعتماد أحكام إجرائية خاصة للتسجيل فيها. ومن المهم جداً والضروري أن تكون هذه اللائحة عامة ومتوفرة للجميع بشكل سهل، وذلك لكي يتمكن التجار من الإطلاع على المعلومات التي يرغبون بالحصول عليها والخاصة بشركائهم التجاريين. ويجب الاعتراف بطبيعة الحال بأنه لا يمكن أبدا تصور اقتصاد السوق دون سجل تجاري فعال يضم جميع الشركات والمؤسسات التجارية القائمة في البلاد. لكن يجب الاعتراف بأن الفترة الزمنية الطويلة التي تستغرقها عملية تسجيل الشركة في السجل التجاري تعتبر من المشاكل الآنية والحادة في تشيكيا.

المشكلة التالية كانت النشوء المتأخر لجهاز يتولى عملية مراقبة السوق وكذلك التأخير في ترتيب عملية ملاحقة الجرائم التي نشأت حديثاً ارتباطاً بممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية. فالإصلاحات في قطاع اقتصاد السوق لم تتم بشكل متناسق مع إجراء التعديلات على القوانين المعنية، وبشكل خاص فإنه لم يتم خلال فترة طويلة جداً تشكيل أجهزة لمراقبة السوق الرأسمالي، ولم يتم فرض تعريف جديد للجرائم المرتبطة بالتجارة غير الشريفة وعمليات الاحتيال المالي،

كما أن القوانين الضرائبية النوعية والمؤسسات المتخصصة فيها كانت مفقودة تماماً، وهو ما ساهم بفقدان الدولة لمبالغ ضخمة من الأموال.

تخرّج ياروسلاف ماريك من كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع. عمل في المجلس المحلي البلدي التابع لمنطقة براغ ٤. يعمل حالياً كمحامي متدرّج لدى شركة ريختسكي وهلافاتشيك للمحاماة.

إضاءات ذاتية حول تحويل قطاع القضاء

أوتاكار موتيل

أخشى أن أقول، بأن قليل من المعنيّين كانوا يُدركون بوضوح قبل ديسمبر (كانون الأول) من العام ١٩٨٩ عمّا إذا كان قطاع القضاء سيخضع خلال المرحلة الجديدة التي بدأت تفتح لنا أبوابها، إلى عملية إعادة هيكلة أو عملية إصلاح شاملة. فحتى تاريخ الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠، كان القطاع القضائي في الجمهورية التشيكية الاشتراكية يعاني من أزمة عميقة ومتكاملة طالت كافة جذوره. فقد كان غير مجهّز بالوسائل التقنية المطلوبة، ويعتمد على دعم مالي سيء، يضاف إلى ذلك مشكلة رواتب القضاة التي كانت متدنّية بشكل غير عادي. وكان القضاة قد جُذبوا إيديولوجيا إلى النظام التنفيذي التابع للقضاء السياسي الطبقي، وبالتالي فإنهم كانوا جميعاً متأثرين بشكل أو بآخر، أو بالأحرى ملوّثين بسبب اتصالاتهم اليومية مع ممثلي النظام الشمولي.

لقد جلب لنا العام ١٩٩٠ الضربة تلو الأخرى. وقد تم فعلياً إطلاق مشروع «الخروج الكبير للقضاة» بعد الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية بمناسبة عيد رأس السنة الميلادية الجديدة، وهو الخطاب الذي حلّل فيه الرئيس وضع القضاء الذي كنّا نعدّ العدة لتوديعه، ووصفه بأنه قضاء هابط. وخلال بضعة أشهر غادر بالفعل ثلث القضاة من الحياة العملية بشكل كامل. بعضهم لأسباب جدية وخطيرة وقلّة منهم بسبب عذاب الضمير الذي كان يرافقهم، لكن في غالب الأحيان وبالدرجة الرئيسية لأن تلك الفترة شهدت انفتاحاً ديناميكياً على إمكانيات حل المشاكل الوجودية، من خلال الانتقال إلى عالم محاماة جديد خاضع لعملية تحرير سريعة وليبرالية جداً.

وقد بدأ تصور بناء الدولة القانونية يقوّي ويعزّز في التشريعات الجديدة مهام ومعنى القضاء، وإن كان ذلك يتم أحياناً بشكل مبالغ به نظراً إلى طبيعة الوضع القائم. فقد حدثت صدامات يومية كثيرة مرتبطة بحجم تأثير القضاء وأهدافه المحددة. فعلى سبيل المثال كان من المفترض على القضاء المنهار والفاسد حقاً إيجاد حل سريع جداً لمشكلة الجريمة العامة الآخذة بالنمو، بالإضافة للحلول المرتبطة بمشاكل إعادة التأهيل. وكان مفروضاً على القضاء المدني بصفته كان ولا يزال في تلك الفترة حارساً لسجل المؤسسات المنهار عملياً، وأن يبني في ظروف متخلّفة للغاية سجلاً تجارياً جديداً يؤمّن الوجود القانوني لعشرات الآلاف من المؤسسات الجديدة.

في هذا السياق اكتسبت عملية بناء القضاء التجاري من يوم لآخر أبعاداً جديدة، خصوصاً أن ذلك القضاء كان منذ البداية مثقلاً ببرنامج تافه من الإجراءات الاقتصادية البيروقراطية المرافقة عادة للاقتصاد الاشتراكي. وفي الأعوام الأولى لمرحلة ما بعد الثورة شهدت جميع البرامج باستثناء ذلك المتعلق بالقانون العائلي، ارتفاعاً هائلاً في عدد القضايا المطلوب النظر فيها. وجرى كل ذلك في جو من الانتقادات والمآخذ المحقة أحياناً وغير المحقة أحياناً أخرى حيال مسألة العلاقة مع الماضي القريب وما ينجم عنها من حالة شكوك عامة، بما في ذلك المواقف السياسية من الحلول القانونية الخاصة بالمهام المفترض تنفيذها آنياً خلال عملية التحول الاقتصادي وعملية الخصخصة التي كانت قد انطلقت.

وكان واضحاً بأن المهمة الأولى لا تتجسد بزيادة عدد أعضاء القضاة المفقودين فحسب، ولكن برفع عددهم أيضا بالحجم الذي يتناسب مع مستوى الفترة الزمنية القائمة. وكان هذا التفكير موجوداً بالرغم من أنه لم يكن متوفراً من المصادر التقليدية والكلاسيكية سوى عدد قليل جداً، أي المتخرجين حديثاً من كليّتي القانون في تلك الفترة. ولم يتمكن جميع المحامين الجدد، وخصوصاً المجموعة الكبيرة منهم ممّن كانوا يتمتعون بتجارب خاصة في المؤسسات أن ينجحوا دائما بالتوافق ـ حتى من الناحية الأخلاقية أحياناً ـ مع موقعهم الجديد كقضاة. وأضيفت إلى ذلك المشاكل التقنية المتخلّفة التي كانت قائمة في مكان العمل، والتي كانت تتجسّد في الوضع المزري للمكاتب والمباني، وعدم القدرة على الحصول على التكنولوجيا الجديدة.

في الأعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ اعتُبرت مسألة عدم نقل بعض الصلاحيات أو عدم إعادة بعض الصلاحيات إلى القطاع القضائي، بأنها بمثابة نجاح لهذا القطاع. ومن هذا المنطلق فقط يمكننا فهم أسباب استبعاد الإجراءات القضائية التي جرت والخاصة بإعادة التدقيق في ما يعرف بعملية إعادة التأهيل خارج إطار المحاكم، وإعادة التدقيق القضائي في عملية الخصخصة، وعدم تجديد البرنامج القضائي الخاص بسجلاّت الأراضي. وبنفس السياق، حاول القضاء ولأسباب براغماتية في الغالب إعاقة عملية تطوير القضاء الإداري بالدرجة الأساسية. وإذا سمحنا لأنفسنا بالتحدث في هذه الخصائص المختصرة عن وجود أزمة قضاء، فإنه من العدالة التأكيد بأن ما كان يجري كان بمثابة أزمة شاملة للقانون بصفته حالة قائمة. وقد ظهر ذلك على سبيل المثال في أمور عديدة منها النشاط السياسي الصغير نسبياً للمحامين، وانطبق أيضاً حتى على تشكيلة الهيئات التشريعية من جهة، وعلى الحكومات من جهة أخرى.

وكان واضحاً في هذه الظروف الواقعية بأنه لن يكون ممكناً موافاة المطالب المطروحة بشكل إنفرادي بهدف تطبيق مبدأ عدم الاستمرارية القانونية. ولذلك تم اختيار الحل عن طريق الإصلاحات الجزئية في قطاع تشكيل النظام القانوني من جهة، وفي قطاع تطبيقه من جهة أخرى. وفي القطاع التشريعي تم سلوك طريق «إجتثاث المعايير الاشتراكية» المعمول بها وذلك من خلال تعديلات جزئية في مجموعة المبادئ والقوانين بالدرجة الرئيسية. وتولّى عملية تحضير وإعداد هذه المعايير

والأحكام القانونية الجديدة المتعلقة بعملية إعادة التأهيل وإسترجاع الممتلكات، محامون فاعلون وقضاة بالدرجة الرئيسية.

لقد تبيّن في سياق آخر بأن عملية بناء الاشتراكية التي استغرقت أربعين عاماً قد أنتجت أيضا تشويهاً في الثقافة القانونية حتى في القطاع الأكاديمي. فالجبهة العلمية المتمثّلة آنذاك في كليّتي القانون ومعهد أكاديمية العلوم، لم تكن قادرة ولا مستعدة للدخول بفعالية في المشروع التشريعي وتقديم تصورات جديدة، أو على الأقل تحليلات متخصصة ونوعية للوضع الحالي. وحتى نهاية العام ١٩٩٢ ساهم الوضع التالي بنشوء المشاكل وأحياناً عمليات ارتباك واضحة: فقد كانت مسألة تشكيل وخلق المعايير الأساسية في إطار الترتيب الفدرالي القائم في تشيكوسلوفاكيا السابقة هي ضمن صلاحيات البرلمان الفدرالي، لكن لم توجد في نفس الوقت أية وزارة فدرالية للعدل يمكن اعتبارها خلال مرحلة التحضير تحديداً بمثابة الشريك المتخصص. أما وزارتي العدل في كلا الجمهوريّتين (التشيكية والسلوفاكية) فكانتا تتمتعان منذ العام ١٩٦٨ بصلاحيات محددة ذات طابع إداري في غالب الأحيان.

ولم يكن يتمتع بطابع فدرالي في هذا القطاع بأكمله إلا المحكمة العليا والإدعاء العام. برغم ذلك فقد تم خلال العام ١٩٩٠ وبداية العام التالي التركيز على هاتين المؤسستين وبالتالي تحضير تعديلات واسعة في أحكامهما الجنائية والمدنية الرئيسية، بما في ذلك القانون التجاري الجديد.

وفي اللحظة التي كان مطلوباً فيها بدء عملية تصفية الحسابات مع الماضي وإعداد الظروف المناسبة للمستقبل، أطلقت عملية البحث عن حلول لإعادة هيكلة القضاء بشكل ذاتي من خلال التحديد الجديد لموقع القضاة والمحاكم. وحتى في هذا الاتجاه لم يكن الطريق سهلاً. فلا يمكن من وجهة النظر التاريخية أن ينسى المرء أنه بعد الثورة المخملية بدأت أزمة الترتيب الفدرالي للدولة بالظهور، وإن بشكل متحفظ نسبياً، وأن كل ما تم إعداده وفرضه في العامين الأوّلين فيما يتعلق بالنظام ومجموعته، قد انهار في العام ١٩٩٢ بانهيار الفدرالية وزوال أجهزتها. لكن برغم ذلك تمت المصادقة في العام ١٩٩١ على قانون جديد خاص بالمحاكم والقضاة ومسئوليتهم التأديبية، وشرّع القانون المذكور عملية تعيين القضاة في مناصبهم مدى الحياة، وحدد شروط استقلاليتهم، وفي نفس الوقت تم تشكيل الظروف الأولى التي ساهمت بتعديل رواتبهم وظروفهم المالية. وشكلّت هذه القوانين منطلقاً وفي نفس الوقت ختاماً لعملية اختيار القضاة الذين كانوا يعملون إبان العهد الشيوعي لكن قرارتهم أو تصرفاتهم لم تتأثر بتعاليمه بأي شكل من الأشكال.

لقد ساهم انهيار الفدرالية بإنهاء المرحلة الأولى. وفي الظروف الجديدة للجمهورية التشيكية بُذلت أولى المحاولات لإجراء عمليات تدقيق شاملة للنظام القانوني من خلال مشاريع جديدة لعملية إصدار القوانين الجديدة. لكن غياب العدد الكافي من الأخصائيين أدى بطبيعة الحال، عن قصد أو غير قصد، لرجوع هذه القوانين والتصورات إلى النظام القانوني الذي كان سائداً قبل العام ١٩٤٨.

ولم تتوفر الإرادة الكافية لقلب هذا التوجه بالرغم من أن النظام القانوني قد عاد عبر هذه الطريقة إلى المبادئ التي كان معمولاً بها في نهاية القرن التاسع عشر.

ولأسباب سياسية واقتصادية استمر العمل في مشروع مراجعة وتعديل المعايير القانونية التي تمت المصادقة عليها خلال الستينات من القرن الماضي، بالاعتماد على أهداف مختلفة ومحددة في غالب الأحيان. وفي نهاية التسعينات تبيّن بأن هذه الطريقة هي بدورها غير ملائمة ولا تعد بتطور مستقبلي، بحيث كان مطلوباً البدء بعملية تشكيل التشريعات والقضاء بشكل جديد، أخذاً بعين الاعتبار الشروط المرافقة لانضمام الجمهورية التشيكية إلى الاتحاد الأوروبي. ولقد حُدّدت جدية وصعوبة هذا المشروع الذي بلغ ذروته بالموافقة على ضم الجمهورية التشيكية إلى المجتمع الأوروبي في مايو (أيار) من عام ٢٠٠٤، بتحديد سمات المرحلة الثالثة للتطور، والتي ظهرت مجدداً من خلال تعديلات إضافية على أحكام سبق تعديلها مراراً. وبهذا فإن الشيء الوحيد الذي تم الحفاظ عليه عملياً منذ بداية التسعينات وخضع لعملية تطوير متكاملة، كان موقع القضاة وبعض المواصفات الهيكلية أو تلك المرتبطة بالصلاحيات، والتي تم تشكيلها أصلاً في العام ١٩٩١.

لقد تبيّن بأن الشخص الذي يطبّق المعيار القانوني هو أهم بالنسبة لوجود الدولة الدستورية من المعيار نفسه. والحكمة التي تمت الاستفادة منها في هذا الإطار هو أنه مهما كان القانون جيداً ومتكاملاً، فإنه لن يخدم بشكل جيد إذا وقع في أيدي قاضي سيء. أما القاضي الجيد فبإمكانه إتخاذ القرارات بشكل جيد حتى في ظل وجود قانون غير متكامل.

عمل أوتاكار موتيل كمحامي بعد الانتهاء من دراسة القانون في جامعة كارل الرابع في براغ. وفي سبتمبر (أيلول) من العام ١٩٦٨ انتُخب قاضياً في المحكمة العليا، لكنه غادر هذا المنصب في العالم ١٩٧٠. ساهم بالدفاع عن بعض معارضي النظام الشيوعي ومناصري ما يعرف بالثقافة غير الرسمية. انتُخب في ديسمبر (كانون الأول) من العام ١٩٨٩ عضواً في لجنة البرلمان الفدرالي الخاصة بمراقبة التحقيق في أحداث السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني)، ومن شهر يناير (كانون الثاني) ولغاية انهيار الدولة الفدرالية كان رئيساً للمحكمة العليا للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية، ومن فبراير (شباط) ١٩٩٣ ولغاية أغسطس (آب) ١٩٩٨ رئيساً للمحكمة العليا للجمهورية التشيكية، وبعد ذلك وحتى شهر أكتوبر (تشرين أول) من عام ٢٠٠٠ عيّن وزيرا للعدل. في ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٠ انتخبه المجلس النيابي للجمهورية التشيكية في منصب المدافع عن حقوق الإنسان أو ما يعرف بـ «أمبودسمان».

الإصلاحات الاقتصادية

فيكتور هانزليك

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية من أهم القضايا في إطار مشاريع التحول. فعلاقات الملكية، وتوزيع الممتلكات، والحرية الاقتصادية، والمنافع الناتجة عن النظام الاقتصادي، هي قضايا تؤثر على المجتمع بأكمله. والانتقال من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق لا يعتبر أبداً التغيير الجذري الوحيد الذي جرى في الجمهورية التشيكية منذ العام ١٩٨٩، لكنه بطبيعة الحال أحد أوضح تلك التغييرات. وإذا أردنا أن نبحث عن رمز لعملية التحول التشيكية، فإن القسيمة الاستثمارية (التي استُخدمت في عملية الخصخصة بعد الثورة المخملية) تعتبر بلا شك أحد أبرز المرشحين لنيل ذلك اللقب.

بعد خمسة عشر عاماً من إزالة سيطرة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي عن الحكم، أصبحت الجمهورية التشيكية تتمتع باقتصاد سوق فعّال. فالاقتصاد يعتمد على نشاط القطاع الخاص والملكية الخاصة، والأسعار باتت تتشكّل في السوق. أما حصة الدولة في النشاط الاقتصادي فلا تتعدى القيمة المتعارف عليها في تلك الدول الأوروبية المتطورة التي لم تضطر للخضوع إلى فترة أربعين عاماً من التجربة الاشتراكية. خلال الخمسة عشر عاماً المذكورة تم تحسين المستوى المعيشي لمواطني الجمهورية التشيكية وتعزيز حرياتهم الاقتصادية بشكل بارز. أما المشاكل التي لا يزال الاقتصاد الوطني يعاني منها في الوقت الحاضر فهي ارتفاع معدل العجز في الميزانية العامة، البطالة، عدم القدرة على الحفاظ على النظام التقاعدي لفترة طويلة الأمد، وقضية تمويل قطاع الصحة. هذه أهم المشاكل التي تعانيها وإن بنسب متفاوتة اقتصاديات معظم الدول الأوروبية، ويمكن وصفها بأنها مشاكل مرحلة ما بعد التحوّل التي يجب على الحكومة أن تحلّها من خلال الوسائل المتعارف عليها والموجودة أصلاً في اقتصاد السوق.

لم يكن الطريق إلى اقتصاد السوق مباشراً ومنخفض الكلفة. بل بالعكس، فقد وُجدت فيه أيضاً الكثير من الطرقات الفرعية المغلقة والأخطاء وحالات التخبط. أما السبب الرئيسي لذلك فكان الوضع السائد وغير المسبوق ـ لم يكن هناك أية وصفة حول كيفية القيام بعملية تحويل الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق، ولم يكن هناك أي مثال يمكن للسياسيين ورجال الاقتصاد الاحتذاء به. لم تكّن أية دولة من تلك التي سلكت طريق التحول قادرة على تجنّب الأخطاء، وبالتالي فإن مشروع التحول لم يكن مشروعاً خالياً من الآلام. فالأمر مرتبط بعملية تغيير مفاجئة

وسريعة لقواعد اللعبة التي طالت حياة المجتمع بأسره، وخلقت بطريقة لم يكن ممكناً تجنّبها، المنتصرين وكذلك المهزومين.

يجب أن نتذكّر بأن تجارب أية دولة في عملية التحول قد لا تكون قابلة للتصدير إلى دول أخرى إلا بشكل محدد. فلكل بلد ظروفه الخاصة به، وثقافته المختلفة، وكذلك عادات أو طريقة ترتيب اجتماعية خاصة. ولم تكن الإدارة السياسية والاقتصادية في دول التكتل السوفييتي السابق موحدة. ففي كل دولة من هذه الدول تطور شكل مختلف من الاشتراكية، بنسب مختلفة من المركزية، والحرية الاقتصادية والشخصية، أو درجة الانفتاح على العالم الغربي. كل هذه العوامل أثّرت على توجه الإصلاحات الاقتصادية. وبالتالي لم يكن ممكناً اقتراح أية وصفة قد يتم إتباعها تدريجياً بهدف تحقيق عملية تحول ناجحة. لكن قد يكون بمقدور التجربة التشيكية أن تساعد في الإجابة على بعض الأسئلة الرئيسية وتجنّب عملية تكرار أخطائها.

لقد بيّنت عملية الانضمام إلى الهيئات السياسية والاقتصادية الغربية والنمو الهائل للمستوى المعيشي والحرية الاقتصادية بشكل خاص، بأن التوجه الرئيسي الذي تم تبنّيه لعملية التحول ـ أي الانتقال إلى اقتصاد السوق ورفض محاولات تشكيل أنواع جديدة من «الاشتراكية ذات الوجه الإنساني» أو البحث عن «طريق ثالث»، كان توجهاً صائباً.

شروط البداية والانطلاق

كانت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تعتبر من دول التكتل السوفييتي الأكثر تطوراً في المجال الصناعي. لكنها كانت أيضاً من بين الاقتصاديات الاشتراكية الأكثر خضوعاً للإدارة المركزية ـ حيث لم يكن يعمل في القطاع الخاص قبل العام ١٩٨٩ سوى ١,٢٪ من المواطنين. وحتى فترة الانقلاب في نهاية العام ١٩٨٩ لم تنفّذ في البلاد أية إصلاحات جزئية بهدف تحرير الاقتصاد. فبعد التجارب الإصلاحية التي نفذت في العام ١٩٦٨ والتي تم وقفها بسبب غزو جيوش حلف وارسو، كان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي مصمماً على عدم السماح بأية تجارب مرتبطة بعملية التحرير الجزئية أو التجارة الخاصة على نطاق ضيق.

وقد أظهر الاقتصاد التشيكي الكثير من الأمراض التي كانت ملازمة للاقتصاد الاشتراكي بأكمله: عدم توزيع فعال للمصادر الأولية، النمو الفائض لبعض القطاعات (مثل الصناعة الثقيلة، إنتاج المواد الخام)، الهدر المنتشر، فقدان أو سوء نوعية المنتجات، وتجاهل المشاكل البيئية. وقد انعكست مسألة غياب القطاع الخاص في تدنّي عمليات التجديد، وفي ضعف مرونة المؤسسات والاقتصاد بشكل عام.

اعتُبر الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا خلال العام ١٩٨٩ بمثابة ثورة حقيقية. وقد ساعد هذا الوضع السياسي على فرض إجراءات اقتصادية قاسية جداً كان من الممكن اعتبارها في الظروف العادية بأنها

إجراءات غير شعبية أبداً. وبعد فترة محددة من الزمن كان من الممكن تقديم جميع النتائج السلبية لعملية التحول على أنها نفقات ضرورية بهدف إصلاح أخطاء النظام السابق. وبهذا فإن الوضع كان ملائماً لتحقيق تغييرات كبيرة وأساسية ومباشرة. إلا أن الاستعداد لتحمّل التغييرات الموجعة في المجتمع بعد الانقلاب يختفي بسرعة، وبالتالي فإن الوقت الممنوح للقيام بالإجراءات المؤدية للاستقرار وقت محدود. ومع مرور الوقت غدت المجموعات التي تملك مصالح مشتركة تربطها بالنظام السابق، والتي تحاول استغلال خبراتها واتصالاتها من أجل الفوز بالممتلكات والسلطة حتى في الترتيب السياسي الجديد تتماسك فيما بينها.

والمقارنة مع المجر أظهرت الظروف المهمة والتي ينبغي الاعتماد عليها خلال عملية تغيير النظام. فهناك وعلى سبيل المثال تم التوصل إلى الديمقراطية من خلال عملية تسليم كاملة للسلطة مما جعل القلة فقط يعتبرونها ثورة. نتيجة لذلك لم ينظر المجريون إلى مسألة تغيير النظام على أنها مرحلة تحوّل نوعية تشرّع التدخلات القاسية في الاقتصاد، كما أن السياسيين المجريين لم يملكوا ذلك «الرأسمال السياسي» المماثل والمتجسد في رغبة المواطنين بقبول الإجراءات المؤلمة. وعندما حاولت الحكومة المجرية الجديدة فرض إجراءات اقتصادية قاسية، وجدت معارضة من قبل المواطنين الذين تمكنوا من محاصرة عملية الإصلاح بواسطة أعمال العصيان المدني. هذا الرفض الجماهيري لتبنّي الإجراءات المؤلمة في المجر شكّل بطبيعة الحال حجر عثرة في طريق تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية المطلوبة.

الاستقرار والتحرير

بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق كان مطلوباً تحرير الأسواق والأسعار وفتح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، ومنع النمو غير المبرمج للتضخم، وتخصيص المؤسسات الاشتراكية وخلق بيئة مؤسساتية ملائمة. وقد ساد توافق بين معظم رجال الاقتصاد حول ضرورة تنفيذ تلك الخطوات، لكن خلافات نشأت بسبب تباين وجهات النظر حول سرعتها وكيفية ترتيبها. وكانت هناك عوامل مختلفة ساهمت في تبنّي خيار التنفيذ السريع لعملية الاستقرار والتحرير، منها استعداد المواطنين الآني لقبول الإجراءات الاقتصادية القاسية، ووجود خطر نسف عملية الإصلاح في حال تم تبنّي خيار التنفيذ البطيء، وحتى الضعف المؤقت للمجموعات ذات المصالح المشتركة التي كانت مرتبطة بالنظام السابق.

وكان مؤيدو التنفيذ السريع يخافون أيضاً من الأفخاخ التي قد تنشأ أثناء عملية التحويل ـ مثال على ذلك نشوء وضع قد تتسبب فيه الإصلاحات الجزئية بنفقات كبيرة لا يمكن تجاهلها، ولا تكون قادرة على تحقيق عملية التغيير الحقيقية في طريقة تصرف المؤسسات العاملة في الاقتصاد وبالتالي رفع فعاليتها وتأثيرها. كانت ظاهرة التعاطي التدريجي هي التصور المنافس للتصور الأول،

وتجسّدت فكرته الرئيسية بتنفيذ الخطوات الإصلاحية بشكل تدريجي واختياري. وقد اعتقد مناصرو التصور التدريجي بأنه سيكون ممكناً خلال التنفيذ البطيء للإصلاحات الحد من أو حتى منع عملية الهبوط الاقتصادي في بداية عملية التحول. وكان مفترضاً أن تساهم الإصلاحات التدريجية أيضاً بإتاحة المجال للقطاع المؤسساتي للتوافق مع المنافسة الأجنبية. إلا أن الحكومة التشيكوسلوفاكية اختارت في العام ١٩٩٠ طريق الإصلاحات السريعة.

كان نظام الأسعار في تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية موضوعاً وبشكل كامل تقريباً من قبل الإدارة المركزية. وكانت الأسعار نسبياً وحتى علاقة الأسعار المحلية والأجنبية مشوّهة بشكل ملحوظ. وبالتالي فإن الأسعار لم تؤمن صورةً واقعيةً لعملية تقرير اقتصادية حقيقية ونوعية. وجاء أول تدخل في نظام الأسعار خلال العام ١٩٩٠ عندما نفّذت الحكومة بعد انتخابات العام ١٩٩٠ مباشرة (أي في الوقت الذي كان فيه حجم المعارضة الشعبية أقل) عملية سياسية حساسة تجسّدت برفع الدعم عن أسعار المواد الغذائية وهو ما أدى لرفعها بمقدار ٢٥ ٪. وفي العام ١٩٩٠ رُفعت أيضاً أسعار المحروقات على أنواعها. في يناير (كانون الثاني) من العام ١٩٩١ بدأت عملية تحرير واسعة للأسعار شملت حوالي ٨٥٪ من البضائع والخدمات، وتم قياس ذلك بنسبة حصتها على القيمة الكلية للعائدات. واستمرت عملية جدولة أسعار السكن والطاقة، في حين تمت المحافظة على جدولة مؤقتة لأسعار المواد الغذائية، بهدف الحد من ارتفاعها بشكل جنوني.

وحتى تاريخ الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ تم أيضاً خفض الدعم لأسعار الفحم والغاز والتدفئة، وأزيل تماماً الدعم عن المنتجات الصناعية. وكان الهدف الرئيسي من عملية التحرير للأسعار وأن تتم سريعاً أن تتم إزالة التشوّه في طبيعة الأسعار القائمة. وبعد عملية التحرير بدأت الأسعار تعكس حالة الندرة النسبية للبضائع والخدمات وحتى لهيكلية الطلب. ومنذ هذه اللحظة بدأت الأسعار تشكل مجدداً أساساً لعملية التقرير الاقتصادي الفعّال. ولكن نظراً للطابع الاحتكاري للاقتصاد فقد كان هناك تخوف من أن تقوم المؤسسات باستغلال موقعها كمصدر وحيد وأن ترفع الأسعار بشكل غير واقعي. ولهذا السبب كان من المهم أن تترافق عملية تحرير الأسعار وعملية أخرى لتحرير التجارة الخارجية. وقد ساهمت العملية الأخيرة بربط نظام الأسعار التشيكي الجديد مع هيكلية الأسعار العالمية وفي نفس الوقت ساهمت المنافسة الأجنبية بالحد من قدرة المؤسسات المحلية على إساءة استخدام موقعها الاحتكاري.

لقد كان نظام التجارة الخارجية في تشيكوسلوفاكيا محدداً قبل العام ١٩٨٩ بخطة معيّنة. وكانت هيكلية البضائع المعروضة للتجارة مشوّهة بنفس الطريقة التي كانت فيها القدرة الانتاجية للاقتصاد مشوّهة. وكان الشريك التجاري الأساسي للبلاد هي الدول التي لم تكن تملك عملة قابلة للتحويل دولياً، أي الدول الاشتراكية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (كوميكون). وخلال العام

١٩٩٠ تمّت المصادقة على قوانين مكّنت المؤسسات الخاصة والرسمية بتصدير منتجاتها واستيراد المواد التي تحتاج إليها. وبدأت عملية تحرير التجارة الخارجية الفعلية في الأول من يناير ١٩٩١، عندما تم فرض عملية تحويل العملة المحلية (الكرونة) داخلياً. ومنذ تلك اللحظة كان بإمكان المصرف المركزي شراء العملات الأجنبية بهدف تسديد قيمة الاستيراد.

تحرير التجارة الخارجية

فرضت الحكومة ضريبة استيراد بلغ حجمها ٢٠٪ على المواد الاستهلاكية، وذلك بسبب خوفها من التأثير السلبي لعملية التحرير السريعة على الحساب العادي لميزان المدفوعات. وقد تم خفض هذه الضريبة بمعدل النصف خلال العام ١٩٩١ ومن ثم ألغيت كلياً بعد عام من ذلك التاريخ. وبالتناسق مع عملية تحرير التجارة الخارجية تم حلّ مجلس التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية (كوميكون) وبدأت الدول الأعضاء تمارس فيما بينها العمل التجاري بناءاً على أسعار يحددها السوق وبالعملات الدولية القابلة للتحويل.

الجدلية الرئيسية التي تم الاعتماد عليها لإتمام عملية تحرير التجارة الخارجية بشكل سريع كانت مماثلة لتلك التي تم اعتمادها في تحرير الأسعار ـ إصلاح هيكلية الأسعار المشوّهة. فالأسعار المحددة بشكل إداري لم تتوافق أبداً مع مبدأ العرض والطلب، وكانت أيضاً مختلفة حتى عن هيكلية الأسعار المعتمدة في السوق العالمي. وفي حال تم تحرير الأسعار المحلية فقط وبقيت هيكلية الأسعار التشيكوسلوفاكية منفصلة عن الهيكلية العالمية، فإن هيكلية المنافع في الاقتصاد ستبقى مشوّشة ولن تتمكن المؤسسات بالتالي من اتخاذ القرارات الصائبة الخاصة بالانتاج. وخلال عملية التحرير الجزئية والتدريجية ستتردد المؤسسات بالاستثمار، لأنها لن تعرف كيف ستحدد حجم أسعار منتجاتها بعد افتتاح متاجرها. بكلام آخر، لم يكن ممكناً التوصل إلى عملية تسوية للأسعار المطلوبة من خلال عملية التحرير الحالية والواسعة للأسعار المحلية فقط، ولكن أيضاً للتجارة الخارجية.

ولقد جادل مناصرو عملية التحرير التدريجية بالقول أن المؤسسات المحلية لن تتمتع بأية فرصة لمنافسة المنتجات الأجنبية الأكثر فعالية، لكن الانفتاح كان بطبيعة الحال أمراً ضرورياً بسبب ما ذُكر أعلاه حول مسألة الحد من الموقع الاحتكاري للمؤسسات المحلية. إضافة لذلك فقد كانت المؤسسات المحلية محمية «بحاجزي دفاع». فقبل بدء عملية التحرير في العام ١٩٩٠ تم تنفيذ عملية إعادة تقييم ومن ثم تثبيت سعر صرف العملة المحلية. وكان سعر الصرف المحدد بأقل من قيمته قد مكّن حتى المؤسسات الصغيرة من خوض المنافسة. وأدّت عملية إعادة جدولة الرواتب التي كانت جزءاً من إجراءات فرض الاستقرار، بالتعاون مع عملية إعادة جدولة الأسعار، إلى انخفاض حجم الرواتب الحقيقية في العام ١٩٩١ بمعدل ٢٤٪. وقد كان هذا الانخفاض مؤلماً بالنسبة لمواطني البلاد،

لكنه عنى بالنسبة للمؤسسات انخفاضاً في النفقات المرتبطة بالرواتب، وهو ما ساعدهم، بعد تحرير التجارة الدولية، على تخفيف وقع عملية فتح السوق المحلي أمام المنافسة الخارجية.

لقد عززت عملية تحرير الأسعار والتجارة الخارجية خطر ارتفاع نسبة التضخم بشكل حاد. وكان من الضروري للحد من الارتفاع غير المبرمج لمستوى الأسعار ونشوء حالة اللا توازن الداخلية والخارجية، إرفاق عملية التحرير بإجراءات خاصة تسهم في الاستقرار مجدداً. ولهذا السبب لجأت الحكومة إلى عمليات التقشف المالي والنقدي، وإلى جدولة الرواتب وإعادة تقييم سعر صرف العملة. وتم تشكيل ميزانية العام ١٩٩٠ وحتى العام ١٩٩١ بفائض مالي لا بعجز. وتم في نفس الوقت خفض تأثير حصة النفقات العامة على معدل الناتج الاجمالي المحلي بشكل جاد. ففي العام ١٩٨٩ كانت حصة النفقات العامة على الناتج الاجمالي المحلي ٧٢,٣٪، لكنها وصلت بعد ثلاثة أعوام إلى ٤٧,٥٪ فقط. وكان أكبر انخفاض في هذا السياق ذلك الذي شمل النفقات المخصصة لنقل المؤسسات، والتي انخفضت حصّتها من ١٦٪ في العام ١٩٨٩ إلى أقل من ثلاثة بالمئة في العام ١٩٩٥.

وتم استكمال عملية التقشف المالي باتجاه مماثل في السياسة النقدية. وكان هدفها في المرحلة الأولى من عملية التحويل العمل على منع الارتفاع غير المتّزن لسقف الأسعار والذي تم بسبب إعادة تقييم سعر الصرف وعملية التحرير، كظاهرة دائمة. ونظراً لعدم وجود أسواق مالية وحساسية المصارف التجارية حيال الوسائل التقليدية غير المباشرة للسياسة النقدية، فقد كانت الوسيلة الرئيسية التي اعتمدها البنك المركزي لإدارة حجم الأموال في الاقتصاد هي الحد إدارياً من حجم القروض التي كان يمكن للمصارف التجارية أن تمنحها. وكانت عملية التقشف المالي صارمة جداً في العام ١٩٩١، وساهمت بهبوط نسبة التضخم بشكل سريع بعد صدمة التحرير الأولى. وقد تم التخلّي بشكل تدريجي عن إدارة عملية تنظيم السيولة وتم الاستعاضة عنها بوسائل غير مباشرة (كإلزام المصارف التجارية بنسبة محددة من الاحتياطي، ومعدل فوائد). وقد تم إلغاء التحديد الذي كان مفروضاً على القروض في العام ١٩٩٢.

لقد حققت عمليتا التحرير والاستقرار الأهداف المحددة لهما ويمكن اعتبارهما ناجحتين. وأدى نجاح هذه العملية لاعتبار الجمهورية التشيكية في منتصف التسعينات بمثابة مثال تحتذي به الدول الأخرى ذات الاقتصاد التحولي.

عملية الخصخصة

خلال عملية فرض اقتصاد السوق وحتى إزالة ظاهرة عدم فعالية القطاع المؤسساتي التشيكوسلوفاكي، كانت الخطوة المهمة التالية هي خصخصة قسم من ممتلكات الدولة. وقد بدأت

الخصخصة في العام ١٩٩٠ من خلال عملية إعادة الممتلكات لأصحابها عبر قانون خاص ـ أي إعادة المباني المأهولة، الأراضي الزراعية والحصص في بعض المؤسسات الصناعية والتي تم تأميمها بعد الخامس والعشرين من فبراير (شباط) ١٩٤٨. وكانت هناك أسباب أخلاقية لإتمام عملية إعادة الممتلكات لأصحابها ـ إعادة إحياء الثقة العامة في شرعية وحماية الملكية الخاصة، وكذلك الاعتبار بأن الأمر كان بمثابة أسلوب سريع وبسيط لخصخصة ممتلكات الدولة. ولقد جرت أوسع عملية لإعادة الممتلكات في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ وبلغت قيمة الممتلكات التي تمت خصخصتها عبر هذه الطريقة حوالي ٢٠٠ مليار كرونة.

الشكل الآخر لعملية نقل الممتلكات من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص تجسد في العملية التي عرفت باسم عملية الخصخصة الصغيرة. في هذه العملية تم من خلال مناقصات عامة بيع حوالي ٢٣ ألف مؤسسة صغيرة ـ منها المتاجر أو المطاعم أو الفنادق، ولم يسمح إلا للمؤسسات المحلية بالمشاركة فيها. ومقارنة ببولندا على سبيل المثال فإنه لم يتم في تشيكوسلوفاكيا تنفيذ عملية الخصخصة من خلال قيام الإدارة أو الموظفين بشراء المؤسسة التي يعملون فيها. وقد تم الاعتماد بذلك على قناعة بأنه من غير العدل منح الموظفين والمدراء امتيازاً خاصاً وحجب ذلك عن باقي المواطنين. إضافة لذلك فإن المدراء الذين سيطروا على المؤسسات مباشرة بعد عملية الانقلاب، كانوا في الغالب أعضاء في الإدارة الشيوعية السابقة، ولم يكن مطلوباً بالتالي أن تنتهي عملية الخصخصة بأيديهم. وقد تم نقل أموال إضافية للدولة بقيمة ٣٥٠ مليار كرونة إلى المدن والمقاطعات، في حين تم تحويل جمعيات تعاونية بقيمة ١٥٠ ملياراً إلى شركات تجارية.

عملية الخصخصة الكبيرة

الأساليب المذكورة أعلاه جرت في عملية خصخصة المؤسسات الصغيرة فقط. أما المؤسسات والشركات الصناعية الكبيرة التي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد، فقد تمت خصخصتها في عملية الخصخصة الكبيرة التي اعتمدت على أساليب عادية (البيع المباشر، المنافسات والمناقصات العامة) وعلى الخصخصة عن طريق القسائم الاستثمارية. وقد شكلت الخصخصة عن طريق القسائم الأسلوب الرئيسي لإخراج المؤسسات من سيطرة الدولة، وتمت من خلال هذه الطريقة خصخصة أكثر من ستين بالمئة من المؤسسات التي قررت الدولة التخلي عنها في عملية الخصخصة الكبيرة. ولكن حتى بعد هذه العملية قررت الدولة الاحتفاظ بحصتها الكاملة في الشركات ذات الطابع الاستراتيجي أو تلك الموجودة في قطاعات احتكارية (كالطاقة، والمناجم، والاتصالات). ولم تتم عملية خصخصة بعض هذه القطاعات حتى يومنا هذا ـ بإمكاننا أن نستخدم كمثال شركة الطاقة التشيكية (ČEZ) والتي تعتبر أكبر شركة طاقة في الجمهورية التشيكية، أو شركة تشيسكي تيليكوم (شركة احتكارية سابقة للاتصالات).

من الناحية الفنّية جرت عملية الخصخصة عن طريق القسام بهذه الطريقة: كان بإمكان كل مواطن في تشيكوسلوفاكيا شراء دفتر قسائم بقيمة ١٠٠٠ كرونة يضم ما يعرف بالنقاط الاستثمارية. وكان بإمكانه أن يستخدم تلك النقاط في العروض التي كانت تتم في عمليات بيع الأسهم التابعة لشركات الدولة المعروضة للخصخصة، أو منحها للصناديق الاستثمارية. في حال قرر المواطن اختيار البديل الثاني أصبح مساهماً في الصندوق، في حين كان بإمكان الأخير استثمار النقاط الممنوحة له في الأسهم المعروضة. وقد جرت عملية الخصخصة عن طريق القسائم عبر «موجات»، تم تقسيم كل موجة منها إلى «دورات» عدّة. وقد جرت أول موجة من هذا القبيل في تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٩٢، في حين تأخرت الموجة الثانية بسبب انهيار الفدرالية التشيكوسلوفاكية ونشوء الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية، وجرت في العام ١٩٩٤.

وكان لأسلوب الخصخصة عن طريق القسائم منافع عديدة اعتبرتها الحكومة في بداية التسعينات بأنها حاسمة. فالخصخصة عن طريق القسائم سريعة، ويمكن تنفيذها بشكل جماعي وبالتالي نقل كمية كبيرة من ممتلكات الدولة بشكل متكامل وفوري. وقد أعتُبرت عملية الخصخصة عن طريق القسائم بأنها عادلة ولا تفسح بالمجال لنشوء الفساد. والجدلية الأبرز التي لعبت لصالح طريقة الخصخصة هذه هو أن الشعب التشيكي لم يكن يملك الرأسمال الكافي لكي يخصخص المؤسسات استناداً لأسعار السوق. من جهة أخرى فقد كان مطلوباً من عملية امتلاك الأسهم بشكل كبير تأمين الدعم للنظام الجديد القائم وللإصلاحات الاقتصادية. إضافة لذلك فإن تشيكوسلوفاكيا لم تكن في وضع تحتاج فيه لرفع مدخول الميزانية العامة بأي ثمن، وكان بإمكانها عملياً أن تسمح لنفسها «بتوزيع» ممتلكات الدولة بين المواطنين.

وكانت توجد بالطبع أفكار وآراء ضد هذا الأسلوب: فالملاّك الجدد الناشئون من خلال هذه الطريقة سيعانون من فقدان الرأسمال المطلوب للقيام بعملية إعادة الهيكلة. كما أن طريقة الخصصخة عبر القسائم شكّلت تهديداً باحتمال تشكيل هيكلية مفتّتة جداً للملكية الغير قادرة على مراقبة المدراء الذين سيستلمون المؤسسات وسيديرونها لأنهم سيسعون لتحقيق أرباحهم الخاصة. المأخذ الآخر كان أن عملية الخصخصة عن طريق القسائم لا تمنح المؤسسة إلى الملاّك الذين سيكونون قادرين على إدارتها بشكل فعّال.

صناديق الخصخصة الاستثمارية

لقد سُمح بنشوء صناديق الخصخصة الاستثمارية التي كانت قادرة على المشاركة في عملية الخصخصة عن طريق القسائم، كرد على الانتقادات المذكورة أعلاه. وكانت الحكومة تأمل بأن تتمتع الصناديق الاستثمارية بالقوة الكافية لكي تُلزم المدراء باحترام مصالح الملاّك. وقد تم تحديد

طبيعة الصناديق الاستثمارية بشكل دقيق من خلال الإعلان العام الصادر عن الحكومة في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٩١. وتصرفت الحكومة من خلال هذا الإعلان بشكل ليبرالي للغاية ومكّنت من عملية تأسيس الصناديق للجميع تقريباً. وقد اعتمدت في هذا الإجراء على حقيقة أن المواطنين لن يمنحوا ثقتهم إلا للصناديق المشكّلة من قبل المؤسسات القوية (وخصوصا البنوك)، في حين لن تتمتع الصناديق الأخرى بفرص كثيرة للحصول على النقاط الاستثمارية من المواطنين ولن تلعب بالتالي دوراً كبيراً في الاقتصاد.

وأطلقت الصناديق الاستثمارية حملات إعلانية قوية حاولت من خلالها جذب صغار المستثمرين. بعض تلك الصناديق وعد بشراء دفتر القسائم بعد الموجة الأولى من عملية الخصخصة مباشرة، مقابل مبلغ تراوح في تلك الفترة حول العشرة آلاف كرونة. وقرر كثير من المواطنين استغلال هذه الإمكانية، خصوصاً هؤلاء الذين لم يفكروا بعد بالمشاركة في عملية الخصخصة عبر القسائم. وبهذا فإن نشوء الصناديق وحملاتها الإعلانية ساهم بمشاركة التشيك بشكل جماهيري في عملية الخصخصة.

وفي رد على الحملة الإعلانية الواسعة النطاق والنجاح غير المتوقع للصناديق، بما فيها تلك التي تديرها مجموعات أو أشخاص غير معروفين حتى تلك اللحظة، صادق البرلمان في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢ على إضافة على بعض المعايير القانونية المنظّمة لنشاط الصناديق الاستثمارية. وكان الأمر المهم في ذلك هو منع استثمار أكثر من ١٠٪ من رأسمال الصندوق في سند مالي واحد أو امتلاك أكثر من ٢٠٪ من الأسهم التي يملكها شخص واحد. وأرادت الحكومة من ذلك تأمين عملية تنويع لموجودات وممتلكات الصناديق. وقد جاء التغيير التشريعي الثاني مباشرة قبل افتتاح أول دورة من أول موجة في مايو من عام ١٩٩٢، حيث تم من خلال هذا القانون تحديد الصناديق المفتوحة والصناديق المغلقة (الصناديق المفتوحة تضمن للمالك الأصلي للأسهم عملية شراءها مجدداً بعد بيعها، في حين لا تضمن الصناديق المغلقة هذا الأمر لكن يمكن بيع سندات الحصص في الأسواق الثانوية)، وتم تشديد عملية منح الرخص للصناديق الاستثمارية، ومُنعت الصناديق المؤسسة من قبل المصارف بالاستثمار في أسهم أي من المصارف التي تمت خصخصتها. وكان مفترضا أن يساهم هذا الإجراء بمنع نشوء ما يعرف بالملكية المتقاطعة وغير الشفافة.

ونظرا لأن الصناديق الاستثمارية «المصرفية» لم تؤسس في غالب الأحيان من قبل المصارف بل بواسطة الشركات الاستثمارية المملوكة من قبل المصارف والتي لم يسر عليها مفعول هذا الإجراء، فقد كان بإمكان الملكية المتقاطعة أن تزدهر بشكل قانوني. وقد حدّ القانون أيضا من الرسوم ذات الحد الأعلى والتي كان بإمكان الشركات الاستثمارية جمعها لقاء إدارتها للصندوق ـ كانت تحصل إما على ٢٪ من معدل القيمة السنوية لممتلكات الصندوق، أو على ٢٠٪ من الأرباح السنوية

للصندوق. لكن برغم تشديد التنظيم بقيت عملية الدخول إلى الصناديق الاستثمارية حتى في المرحلة اللاحقة والليبرالية جداً.

لقد لعبت الصناديق دوراً مفصلياً في خلق المراقبة مركزية. فقد انتقلت عملية مراقبة المؤسسات التي يملكها ملايين المساهمين الصغار إلى أيدي عدد محدد من الصناديق الاستثمارية. ولم يتمتع صغار المستثمرين عملياً بإمكانية التأثير على نشاط الصناديق التي كان من المفترض أن يحد نشوءها من مشكلة فصل الملكية عن المراقبة بين صغار المستثمرين والمدراء، وبالتالي فقد ساهمت في خلق مشكلة جديدة مشابهة لتلك التي كان عليها الحد منها. وقد شكّل هذا التطور مفاجئة بالنسبة للحكومة والتشريع اللذين لم يكونا مستعدين لها.

ظاهرة الخندقة أو حفر الأنفاق

انتشرت في الاقتصاد التشيكي ظاهرة خاصة عُرفت باسم الخندقة وذلك نتيجة لضعف التشريعات وغياب المؤسسات (حيث لم يتم تأسيس لجنة الأوراق المالية إلا في العام ١٩٩٨) وضعفت إمكانية الاعتماد على القانون لتحصيل الحقوق المسلوبة، وقد تسببت هذه الظاهرة بأذى كبير للاقتصاد بشكل عام وحتى لكثير من صغار الملاّك. إضافة لذلك فقد نسفت هذه الظاهرة ثقة المواطنين بعملية الإصلاح الاقتصادي وحتى في عملية الاستثمار الجماعي. والخندقة هي مصطلح يُستخدم لوصف الظاهرة التي تنشأ عندما تقوم مجموعة تدير مؤسسة أو شركة (بالرغم من أنها لا تملكها بالكامل) بنقل الممتلكات أو النشاطات المربحة لهذه الشركة إلى شركة أخرى تراقبها أو تملكها بالكامل. بهذه الطريقة يكون بإمكانها عندئذ أن تتصرف بالممتلكات كيفما تشاء وبحرية تامة. وبهذا فإن عملية الخندقة تساهم بالطبع في الإساءة إلى الملاّك الذين لا يراقبون إدارة الشركة، لأنه لا يبقى لهم منها سوى قشور فارغة لا قيمة لها. وفي الجمهورية التشيكية وصلت عملية الخندقة إلى درجات ضخمة جداً، حيث أن بعض أشكال نقل الممتلكات عبر الشركات كانت تعتبر إحياناً أمراً قانونياً، وبالتالي فإن من كان يقوم بهذا العمل لم يكن يضطر أحيانا لإخفائه. وبهذا فإن القوانين التشيكية لم تتمكن في بداية التسعينات من تجاوز المشاكل المرتبطة بفصل الرقابة عن الملكية.

في المراحل الأولى من عملية التحول الاقتصادي سادت بين أركان الحكومة المسؤولين عن عملية الخصخصة ثقة عمياء في «اليد الخفية للسوق». وقد آمنت الحكومة بأنه في حال جرت عملية الخصخصة بشكل سريع وتمت إعادة إحياء الملكية الخاصة، فإن السوق الحر سيتولى بنفسه عملية تحديد المصادر المثالية وتشكيل المنافع الصحّية بالنسبة للملاّك. كان مطلوباً الحدّ وبأقصى درجة ممكنة من تدخلات الدولة. ونتيجة لذلك فقد تم في عملية الخصخصة تحديد السرعة كأولوية قصوى، وفي المرتبة الثانية كانت عملية إعاة بناء المؤسسات المهملة، ومراقبة وجدولة السوق، وتشكيل أنظمة للتنافس العادل أو الحكم المشترك (أي بمعنى تأمين رقابة من قبل المالك على الإدارة التي تقود

المؤسسة). ولا شك بأن فرض القوانين الملائمة في الوقت المناسب وخصوصاً تلك المتعلقة بحماية حقوق صغار المساهمين، ونشر المعلومات، وإجراء عملية تنظيم للسوق وعملية جدولة وتنظيم مماثلة للمصارف، ستساهم على الأرجح بالحد من حجم سوء استخدام الموقع الذي يتمتع به المساهم الأكبر وكذلك الحد من ظاهرة الخندقة.

إن عدم الرغبة بتنفيذ عملية الرقابة وأحياناً انتقاد أفكار الاقتصاد الليبرالي بشكل حاد كانا بمثابة رد فعل على فرض الرقابة المفرطة وعلى عدم منطقية الترتيب الاقتصادي الاشتراكي الذي كان سائداً. وقد ساهم الوضع السياسي الذي لم يكن واضحاً تماماً في تسريع إطلاق عملية الخصخصة عن طريق القسائم، فقد أرادت النخبة التشيكية الجديدة ضمان عدم عودة الإدارة الشيوعية السابقة أو تجديد الاشتراكية. وكانت الحكومة ترغب بتعقيد أية إمكانية للعودة إلى المعايير التي كانت سائدة قبل العام ١٩٨٩ بأكبر قدر ممكن. وقد شكّل العرض القاضي بتقديم حصة واضحة لكل مواطن في ممتلكات الدولة وعملية الخصخصة عموماً، الطريق الفعال لتحقيق هذا الهدف. وبالتالي فإن التنفيذ السريع لعملية الخصخصة عن طريق القسائم قد تم نتيجة لاقتناعهم بالمنافع الناشئة، ولقناعتهم السياسية وحتى بسبب الضرورة.

المصرف المركزي

في نهاية الثمانينات كانت تشيكوسلوفاكيا تعتمد على النظام المصرفي ذو الدرجة الواحدة (كان المصرف المركزي يمارس في نفس الوقت مهام المصرف التجاري). وكان هذا الترتيب أمراً ملازماً للاقتصاد الاشتراكي، حيث لعب المصرف الأوحد القائم دوراً مسيطراً وكان ينفذ معظم العمليات. أما المصارف الأخرى فكانت تحصر نشاطاتها بشكل ضيق وتعتمد على قرارات المصرف الأوحد القائم. وكان المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي يؤدي مهام المصرف المركزي والمصرف التجاري بالنسبة لزبائنه من المؤسسات. أما العمليات المصرفية الخاصة بالزبائن من المؤسسات التي كانت تقيم علاقات مع الخارج فقد كان يديرها المصرف التجاري التشيكوسلوفاكي (CSOB)، في حين كان بنك التوفير التشيكي (تشيسكا ستاتني سبورجيتيلنا) وبنك التوفير السلوفاكي (سلوفينسكا شتاتني سبوريتيلنا) يقدمان الخدمات للمواطنين. ثم كان هناك أيضاً البنك الاستثماري (انفستيتشني بانكا) المتخصص في منح القروض الاستثمارية طويلة الأمد، وبنك جيفنوستينسكا الذي يدير العمليات مع الخارج بالنسبة لبعض الزبائن المنفردين من القطاع الخاص.

ومنذ النصف الثاني من الثمانينات كانت تشيكوسلوفاكيا مستعدة لإجراء عملية إصلاح النظام المصرفي التي كان من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ في بداية شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠. وبالرغم من أن هذه العملية لم تنفّذ بشكل كامل بسبب الأحداث السياسية، إلا أن القانون الجديد

الخاص بالمصرف المركزي التشيكوسلوفاكي والمصادق عليه في الخامس عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، أي قبل انقلاب شهر نوفمبر، دخل حيز التنفيذ ابتداءًمن ١ يناير. وفي الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ تم تقسيم المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي إلى مصرف مركزي ومصرفيين تجاريين آخرين (المصرف التجاري في براغ وبنك القروض العام في براتيسلافا).

وحتى بعد عملية الإصلاح هذه فقد كان المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي مختلفاً جداً عن المصارف المركزية العاملة في اقتصاديات السوق ـ حيث ومن بين المهام الكثيرة التي كان يقوم بها كان مطلوباً منه أيضاً المساهمة في تشكيل خطط النمو الاقتصادي والاجتماعي أو الميزانيات العامة للدولة، لكن بالإضافة لذلك كان مطلوباً منه مراقبة عملية تعزيز استقرار العملة المحلية والسوق المالي. وكان المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي يتمتع حتى بعد عملية الإصلاح هذه بصلاحية للتأثير على طريقة عمل المصارف الأخرى. هذا يعني بأنه وبعد عملية الإصلاح لم ينفذ المصرف المركزي شروط اقتصاد السوق وهو ما أدّى في نهاية العام ١٩٩١ للمصادقة على قانون خاص بالمصرف المركزي التشيكوسلوفاكي. وقد ساهم هذا القانون بجعل المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي مصرفاً مركزياً تقليدياً يعمل ضمن اقتصاد السوق، وخوّله بتنفيذ المهام المطلوبة ومنها: إصدار العملات، تنفيذ السياسة النقدية، التصرف كمسؤول عن المصارف الخاصة وكمصرف للدولة في نفس الوقت، تنظيم ومراقبة النظام المصرفي. ونتيجة لانهيار الفدرالية ومن ثم تقسيم المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي، نشأ في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣ مصرفين مركزيين هما المصرف الوطني التشيكي والمصرف الوطني السلوفاكي.

المصارف التجارية

لقد تناول القانون الخاص بالمصرف المركزي والصادر في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ موضوع المصارف التجارية أيضاً، والتي حصلت جميعها (أي البنوك التي كانت قائمة قبل العام ١٩٨٩ وتلك التي نشأت حديثاً في كلا البلدين) على طابع المصرف العام. فقد كان بإمكان الزبائن أن يختاروا مصرفهم وهو ما أدخل على قطاع المصارف عنصر المنافسة وساهم بنشوء أولى المصارف الخاصة خلال العام ١٩٩٠. وكانت قوانين منح الرخص المصرفية في بداية عملية التحويل ليبرالية جداً وسهّلت من عملية نشوء المصارف الصغيرة ذات الرأسمال الضعيف.

وخلال هذه الفترة عانى القطاع المصرفي التجاري التشيكي من الحجم الكبير للقروض السيئة التي تم منحها قبل العام ١٩٩٠، وكذلك من انخفاض ما يعرف بملاءمة الرأسمال (أي الحجم القليل للرأسمال الخاص مقارنة بالقرض الممنوح). ولذلك تمت المصادقة على ما عُرف بالبرنامج الاندماجي الأول، والذي تم من خلاله تأسيس المصرف الاندماجي (كونسولیداتشني بانكا)، كما تمت عملية إعادة تحديد حجم الرأسمال في المصارف المركزية القائمة وتحريرها من ديونها. وجرت

عملية تنظيف المصارف خلال مرحلتين ـ حصلت المصارف في الأولى على حقنة مالية بقيمة ٣٠ مليار كرونة، وفي الثانية اشترى المصرف الاندماجي الديون التي وصلت قيمتها إلى ١٥,١ مليار كرونة.

المشاكل طفت على السطح في الأعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ عندما بدأت تظهر أولى مشاكل المصارف الخاصة، والتي وقعت بسبب انعدام الخبرة المتعلقة بإدارة الأزمات وكذلك بسبب الطريقة الخاطئة التي تم إتباعها لمنح القروض. وكانت عملية اتخاذ قرار بشأن منح القروض لا تزال مثقلة بحقيقة أن الشركات المؤسسة حديثاً لم تكن تتمتع بأي تاريخ مالي. إضافة لذلك فقد عملت بعض المصارف على منح قروض لأشخاص مقرّبين منها ـ أي أعضاء مجلس إدارتها أو حتى ملاّك المصارف. ولم تنشأ المعايير الخاصة بالقروض التي تمنع مثل هذه التصرفات إلا في العام ١٩٩٢، وهذا يعني بأن المصارف عملت طوال عامين كاملين دون الاعتماد على هذه المعايير والأنظمة. وكرد فعل على مشاكل المصارف، قرر المصرف المركزي الحد بشكل صارم من عملية منح الرخص المصرفية ومنع بالكامل تقريباً عملية الدخول إلى هذا القطاع.

لقد تأخرت عملية خصخصة المصارف التابعة للدولة في الجمهورية التشيكية. ففي العام ١٩٩٢ لم يخضع للخصخصة بالكامل سوى مصرف «جيفنوستينسكا بانكا»، في حين تم في نفس العام خصخصة حصص الدولة عن طريق القسائم في كل من المصرف التجاري «كومرتشني بانكا»، البنك الاستثماري «انفستيتشني بانكا» وبنك التوفير التشيكي «تشيسكا سبورجيتيلنا». لكن الدولة احتفظت بالحصة الأكبر أو بحق مراقبة حصصها في جميع هذه المصارف. ومارس «الصندوق الوطني للممتلكات» وظيفة إدارة حقوق الملكية، وهو صندوق تم تأسيسه في العام ١٩٩١ بهدف الإدارة المؤقتة لحصص الدولة في المؤسسات الموضوعة على جدول الخصخصة (هذا يعني بأن الصندوق الوطني للممتلكات لم يشرف على المصارف فقط). وتجسدت المهمة الرئيسية للصندوق بتحقيق مشاريع الخصخصة استناداً للقرارات الخاصة بعملية الخصخصة والصادرة عن وزارة المالية في الجمهورية التشيكية، وكان يخضع دائماً لرقابة المجلس النيابي التشيكي. ولقد شكلت حالة التردد والضياع السائدة في البلاد، سبباً رئيسياً في تأخير عملية خصخصة المصارف الأربعة الكبيرة. وكان واضحاً بأنه لو قرر الملاّك الخاصون آنذاك وقف ضخ القروض إلى القطاع التجاري والاستثماري التشيكي في بداية التسعينات لأي سبب من الأسباب، لشكّل ذلك تهديداً جدياً للاقتصاد بأكمله.

أزمة القطاع المصرفي

أسست المصارف المسيطر عليها من قبل الدولة الشركات الاستثمارية التي انضمت إلى عملية الخصخصة عن طريق القسائم وفازت بالتالي بمجموعة من أسهم الكثير من المؤسسات. هذه

المؤسسات أصبحت في وقت لاحق تعتمد على المصارف من خلال طريقتين أو أسلوبين ـ فقد كانت مملوكة من قبل المصارف خصوصاً وأن القروض المقدّمة من قبل المصارف كانت تشكّل المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات. الاعتماد الثاني كان مفعّلاً بطبيعة الحال بسبب غياب السوق الرأسمالي، وبالتالي فقد كان بإمكان الدولة حتى بعد عملية الخصخصة وبواسطة المصارف التأثير على قسم كبير من الصناعة. وكانت الحكومة مهتمة بالطبع بتسريع النمو الاقتصادي في البلاد وبخفض نسبة البطالة، وكان لديها بالتالي دافع ومبرر لممارسة الضغط على المصارف لكي تمنح القروض حتى للمؤسسات التي لم تكن تستوفي الشروط المطلوبة للحصول على القروض. كما كان للمصارف دافع لتفضيل الشركات الخاضعة تحت سيطرتها للحصول على القروض الممنوحة. وقد نتج عن ذلك ما يعرف بالقروض الليّنة (نتحدث عن القروض الليّنة في حال قامت المصارف بمنح القروض دون أن تقوم بعملية تدقيق جيدة حول قدرة المؤسسة على دفع القرض، أو في حال منحت الأموال للمؤسسات التي تحوم شكوك حول قدرتها على إمكانية تسديد القرض) وعمليات توزيع سيئة للقروض. وأبعدت الشركات قدر الإمكان عن عمليات إعادة الهيكلة لأنها لم تُجبر على القيام بها بسبب ميزانياتها الليّنة والمحدودة، في حين قامت المصارف من جهة أخرى بتجميع القروض المشكوك في نوعيتها. لكن المصارف الكبيرة الأربعة المملوكة من قبل الدولة كانت تسمح لنفسها بمنح القروض السيئة. فقد كانت كبيرة لدرجة أن سقوطها كان من الممكن أن يتسبب بمشاكل جدية للاقتصاد التشيكي بأكمله، وبالتالي كان بإمكانها الاعتماد على الدعم السريع من قبل الدولة في حال احتاجت له. وفي نهاية التسعينات تبيّن بأن هذا التوقع كان صائباً.

لقد ساهم التراكم المستمر للمشاكل التي كانت تعاني منها المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم بإلزام المصرف المركزي في العام ١٩٩٦ بالمصادقة على البرنامج الاندماجي رقم ٢، والذي قام المصرف المركزي من خلاله بتشديد طريقة تدخله في مشاكل المصارف. نتيجة لذلك نشأت موجة فرض الإدارة الإلزامية والتي طالت أيضاً أكبر مصرف لا يوجد فيه رأسمال من الدولة. أما التأثير الإيجابي لبرنامج الاندماج رقم ٢ فقد كان في تنظيف القطاع المصرفي التشيكي من المصارف الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعاني من أكبر قدر من المشاكل. وكمحاولة لإيجاد حل جذري ومنظم للوضع في القطاع المصرفي تمت في العام ١٩٩٨ المصادقة على إضافتين قانونيّتين جديدتين ساهمتا بالحد من ربط المصارف بالقطاع غير المصرفي، وشدّدتا شروط منح الرخص المصرفية، ووسّعتا نظام تأمين المدخّرات.

إلا أن المصارف الصغيرة الخاصة لم تكن وحدها التي كانت تعاني من المشاكل في النصف الثاني من التسعينات. فقد تم في العام ١٩٩٨ بيع حصة الدولة من بنك البريد والاستثمار إلى مجموعة نومورا اليابانية، ولكن في العام ٢٠٠٠ تم نقلها مجدداً وضمن ظروف دراماتيكية وصعبة إلى ملكية

المصرف التجاري التشيكوسلوفاكي. وكان المصرف الأخير قد بيع قبل ذلك بعام، أي في العام ١٩٩٩، إلى مصرف KBC البلجيكي. وانتهى بنك التوفير التشيكي (تشيسكا سبورجيتيلنا) في العام ٢٠٠٠ بأيدي مصرف نمساوي إسمه إيرستي بانك، وبعد ذلك بعام تم بيع المصرف التجاري (كومرتشني بانكا) إلى مجموعة سوسييتي جينيرال الفرنسية. لكن كان ضرورياً قبل إتمام عملية الخصخصة منح مساعدات من قبل الدولة لكل من المصرف التجاري (كومرتشني بانكا) وبنك التوفير التشيكي (تشيسكا سبورجيتيلنا)، وحتى بنك البريد والاستثمار خلال عملية نقل ملكيته إلى المصرف التجاري التشيكوسلوفاكي. وكان من الصعب جداً تحديد حجم النفقات التي تطلّبتها عملية تأهيل القطاع المصرفي، لكن البنك المركزي التشيكي يقدّرها بحوالي ٣٠٠ مليار كرونة.

وعليه، فقد تبيّن حتى في القطاع المصرفي بأن المنافسة الحرّة وحدها لا تكفي لتطوير اقتصاد السوق بشكل صحّي بل يجب تعزيزها بالتنظيم الملائم. لقد ساهمت مراقبة الدولة للمصارف الأربعة الكبيرة خلال فترة التسعينات وسيطرة المصارف على قسم كبير من القطاع الصناعي بدعم عملية استمرار المؤسسات التي ما كانت قادرة أصلاً على الاستمرار، وهو ما تسبب لاحقاً بتجميع القروض السيئة في حسابات المصارف.

النظام الضرائبي

إصلاح النظام الضرائبي شكّل خطوة مهمة لتغيير دور الدولة في الاقتصاد. فالهيكلية الضرائبية في تشيكوسلوفاكيا قبل العام ١٩٨٩ كانت موجهة باتجاه الحصول على عائدات الضرائب وتحقيق الأهداف السياسية من دون كشف وقع ذلك على الفعالية الاقتصادية. وشكّلت الضرائب المستقطعة من أرباح المؤسسات أهم مصدر لعائدات الميزانية، حيث تفاوتت نسبتها استناداً للقطاع الذي تتخصص فيه المؤسسة وكذلك استناداً لشكل الملكية، وتراوحت بين ٥٥ و ١٠٠٪. وكان نظام الضرائب المعقد المفروض على دورة رأس المال يعتبر الشكل الرئيسي للضرائب غير المباشرة في تشيكوسلوفاكيا. وفي بداية العام ١٩٩٠ وجدت في البلاد أكثر من ١٥٠٠ تعرفة لهذه الضريبة، بما فيها التعرفة السلبية (المستهلك النهائي دفع في نهاية المطاف أقل مما كان عليه سعر الانتاج). وبهذا فإن ضريبة الرأسمال كانت وسيلة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية (مثل تأمين أسعار منخفضة للمواد الغذائية الرئيسية) وساهمت بالتالي في تشويه نظام الأسعار. بعد ذلك قامت المؤسسات بدفع الضرائب المستقطعة من حجم الرواتب. وكان مواطنو تشيكوسلوفاكيا يدفعون أيضاً الضرائب التي كان يتم تحديد حجمها ليس على الدخل فحسب، ولكن أيضاً استناداً للعمر وعدد أفراد العائلة. لكن الثقل الرئيسي لنظام الضرائب وقع على كاهل المؤسسات.

في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢ جرت بعض التغييرات الجزئية في هذا النظام الضرائبي (حيث تم خفض عدد التعرفة لضريبة الرأسمال وضريبة الربح، وإزالة التعرفة السلبية عن ضريبة دورة

الرأسمال). وتمت عملية الإصلاح الشاملة للنظام الضرائبي بشكل فعلي بداية العام ١٩٩٣، في حين توافقت هيكلية النظام الضرائبي الجديد مع الأنظمة الضرائبية المعمول بها في اقتصاديات السوق الغربية. وبهذا فإن النظام الضرائبي يتألف حالياً من ضريبة دخل الأفراد والمؤسسات، ضريبة الممتلكات، ضريبة القيمة المضافة (التي حلّت مكان الضريبة المفروضة على دورة رأس المال) وضريبة الاستهلاك (المفروضة على المحروقات، والكحول والتبغ بشتى أشكاله). وأصبح النظام الضرائبي أسهل وأكثر حيادية بعد إصلاحه في العام ١٩٩٣ (فالنظام الضرائبي لم يعد يخدم بشكل رئيسي كوسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، ولكن لاختيار حجم الضريبة المطلوب بأقل قدر ممكن من التشويه للنشاط الاقتصادي).

إن تأمين اختيار الضرائب هو أعقد في اقتصاد السوق منه في الاقتصاد الموجه مركزياً. وسبب ذلك يعود لارتفاع عدد الكيانات الاقتصادية وفرض اللامركزية في النشاط الاقتصادي. كما أن الشركات الخاصة تتمتع في اقتصاد السوق بدافع أكبر للتهرب من واجبها الضرائبي مقارنة بالمؤسسات المراقبة من قبل الدولة والعاملة في اقتصاد موجه مركزياً. فإزالة الرقابة المركزية عن كافة النشاطات الاقتصادية يوسع المجال أمام التهرّب الضرائبي. وفي هذا السياق فإنه من الضروري ليس فقط فرض رقابة فعالة على عملية جباية الضرائب، ولكن أيضاً تغيير العلاقة بين المواطن والدولة. إن الضرائب في اقتصاد السوق ليست أمراً مفروضاً بشكل قسري وبهدف تمويل مشاريع النخبة غير المنتخبة، بل هي ثمن الخدمات المقدمة من قبل الحكومة والإدارات المحلية. وتعتبر مسألة فرض نسبة معينة من الانضباط الضرائبي ضرورية لعمل الدولة بشكل فعال ولكي يتم تحقيق استقرارها السياسي. أما الأساس فيبقى في تغيير طريقة تفكير المواطنين، وهو ما يتطلب فترة زمنية أطول.

الركود الأولي

في الأعوام الأولى من عملية التحويل تعرضت دول وسط أوروبا التي كانت تخضع لهذه العملية إلى انخفاض حاد في فعالية اقتصادها، ولم يوفر ذلك «الركود التحوّلي» حتى الجمهورية التشيكية. وكانت أسباب ذلك الهبوط الاقتصادي هي التغييرات الهيكلية من جهة ـ أي إلغاء عمليات الإنتاج غير الفعالة وغير المطلوبة، عملية الخصخصة، التخلي عن مسألة منح القروض للمؤسسات بشكل آلي، وأيضاً التغييرات التي حدثت في سياسة التجارة الخارجية ـ وهنا لعب انهيار منظمة كوميكون للتعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية دوراً هاماً وكذلك فقدان الأسواق الخارجية التي كانت مرتبطة بها. وكانت المنتجات التي توفرها للسوق منظمة كوميكون تتمتع بنوعية سيئة في غالب الأحيان، ولذلك كانت مسألة فرضها في الأسواق الغربية أمراً في غاية الصعوبة.

الاقتصاد التشيكي الذي ارتفع في العام ١٩٨٩ بمعدل ٪٥، ٤ انخفض في العام التالي بمعدل ٪٢، ١ وفي العام ١٩٩١ بمعدل هائل بلغ ٪١١، ٥ وانخفض الناتج الاجمالي المحلي في العام ١٩٩٢ بمعدل ٪٣، ٣. ولم يبدأ الاقتصاد التشيكي بالنمو مجدداً إلا ابتداء من العام ١٩٩٣، لكن تجدر الإشارة بأنه

وبالرغم من الانخفاض الملحوظ فإن الركود التحولي التشيكي كان يعتبر من بين الأقل حدة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. وقد يكون مفيداً الإشارة في هذا السياق بأن هذا الانخفاض لم يوفّر حتى الدول التي كانت تطبق أسلوب الخطوات البطيئة والتدريجية (المجر)، أو تلك الدول التي لم تنطلق فيها أصلاً بشكل جدي عمليات الإصلاح (أوكرانيا، بلغاريا). هذه الحقيقة تشكّل في واقع الأمر جدلية هامة ضد من يؤكد بأن «العلاج عن طريق الصدمة» أو الوتيرة السريعة جداً للإصلاحات كانا سبب الهبوط الاقتصادي الذي تم تسجيله في المرحلة الأولى من عملية التحويل.

وارتفع الاقتصاد التشيكي في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٦، وتمكن في العام ٢٠٠٥ من تحقيق نمو وصل إلى حدود الستة بالمئة. إلا أن الإشارة الخطيرة التي تم تسجيلها هو تطور حجم العجز في الحساب العادي لميزان المدفوعات (ميزان تحرّك البضائع، الخدمات، ومدفوعات الفوائد). وكان الحساب العادي عملياً لا يزال متساوياً في العام ١٩٩٤، وبعد عام من ذلك أظهر عجزاً بلغ حوالي ثلاثة بالمئة، وفي العام ١٩٩٦ وصل حتى ٧٪ من الناتج الاجمالي المحلي. واعتُبر ارتفاع حجم الطلب المحلي والتقييم الواقعي لسعر صرف الكرونة الذي ساهم برفع أسعار التصدير التشيكي وخفض أسعار البضائع المستوردة، بأنه سبب ذلك العجز. وقرر المصرف المركزي التشيكي في يوليو (تموز) ١٩٩٦ خفض الطلب من خلال رفع معدل الفوائد والحد الأدنى لاحتياطيه الإلزامي من العملات المخصصة للمصارف التجارية. وفي بداية العام ١٩٩٧ تباطأ النمو الاقتصادي بشكل حاد، في حين أظهرت الميزانية العامة عجزاً واضحاً بعد أن كانت مشكّلة بناءاً على توقعات متفائلة.

وقد ردّت الحكومة على هذا الوضع في أبريل(نيسان) من العام ١٩٩٧ من خلال «حزمة» من الإجراءات الاقتصادية. الجزء الأول من الحزمة كان يهدف لفرض الاستقرار وتضمن عملية تقشف مالية وفرض إجراءات مالية مؤقتة على عمليات الاستيراد. القسم الثاني كان موجهاً نحو إزالة النواقص النظامية ـ المؤسساتية في الاقتصاد التشيكي. وقد وصفت الحكومة بنفسها هذه النواقص على الشكل التالي: هيكلية غير مرنة وغير فعالة لحقوق الملكية، ارتباط المصارف والصناديق الاستثمارية، سوق رأسمالي غير ناضج، وعي قانوني غير كافي وصعوبة في استرداد الحقوق والالتزامات. ووجدت الحكومة مشكلة أخرى في الإطار التنظيمي غير المتكامل، وخصوصاً في قطاعات السوق الرأسمالي، وحماية المنافس أو تنظيم الاحتكارات الطبيعية (ينشأ الاحتكار الطبيعي في القطاعات التي يمكن فيها لتاجر أو مؤسسة كبيرة أن يزود السوق بما هو مطلوب بشكل أفضل من مجموعة من التجار أو المؤسسات الصغار).

إنهاء عملية التحويل

اعترفت الحكومة بأن التغييرات في السياسة الاقتصادية الكلّية (الماكروية) لا يمكن أن تكون فعالة لفترة طويلة دون تغيير طريقة عمل النظام الاقتصادي ومؤسساته. بعد ذلك حددت هذه التغييرات بأنها خطوة رئيسية لإنهاء عملية تحويل الاقتصاد التشيكي. وقد تضمنت الحزمة التي صادقت عليها

الحكومة إجراءات تهدف لإنهاء عملية الخصخصة وتقوية مفعول حقوق الملكية التابعة للدولة، ولفرض الشفافية وأسلوب العمل العادي في أسواق المال ورأس المال، ولتحسين شروط ممارسة التجارة، ولتحقيق الإجراءات في قطاع المال العام وملاحقة الجريمة الاقتصادية. وبعد ستة أعوام من بدء عملية التحرر أصبح الهبوط الاقتصادي بمثابة الجهاز المصفّي للتغييرات المؤسساتية المطلوبة منذ زمن بعيد على المستوى الاقتصادي الجزئي.

في مايو (أيار) من عام ١٩٩٧ جرى هجوم تخميني ضد الكرونة التشيكية بسبب سعر صرفها المثبّت وتحرير عملية تحركها على حساب الرأسمال المؤسس في العام ١٩٩٥. وقرر المصرف المركزي بعد بضعة أيام من التدخل الانتقال إلى تعويم سعر الصرف. بعد ذلك مارس المصرف المركزي سياسة نقدية تقشفية ساهمت بالتناسق مع سياسة التقشف المالية المعززة بالحزمة الثانية من الإجراءات، بهبوط الاقتصاد التشيكي في الأعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨، ومن ثم بركوده بعد ذلك بعام. لكن منذ العام ٢٠٠٠ يشهد الاقتصاد التشيكي وتيرة نمو تصل إلى معدل ثلاثة بالمئة تقريباً.

لقد اعتبرت نسبة التضخم المسجلة في الجمهورية التشيكية من بين الأدنى مقارنة بتلك المسجلة في دول المنطقة الأخرى. وبالرغم من أن الأسعار الاستهلاكية قفزت في العام ١٩٩١ بسبب عملية إعادة الجدولة بمعدل ٥٦٪ وفي العام ١٩٩٣ بمعدل ٢١٪ بسبب النظام الضرائبي الجديد، إلا أن عمليات التقشف النسبية في القطاعين النقدي والمالي وسعر الصرف الثابت للكرونة ساهمت بالحفاظ على التضخم ضمن قيمة تتراوح بين حدود العشرة بالمئة. وكان ذلك نجاحاً مقارنة ببولندا والمجر (وصلت نسبة التضخم في بولندا خلال العام ١٩٩٠ إلى حوالي ٥٨٦٪ وانخفضت بعد ذلك بثلاثة أعوام إلى ما بين ٣٥ و ٦٠ ٪، وفي المجر لم يتم القفز في مسألة رفع الأسعار لكن التضخم تراوح في الأعوام الأربعة الأولى ما بين ٢٣ و٣٥٪). وقد انخفضت نسبة التخضم في البلاد خلال العام ١٩٩٩ إلى نسبة ٢،١٪ كنتيجة لسياسة التقشف النقدي، ومنذ ذلك التاريخ بقيت هذه النسبة ضمن حدود الخمسة بالمئة.

البطالة

لم تكن البطالة موجودة بشكل رسمي في تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية. بل عوضا عنها كانت ظاهرة العمالة الفائضة كانت شائعة، حيث كانت المؤسسات توظف أعداداً أكبر بكثير من حاجتها من الموظفين. الذين كانوا إما لا يمارسون أي عمل محدد، أو أنهم كانوا يهتمّون بالنشاطات عديمة الفائدة. ولم يكن تدنّي نسبة البطالة إلى درجة الصفر في العهد الاشتراكي ظاهرة طبيعية ولا دليلاً على قدرة النظام الاشتراكي بتأمين العمل لكل شخص. مقابل ذلك، فإن وجود نسبة معيّنة من البطالة في اقتصاد السوق الفعّال هو أمر طبيعي، ويجب على الدولة بناء نظام اجتماعي قادر على

تقديم الدعم لهؤلاء الذين يفقدون أعمالهم. ويتعلق الأمر بطبيعة الحال بمسألة تعويض فرص العمل الفائضة المدعومة من قبل الدولة بمنافع مالية اجتماعية محددة. وبعد العام ١٩٩٠ بدأت المؤسسات بالعمل على تحسين وضع موظفيها وبدأت مقابل ذلك ترتفع نسبة البطالة في البلاد.

في الجمهورية التشيكية ارتفعت نسبة البطالة في البداية بشكل بطيء جداً وكانت في النصف الأول من التسعينات أقل عملياً ممّا كانت عليه في الدول المجاورة. ففي حين تخطّت نسبة البطالة في كل من المجر وبولندا وسلوفاكيا حدود العشرة بالمئة في العام ١٩٩١ ، بقيت هذه النسبة تراوح في مكانها في مستوى منخفض جداً يتراوح بين ٣ و ٤٪ حتى عهد الركود في عام ١٩٩٧. وحُدّدت أسباب النمو البطيء للبطالة في الجمهورية التشيكية بالطلب الذي عبّر عنه قطاع الخدمات النامي بشكل سريع للحصول على قوة عاملة، وكذلك بسبب النوعية العالية نسبياً لليد العاملة التشيكية وبارتفاع نسبة البطالة بين الأشخاص المتقاعدين والذين مكّنت عملية خروجهم من سوق العمل مسألة توفير لفرص عمل وبالتالي خفض نسبة البطالة. إحدى التفسيرات الأخرى التي فسرت هذه الظاهرة كانت تلك التي تشير إلى ظاهرة العمالة الفائضة في المؤسسات التي كانت سائدة، بحيث أن تلك المؤسسات لم تجبر على إصلاح هذه الظاهرة وإجراء عملية إعادة الهيكلة المطلوبة من خلال صرف الموظفين الفائضين إلا في العام ١٩٩٧. إلا أنه يمكن الطعن بمصداقية هذه النظرية إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن عدد العاملين في القطاع الصناعي قد انخفض بشكل بارز خلال التسعينات. ولم تبدأ البطالة بالارتفاع إلا خلال العام ١٩٩٧ ووصلت بعد ذلك بعامين إلى نسبة تسعة بالمئة.

صحة رفض الطرق الثالثة

لقد مرّت الجمهورية التشيكية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية بطريق صعب من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق. ولم تتمكن أية دولة من تلك التي قررت سلوك هذا الطريق أن تفعل ذلك دون التعرض لخسائر أو أخطاء. لكن في نهاية الطريق كانت هناك تلك الهدية الثمينة المتمثلة برفع فعالية الاقتصاد وتحقيق الرفاهية للمواطنين، والانضمام إلى الهيئات الاقتصادية والسياسية الدولية. وكان الرفض السريع لما يسمى «بالطريق الثالثة» بين الاشتراكية واقتصاد السوق عاملاً مهماً جداً في هذا النجاح النسبي للجمهورية التشيكية أثناء تطبيق عملية التحول. وأظهرت تجربة الجمهورية التشيكية بأن مجرد تحقيق عمليتي الليبرالية والاستقرار لا يكفي لإنجاح عملية التحول، فالمفترض أيضاً بناء مؤسسات وقوانين ملائمة لاقتصاد السوق. وفي نفس الوقت فإنه من الضروري العمل على تغيير طريقة تفكير الناس الذين عاشوا فترة حياتهم بأكملها في نظام مختلف كلياً عن نظام اقتصاد السوق. ومن الواضح بأن عملية تحول مثل هذه لا تتم بشكل فوري، بل تستمر لأعوام طويلة.

تجارب دول أخرى في وسط أوروبا

المجر

الطريق الذي اختارته المجر للوصول إلى اقتصاد السوق كان مختلفا جداً عن طريق الجمهورية التشيكية. فالحكومة المجرية الأولى والمنتخبة بشكل ديمقراطي ركّزت على عملية بناء المؤسسات على المستوى الاقتصادي الجزئي (المايكروي). وقد شمل ذلك عملية التنظيم والجدولة ومراقبة التنافس الاقتصادي من قبل الوساطة المالية أو من خلال إطلاق وإنهاء عمليات التجارة. واختارت المجر عملية الخصخصة المبنية على القيم التقليدية (عمليات البيع المباشرة، المناقصات)، لأنها كانت بحاجة إلى وسائل مالية لتمويل العجز في الميزانيات العامة. وبعكس الجمهورية التشيكية فإن المجر تبنّت موقفاً إيجابياً وواضحاً حيال المستثمرين الأجانب.

ولم تترافق التغييرات المؤسساتية المجرية مع أي استقرار حقيقي على الصعيد الاقتصادي الكلي (الماكروي). وكما تمت الإشارة أعلاه فإن ظروف العملية الديمقراطية المجرية لم تكن ميّالة إلى فرض إجراءات صارمة لمرة واحدة. إضافة لذلك فإن الاقتصاد المجري كان أكثر ليبرالية بسبب الإصلاحات الجزئية التي طالت السوق، حيث أزيلت لحد ما حالة عدم التوازن في قطاع الأسعار. وفي بداية التسعينات كانت المجر بحاجة بالدرجة الرئيسية إلى عملية تقشف نقدية ومالية عادية، وهو ما تبنّته فعلياً خلال العام ١٩٩٥ عندما شعرت بتهديد حقيقي بسبب الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها. وحققت حزمة الإجراءات الاقتصادية التي تم تبنيها في تلك الفترة نجاحاً حيث كانت قادرة على منع الأزمة. وقد تشكّلت تلك الحزمة من إعادة تقييم سعر صرف العملة المحلية، والحد من عمليات الاستيراد، والتقشف في الميزانية العامة، والاتفاق مع النقابات العمالية على ضرورة خفض الرواتب. ومنذ تلك الفترة تسجّل المجر نموا اقتصادياً ثابتاً ومستقراً.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه الجمهورية التشيكية في بداية التسعينات من فرض عملية الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي (الماكروي)، تم بشكل جدي إهمال عملية بناء المؤسسات وإجراء الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي الجزئي (المايكروي). ولم تتم إزالة هذه النواقص إلا بعد الأزمة في العام ١٩٩٧. أما المجر فتصرفت بشكل عكسي، فبعد العملية الناجحة لبناء المؤسسات أُجبرت على تحقيق عملية الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي (الماكروي) بسبب الأزمة التي عانت منها خلال العام ١٩٩٥.

بولندا

الظروف الأوّلية لعملية التحول البولندية كانت سيئة جداً على جميع المقاييس. فبالإضافة للمشاكل التقليدية المرافقة للاقتصاد الاشتراكي اضطرت بولندا أيضاً لمواجهة المشاكل الناجمة عن الدين

الأجنبي المرتفع والنسبة العالية للتضخم. وكما كان الأمر في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية فقد كانت الحكومة البولندية تملك أيضاً رأسمالاً سياسياً متجسّدا باستعداد الشعب البولندي على قبول الإجراءات الاقتصادية القاسية جداً دون أية مقاومة. واستحق برنامج الاستقرار الراديكالي البولندي الصادر في العام ١٩٩٠ وصف «العلاج عن طريق الصدمة». فقد تم تحرير معظم الأسعار بشكل مباشر وألغي نظام الحصص، وأعيد تقييم العملة البولندية (زلوتي) ومن ثم تم تثبيت سعر صرفها. وفي العامين الأوّليين انخفض الناتج الاجمالي المحلي بعد فرض تلك الإجراءات وارتفع حجم البطالة بشكل كبير وانخفض المعدل الحقيقي للرواتب بأكثر من ٢٠٪. لكن بعد ذلك بدأ الاقتصاد ينمو وتحسّنت حتى المؤشرات الاقتصادية الكلية (الماكروية) الأخرى.

ويحدد ماريك بيلكا (وزير المالية البولندي خلال الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢) طريقة العلاج عن طريق الصدمة بأنها السبب الرئيسي للنجاح النسبي لعملية التحول البولندية، والتي أزالت قسماً كبيراً من التشويه الذي تسبب به الاقتصاد الاشتراكي وقدمت للبلاد دفعة قوية جداً باتجاه اقتصاد السوق. وبالتالي فإن بولندا لم تضيّع وقتها بالبحث عن «الطرق الثالثة». أما العوامل الأخرى للنجاح فتجسدت حسب بيلكا بالمشروع الدقيق لبناء المؤسسات (رقابة مستقلة للمصارف، استقلال المصرف المركزي، بناء سوق للرأسمال مع رقابة له)، والانحراف البراغماتي أحياناً عن التوجه الليبرالي الصرف، والتوجه الأوروبي القوي المتمثل بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

جمهورية ألمانيا الديمقراطية

كان لألمانيا الشرقية التي تم توحيدها في الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٠ مع جمهورية ألمانيا الفدرالية موقعاً متميّزاً من بين الدول الاشتراكية الخاضعة لعملية التحول. وبدا من النظرة الأولى بأن ألمانيا الشرقية تمتعت بسبب ذلك التوحيد بمنفعة عظيمة: الانضمام إلى دولة متقدمة اقتصادياً تتمتع بديمقراطية متطورة، الانضمام فوراً إلى المنظمات السياسية والاقتصادية الغربية، الانتقال الهائل للأموال من الحكومة الفدرالية والصناديق الهيكلية التابعة للاتحاد الأوروبي، وإمكانية استخدام الأخصائيين الاقتصاديين في ألمانيا الفدرالية وخبراتهم. وبدا بأن توفر شروط مثالية كهذه جدير بتحقيق عملية تحويل ناجحة، لكن النظر إلى وضع المناطق الفدرالية التي كانت قبل العام ١٩٩٠ جزءاً من جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم يدع للتفاؤل بأي شكل: نسبة عالية من البطالة، اقتصاد غير قابل على المنافسة، واستمرار تدفق المواطنين باتجاه الغرب.

وقبل تحقيق عملية التوحّد تم في ألمانيا الشرقية فرض النظام المؤسساتي والقانوني المعمول به في ألمانيا الفدرالية. وقد عنى ذلك فرض الملكية الخاصة، وتشكيل الأسعار بطريقة حرة، وتغطية

العجز في ميزانية ألمانيا الشرقية من قبل حكومة ألمانيا الفدرالية وتأسيس صندوق الاتحاد الألماني الذي كانت مهمته الرئيسية تمويل عملية التجديد الاقتصادي لألمانيا الشرقية. البند الرئيسي كان يهدف لتوحيد العملة بين البلدين ـ أي فرض المارك الألماني الغربي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وبرغم التحذيرات التي أطلقها المصرف المركزي لألمانيا الفدرالية (بونديس بانك) والتي أفاد فيها بأن عملية استبدال المارك الألماني الشرقي بمثيل له من ألمانيا الغربية استنادا لمعيار ١ : ١ سيشكل عبئاً على عملية دوران العملة في السوق وسيهدد الاستقرار النقدي بشكل عام، إلا أنه تم اتخاذ قرار يقضي بتحويل جميع الرواتب العادية وتلك التي يحصل عليها المتقاعدون والمنافع الاجتماعية الأخرى استناداً للمعيار المذكور أعلاه. وقد تم بطبيعة الحال استقبال هذا الإجراء بشكل إيجابي جداً من قبل مواطني ألمانيا الشرقية، لكنه تسبب بصعوبات جدية للشركات العاملة هناك.

وكانت الدوافع الرئيسية لتنفيذ عملية تحويل العملة استناداً لمعيار ١ : ١ سياسية بالدرجة الأولى ـ فقد كان الهدف تحقيق أسرع مساواة ممكنة بين المستوى المعيشي في قسمي ألمانيا. وفي حين كانت مداخيل موظفي ألمانيا الشرقية تساوي في العام ١٩٩١ نصف مستوى ما كان يحصل عليه الموظفون في ألمانيا الغربية، فإن انتاجية العمل فيها كانت بمعدل الثلث مقارنة بألمانيا الغربية. هذا الأمر، بالإضافة للنوعية المنخفضة للانتاج، جعلت من المؤسسات الألمانية الشرقية غير قادرة على المنافسة أبداً. وكان ذلك أمراً واقعاً فيما يتعلق بالعلاقة مع ألمانيا الغربية ودول أوروبا الغربية، لكن أيضا فيما يتعلق بالعلاقة مع الدول التي كانت في السابق أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية (كوميكون)، بحيث أن ألمانيا الشرقية أصبحت في تلك الفترة في موقع غير ملائم مقارنة بتلك الدول، أخذاً بعين الاعتبار أن نفقات العمل لديها أصبحت أعلى بكثير. وبهذا فإن عملية الركود التحولية في ألمانيا الشرقية كانت عميقة جداً. وقد حدث ذلك، تماما مثل الدول الأخرى في وسط أوروبا التي كانت تخضع لعملية تحوّل، بسبب انهيار منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية وترافق ذلك مع فقدان الأسواق الأجنبية. وقد استثمرت الحكومة الفدرالية بشكل هائل في عملية تأهيل البنية التحتية وإعادة البناء في ألمانيا الشرقية، لكن دون أن توضّح بشكل كافي الإشارات المعمول بها في السوق ـ ومجدداً فازت هنا السياسة على الاقتصاد. وتعوّدت المؤسسات الألمانية الشرقية على الدعم الثري المقدم لها وأدمنت عليه.

لقد أظهرت عملية التحول الألمانية بأنه حتى بعد الانضمام إلى واحدة من أكثر اقتصاديات العالم تطوراً وحتى مع حصول الدولة المعنية على الوسائل المالية الهائلة، فإن عملية التحول من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق ليست عملية خالية من الآلام. وحتى في هذه الحالة فإن الدولة المعنية تعيش مرحلة السقوط التحولي القاسي وتتوقع بأن يكون أمامها عملية إعادة هيكلة

ستستمر لعدة أعوام. من جهة ثانية فإن نموذج جمهورية ألمانيا الديمقراطية يُظهر التأثير السلبي عندما يتم استخدام عملية التحويل لتحقيق أهداف سياسية وعندما لا تُحترم مبادئ التشجيع والقوانين الاقتصادية المعمول بها.

يحمل فيكتور هاننزليك إجازة ماجستير في الاقتصاد من كلية العلوم الإنسانية التابعة لجامعة كارل الرابع. درس أيضاً في جامعتي هامبورغ وجورج تاون. في العام ٢٠٠٤ نشر في مجلة «إيكونوم» عدة مقالات حول سياسة واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

الخصخصة

توماش يجيك

شكّلت عملية الخصخصة في تشيكوسلوفاكيا منذ البداية جوهر عملية تحويل المجتمع الاشتراكي إلى مجتمع يضم مواطنين أحرار يمكنهم استخدام ثقافتهم من أجل تحقيق أهدافهم الخاصة. وقد اعتمدت هذه العملية على معرفة جيدة نسبياً بتقنيات الخصخصة المستخدمة في دول أخرى وخصوصاً في بريطانيا العظمى، لكن تبين في نهاية المطاف وبسرعة بأن هذه التقنيات والأساليب لا يمكن استخدامها هنا إلا في بعض الحالات الخاصة. فعملية الخصخصة في بريطانيا العظمى كانت تعتمد على الأمل الذي تؤمن به الحكومة بأن المؤسسة التي كانت ذات يوم ملكاً للدولة ستصبح أكثر فاعلية بعد خصخصتها ـ فقد كانت الحكومة تركّز عليها وحدها منذ البداية. وفي عملية الخصخصة التشيكية كان مفترضاً في البداية نشوء نظام للسوق كي يتم من خلاله لاحقاً تشكيل الآمال الخاصة بتفعيل أكبر للمؤسسات. ولكي يتمكن نظام السوق من النشوء، فقد كان مطلوباً «قلب» مؤسسات الدولة التي تعاني من مشاكل دفعة واحدة وتوزيعها على القطاع الخاص. أما مسألة فاعلية كل مؤسسة من المؤسسات المدرجة في هذه المجموعة فلم تكن محط اهتمام الحكومة إلا في خطتها الثانية.

الفارق الكبير بين عملية الخصخصة في تشيكوسلوفاكيا وبين الدول التي كانت تتبنى اقتصاد السوق كان أيضاً الفارق القائم بين حجم الممتلكات الخاضعة للخصخصة وبين حجم المدخّرات. فقد كان هذا الفارق ضخماً لدرجة أنه جعل من عملية الخصخصة في تشيكوسلوفاكيا مشروعاً فريداً من نوعه. وتبين أن الوضع القائم في تشيكوسلوفاكيا حيث كان المواطنين يملكون بعد العام ١٩٨٩ حجماً محدوداً جداً من المدخّرات الهامشية مقارنة بحجم ممتلكات الدولة المفترض خصخصتها، هو وضع يعكس حقيقة ذات معنى استراتيجي.

طرق وأساليب الخصخصة

لقد كان للمعيار القائم بين ممتلكات الدولة وحجم مدخرات المواطنين معنى استراتيجياً حول كيفية اختيار سياسة الخصخصة، وذلك انطلاقاً من مقاربتين. المقاربة الأولى تتحدث عن عملية خصخصة مبنية على مسألة بيع ممتلكات الدولة للمواطنين فقط، أي عملية خصخصة تعتمد في وتيرتها على الوتيرة المرافقة لعملية تشكيل مدخرات المواطنين، وهذا يعني بأنها ستستمر لعشرات الأعوام أخذاً بعين الاعتبار الحجم الهائل لممتلكات الدولة. وقد كان ذلك أمراً غير مقبول على

الإطلاق لأن فترة الانتقال من نظام اقتصادي قائم إلى آخر تكون عادة فترة مليئة بعدم الاستقرار وارتفاع مخاطر الإجرام بشتى أشكاله. المقاربة الثانية تفيد بأن هدف عملية الخصخصة تجسّد أيضاً بإجراء عملية تغيير دراماتيكية في مهام الحكومة تجاه الاقتصاد ـ أي الانتقال من مرحلة تملك الحكومة فيها وتمارس التجارة بنفسها، إلى حكومة مسؤولة عن فرض الأنظمة والمعايير التي يمارس على أساسها الأشخاص في القطاع الخاص أعمالهم التجارية. وقد تبين بأن الحل الوحيد لوضع مثل هذا هو اتخاذ قرار بأن الأسلوب الاستراتيجي لعملية الخصخصة سيتجسد في نقل ممتلكات الدولة دون مقابل إلى ملكية أشخاص محليين يعملون في القطاع الخاص. وتمّت صياغة تشريعات خاصة لهذا الغرض، كان أبرز علامة فيها أنها لم تتوافق أو تنسجم مع أحكام ولا حتى مع روح القانون التجاري.

لقد شكّل القرار الخاص بنقل ممتلكات الدولة دون مقابل إلى ملكية أشخاص محليين يعملون في القطاع الخاص أملاً بإمكانية إيجاد حل لمشكلة تسريع عملية الخصخصة، أي المشكلة المتجسدة بطول فترة عملية التحول، وكذلك للمشكلة المتجسدة بإجراء التغييرات في مهام الحكومة. ولم يكن من السهل فرض هذا التصور الاستراتيجي. فمسألة معارضته كانت تنبع بالدرجة الرئيسية من حقيقة أن المعارضين لم يتمكنوا من أن يفهموا بأن الحكومة كانت خلال مرحلة التحول في وضع متناقض جداً، حيث كان يتوجب خلاله أن تسود مهمتها التحويلية بوضوح على مهامها الأخرى التي تتطلب تأمين العمل العادي للقطاعات المعتمدة على نفقات الدولة المحددة في الميزانية العامة. فعملية تجاهل قطاعات هامة مثل التعليم، والمواصلات العامة، والبيئة، والصحة وغيرها، شكّلت جدلية قوية ضد الفكرة التي تدعو لأن تقوم الدولة بالتخلي في أسرع وقت ممكن عن ممتلكاتها دون مقابل لصالح الأشخاص المحليين العاملين في القطاع الخاص.

وفي الأعوام الأولى من عملية التحول تمّت المحافظة على التصور الاستراتيجي الأساسي الذي تبلور في قرار يقضي بالموافقة على أن تكون عملية الخصخصة على شكل توزيع الممتلكات للمواطنين مجاناً، لكن تم تعديل هذا التصور بشكل بارز. وقد حمل أول تعديل للفكرة الاستراتيجية الأصلية تأكيداً بأن الرأي العام يتوقع بقوة أن يتم تنفيذ عملية إحياء هيئات السوق بالتزامن مع إحياء حقوق الملكية الخاصة للأفراد، والتي كانوا قد فقدوها بسبب عملية التأميم. وبالفعل فقد أظهرت عملية إعادة الممتلكات إلى أصحابها بأنها الأسلوب الأسرع لتنفيذ عملية الخصخصة.

عملية الخصخصة الصغيرة

التعديل الثاني كان في فكرة عملية الخصخصة الصغيرة التي نشأت بعد الانتخابات الديمقراطية الأولى في صيف العام ١٩٩٠ كرد فعل على حالة عدم الصبر القائمة في المجتمع، والذي كان يأمل

بعد تسعة أشهر من قيام الثورة برؤية أولى نتائج عملية التحويل. ومع مرور الزمن فإن أكثر ما يمكن تقييمه إيجابياً في عملية الخصخصة الصغيرة هو أنها كانت بمثابة مسرح اجتماعي كبير ومدرسة في نفس الوقت، كانا يستقطبان معاً الاهتمام الأوّلي لأكثر من عام. وكان بإمكان الناس خلال عطلة نهاية الأسبوع أن يراقبوا «عمل» قوى السوق في كل مدينة صغيرة وأن يتعلّموا كيفية فهمها. وفي لجان الخصخصة التابعة للمقاطعات نشأت مجموعة مؤثرة جداً من الناس الذين غدوا يروّجون متحمسين لفكرة السوق الحر ولمسألة فرض لعبته وفق القواعد المحددة.

إن الصرامة التي تميزت بها انطلاقة عملية الخصخصة الصغيرة، أقنعت مدراء مؤسسات الدولة وحلفائهم في الوزارات المعنية، بأن يؤمنوا بسرعة بأن عملية الخصخصة جدّية. فهؤلاء كانوا قد اعتادوا على عمليات التحوّل المتكررة التي كانت تتم خلال فترة الحكم الاشتراكي، وكانوا يعتقدون فعلياً بأن عملية الخصخصة لن تكون سوى واحدة من التدريبات الإصلاحية الكثيرة التي يجب التعامل معها بطريقة مماثلة لسابقاتها. من هذا المفهوم فإن عملية الخصخصة الصغيرة شكّلت تصوراً مهماً للغاية بخصوص إطلاق عملية الخصخصة الكبيرة بشكل ناجح. فإدارة المؤسسات تعاملت مع عملية الخصخصة الكبيرة المتوقعة انطلاقاً من كونها وسيلة لإنقاذ نفسها، وبدأت بالتالي التعاون بشكل فعال جداً. وكان عليها في حقيقة الأمر أن تختار بين عمليات الخصخصة الصغيرة التي كانت تتم على شكل مناقصات لبيع الممتلكات الحسّية للمؤسسات الصغيرة، وهو ما جعلها فعلياً خارج اللعبة، أو بين عمليات الخصخصة الكبيرة الهادفة لتحويل مؤسسات الدولة إلى شركات مساهمة كانت قادرة على أن تحافظ فيها على موقعها وإن بشكل مؤقت.

عملية الخصخصة عن طريق القسائم

المفهوم الذي كان يصوّر عملية الخصخصة كطريقة لتوزيع ممتلكات الدولة على المواطنين بشكل مجاني تم تضمينه فجأة ضمن مشروع الخصخصة عن طريق القسائم. وكان متوقعاً من هذه العملية بالدرجة الرئيسية تحقيق السرعة والدعم الجماهيري، وإيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بعملية تحويل الكمّ الهائل من ممتلكات الدولة خلال وقت زمني مقبول. وكان متوقعاً منها أيضاً بدء العمل بسوق الأسهم، أو بالأحرى انطلاق البورصة بصفتها إحدى المؤسسات المفصلية في اقتصاد السوق. وكان واضحاً بأن الإنتاج الرئيسي لسوق الأسهم، أي سعر الرأسمال، لا يمكن أن يتمتع بالثقة المطلوبة إلا إذا تطور السوق بمقياس جماهيري. ولم يكن ممكناً لأية طريقة أخرى للخصخصة أن تقدم وعداً واضحاً بأنها قادرة على وضع الأسس لإطلاق سوق رأس المال بشكل فوري.

وبالرغم من أنها لم تكن الطريقة الوحيدة لعملية الخصخصة الكبيرة، إلا أن منطق طريقة الخصخصة عن طريق القسائم كان يتطلّب بأن يتم تنظيم عملية الخصخصة الكبيرة من خلال موجتين. فطريقة الخصخصة عن طريق القسائم كانت الوحيدة التي تحتاج بشكل مسبق لتحديد

حجم الممتلكات التي ستخضع لعملية الخصخصة المباشرة، وتحتاج أيضاً لتحديد دقيق لموعد بدء وانتهاء المشروع. وكان من الممكن أن تتم طرق الخصخصة الأخرى دون الاعتماد على موجات أو فترات زمنية، وكان من الممكن أن تتم بشكل مستمر ودون تحديد وقت معين. لكن حتى المناقصات العامة، والمسابقات العامة، والبيع المباشر والنقل المجاني لممتلكات الدولة إلى الفروع التي كانت تابعة لعملية الخصخصة الكبيرة، استفادت جميعها بشكل غير مباشر من حقيقة أن عملية الخصخصة عن طريق القسائم أدخلت إلى المشروع العنصر المتمثل بضغط الوقت المستمر. وقد أدّى انخفاض هذا الضغط بعد انتهاء عملية الخصخصة عن طريق القسائم إلى انخفاض كبير وسريع في وتيرة عملية خصخصة ما تبقى من ممتلكات الدولة والتي كان حجمها صغيراً نسبياً.

لقد بدأ مشروع الخصخصة الكبيرة في تشيكوسلوفاكيا خلال شهر يوليو من عام ١٩٩١ من خلال تعميم أربعة لوائح كان يتجسد طموحها بوضع جدول بأسماء كافة المؤسسات التابعة للدولة. وتضمّنت أول لائحتين المؤسسات المدرجة ضمن موجتي الخصخصة، في حين تضمّنت اللائحة الثالثة المؤسسات التي كانت معدّة للتصفية، واللائحة الرابعة المؤسسات التي كان من المفترض أن تبقى في ملكية الدولة. وكانت كلمة المؤسسة تُطلق حتى على المنظمات والجمعيات مثل المدارس والمتاحف وما شابه. أما المطبوعة التي صدرت من خلالها أول لائحة فتضمنت أيضاً دعوة إلى المواطنين لكي يتقدّموا بمشاريعهم المنافسة خلال عملية الخصخصة، وذلك في مهلة أقصاها ٣١.١٠.١٩٩١ ـ أما إدارة المؤسسات فقد قدمت مشاريعها الأولى المرتبطة بعملية الخصخصة بشكل إلزامي. وبالرغم من أن عملية الخصخصة عن طريق القسائم كانت بحد ذاتها تعبيراً عن الديمقراطية الاستعراضية، فإن الطابع الديمقراطي لعملية الخصخصة تم تحديده أيضاً من قبل الأساس الرئيسي الثاني ـ أي حق كل مواطن، بمن فيهم الأجانب، على تقديم مشروع خصخصة لممتلكات الدولة. ويمكن في هذا السياق التعبير عن التقدير للدعم السياسي الكبير المقدم من قبل البنك المركزي والحكومة، لأنه ساهم من خلال قانون خاص بالوقوف بوجه هؤلاء المدراء الذين لم يبدوا استعداداً كافياً لتقديم المعلومات المطلوبة لمن يرغب بتقديم مشاريع للتنافس في عملية الخصخصة. وقد ظهر هذا الدعم السياسي والمبدئي المستمر في أكثر من مناسبة وكان أحد أهم عوامل النجاح.

وبالرغم من أن الأجانب الذين قدّموا مشاريع التنافس في عملية الخصخصة ـ أي المستثمرين المحتملين ـ لم يشكّلوا بالتعاون مع المتنافسين معهم من التشيك «جبهة منظمة» ضد خطط وزارة المالية الفدرالية الهادفة لجعل عملية الخصخصة عن طريق القسائم أسلوباً وحيداً للخصخصة، إلا أن اهتمامهم بدا مماثلاً لاهتمام رجال الأعمال التشيك وانحصر بـ: الرغبة بالمشاركة في عملية الخصخصة من خلال الحصول على فرصة لشراء الممتلكات الفعلية لا الأسهم فقط، أو الحصول على الأسهم ولكن أيضاً على حزمة المراقبة التابعة لها. ولم يسمع هؤلاء نصيحة وزارة المالية الفدرالية التي كانت تهدف لردعهم عن المشاركة في عملية الخصخصة، وبالتالي شراء الممتلكات من أصحابها التشيك الجدد وعدم «إزعاج» الدولة.

الرأسمال الأجنبي

لقد كان الدخول الهائل للرأسمال الأجنبي من خلال عملية الخصخصة في بداياتها الأولى يعتبر أحد أشكال نجاحاتها. ففي وقت قصير استمر حوالي ١١ شهراً، أي منذ تاريخ تأسيس الصندوق الوطني للممتلكات في أغسطس (آب) ١٩٩١ وإلى نهاية الفترة الانتخابية لأول حكومة تشيكية، تم بيع أكثر من خمسين مؤسسة كبيرة إلى المستثمرين الأجانب. جميع تلك المؤسسات بدون استثناء تعمل وتزدهر حتى يومنا هذا، وقد تحول كثير منها إلى مؤسسة ضخمة تشكّل جوهراً صلباً تفرعت عنه شبكة من الشركات التشيكية التي تساهم بعملية الإنتاج أو تزويد السوق ببضائع مكمّلة. ويجب أن نحتسب هذا النجاح لصالح فريق المستشارين الأمريكي الرائع الممول من قبل منظمة USAID. وكانت الحكومة التشيكية مضطرة في تلك الفترة لمواجهة التصورات الخاطئة لوزارة المالية الفدرالية حول طريقة دخول المستثمرين الأجانب إلى الاقتصاد، وكذلك للتعامل مع المعارضة التي عبّر عنها قسم هام من الرأي العام والذي وقف ضد عملية بيع الممتلكات الوطنية «بشكل رخيص» إلى الأجانب.

ومن الناحية التنظيمية، فقد انقسمت عملية الخصخصة عن طريق القسائم إلى ما يعرف بجهتي العرض والطلب. ففي حين كانت جهة الطلب التابعة لوزارة المالية تُدار (ابتداء من عملية تسجيل المشاركين وانتهاء بتبديل القسائم الاستثمارية) بواسطة التكنولوجيا الحديثة التي لا يمكن بدونها حتى تصوّر فكرة نشوء الخصخصة عن طريق القسائم، فإن جهة العرض كانت بمثابة جبال من الأعمال «اليدوية» التابعة لوزارة الخصخصة، وفي القسم المخصص لاقتراح عملية البيع بشكل مباشر (أكان ذلك للمستثمر المحلي أو الأجنبي) للمجلس الاقتصادي للحكومة التشيكية.

ولم تصدق التوقعات الأولى لوزارة المالية الفدرالية التي بناء عليها تم وضع البرنامج الزمني «التكنولوجي» الأصلي للموجة الأولى، والذي أفاد بأن جهة العرض في عملية الخصخصة عن طريق القسائم ستتمكن من الاستفادة من أجهزة الكومبيوتر المتوفرة. ونظراً للاهتمام الكبير من قبل رجال الأعمال المحليين والأجانب فقد تم في نهاية المطاف تقديم ما معدله خمسة مشاريع خصخصة لكل مؤسسة حكومية. وكان من المفترض دراستها وتقييمها جميعاً. وقد حدد هذا المعيار الطبيعة الدراماتيكية لمشروع عملية الخصخصة الكبيرة بأكمله، وذلك لأن كل مشروع خصخصة مصادق عليه كان يقابله أربعة مشاريع مرفوضة بشكل قاطع، مع كل ما قد يترافق مع ذلك من أعداد الأشخاص المصابين بالإحباط نتيجة لذلك الرفض.

لقد ساهم العدد الكبير لمشاريع الخصخصة باستخدام عملية الخصخصة لكسر الاحتكار الذي كان قائماً بشكل خاص وإجراء عملية هيكلة للمؤسسات الكبيرة. ولو لم يتم ذلك وتم بدلاً عنه تنفيذ البرنامج «التكنولوجي» الأصلي التابع لوزارة المالية الفدرالية (الذي لم يمنح وقتاً كافياً

لتقديم العدد المطلوب من المشاريع، وحدد مسألة تنفيذها بعشرة أيام عمل) لكان من الضروري عندئذ القبول بمشروع الخصخصة الإلزامي المعروض من قبل الإدارة فقط، والذي حافظ على الهيكلية «الاشتراكية» القائمة للمؤسسات الضخمة بما في ذلك النشاطات غير الانتاجية ذات الطابع المختلف، ابتداء من مدارس الحضانة وانتهاء بالأماكن المخصصة للسباحة. وكان من الممكن في وقت لاحق نقل ملكية تلك المؤسسات إلى الفروع والمناطق استناداً لمشاريع الخصخصة المقدّمة ودون أي مقابل. وبالتالي فإن عملية الخصخصة عن طريق القسائم لم تبدأ استناداً للبرنامج «التكنولوجي» في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢، ولكن في الثامن عشر من مايو (أيار) ١٩٩٢.

الصناديق الاستثمارية المخصصة لإعادة الممتلكات وجمعيات الوقف

كان لعملية تحضير عملية الخصخصة عن طريق القسائم في شتاء وربيع العام ١٩٩٢ نتائج مهمة جداً. فقد ساهمت الإضافات الجديدة على القانون بتأسيس الصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات، حيث برزت الحاجة الملحّة إليه خلال مشروع المصادقة على مشاريع الخصخصة نفسه، حيث كان مطلوباً فصل الممتلكات المطروحة للخصخصة، عن الممتلكات التي كان من المفترض إعادتها لأصحابها الأصليين. وقد نشأت ممتلكات الصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات بأن نُقل إليه ٣٪ من ممتلكات كل شركة مساهمة كان من المفترض أن تشارك في عملية الخصخصة عن طريق القسائم. وكان الهدف من عملية تجزئة ممتلكات الدولة بهذه الطريقة هو حل المعضلة التالية: فالمطالب المرتبطة بإعادة الممتلكات والتي لم يكن ممكناً تسويتها من خلال عملية إعادة الممتلكات لأصحابها بشكلها الحسّي، تمت تسويتها من خلال إصدار أسهم مرتبطة بالصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات، أي من دون الاعتماد على الميزانية العامة.

وفي سياق متزامن تحققت في نفس الفترة إمكانية قانونية تقضي بأن يتم فصل نسبة ١٪ من كل شركة مساهمة معروضة للمشاركة في الموجة الثانية من عملية الخصخصة عن طريق القسائم، ووضعها في الصندوق الاستثماري المخصص لأعمال الوقف. وكان الهدف من هذا الصندوق هو تقديم دعم لمرة واحدة وأن يسمح بنشوء قطاع مستقل. وبعكس الصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات، فإنه لم يكن ممكناً الوصول بفكرة إنشاء الصندوق الاستثماري المخصص لجمعيات الوقف إلى النهاية العملية المنشودة قبل نهاية عهد أول حكومة تشيكية في يونيو (حزيران) من عام ١٩٩٢، وبالتالي فإن جمعيات الوقف التشيكية كانت مضطرة لانتظار عشرة أعوام أخرى لكي تتمكن من الاستفادة من أموال هذا الصندوق الاستثماري. وقد ساهمت الإضافة على هذا القانون بخلق إمكانية ثالثة حول كيفية إيجاد حل للقضايا المالية الاستراتيجية عن طريق عملية الخصخصة عن طريق القسائم، أي فصل قسم من الأسهم لأهداف مرتبطة بالتأمين الصحي والاجتماعي. وبعكس الصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات (الذي كانت أسسه

قد وضعت قبل نهاية ولاية أول حكومة تشيكية على الأقل وبالتالي فإن الحكومات التالية كانت مضطرة لإنهاء العمل المرتبط به)، فإن مسألة إطلاق الصندوق الثالث الذي كان من المحتمل أن يحصل على اسم «الصندوق الاستثماري المخصص للتأمين الاجتماعي والصحي»، لم تكن ممكنة قبل نهاية ولاية أول حكومة تشيكية بسبب عدم توفر الوقت اللازم لذلك.

وقد كان من السهل جداً بالنسبة للحكومات التالية بيع الأسهم المقسّمة أصلاً لهذه الأهداف واستخدام أرباحها بطريقة مختلفة. ويبدو واضحاً من خلال النظر مجدداً إلى الماضي بأن الصندوق الثالث الذي تم «إجهاضه» كان من الممكن وبلا شك أن يتمتع بالتأثير الأبرز على سلامة قطاع المال العام حالياً. ويمكن تفسير الموقف السلبي لممثلي الحكومات التي بدأت ولايتها بعد انتهاء ولاية أول حكومة تشيكية وخصوصاً حيال الصندوقين الثاني والثالث، بتوق هؤلاء للحصول على تعويض معنوي لقاء الخسارة التي تعرضوا لها على يد الحكومة التشيكية خلال النزاع الذي قام في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩١ بشأن ما وُصف آنذاك بـ «الإنحراف عن طريق القسائم»، والذي كان يطالب بعبور كافة ممتلكات الدولة ضمن عملية الخصخصة عن طريق القسائم.

صناديق الخصخصة الاستثمارية

مقارنة بعملية تعديل البرنامج «التكنولوجي» الأصلي، فإن التغيير الأكبر المحقق بعد إطلاق المرحلة التحضيرية لعملية الخصخصة عن طريق القسائم وبعد إعلان القوانين المرتبطة بمسألة تنفيذها، كان إطلاق صناديق الخصخصة الاستثمارية في المشروع الذي كان قد انطلق أصلاً. وكان من المفترض أن يكون ذلك بمثابة رد فعل على الاقتراحات الناقدة التي كانت تفيد بأن مشاركة الأفراد من المواطنين المحليين فقط ـ أي ملاّك القسائم الاستثمارية ـ ستؤدي إلى نشوء كمية كبيرة من المستثمرين المتفرّقين الذين لن يتمكنوا من ممارسة حقوق ملكيّتهم بشكل فعّال، أي أنهم لن يتمكنوا من إدارة شؤون الشركات التي سيصبحون من مساهمين فيها. ويشير التعمّق مجدداً في الماضي بأن ما كان سائداً في حقيقة الأمر هو الخوف من نشوء هيكلية المساهمين التي تلازم عادة عملية تطور السوق الرأسمالي في العالم الأنغلو ـ ساكسوني، والذي تتولى فيه قوانين إدارة المجتمع مسألة إيجاد حل للمشكلة المركزية المتجسدة بكيفية تجيير المجتمع لكي يعمل لصالح المستثمرين المتفرقين لا لصالح مدرائهم. وقد ساهم الرهان على صناديق الخصخصة الاستثمارية بعد إطلاق عملية الخصخصة بإيجاد حل جزئي فقط لمشكلة تفرّق المساهمين، ونشأت بدلاً من ذلك مشكلتان جديدتان أكثر تعقيداً. مشكلة تصرف أصحاب القسم الأكبر من الأسهم في صناديق الخصخصة الاستثمارية تجاه أصحاب القسم الأقل والذين نشأوا أيضا من عملية الخصخصة عن طريق القسائم، ومشكلة تصرف صناديق الخصخصة الاستثمارية بصفتها المالك الأكبر للحصص في الشركات المخصخصة والتي نشأت بدورها عن عملية الخصخصة عن طريق القسائم.

إن المحاولة التي كانت تقوم بها صناديق الخصخصة الاستثمارية بصفتها مساهم يرغب بالحصول على الأغلبية في الشركات المخصخصة، كانت في غالب الأحيان محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح في أقصر فترة، وليس تحقيق أرباح خلال فترة طويلة كنتيجة لقرار صادر عن هذه الصناديق للإمساك بالأسهم لفترة طويلة وعدم التعامل معها كاستثمار تخميني قصير المدى. وقد رد المشرّعون على هذا التصرف الحقيقي للصناديق وقدّموا إضافات على القانون الخاص بالشركات والصناديق الاستثمارية، لكي يحدوا بشكل فريد من إمكانية حصول هذه الصناديق على الأغلبية في الشركات المخصخصة. وقلنا بأن ذلك قد تم بشكل فريد لأن إطلاق الصناديق في مشروع الخصخصة عن طريق القسائم قد تم فعلياً بسبب الخوف من تفرق المساهمين وبسبب وجود محاولة للمساعدة بنشوء هيكلية مساهمة مع تنظيم مناقصات للأسهم تكون أكثر تركيزاً. ويبدو من النظر مجدداً إلى الماضي بأنه كان من الممكن أن تتم عملية تركيز مناقصات الأسهم حتى بدون صناديق الخصخصة الاستثمارية، لكن بدون المشاكل المحددة التي قد تنشأ بسبب تضارب مصالح الصناديق بصفتها مساهمة في الشركات المخصخصة ومصالح المساهمين في الصناديق أنفسهم، وخصوصاً هؤلاء الذين يملكون الأغلبية فيها.

الشيطان يختبئ في التفاصيل

لقد تبين لاحقاً بأن الإطلاق الارتجالي لصناديق الخصخصة الاستثمارية في عملية الخصخصة عن طريق القسائم التي تم تنظيمها من قبل وزارة المالية الفدرالية، كان خطأ واضحاً لأنه تسبب بسلسلة من الفضائح المالية وبنسف ثقة الشعب. وكما هو الحال دائماً، فإن الشيطان كان مختبئاً في التفاصيل. فصناديق الخصخصة الاستثمارية كانت قد تأسست كشركات مساهمة وفق ما ينص عليه القانون، وبالتالي فقد ضمّت لوائح المساهمين من جهة مؤسسي الصناديق الذين كان عليهم أن يديروا الصناديق، وكذلك المشاركين في عملية الخصخصة عن طريق القسائم والذين منحوا قسائمهم الاستثمارية للصندوق لكي يتولى إدارتها. بهذه الطريقة تم خرق مبدأ أساسي وهو أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال خلط ممتلكات من يتولى إدارة الصندوق مع ممتلكات المستثمرين، بل يجب فصلها عن بعضها البعض بشكل صارم. وقد أدى هذا الأمر إلى منح مؤسسي الصندوق، بصفتهم ملاّك غالبية الأسهم فيه، حق التصرف بشكل حر بكافة ممتلكات الصندوق، أي حتى تلك التي كانت جزءاً من أسهم الملاّك السابقين للقسائم الاستثمارية.

وليس مستغرباً أن يشعر مؤسسو الصناديق عندئذ بأنهم الملاّك الأصليين له، وأن تتعامل معهم وسائل الإعلام انطلاقاً من هذا التصور أيضاً، وأن يبدئوا ببيع حقوق الملكية الخاصة بهذه الصناديق. وفي حقيقة الأمر فإن ما كان معروضاً للبيع هو الفرصة القانونية التي كانت تسمح

بالتصرف بممتلكات الغير لتحقيق المصلحة الخاصة. ولم يُحلّ هذا الإشكال إلا في العام ١٩٩٨ من خلال الإضافة على ذلك القانون المصيري المتعلق بالشركات الاستثمارية والصادر أصلاً في العام ١٩٩٢، وذلك عندما دعت هذه الإضافة لتحويل صناديق الخصخصة الاستثمارية إلى صناديق حصص مفتوحة. ولم يكن ممكناً المصادقة على القانون المذكور في العام ١٩٩٢ من قبل الحكومة والبرلمان الفدراليين إلا بسبب الثغرات المرتبطة بالصلاحيات التي كانت تفرضها حالة «الحكم الثلاثي» في تشيكوسلوفاكيا، بالإضافة لعامل الزمن الضيق الذي مكّن وزارة المالية الفدرالية بعدم الرد على الملاحظات الاستراتيجية الهامة التي استلمتها في الوقت المناسب من رئاسة الصندوق الوطني لممتلكات الجمهورية التشيكية، أي في العام ١٩٩٢.

المحامون والاقتصاديون

إحدى أهم العبر التي تم اكتسابها من عملية الخصخصة التشيكوسلوفاكية هي تلك التي تؤكد على ضرورة التعاون بين المحامين وخبراء الاقتصاد. وبالرغم من أن عملية الخصخصة هي بطابعها العام مشكلة قانونية أكثر من أن تكون اقتصادية، فإن أعضاء المؤسسات القانونية لم يكونوا مستعدين لها في الثمانينات، بل إنهم حتى لم يناقشوها بشكل متخصص بسبب انعدام الرغبة في ذلك. ولذلك فإن خبراء الاقتصاد هم الذين حملوا بعد العام ١٩٨٩ راية عملية الخصخصة، بالرغم من أنهم اضطروا بعد ذلك لتحمل عبء الانتقادات والمآخذ بسبب التقليل من أهمية الجانب القانوني لهذه العملية. وبالرغم من أن بعض المحامين الممتازين الذين ساهموا بشكل كبير في إنجاح عملية الخصخصة كانوا يعملون في وزارة الخصخصة، إلا أن تصرف أعضاء المؤسسات القانونية كان يوحي طوال مرحلة التحول بضرورة أن يتولى خبراء الاقتصاد وحدهم إيجاد حل لمشاكل الخصخصة، وكانوا يشيرون أيضاً بأنهم لن يتحمسوا إلا للقضايا التي ستكون قادرة على منح المحامين العمل المطلوب.

العبرة الأخيرة التي يمكن اكتسابها من عملية الخصخصة التشيكوسلوفاكية هي أن هذه العملية ليست مهمة يعتمد أمر تحقيقها على التعاون القائم بين ما يعرف بالوزارات الاقتصادية فقط (مهما كان ذلك التعاون منظماً) أو بين الوزارات التي تتولى إدارة ممتلكات الدولة المعروضة للخصخصة (أي وزارات المالية، الصناعة، التجارة، الزراعة، الثقافة والصحة). لقد كان الرأي العام منحازاً منذ البداية بشكل إيجابي لفكرة الخصخصة، لكن تأييده بدأ يخبو منذ أن بدأت تطفو إلى السطح القضايا المرتبطة بسرقة ممتلكات الدولة ضمن مشروع عملية الخصخصة. ولم يكن من الممكن إيلاء مهمة حماية ممتلكات الدولة من السرقة إلى الوزارات «الاقتصادية» وذلك بسبب طابعها الذي تتميز به، بل كان مطلوباً من هذه الوزارات أن تعتمد بذلك على العمل المحترف للمؤسسات والأجهزة المعنية بالنضال ضد الجريمة.

وبهذا، فإن نجاح عملية الخصخصة تعرض لتهديد جدي بسبب الغياب الكامل تقريباً لعمل الشرطة والإدعاء العام والقضاء، وهو العمل الذي كان من المفترض أن يركز بشكل خاص على حماية المشروع الاستثنائي والحساس المتجسد في عملية النقل الشاملة لممتلكات الدولة إلى ممتلكات خاصة. لقد تم مشروع النقل هذا في فترة كانت تنهار خلالها الآليات الاشتراكية القديمة لحماية الممتلكات وتوقفت عن العمل على أمل انتهاءها السريع، أي تقريباً منذ إطلاق ما يعرف بعملية الخصخصة الصغيرة بداية العام ١٩٩١ عندما كانت حماية الممتلكات الخاصة الجديدة لا تزال ضعيفة أو معدومة. وبدلاً من أن تكون أجهزة الشرطة والإدعاء العام والقضاء خلال هذا المشروع الحساس جداً في حالة تعبئة شاملة واستثنائية، كانت تمارس دورها في غالب الأحيان بشكل سلبي واستعراضي، وذلك لأن عملية الخصخصة قد ساهمت فعلياً بخلق هيئات ومؤسسات جديدة، كان معظم موظفي الشرطة والإدعاء العام والقضاء مدرّبين في السابق على قمعها.

تخرّج توماش يجيك من جامعة الاقتصاد في براغ. أصبح بعد العام ١٩٩٠ وزيراً لشؤون إدارة ممتلكات الدولة والخصخصة ومن ثم نائبًا في البرلمان التشيكي. يعمل منذ العام ١٩٩٦ رئيسًا لغرفة التبادل التابعة للبورصة وهو عضو في اللجنة الأمنية التشيكية "Czech Securities Commission".

الجانب المظلم لعملية تحويل القطاع المصرفي

يان هاييك

تسبب الطابع المحافظ وغير المرن الذي كانت تتمتع به القيادة الشيوعية التشيكوسلوفاكية في النصف الثاني من الثمانينات، بأن تكون البلاد واحدة من آخر دول شرق ووسط أوروبا التي تحضّر عملية إصلاح القطاع المصرفي ضمن ما يعرف بالبيريسترويكا، أي قبل بضعة أشهر فقط من سقوط النظام الشمولي. وقد طغى التطور السياسي العاصف بعد ذلك وبشكل كبير على عملية تغيير النظام المصرفي التي تم الإعداد لها منذ زمن بعيد. ومهما بلغ حجم التأخير الذي تعرضت له العملية الشيوعية الأصلية لإصلاح القطاع المصرفي، فإن تطور هذا القطاع خلال الظروف الجديدة كان أكثر سرعة وحيوية.

وبهذا فإن الأجهزة الضرورية لتنظيم الحياة المصرفية في تشيكوسلوفاكيا لم تؤسس بشكل مسبق، لكنها نشأت «في سياق العملية» كما يقال، كرد فعل على التطور الذي لم يكن من الممكن توقع تفاصيله، وأحياناً حتى «بعد فوات الأوان». مثال على ذلك تطور ما يعرف بالحد الأدنى من رأسمال البنوك. فقد أراد البنك المركزي في البداية تسهيل عملية الحصول على الرخصة المصرفية للمؤسسات التجارية الناشئة حديثاً قدر الإمكان، ولذلك لم يحدد بشكل مسبق العدد الإجمالي للمصارف الجديدة، واكتفى بوضع الحد الأدنى للرأسمال الذي يمكن من خلاله الانطلاق، وهو ٥٠ مليون كرونة فقط.

وكان هذا الانخفاض غير الطبيعي للحد الأدنى من الرأسمال المذكور يهدف حسب التصورات الأولية لإطلاق بدايات القطاع المصرفي في اقتصاد السوق. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المؤسسات المصرفية الجديدة بشكل ملحوظ، حيث تم خلال أربعة أعوام منح حوالي ستين رخصة مصرفية جديدة. وقد تفاجأ المصرف المركزي من الارتفاع المستمر في عدد المصارف الجديدة والتي كانت ضعيفة مالياً، مما أثر بشكل بارز على التصور الأساسي الخاص بإحياء وهيكلة القطاع المصرفي في اقتصاد السوق. ولذلك بدأ في تغيير الشروط لتصبح أكثر صرامة من ذي قبل.

محاولة الحد من نمو المؤسسات الضعيفة مالياً تمت برفع الحد الأدنى للرأسمال الأساسي إلى ٣٠٠ مليون كرونة (في النصف الأول من عام ١٩٩١). ولذلك فإن المؤسسات المالية التي نشأت

خلال العامين التاليين كانت أقوى، لكن عدد المصارف الجديدة التي كانت تنشأ لم يتراجع (فقد بدأ المستثمرون الأجانب بالمشاركة في اللعبة). ولذلك تم في نهاية العام ١٩٩٣ رفع الحد الأدنى للرأسمال مجدداً إلى ٥٠٠ مليون كرونة، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للرأسمال المتعارف عليه في الاتحاد الأوروبي (وهو ٥ مليون يورو). وكان ذلك يعني في الظروف الاقتصادية الضعيفة نسبياً في الجمهورية التشيكية فرض رقابة صارمة على المصارف الجديدة، ولذلك فقد تم خلال أقل من أربعة أعوام التحول من الظروف المبالِغة في ليبراليتها لتأسيس المصارف الجديدة، إلى الاتجاه المعاكس تماماً.

المصارف الشيوعية

انتقلت بعض المصارف القديمة ـ التي ورثتها البلاد عن المحاولات الإصلاحية التي كان يتم تنفيذها أواخر الثمانينات ـ إلى القطاع المصرفي الحديث النشأة في ظروف اقتصاد السوق. وقد جلبت هذه المصارف معها من العصر الشيوعي تركة ثقيلة على شكل ديون مختلفة، عدد كبير منها كان من القروض المثيرة للشكوك، والتي امتدت جذورها إلى فترة الممارسات غير الاقتصادية التي كانت تجري في ظل الاقتصاد الموجه مركزياً. لذلك وفي النصف الأول من التسعينات ساعدت الدولة جميع هذه البنوك للتخلص من كافة مشاكلها وديونها الموروثة من النظام «الاشتراكي» السابق، أو تلك الناجمة عن عملية التحول إلى الظروف الاقتصادية الجديدة. وتحملت الدولة كامل نفقات مشروع التأهيل الصحي هذا، والتي تم تقدير حجمها (وفق تقييم العام ٢٠٠٠) بحوالي ١٠٠ مليار كرونة.

وبذلك أصبح بإمكان هذه المؤسسات المصرفية القديمة الخارجة لتوّها من عملية تأهيل صحية أن تبدأ، مثل جميع المصارف المؤسسة حديثاً، بممارسة النشاط التجاري في ظروف اقتصاد السوق كمؤسسات تجارية حرة ومسؤولة بشكل كامل عن نشاطاتها. لكن برغم ذلك فقد كان من الضروري خلال الأعوام التالية أن يتبنى القطاع المصرفي التشيكي مشاريع تأهيلية أخرى مثل التدخلات غير المبرمجة للمصرف المركزي (المتعلقة عادة بفرض الإدارة الإلزامية في المصارف التي تعاني من مشاكل، أو بعملية تصفيتها)، ومن ثم تنفيذ البرنامج الاندماجي رقم ٢، وبعد ذلك برنامج الاستقرار، وأخيرا ما يسمى بـ حل مشاكل المصارف الكبيرة.

وقد تم تقدير حجم النفقات المالية التي تم صرفها من قبل الدولة على جميع هذه البرامج التأهيلية في بداية القرن الواحد والعشرين بأكثر من ٣٠٠ مليار كرونة. وبهذا فإن الخسائر التي تسببت بها المؤسسات التجارية الحرة العاملة في بيئة حرة، والتي كان من المفترض حسب مبادئ هذه البيئة أن تتحمل نتائج قراراتها الاقتصادية وخطواتها بشكل كامل، كلّفت دافعي الضرائب أكثر بثلاث مرات مما تمثّله الديون والتعهدات الناشئة أبان العهد الشيوعي «الغير اقتصادي» والموجه مركزياً.

السمة التقليدية للقطاع المصرفي التشيكي كانت في الدور المسيطر لعدد من المصارف الكبيرة. ففي النصف الثاني من التسعينات شكلت العمليات التي كانت تنفّذها مجموعة مكونة من أكبر خمس مصارف ما مجموعه ٦٠٪ من إجمالي عمليات المصارف التشيكية الأخرى، وشكّل رأسمالها الأساسي المسجل نفس القدر تقريباً. وللمقارنة فإن حصة أكبر خمس مصارف في ألمانيا بلغت خلال العام ١٩٩٨ على سبيل المثال ١٧٪ فقط، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٣٥٪. إلا أن النسبة الكبيرة لتجميع أموال السوق المصرفي في الجمهورية التشيكية لم تعتبر المشكلة الرئيسية، فحصة المصارف في بعض الدول (مثل هولندا والسويد) تعتبر أعلى من ذلك. المشكلة كانت قائمة في أن المصارف المذكورة كانت قديمة وتملك أصولاً وجذوراً تمتد إلى عهد الاقتصاد الاشتراكي. وعليه، فإن تركة القطاع المصرفي «الاشتراكي» استمرت لاحقاً على أكثر من مستوى.

الإدارة الشيوعية

إلى جانب وجهة النظر القانونية (كانت الدولة تملك حتى نهاية التسعينات حصة واضحة من الأملاك في جميع المصارف الكبيرة)، أثرت هذه الحالة على سبيل المثال على قطاع الموارد البشرية. ولم يكن ممكناً خلال عملية خصخصة القطاع المصرفي تحقيق هدف أكثر أهمية من أهداف خصخصة القطاع الاقتصادي ككل، وهو منع الإدارة الأصلية للمؤسسات من إعادة السيطرة عليها بعد خصخصتها، وذلك لأن أعضائها كانوا في غالب الأحيان جزءاً من الإدارة الشيوعية السابقة. وبالرغم من أنه قد تم في بعض الحالات الخاصة إزاحة رموز الهيمنة الشيوعية عن رأس الهرم المصرفي، فإن بعض الزعماء أو «ما تحت الزعماء» قد أعيد تأهيلهم بسرعة. وفجأة تحول «احتياطي الكوادر» من الشيوعيين إلى «قادة» الاقتصاد الذي يملك وسائل مالية ضخمة إذا تم قياسه استنادا للمعايير التشيكية - دون أن يضطروا للخضوع لأية جهة مسؤولة أو تجاه أي شخص محدد.

هؤلاء «المصرفيون التشيك الجدد» دخلوا بعد ذلك وبشكل سريع إلى السوق المالي الدولي، لكنهم لم يتمتعوا بفرصة للنجاح في المواجهة الصعبة التي كانت قائمة مع العقول المالية النابغة، باعتبار أنهم لم يكونوا سوى مجرّد أشباه خبراء ماليين برزوا بين ليلة وضحاها. من هنا تحديدا نشأت الخسائر الضخمة لأكبر المصارف والتي تراكمت بسبب العمليات في الأسواق المالية العالمية، والاتفاقيات التجارية غير الملائمة، أو حتى بعض عمليات «الشراكة» المشكوك بها والتي تسببت في نهاية المطاف بنتائج مأساوية.

ولقد ساهم التطور العاصف للقطاع المصرفي بالنمو الوظيفي الواضح لفئات الموظفين الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعمل أصلا في المصارف «الاشتراكية» السابقة. وساهم الطلب الكبير على

اليد العاملة الجديدة في القطاع الآخذ بالتطور سريعاً، إلى تدفق الكثير من الموظفين الغير مدرّبين على الإطلاق. فكل من كان يملك من العهد السابق مجرد تجربة بسيطة في العمل المالي، تم إدراجه فوراً في الوظائف المتوسطة أو حتى العالية داخل الهيكلية المصرفية. لكن هؤلاء الأشخاص جلبوا معهم بالطبع الكثير من النواقص «الاشتراكية» ـ ابتداءاً من انعدام خبرتهم بالمبادئ الرئيسية الخاصة بطريقة عمل اقتصاد السوق، إلى أسلوبهم المتعجرف والسيء حيال الزبون.

ولم يتمكن حتى الشباب الذين تم تدريبهم في ظروف متوافقة مع اقتصاد السوق من سد النواقص الواضحة في قطاع الموارد الوظيفية. فهؤلاء الاخصائيون البارزون حديثاً أخذوا يتمتّعون بسرعة فائقة، وبالتناقض مع خبراتهم العملية الحقيقية، بثقة كبيرة بالنفس التي يتمتع بها عادة الخبراء (وهو ما كان يُزرع في نفوسهم أحياناً كجزء من عملية تدريبهم استناداً لمعايير «السوق»)، وبدؤوا يشعرون في داخلهم بأنهم قادرون على موازاة أفضل الخبراء الماليين في العالم المتطور، وأنه بإمكانهم بكل بساطة أن يتشابهوا بهم. وفي الوقت الذي جرت فيه المواجهة التجارية الفعلية بين هؤلاء ـ مع كل التقدير لهم ـ الأرانب من جهة والنمور المفترسة لعالم السوق من جهة أخرى، فإن النتيجة كانت بطبيعة الحال سيئة بالنسبة للقطاع المصرفي التشيكي.

منافسة غير فاعلة

لم تؤثر الضغوط التنافسية التنظيمية على القطاع المصرفي بأكمله إلا بشكل ضئيل جداً، وذلك بسبب الموقع الاحتكاري الذي كانت تتمتع به المصارف الكبيرة بشكل خاص. والتصورات الأصلية غير الواقعية إجمالاً والتي كانت تشير بأن يد السوق الخفية قادرة على إصلاح كل شيء، لم تتحقق بأي شكل. فالمصارف المسيطرة على السوق، والتي كانت ذات أصول «اشتراكية» بطبيعة الحال، حافظت لفترة طويلة حتى على الطريقة «الاشتراكية» في العمل، وخصوصاً طريقة التصرف السيئة تجاه صغار المودعين والزبائن.

بهذه الطريقة فقط كان بالإمكان المحافظة على هامش الفوائد الذي يعتبر في أماكن أخرى أمراً غير عادي (أي الفارق بين فوائد القروض وفوائد الأموال المودَعة)، والذي تراوح في الجمهورية التشيكية خلال فترة التسعينات بأكملها بين ٦ و ٧٪ في حين أن هذا الهامش كان يصل في اقتصاديات السوق الفاعلة إلى ثلث هذا المستوى أو حتى أقل. وقد ساهمت السياسة التجارية التي تبنّتها المصارف الكبرى المذكورة بفرض والحفاظ على هذا الوضع الذي أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه لا يراعي أبداً مصلحة الزبون. ولم تكن المصارف المتوسطة والصغيرة الحجم العاملة في الأسواق المالية الصغيرة قادرة على التأثير على هذا الوضع أو أن تُجري عليه أية تعديلات ـ على عكس ذلك تماماً، فقد كانت ولأسباب مفهومة تتجاوزه بكل سرور. وفي كثير من الجوانب تسبب التأثير التنافسي الذي

كانت تتمتع به المؤسسات المصرفية الأجنبية بخيبة أمل واضحة، فحتى هذه المؤسسات تعاملت مع هامش الفوائد المذكور باعتبار أنه «خصوصية إقليمية» وتوافقت معه بكل سرور.

وكانت واضحة حتى في كثير من القطاعات الأخرى نسبة الضغوط التنافسية الصغيرة والمتبادلة بين المصارف المحلية والأجنبية. ففي الوقت الذي تجاوزت فيه المصارف الأجنبية بكل سهولة قضية الحجم المحلي لهامش الفوائد، أخذت المصارف المحلية من جهة أخرى تستفيد من التجارب الأخرى. ففي الدول المتطورة لا يتم دفع نفقات قسم كبير من عمل المصرف من هامش الفوائد المذكور، بل من الرسوم المصرفية المفروضة على الخدمات والأعمال الفردية المختلفة. وبذلك فقد عملت المصارف التشيكية في النصف الثاني من التسعينات على رفع رسومها بشكل دراماتيكي ـ بحجة «ملائمة» نُظُمها التجارية مع مصارف الدول المتطورة ـ لكنها لم تعمل بالطبع على تخفيض هامش الفوائد بشكل ملحوظ.

قروض سيئة

شكّلت الخسائر الضخمة الناجمة عمّا يعرف بالقروض السيئة، المشكلة الاقتصادية الرئيسية للقطاع المصرفي. والمقصود هنا ما يعرف بالقروض «الجديدة»، أي تلك التي منحتها المصارف عندما أصبحت مؤسسات حرة عاملة في بيئة اقتصاد السوق. وكانت حصة هذه القروض خلال فترة التسعينات بأكملها، التي كان أمر تسديدها مثيرا للمشاكل في أحيان كثيرة (وغالباً دون أن تسدّد أبداً)، كبيرة للغاية وبشكل يفوق التصور. وكان الأمر المتعارف عليه في اقتصاديات السوق خلال الثمانينات والتسعينات، أنه في الوقت الذي تصل فيه نسبة القروض السيئة إلى حوالي ١٠ ـ ١٢٪ من كافة القروض المصرفية، فإن ذلك يؤدّي لأزمة في النظام المصرفي للدولة المعنية. وحتى في الأزمات المصرفية الكبيرة التي جرت في منتصف التسعينات فلم يتجاوز حجم القروض السيئة نسبة الـ ٢٠ ٪. مقابل ذلك فإن حجم القروض السيئة في الجمهورية التشيكية (أو ما تعرف بالقروض المصنّفة) وصل في منتصف التسعينات إلى ٣٨٪ دون أن يتسبب ذلك بردة فعل فورية وفعّالة من قبل ملاّك المصارف أو أجهزة الرقابة والتنظيم المصرفي.

وتفيد التقديرات الجدّية والمتخصصة بأن حصة القروض السيئة طوال فترة منتصف التسعينات تراوحت حول قيمة ٣٠٪. وقد ساهمت التشطيبات «والتعديلات» المرافقة للقروض التي لم يكن ممكناً تسديدها بتأزيم هذا الوضع، وكذلك عملية نقل بعض القروض الأخرى إلى المصرف الاندماجي وغيره من المؤسسات التي تم تشكيلها من قبل الدولة لهذا الغرض تحديدا. لقد شكلت القروض السيئة عنصراً رئيسياً في التطور السيء للمصارف خلال التسعينات. وكانت هناك أسباب كثيرة ساهمت في إفشال إدارة المصارف التشيكية، يمكن بشكل عام تقسيمها إلى أسباب لها صلة

بظروف موضوعية مرتبطة بالاقتصاد الكلي (الماكروي) والوضع السياسي، وظروف داخلية أو ذاتية ناجمة عن طريقة سير أو ممارسات القطاع المصرفي بنفسه والأشخاص العاملين فيه.

ما كان غير ممكناً للمصارف أن تؤثر عليه وهو ما إنعكس سلباً على مسألة تطورها، كان التعقيد وعدم الاستقرار وغالبا ظاهرة عدم الشفافية وعدم وضوح العلاقات في الاقتصاد الآخذ بالتحول. ففي هذه الظروف التي يتحوّل فيها الاقتصاد الكلّي رأساً على عقب وفي ظل التغييرات الدراماتيكية في علاقات الملكية وغيرها من الظروف الخارجية، كان من الصعب أن يتم فهم القطاع التجاري المتغير بشكل مستمر، وبالتالي كان من الصعب أيضا تقدير واقعية أو عدم جدّية النشاطات التجارية المدعومة بقروض مصرفية. وحتى اليوم لا يزال صعباً في بعض الحالات التمييز بين ما يمكن وصفه بالفشل التجاري العادي الذي يتم نتيجة للتوقع السيء أو غير الواقعي للنشاط تجاري، وبين ما يكون مخططاً له بنوايا غير جدّية بشكل مسبق (أو حتى كعملية غش واضحة). وبالرغم من أنه لم تتوفر المعطيات الكافية عن الزبائن، وعن حجم ممتلكاتهم وخلفيتهم الاقتصادية، إلا أن المصارف التشيكية كانت مستعدة لمنح قروض بالجملة للمؤسسات التجارية. أسباب ذلك كانت متباينة ـ من الأسباب الاقتصادية إلى وجهة النظر السياسية، أو بكلام آخر، الضغوط. وللأسف فقد ترافقت عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالقروض في بعض الأحيان بمظاهر الفساد أو الاحتيال.

الضغط السياسي

إن الضغط السياسي الذي كان صارماً في غالب الأحيان والذي كان يمارس من قبل ممثلي الدولة وبعض الأحزاب السياسية، لم يساهم بأي شكل بتقديم المنفعة الحقيقية لكيفية إصدار القرارات المصرفية الخاصة بتوزيع القروض بشكل متوافق مع اقتصاد السوق. وكان الضغط السياسي الذي لا يطاق قد ركّز على مسألة إتمام عملية الخصخصة «بأي ثمن». ودُفعت المصارف لتمويل عمليات التجارة الجديدة دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية التي يمكن حدوثها. الأمر المثير للاستغراب، هو أنه هنا أيضاً من الممكن ملاحظة التركة التي خلّفها أسلوب العمل المصرفي « الاشتراكي» ـ أي انتصار المطالب السياسية على وجهات النظر الاقتصادية ـ وإن كان ذلك قد تم بشكل «معكوس».

وقد أيدت الدولة بأشكال أخرى التصرف المالي الفضفاض للمصارف وقيامها بشكل مستمر بتمويل المؤسسات الاقتصادية المشكوك بأمرها. فقد حاولت منذ البداية وبدون أي تردد مساعدة المصارف التي تعرضت لمشاكل مالية جدية ـ ولم تعتمد بذلك على أسباب اقتصادية كلّية (ماكروية) فقط، ولكن في غالب الأحيان على أسباب سياسية. وبالنسبة للمصارف الكبيرة تحديداً، فإن الملايين الموضوعة فيها من قبل صغار المودعين والتي تعتبر بالنسبة لهم مدخّرات العمر بأكمله، شكّلت ما يشبه الرهينة الملائمة التي ضغطت من خلالها على الدولة وأجبرتها لاحقاً على تعويض نتائج خطواتها التجارية السيئة الكثيرة. وبهذا فإن المصارف الكبيرة والصغيرة كانت تعتمد بكل بساطة على أن الدولة ستحلّ كافة مشاكلها «بشكل أو بآخر».

ومن خلال هذا الأسلوب تم وبشكل أساسي خرق المبدأ الرئيسي لاقتصاد السوق الحقيقي - الذي يفيد بأن كل مؤسسة تجارية مسؤولة عن نفسها، وتتحمل كل الإيجابيات والسلبيات، بما في ذلك مخاطر التجارة التي تمارسها، أي بما في ذلك الخسائر. وعليه، فإن المساعدة المقدمة من قبل الدولة إلى القطاع المصرفي، انقلبت في نتائجها النهاية ضد هذا القطاع نفسه. فتأثيرها العكسي ساهم بالحفاظ على الظروف غير الصحية المرافقة لعملية تطوره، ومدّد حالة تشويه بيئة السوق الحقيقية، وتسبب بإعادة تقييم بعض التصورات حول الدور الراعي للدولة في القطاع المصرفي.

القوانين السيئة

العامل المهم جداً الذي ساهم بازدهار الممارسات التجارية الشاذة وغير الجدية في القطاع المصرفي، تمثّل في غياب الأحكام القانونية الضرورية وفي عدم توفر ما يكفي من الأنظمة التجارية. وفي النصف الأول من التسعينات تحديداً تراجع جدياً نشاط جميع المؤسسات المعنية بالمراقبة والإشراف على المصارف، وهو ما ساهم بتوسيع العمليات المصرفية السيئة والشاذة التي كانت تتحرك بالقرب من حدود القوانين المعمول بها وكادت أن تخرقها. أما نداء التحذير الذي أطلقه المصرف المركزي بعد فرضه شروطاً رقابية مصرفية أشد، فقد اصطدم طويلاً بعدم رغبة ولامبالاة الدوائر السياسية الفاعلة.

وخلال فترة التسعينات بأكملها اصطدمت المصارف أيضاً بعدم الرغبة الواضحة من قبل الأطراف المدينة لتسديد التزاماتها. وتجسدت الظواهر الخارجية المهمة لهذا الوضع الغير ملائم أبداً بالنسبة للمصارف بغياب التشريع الكافي وخصوصاً ذلك الذي يوفر الحماية العملية للطرف الدائن، أي بمعنى آخر، فإن فرصة تحصيل حقه من خلال العدل كانت ضئيلة. وبالرغم من أن عدم تسديد القروض كان يبرّر أحياناً بشكل موضوعي باعتبار أنه لا توجد قدرة لتسديدها، إلا أن ذلك كان مرتبطاً في غالب الأحيان بانخفاض الانضباط المالي للمؤسسات المانحة للقروض، أو بسبب الحسابات التي كانت تتم عن سابق نية بشكل غير جدّي أو حتى بشكل احتيالي. لقد نشأ هذا الوضع بشكل مباشر أو تمت إثارته بالاعتماد على الثغرات الكثيرة والنواقص الملموسة في التشريعات، خصوصاً ما يتعلّق منها بغياب الضغط القانوني اللازم على المدينين. وقد استمرت بعد ذلك ولفترة طويلة العملية «الاشتراكية» التي تقلل قدر الإمكان من منافع الطرف الدائن، مقابل ذلك كانت الأدوات القانونية المستخدمة ضد المدينين غير كافية أبداً.

بشر سيّئون

كان للعامل البشري دون أدنى شك حصة لا يمكن تجاهلها في العمليات التجارية الفاشلة للمصارف. فقد شكل ذلك قسماً هاماً من الأسباب الذاتية (الداخلية) التي أدت لنشوء كميات كبيرة من القروض السيئة. وبهذا تأكدت النظرية العامة التي تفيد بأنه كلما ارتفعت لدى البنوك القروض

السيئة بشكل مخيف، فإن المكان الأول الذي من المفترض البحث فيه عن تفسير ذلك الفشل هو الإدارة، التي تمثل دائماً السبب الرئيسي الداخلي لنشوء الأزمة المصرفية. فأمور مثل عدم خبرة موظفي البنوك وانخفاض مستواهم المعرفي، وعدم تمتعهم بالقدرة الأخصّائية، وعدم التزامهم بالدرجة الأولى وبشكل دائم بالمبادئ الأساسية لعمليات التجارة بالقروض، كانت جميعها من أبرز الأسباب القائمة. وكان ذلك ينبع في غالب الأمر من انعدام تجربة منح القروض في ظل بيئة السوق الحقيقية. وقد أضيف إلى هذه النواقص البشرية الذاتية حتى مسألة المبالغة في تقييم القدرات والكفاءات الخاصة. أما فيما يتعلق بالمصارف الكبيرة التي كانت الدولة تملك مساهمة فيها، فأنه قد يكون من الضروري الإشارة هنا بأن موظفي الدولة المعنيون لم يمارسون مهامهم والتزاماتهم بشكل أمين وكافي.

مقابل كل هذا فإن عملية الخرق المتعمّدة لمبادئ منح القروض تشكل فصلاً خاصاً بحد ذاته، وهي كانت تصب في أشكال مختلفة من القروض الفاسدة وعمليات الاحتيال المصرفي. فإلى جانب العمل الدؤوب والمخلص للآلاف من موظفي المصارف، كانت هناك محاولات من قبل بعض الأفراد وأحياناً حتى الجماعات المتكاملة للاستفادة بشكل شخصي من عملية فوزهم بالمناصب بشكل سريع. وبالتالي فإن كثير من الموظفين المصرفيين الكبار الذين كانوا يتمتّعون بصلاحيات استثنائية، لم يترددوا لقاء رشوة محددة بمنح القروض لأشخاص كانوا على الأقل غير جديرين بالثقة، أو لمشاريع اقتصادية مثيرة للشبهة. ووافق هؤلاء عن سابق معرفة، على مسألة المبالغة بتقدير قيمة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة المعروضة كضمانة من أجل منح القروض.

الكبار مقابل الصغار

لقد أدّى سعي البعض لتحقيق أرباح شخصية، بالإضافة للمحاولات الرامية للاستفادة من الوضع القائم لتحقيق أرباح كبيرة وسريعة، إلى البحث عن ثقوب في النظام القانوني غير الكامل بالاعتماد على مبدأ «(ما هو ليس ممنوعا (حتى الآن) فأنه مسموح)». وبهذا فقد تم إلى حد ما تعديل ذلك الشعار الحزين والشهير الذي كان سائداً خلال عصر الاشتراكية الواقعية والذي يفيد بأن: «(من لا يسرق، هو كمن يسرق عائلته)».

النتيجة غير المباشرة لهذه الممارسات الفاسدة وغير القانونية تجسدت في تشويه سوق القروض وخلق إمكانية مزاجية لرجال الأعمال الراغبين بالاستفادة من القروض المصرفية. ونتيجة للأسباب المذكورة أعلاه فقد كان الحصول خلال التسعينات على قرض بقيمة ١٠٠ مليون كرونة أسهل من الناحية الإدارية من التفاوض عبر حاجز البنك العادي للحصول على قرض ضئيل نسبياً بقيمة ١٠٠ ألف كرونة بهدف تطوير أو دعم مؤسسة تجارية متوسطة.

وقد ساهم الغش الذي كان يتمتع به بعض موظفي المصارف بإبراز المفارقة التالية: كانت معظم القروض الممنوحة من قبل المصارف تتوجه إلى القطاع الخاص، لكن جموع الزبائن - الذين يتألفون من رجال الأعمال الصغار والمتوسّطين - لم يحصلوا على هذه القروض إلا بصعوبة بالغة وبشروط غير ملائمة نسبياً. مقابل ذلك فإن المشاريع التجارية الكبيرة كانت تحصل على القروض دون أية مشاكل وكانت بالتالي تمتص قسم كبير من الأموال المخصصة للقروض. وكان ذلك يتم بالرغم من أن عملية تسديد القروض كانت في كثير من الأحيان مترافقة مع مشاكل، كما كانت مسألة تحصيلها بشكل قانوني - بعكس حالة الشفافية التي كانت قائمة في علاقات الملكية للتجارة الصغيرة والمتوسطة - أمر صعب للغاية.

السمة الأخرى للقطاع المصرفي التشيكي تجسدت في النمو غير الطبيعي لفروع المصارف وفي عملية البناء غير الملائمة أبدا لشبكة المصارف القائمة. وقد تسابقت المصارف بكل ما للكلمة من معنى في نشاطات مثل هذه. ففي النصف الأول من التسعينات على وجه الخصوص، نشأ في المدن الصغيرة الكثير من فروع المصارف المتنافسة فيما بينها، ومنها مصارف كبيرة لكن أيضاً متوسطة الحجم وصغيرة. وبالتالي فإن تضاؤل فاعلية هذه الشبكة والارتفاع غير الطبيعي لعدد المكاتب المالية المترافق مع الأعداد المطلوبة لليد العاملة الإدارية، كان أمراً متوقعا في السوق المالي التشيكي الذي لم يكن متطوراً في تلك المرحلة إلا بنسبة قليلة. والحفاظ على هذا الوضع غير الاقتصادي الذي نشأ في الغالب لأسباب مرتبطة بالحفاظ على هيبة ومقام المصارف، شكّل في نهاية المطاف ثقلا لا يمكن احتماله بالنسبة للمركز المالي المعني. ولذلك فقد شهد هذا التوجه في منتصف التسعينات مرحلة انتقال حاسمة.

نفقات مرتفعة

يمكن اعتبار الارتفاع غير الطبيعي لنفقات القطاع المصرفي التشيكي - وهو سمة أخرى مرافقة له - بأنها أيضا وبشكل جزئي أحد أسباب عدم تطور هذا القطاع خلال الفترة ما قبل العام ١٩٩٠. والعملية الضرورية المتمثّلة في بناء معظم تجهيزات المصارف وفرض التقنيات والخبرات الضرورية، لم تشكّل سوى جزءاً واحداً فقط من النفقات الضخمة المرتبطة بالقطاع المصرفي. وقد لعبت الليبرالية الكبيرة التي كانت تمارس والتجاهل الكبير الذي كانت تبديه الدولة دورهما في هذا المجال. فالمصارف أطلقت في وقت مبكر جداً عملية بناء فروعها الفاخرة، ولم تعتمد بذلك على أرباحها المحققة بل في كثير من الأحيان «على الديون» ضمن إطار النفقات «الضرورية»، وفي المحصلة النهائية كجزء من الخسائر. وللأسف فقد ظهرت في القطاع المصرفي أيضاً الظاهرة التي رافقت رجال الأعمال التشيك والمتمثلة في تدنّي القدرة على الدفع وانخفاض ما يعرف بالأخلاق الضرائبية، حيث كان جميع هؤلاء يعتمدون على النظرية القائلة «أصرف كل ما بإمكانك، حتى على الأشياء التي لا

تحتاجها ـ فأنت بذلك لن تدفع منها أية ضرائب للدولة». ما هو حقيقي بطبيعة الحال هو أن لهذا الموقف جذوره في العصر الاشتراكي، أي في استمرار حالة العلاقة السيئة تجاه الدور «الشامل والمسيطر» للدولة.

السبب الآخر لارتفاع نفقات القطاع المصرفي التشيكي تمثل في البداية بارتفاع نسبة الرواتب. فقد حاولت القطاعات المالية في هذا السياق الاقتراب بسرعة كبيرة جداً من الدول المتطورة الأخرى، دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن المستوى العام للاقتصاد التشيكي كان منخفضاً جداً. وبهذا فإن معدل الرواتب في القطاع المالي كان يقف دائماً ودون أية منافسة على رأس هرم الرواتب المعمول بها في فروع الاقتصاد الوطني الأخرى، بالرغم من أن عدد الموظفين في القطاع لم يكن قليلاً أبداً. وقد ارتفع هذا العدد منذ بداية التسعينات ثلاثة أضعاف تقريباً وبلغ في منتصف التسعينات ليصل إلى حوالي ستين ألف فرصة عمل.

إلا أن الأمثلة الصارخة حول إساءة استخدام سياسة الرواتب والمبالغة بتقييم المكافآت المالية، لم تكن موجودة بين الموظفين العاديين، ولكن في الإدارة العليا. فالأمر الذي كان متعارف عليه هنا هو أن مجالس إدارة المصارف هي التي كانت تحدد قيمة رواتبها بنفسها. ولم تظهر مسألة عدم إمكانية الحفاظ على هذا الوضع الشاذ جداً خلال سير العمل اليومي فحسب، لكن أيضا وبشكل خاص في الحالات المفصلية. ففي بعض الحالات على سبيل المثال اتخذت إدارة مصرف يواجه الإفلاس قرارات نهائية تجسّدت بصرف ملايين الكرونات كمكافآت لها.

المصارف الصغيرة والمتوسطة

المصارف الصغيرة والمتوسطة جسّدت مشكلة خاصة، فقد نشأت بسرعة كبيرة وكان مكمن ضعفها يظهر في امتلاكها لقوة رأسمالية صغيرة. وقد أدت المحاولة الهادفة للحصول على رأسمال أكبر من خلال الأموال التي أودعها صغار الزبائن، إلى اضطرار هذه المصارف لإصدار وعود عن إمكانية تحقيق عائدات كبيرة لقاء الأموال المودَعَة. لكن هذه الوعود كانت في غالب الأحيان غير واقعية، ولكي تتمكن من الوفاء بها، بدأت تلك المصارف تشارك بشكل مستمر في عمليات تتّسم بنسبة كبيرة من المغامرة. وكانت النتيجة في غالب الأحيان إعلان هذه المؤسسات المالية عن إفلاسها.

والسمة الأخرى التي رافقت القطاع المصرفي الصغير والمتوسط الحجم هو أن هذه المؤسسات كانت تعمل على مستوى محلي. فبالإضافة إلى الخبرة التقنية والأخصّائية الصغيرة للفريق الذي تتكون منه الإدارة كان هناك مشكلة أخرى ـ الارتباط الشخصي مع رجال الأعمال المحليين. وقد أدّى ذلك في كثير من الأحيان إلى تصرفات غير أمينة في مسألة منح القروض، وكذلك إلى تمويل «ذاتي» من خلال قروض كانت تُمنح لشركات يملكها أعضاء قياديون في البنوك. كما أن الصراع على النفوذ والذي كان يدور بين المجموعات التجارية المتناحرة انعكس بشكل سلبي وفي أكثر من

مناسبة على التطور التالي. وفي بعض الحالات المرتبطة ببعض المصارف الكبيرة فإن الصراع تجسّد بمحاولة هذا الحزب السياسي أو ذاك الحصول على التأثير المطلوب في المصرف المعني أو في مجلس إدارته. والمساعدة التي قدّمتها الدولة لأولى المصارف التي تعاني من «مشاكل»، انقلب في نفس الساعة ليصبح مشكلة ضد القطاع بأكمله. وبدأت المصارف عندئذ تعتمد على حقيقة أن الدولة ستعوض في نهاية المطاف جميع النواقص المرتبطة بسوء إدارتها للعمليات المالية.

بعد عشرة أعوام

آخر تدخل قاتل من قبل الدولة في القطاع المصرفي التشيكي تمثل في عملية خصخصة أربعة مصارف كبيرة والتي تمّت على عجل. وقد تم انتظار عشرة أعوام طويلة لكي تتم خصخصة هذه المصارف الأربعة جميعها، فمشاركة الدولة في ملكيتها، أو على الأقل الأداء غير الكافي وغير الأمين للملكية الدولة فيها كان سبباً في نشوء أكثر من مشكلة. إحدى المبررات التي كان يتم الاعتماد عليها لتفسير سبب البطئ و«التروّي» في تحضير عملية خصخصة المصارف الكبيرة، كان بالإشارة إلى أن هذه المؤسسات كانت تعتبر مؤسسات اقتصادية استراتيجية. وكانت الدولة قد عملت في نهاية التسعينات على احتواء الفشل التجاري للبنوك الكبيرة من خلال تقديم حقن مالية بلغت قيمتها عشرات المليارات من الكرونات، لكنها قامت نهاية القرن الماضي ببيعها وبشكل جماعي إلى الأجانب الراغبين بشرائها. وفي الوقت الحاضر فإن حوالي ٩٥٪ من موجودات المصارف في الجمهورية التشيكية مرتبطة بالرأسمال الأجنبي.

وفي بداية عملية التحوّل الاقتصادي كان واضحاً بأنه لا يمكن تنفيذ الأهداف الكبيرة والصعبة دفعة واضحة، من دون إعادة إحياء طريقة عمل المصارف بسرعة ومنطقية. ولذلك فإن المحاولات التي جرت لتنفيذ عملية الإحياء بسرعة تسببت بنشوء شوائب كبيرة تجسّدت على سبيل المثال في التقليل من أهمية صفة المصداقية المفترض توفرها، وغياب الاستعداد التقني والأخصائي، والجهوزية المالية، وعدم وجود شفافية تامة في ملكية مؤسسي المصارف. وقد تكون هذه النواقص المذكورة مبررة إلى حد ما في ظل الحاجة السريعة لنشوء قطاع مصرفي يحتاج له الاقتصاد بأكمله. إلا أن ما لا يمكن تبريره هو أن الدولة لم تؤسس في الوقت المحدد إطاراً قانونياً يحكم طريقة عمل هذا القطاع، وأنها استخدمت هذا الفرع (الذي يخضع حتى في الدول المتطورة لعملية جدولة قاسية نسبياً) بهدف القيام بضغوط ليبرالية غير ملائمة.

وقد تم لاحقاً لكن ببطء شديد وفي ظل عدم رغبة الأحزاب السياسية أحياناً، تشكيل المؤسسات المعنية بعملية الجدولة ووضع الحدود القانونية والتنظيمية. وفي حال قررت الدولة لاحقاً التدخل في طريقة التطور «الحر» للمصارف، فإن تدخلاتها كانت في غالب الأحيان معكوسة الفائدة. باختصار ـ كان يتم اللجوء لاستخدام ليبرالية السوق بشكل واسع جداً أثناء عملية تأسيس أو أثناء

مراقبة أداء المصارف، لكن من جهة أخرى كان يتم قمع وتشويه نظرية أخرى ضرورية مرافقة للمفهوم الليبرالي للسوق، أي أن تتحمل المصارف المسؤولية القانونية والاقتصادية الكاملة عن عملياتها. بكلام آخر: فإن ما كان يجب على الدولة أن تقوم به لم تفعله، وكانت تحرص على التدخل في المكان الذي كان من المفترض أن تبقى بعيدة عنه.

يحمل يان هاييك إجازة في التاريخ والاقتصاد من كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل الرابع. يهتم بمسألة التطور الحديث للشعب التشيكي، خصوصاً تاريخه الاقتصادي، وتطوير النظام المصرفي والمالي بالجمهورية التشيكية ووسط أوروبا. يعمل كباحث مستقل في معهد التاريخ الحديث لدى أكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.

تحويل الجيش

يان إيخلر

بعد انهيار النظام الشيوعي كان الجيش السابق يضم ١٦٠ ألف جندي. وكان مبرمجاً بشكل خاص للقتال في الخط الأول ضد التشكيلات الثانية والخامسة التابعة لجيش جمهورية ألمانيا الفدرالية، وضد الفرقة الثانية التابعة للجيش الفرنسي. ولم يكن مفترضاً أن يتدخل الجيش السوفييتي إلا في خط القتال الثاني. وبهذا، فإن الجيش التشيكي الذي كان يجسّد قوة حلف وارسو المتمركزة في أقصى الغرب، قد تشكّل خلال فترة نهاية الحرب الباردة من جيشين للقوات البرية يضم كل منهما أربعة فرق، ومن جيش للقوات الجوية، وآخر للدفاع الجوي، وجيشين متمركزين فوق الأراضي السلوفاكية (كان طابعهما تعليمياً، بمعنى أن هدفهما الرئيسي كان ينحصر في إعداد صفوف الضباط للفرق القتالية والقطع العسكرية المتواجدة فوق الأراضي التشيكية)، وفرقتي صواريخ مستقلّتين، وعدد آخر من الفرق والوحدات المستقلة (اللوجستية، الكيميائية وما شابه).

وفي الأشهر العشرة الأولى بعد سقوط النظام الشيوعي استمر العمل بالأسلوب الذي كان معمولا به سابقاً، وهو أن وزير الدفاع كان عسكرياً برتبة جنرال ونوابه يحملون ذات الرتبة أيضاً. ولم يتم تعيين شخص مدني في هذا المنصب الوزاري إلا في خريف العام ١٩٩٠ (حيث تم تعيين المعارض السابق للنظام الشيوعي لوبوش دوبروفسكي)، حيث عمل المذكور على إقالة نوابه من الجنرالات بشكل تدريجي وعيّن مكانهم مدنيين. أما المراقبة المدنية الفعلية للجيش فبدأت في ربيع العام ١٩٩١ وظلّت تبحث بشكل تدريجي عن شكلها النهائي حتى صيف العام ١٩٩٢، عندما أصبح الهدف الرئيسي للجيش ينحصر في تقسيمه ارتباطاً بالانهيار النهائي للفدرالية التشيكوسلوفاكية.

بعد تقسيم تشيكوسلوفاكيا كان يوجد في الجيش التشيكي ١٠٥ آلاف جندي، وكان لا يزال مشكّلاً بشكل مبالغ به ويحتفظ بما ورثه عن عضويته في حلف وارسو. وكانت القوات البرية هي المسيطرة بحيث كانت تضم أكثر من ٤٥ ألف جندي. في ذلك الوقت كانت لا تزال هناك بعض الوحدات الفريدة من نوعها والمشكّلة في الماضي، مثل تلك المتخصصة بالسكك الحديدية والتي كانت تضم أكثر من ستة آلاف عنصر. إضافة لذلك كان هناك عدد فائض ومبالغ به من الضباط الكبار المتركّزين على وجه الخصوص في وزارة الدفاع وقيادة الأركان. وكانت أولوية الاستعداد القتالي للجيش تتجسد أيضاً بالدفاع عن أراضي الدولة.

لكن في النفس الوقت نشأت أولى التغييرات الجذرية الخاصة بكيفية تصفية الحسابات مع الماضي. فلم يبق في الجيش أي جنرال تقريباً من فترة ما قبل ثورة تشرين الثاني، كما غادره جميع الضباط الكبار الذين كانوا حتى تاريخ اندلاع هذه الثورة برتبة قائد فرقة وما فوق. وبدأ عناصر أول دفعة من الضباط الجدد المتخرجون من الكليات العسكرية الغربية يتسلّمون مهامهم في المراتب القيادية المتوسطة. أما الظاهرة الجديدة التي سادت في تلك المرحلة فتمثّلت بالتخلص من العتاد والأسلحة القتالية الفائضة، خصوصاً الدبابات والعربات القتالية المصفّحة، وبطاريات المدافع والطائرات القتالية. وبدأ أعضاء الجيش يشاركون بفعالية في بعثات منظمة الأمم المتحدة.

لم تولِ حكومة رئيس الوزراء فاتسلاف كلاوس في برنامجها الوزاري الصادر في العام ١٩٩٢ أي اهتمام يذكر لمشكلة الجيش والإصلاحات المرتبطة به. وكانت مشكلة الدفاع والأمن تشكل في تلك المرحلة اهتماماً هامشياً بالنسبة للمجتمع التشيكي، بحيث أن مسألة بناء الدولة وإنهاء عملية التحول الاقتصادي كانت في دائرة الاهتمام الأولى. ولم يحدث التحول الجدي في هذا الأمر إلا في البيان الوزاري الصادر في العام ١٩٩٦، حيث أعلنت الحكومة آنذاك بأن إحدى أولوياتها تتجسد بالعمل من أجل صياغة الأمن الخارجي للدولة، وتخصيص النفقات الضرورية على قضايا الدفاع. وحدّدت هدفاً آخر هو العمل من أجل التوصل لعملية ترتيب فعّالة للجيش، لكي يتم التوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف آخر ينحصر في رفع نسبة الاحترافية في الجيش، لكن لا إلى تحقيقها كلياً في تلك الفترة.

بعد تأسيس الجمهورية التشيكية المستقلة بدأت تدخل حيز التنفيذ الخطة المرتبطة بتطوير الجيش، والتي تضمّنت أولويات أساسية مثل شراء أنظمة التسلّح والخدمات الضرورية لعملية التطوير. لكن النواقص الرئيسية التي كانت موجودة في هذه الخطة تمثّلت في كمية التغييرات غير المدروسة، كما أن نسبة قليلة فقط من تلك الأولويات كانت تتمتع بمفعول طويل الأمد. ولم تقدم الخطة بالتالي تصوراً واضحاً حول مسألة القرار في الجيش أو في صناعة الأسلحة.

ولقد تم منذ بدايات نشوء الجمهورية التشيكية فرض مبدأ الرقابة السياسية المدنية على الجيش، لذلك تم اختيار المدنيين فقط من أعضاء الأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي لتولي مناصب وزير الدفاع ونوابه. وخلال أربعة أعوام تم في منصب وزير الدفاع استبدال ثلاثة سياسيين كانت لديهم صفات مشتركة عديدة. فقد اختلف هؤلاء بشكل بارز عن وزراء المالية، الصناعة والتجارة، والصحة وغيرهم، والذين كان مطلوباً منهم قبل استلامهم لهذه المناصب، أن يكونوا أخصّائيين يتمتعون بتصوّر واضح حول السياسة التي يرغبون بتنفيذها. وبعكس هؤلاء جميعاً، لم يكن أي من وزراء الدفاع قد سبق له أن اهتم بشؤون الجيش والدفاع بأي شكل من الأشكال. وكان كل منهم قد باشر بالاطلاع على هذه المسائل بعد توليه منصبه الوزاري فقط وهو ما أدّى

لسلسلة من الخطوات والقرارت غير المنظّمة. وتطورت الأمور لدرجة أنه تمّ إقالة أول وزير للدفاع من منصبه بسبب مجموعة من الفضائح التي رافقت عمله، كما تم استبعاد نائبه في وقت مبكر لأنه لم يتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منه. وكانت السمة المشتركة والمرافقة للحكومات الأولى هي في وجود تأثير قوي، إن لم نقل مسيطر، لنائب وزير الدفاع للشؤون الاقتصادية.

خلال فترة عمل وزراء الدفاع الأربعة تم تعيين عسكري برتبة جنرال في منصب قائد الأركان العامة، وكان هذا الجنرال من الذين لا يزالون يعتبرون من بين كوادر النظام السابق الذين درسوا في كلّيتين عسكريّتين بالاتحاد السوفييتي. وقد أظهر ذلك الشخص ولاءاً عالياً لقيادة وزارة الدفاع من جهة، لكنه لم يكن يملك من جهة أخرى الخبرات الكافية المرتبطة بالمنصب القيادي، وهو ما قلّل من موقعه ونسبة احترامه داخل الجيش. وتعقّد موقفه أكثر عندما اضطر لحل كثير من المهام خلال عملية فرض التغييرات الأساسية، وفي نفس الوقت لمواجهة الكثير من الضغوط المتباينة.

الناتو

في منتصف التسعينات حصل الجيش على دافع خارجي هام وإيجابي تمثل بالتعاون مع حلف شمالي الأطلسي (الناتو). وساهمت أمور مختلفة مثل برنامج الشراكة من أجل السلام، والدراسة الخاصة بتوسيع حلف الناتو، وبعد ذلك حتى المفاوضات الخاصة بتوجيه الدعوة للانضمام، برسم تصور واضح حول الاتجاه الذي يجب على الجيش التشيكي أن يسلكه، ولأي من المهام يجب أن يستعد، وكيف سيكون شكل عملية الإصلاح التي سيتبناها. وبعد أعوام عديدة من الضياع وعدم الوضوح برز ذلك الهدف الواضح ذو الطابع طويل الأمد. في ذلك الوقت كان الجيش قد بدأ بالاهتمام أيضاً بنظام التواصل مع عامة الشعب، بطريقة تتوافق مع معايير حلف الناتو.

ونتيجة للدعوة التي حصلت عليها البلاد للانضمام إلى الناتو، تركز توجه السياسة الأمنية للجمهورية التشيكية نحو الانضمام إلى نظام موحد من الدفاع الجوي، وتطوير وبناء بنية تحتية جديدة، وتأمين الدفاع عن كافة الحدود، والانتقال إلى المعايير اللوجستية لحلف الناتو والتوحيد التدريجي للأنظمة التسليحية. لكن بقيت النواقص في عملية المراقبة السياسية المدنية. وحدثت أمور كثيرة مرتبطة بإعادة التنظيم والتغييرات التراتبية، حيث كان لبعض أنواع القوات المسلحة (البرية، الجوية، اللوجستية) في بداية الأمر قائد، ومن ثم مفتش، وقائد من جديد في نهاية المطاف. وتغيرت الهيكلية التراتبية وهيكلية الدفاع المدني، وهو ما أثر على نوعية التحضير. إضافة لذلك، فقد ظهرت في الجيش أيضاً مشاكل مرتبطة بقلّة الأموال والتدريب.

وقد تخبط الجيش أيضاً في النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لعملية إعادة التنظيم وتغيير طريقة العمل. وأدّى التغيير المستمر في هيكلية الأفراد والعدد إلى ارتفاع نسبة الجنود المتطوعين

الذين اضطروا للقدوم من أماكن أخرى، وهذا أمر يعتبر صعباً ومثيراً للمتاعب خصوصاً لدى الطيّارين والفرق التقنية. وبهذا فإن الجيش خلق بنفسه مشاكل داخلية جدّية، تمثلت بعدم قدرته على التصرف بشكل سليم بالميزانية المحددة وأموالها، وبإرهاق التشكيلات القيادية، وخفض روح المبادرة، والإيمان بجدوى الخدمة العسكرية. وانطلاقاً من هذه الأمور أيضاً، فإن الانضمام إلى الناتو مثّل تغييراً إيجابياً ـ لأنه يصعّب إلى حد ما احتمال تغيير القرار الخاص بالأولويات وما يرتبط بها من استثمارات وفق مصالح آنية أو حتى وفق أهواء «الفرق الفائزة» المتغيرة بشكل سريع، وفي طليعتها قيادة الأركان وأقسامها المختلفة وأنواع القوات المسلحة.

في العام ١٩٩٨ وصل عدد الجيش التشيكي إلى نصف ما كان عليه في العام ١٩٩٣، واستمرت عملية خفض عدد الدبابات، والعربات المدرّعة وبطاريات المدافع. وعُيّن في منصب قائد الأركان جنرال حصل على تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية والكلية التابعة لحلف الناتو أو في بعثات الحلف المختلفة. ومعه بدأ الضباط الآخرون المتخرّجون من الكليات العسكرية الغربية باستلام مناصبهم القيادية في الجيش أو قيادة الأركان.

في صيف العام ١٩٩٧ أصبحت الجمهورية التشيكية واحدة من ثلاث دول استلمت دعوة للانضمام إلى حلف الناتو، ولذلك أصبح الهدف الأول للحكومة تحقيق العضوية الكاملة. وقد نجم عن هذا الأمر ثلاث أولويات: التركيز على مسألة ملاءمة عتاد الجيش وثقافته العسكرية مع ما هو معمول به في حلف الناتو، الالتزام برفع النفقات العسكرية بشكل تدريجي حتى معدل ٢٪ من الناتج الإجمالي المحلي، الاستمرار بتنفيذ عملية احتراف الجيش لكن مع الحفاظ على واجبه الدفاعي.

وكرد فعل على المشاكل العالقة صادقت الحكومة في أغسطس (آب) من عام ٢٠٠١ على وثيقة حملت عنوان «عملية إصلاح القوات المسلحة للجمهورية التشيكية». أما الدافع لصياغة الوثيقة المذكورة فكان التحليل الناقد الخاص بتطور الجيش حتى العام ٢٠٠٠، أي ذلك التطور الذي تميّز بعمليات إعادة تنظيم مستمرة لم تؤدّ إلى تغيير جذري في القدرات النوعية لهذا الجيش. وكانت هذه أول وثيقة تصورية شاملة تتم صياغتها منذ فترة نشوء الجيش، وقد جسّدت خلال فترة تعميمها تصوراً حقيقاً بشكل دقيق حول التغييرات الأساسية في هيكلية الجيش وإدارته. وقد ثمّن الأمين العام لحلف الناتو بنفسه نوعية ومستوى هذه الوثيقة.

لقد مر الجيش التشيكي بكثير من التغييرات الأساسية خلال فترة وجوده القصيرة التي تمتد حتى عشرة أعوام. واليوم لا يتم التقليل من قيمة تلك التغييرات مثلما كان يتم سابقاً خلال البدايات الأولى للجيش، كما لم يعد يتم التعاطي معها بصفتها تركة ثقيلة من الماضي. ونتيجة لمشاركاته الناجحة في المهمات الخارجية، فقد تمكن هذا الجيش من اكتساب صفة أحد رموز السيادة

التشيكية. لكنه لا يزال يعاني حتى اليوم من عمليات إعادة التنظيم المتكررة والكثيرة جداً، ومن سوء الاقتصاد خلال عملية استخدام موارد الميزانية. وسيضطر خلال الأعوام القادمة للتصرف بالاستثمارات استناداً للنوايا والمفاهيم الطويلة الأمد، والتي لن تتغير بنفس السرعة التي سيتغير فيها قادته وممثلوه البارزون.

تخرّج يان آيخلر من الأكاديمية العسكرية في براتيسلافا ويخدم حاليًا كباحث لدى معهد العلاقات الدولية في براغ.

تحويل وزارة الداخلية والقوى الأمنية

يان فروليك

كانت الشرطة التشيكوسلوفاكية تتشكل قبل العام ١٩٨٩ ضمن إطار موحد فيما كان يعرف بفيلق الأمن الوطني (SNB) والذي كان ينقسم رسمياً إلى وحدتين متخصصتين: وحدة الأمن العام (VB) التي كانت تضم التحرّيين والأمن الداخلي بشكل خاص، ووحدة أمن الدولة (STB)، وهي الشرطة السياسية السرية. وفي حقيقة الأمر كانت هناك أيضاً وحدة ثالثة تضم أفراد فوج الأمن الوطني المطلوبون للخدمة في الوزارة. وفي بداية السبعينات تحديداً، أصبحت عملية انتقال الموظفين المدنيين إلى «الخدمة بالبزة العسكرية» ظاهرة شاملة، فقد كان ذلك أمراً مفيداً من الناحية المالية والمادية. ولهذا فقد أصبح من المعتاد أن نرى في الوزارة كتّاباً وعمال سكرتارية ومندوبين حاصلين على رتب عسكرية تتراوح بين صف ضابط وضابط فعلي. وكان ممكناً الحديث في هذا السياق عمّا يمكن وصفه بـ «الفائض في الرتب»، كما نما فوج الأمن الوطني بطابعه الإداري في كيان شامل موحد. ويجب لفت النظر إلى خصوصية تشيكوسلوفاكية فريدة من نوعها: فأمن الدولة لم يكن أبداً مستقلاً كمؤسسة (بعكس ما كان سائداً على سبيل المثال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا أو الاتحاد السوفييتي)، بل كان جزءاً من فوج الأمن الوطني وبالتالي من وزارة الداخلية أيضاً.

وبالإضافة لفوج الأمن الوطني كان يوجد هنا أيضاً حرس الحدود الذي يضم اثني عشر لواءاً أوكلت إليها مسألة حماية الحدود مع الدول الديمقراطية ـ أي تلك الحدود القائمة مع ألمانيا الغربية والنمسا. وكانت هناك أيضاً الجيوش التابعة لوزارة الداخلية على شكل أفواج مستقلة من الدفاع المدني، والتي كان ممكناً عند الحاجة إعادة تنظيمها على شكل ألوية واستخدامها بالتالي كاحتياطي من القوى القمعية. وقد خضع هذين الفوجين بشكل خاص إلى إمرة وزارة الداخلية الفدرالية. وفي وقت تشكّل فيه حرس الحدود ووحدات وزارة الداخلية من جنود الخدمة الإلزامية في الغالب، فإن الضباط وصف الضباط كانوا الوحيدين المتطوعين في صفوف هذه القوات. لكن جنود الخدمة الإلزامية كانوا يأملون في العام ١٩٩٠ بتحقيق هدف وحيد: خفض مدة الخدمة الإلزامية (التي كانت تمتد حتى عامين في تلك الفترة) والعودة مجدداً إلى منازلهم في أسرع وقت ممكن. وبالتالي فإن «أصدقاء فرض النظام على الطريقة القديمة» لم يتمكنوا من الاعتماد عليهم كثيراً.

لقد تشكّل الجهاز القمعي الشيوعي من ثلاثة دعائم رئيسية. أبرزها كانت القوى المسلحة (أي الشرطة والشرطة السياسية السرية، والجيش والميليشيا الشعبية أيضاً)، ومن ثم القضاء وكذلك

النظام التشريعي الذي كان يصنع الأنظمة. فقد شكل الشيوعيون خلال عشرات الأعوام إطاراً قانونياً محكماً وفعالاً ينظم عمل القوى القمعية (أي ما يعرف بقوة المحافظة على النظام) وهو الإطار الذي قلّلنا من قيمة تعقيداته خلال العام ١٩٨٩. أما نتيجة ذلك فكانت أننا لا زلنا حتى يومنا هذا نواجه بعض «القنابل الموقوتة»: مثل الخلافات القائمة بشأن القانون الخاص بالعلاقات داخل الخدمة. وفي حقيقة الأمر فأننا ركّزنا على عملية تحويل وإصلاح القوى الأمنية، لكننا تركنا النظام التشريعي (لأسباب عديدة قد يكون بينها حتى اختلاف التراتبية بين المؤسسات والوزارات) بعيداً عن دائرة الاهتمام. وكان بالتأكيد من الأجدى لو تم تشكيل شيء شبيه بلجنة التنسيق بين المؤسسات لكي تجد حلاً لعملية تحويل الشرطة من جهة والعدل من جهة أخرى، وكذلك للنظام التشريعي ككل، أخذاً بعين الاعتبار التفاصيل المشتركة القائمة بين هؤلاء جميعهم وروابطهم العملية.

وتعتبر عملية إصلاح العدل والنظام التشريعي بشكل خاص أمراً في غاية التعقيد. فالتجمّع الذي يضم المحامين يمثل في جميع الدول مجموعة مغلقة نسبياً (في تشيكوسلوفاكيا السابقة تشكل هذا التجمع دون أية استثناءات ومن خرّيجي أربع كليات)، مترابطة في غالب الأحيان في ما بينهما من خلال العلاقات العائلية، وهو ما أدى لتميّز هذه المجموعة بطريقة نخبوية عن غيرها من «باقي» أفراد المجتمع. إضافة لذلك فإنه لا يمكن في هذا السياق توقع الحصول على مساعدة من الخارج. فإذا كان ممكناً إرسال رجال الشرطة لتعليمهم في دول العالم الديمقراطي وتدريبهم هناك على التكنولوجيا المتطورة المرافقة لعمل الشرطة، فإن ثقافتهم القانونية كانت مشكّلة من حيث المبدأ من خلال النظام القانوني الذي ينشأ في الوطن الأصلي، وينبع من مصادر محلية ويكون بالتالي عملاً من إنتاج مؤلفين محليين.

قضية أكاديمية الشرطة

لقد خسرنا بالكامل وإن بشكلٍ غير واضح تماماً الصراع الذي كان قائماً حول مؤسسة التعليم، أي أكاديمية الشرطة. وكان كافياً لتحقيق ذلك الشيء القليل - محاولة نوعية من قبل رجل متخصص بالمؤامرات الذي تمكّن من خلف ظهورنا التأثير على صياغة قانون التعليم الجديد والصادر بداية العام ١٩٩٠. وكانت النتيجة بأن فقدت القيادة الجديدة لوزارة الداخلية أي شكل من أشكال المراقبة على الأنظمة والتوجّه العام لأكاديمية الشرطة. مقابل ذلك لم يبق لهذه الوزارة سوى التزام وحيد هو تمويل نفقات الأكاديمية، بالرغم من أنها لم تكن تملك أي تأثير على طريقة عملها. وقد اختبأ كل شيء وبطريقة فريدة في الصيغ الخاصة بالإدارة الذاتية للكليات والجامعات، وهي نفس الصيغ التي رحّبنا بها كثيراً بعد أعوام من عملية الإصلاح الصارمة للجامعات. وكانت الخطوة الأولى تتجسد بتقييم أهمية قطاع التعليم وفيما إذا كان ضرورياً أم لا، فإذا كان الجواب بنعم يجب

عندئذ «الحرص» للحفاظ على كافة آليات الرقابة والإدارة الفعالة خلال عملية تشكيل الإطار القانوني المعني.

ولم نتمكن من منع عملية تسييس عمل الشرطة. فنتيجة للعفو العام المعلن في الأول من يناير ١٩٩٠ وبشكل غير مدروس، ارتفعت بشكل حاد نسبة الجريمة في الشوارع، ليس فقط الجريمة الصغيرة ولكن أيضاً الجريمة الخطيرة، وأعمال السطو على اختلافها بما فيها سرقة المنازل. وكما هو معروف فإن الشعب ينظر إلى ظواهر مثل هذه بشكل سلبي جداً، في حين حصل الشيوعيون من خلالها وبشكل «مجاني» على تبرير ثمين، لأنه كان بإمكانهم الزعم أمام المواطنين وبطريقة سامة بما يلي: «أرأيتم، لقد ارتكبنا الكثير من الأخطاء حقاً، لكن الشوارع كانت على الأقل آمنة خلال عهدنا». وكذلك أدرك أفراد الشرطة بسرعة وخصوصاً هؤلاء المهدّدون بعمليات تدقيق، بأنه في المجتمع الذي توجد فيه صحافة حرة (أي حتى الصحافة الصفراء)، فإن الإحصائيات المرتبطة بالجرائم تعتبر بالنسبة للسياسيين من المعلومات التي يتم تصنيفها في المرتبة الأولى أو ذات الطابع الخاص.

وفي جو من التخبط وعدم الوضوح والذي ساد مرحلة ما قبل أول انتخابات حرة، لجأت نخبة القوى المعارضة (التي كانت تشعر بالقلق من نتائج الانتخابات) إلى مجموعة من الإصلاحيين في القوى الأمنية بطلب بسيط لكن متناقض. فقد طلبت منهم تنفيذ عملية تطهير راديكالية في النظام البوليسي لكن دون أن يؤثر ذلك بأي شكل من الأشكال على فعالية ذلك النظام. لكن هذين الأمرين كانا يناقضان بعضهما البعض. ولذلك تم عملياً وقف تحويل وتطهير قوى الأمن المعنية بالتحقيق في الجرائم أو تلك المعنية بحفظ النظام، بشرط أن يتم وبشكل تدريجي استبدال الأعضاء القدامى المعروفين بفسادهم أو الذين لا يمكن الاعتماد عليهم، برجال أمن جدد. لكن هذا التصور تعرض لنكسة واضحة بسبب هزيمتنا في قضية أكاديمية الشرطة، حيث خسرنا القضية قبل أن نعي أصلاً بأن الصراع الهام جداً قد بدأ. ففي أكاديمية الشرطة بالتحديد تتم صياغة العادات المرتبطة بالوظائف والمهن، إضافة إلى طريقة التعاطي مع الخدمة والطابع الأخلاقي الذي يجب أن يتمتع به رجال الشرطة المستقبليون.

وكان من الأفضل بالطبع عدم إعلان العفو الشامل، وتجنب النمو الحاد لنسبة الإجرام، وبكل بساطة الأخذ بعين الاعتبار بأنه يوجد في المجتمع دائما وسيبقى، أشخاص يجب أن يكونوا في السجون مهما كانت طبيعة النظام الحاكم. بهذه الطريقة لن يتم فتح المجال أمام رفع التأثير غير المباشر (لكن القوي) للشرطة على النشاط اليومي للنخبة السياسية، أو على عملية تشكيل ما تعتبره هذه النخبة من الأولويات. وكان من الممكن إجراء عملية تنظيف قوى الأمن المعنية بالتحقيق في الجرائم أو تلك المعنية بحفظ النظام بطريقة أكثر صرامة، وحتى في جو هادئ لا هستيري أو محموم مثل ذلك الذي كان سائداً.

لكن الأمر كان يتعلق أحياناً بمشاكل غير قابلة للحلّ. وأتذكّر في هذا السياق حالة اليأس التي عانى منها بعض هؤلاء من «الأشخاص الجدد» والذين جاؤوا لتنفيذ عملية إصلاح في قسم إصدار جوازات السفر. فبعد سقوط الستارة الحديدية تحول السفر إلى العالم الحر بين ليلة وضحاها إلى مسألة جماهيرية شاملة. وكان قسم إصدار جوازات السفر بالتحديد مركزاً مليئاً بكل ما للكلمة من معنى بالخدّام المخلصين للنظام الشيوعي. ولذلك لم يكن ممكناً وقف عملهم لأنه سيكون لذلك نتائج سياسية كبيرة. وحتى يومنا هذا لم أجد وصفة ناجعة لهذه المشكلة تحديداً. فالنقل الفوري لأجندة هذه الأقسام إلى المؤسسات «المدنية» ذات الإدارة الذاتية قد يتسبب بالفوضى، كما أن الوضع الوظائفي في تلك المؤسسات لم يكن على أفضل حال. المهم هو أن رجال الشرطة كانوا معتادين على تنفيذ الأوامر، ومعتادين أيضاً على احترام مسؤوليهم بشكل كبير، بغض النظر عن شعورهم الحقيقي تجاههم.

الروابط العائلية

الظاهرة السلبية الأخرى التي اصطدمنا بها خلال محاولتنا التعرف على الحياة اليومية وطريقة عمل وزارة الداخلية، تمثلت في حقيقة أن فيلق الشرطة كان منظماً بشكل غير رسمي لكن بطريقة فعالة استناداً للروابط العائلية، إضافة لطريقة تنظيمه الرسمية على شكل هيكلية تراتبية. فمنذ النصف الثاني للسبعينات تقريباً بدأ ينضم إلى صفوف الشرطة أعضاء جدد وذلك ارتباطاً بالمشروع العام الذي كان يهدف لتحويلها واستبدال أجهزتها. وفي هذا الإطار كانت الإحصائيات الرسمية نفسها تفيد بأن خُمس هؤلاء كانوا من الرجال الشباب الذين ينتمون لعائلات كان أفرادها في السابق أعضاءاً في الشرطة. وبعد الزواج أصبح من الأمور العادية أن تجد زوجات رجال الشرطة «عملاً في الداخلية». ومع حدوث حالات الطلاق (كانت نسبة الطلاق تصل إلى الثلث تقريباً في تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية) ومن ثم الزواج مجدداً (والذي كان يتم عادة مع الزميلة المطلّقة من «الداخلية»)، بدأت تنشأ شبكة من العلاقات والروابط العائلية المختلفة: الزوجة السابقة مع زوجها الجديد (من الداخلية أيضاً)، الزوجة الجديدة وأقاربها، بمن فيهم زوجها السابق. وقد تمكنت هذه العشائر العائلية من احتلال الكثير من المواقع الهامشية، لكن الهامة جداً فيما يتعلق بمسألة الحصول على المعلومات والوصول إليها.

وتمكنت هذه العشائر العائلية أيضاً من معرفة جميع الخطوات التي كانت القيادة الجديدة لوزارة الداخلية تنوي تنفيذها، واستخلاص النتائج المعنية في وقت مسبق عادة. وعندما تم تعييني في سبتمبر (أيلول) من العام ١٩٩١ في منصب مدير قسم الأرشيف، كنتُ أعرف بشكل مسبق أي من الموظفين سيبقون في الخدمة وأي منهم سيضطر للمغادرة. لكن مفاجأة غير متوقعة كانت بانتظاري: لم أجد أي شخص لطرده، لأن الذين كان من المفترض أن يخرجوا حسب وجهة

نظري، قدّموا استقالاتهم بأنفسهم. فقد حصل هؤلاء من «عشيرتهم» وفي الوقت المناسب على المعلومات المرتبطة بخطتي، وخرجوا بأنفسهم لكي لا يفقدوا التعويض المالي المرتبط بذلك. وكان من الصعب جداً كشف هذه الشبكة، وفي حال كان ذلك ممكناً في بعض الأحيان، ففي حالات فردية فقط. وكان من الممكن لدى الأفراد اكتشاف روابطهم العائلية والعشائرية، لكن لم يوجد آنذاك الأسلوب الناجع لإجراء تحليل أفقي في وقت مقبول، وبالتالي العمل من أجل كسر هذه الهيكلية العشائرية. إضافة لذلك فإن الروابط العشائرية لم تكن تتدخل في صلب النظام الأمني وحده، ولكن أيضاً في القضاء والمحاماة أو في إدارة الدولة عموماً. لقد تمكن «أقارب الأقارب» و«أصدقاء الأصدقاء» من تعقيد الجهود الإصلاحية بشكل كبير. والحق يقال، فإن هؤلاء مازالوا يقومون بهذا الأمر حتى يومنا هذا.

الشرطة السياسية السرية

تمّت عملية تحويل الشرطة السياسية السرية إلى مخابرات عادية بشكل كامل. وتعتبر هذه التجربة صعبة للتطبيق في ظروف أخرى. ففي النصف الأول من العام ١٩٩٠ كنّا بطبيعة الحال في وضع ملائم للغاية (بعكس المجريين والبولنديين)، حيث غادر الجنود التابعون لمجموعات الوسط في الجيش السوفييتي الأراضي التشيكوسلوفاكية السابقة بفوضى وسرعة كبيرتين، يشبهان إلى حد كبير عملية انسحاب الجيش الأحمر في صيف العام ١٩٤١. وبالتالي فإننا لم نكن مضطرّين للاهتمام بشكل أوّلي في مهمة مراقبة أية محاولات سوفييتية لتشكيل بنية تحتية مخابراتية فوق أراضينا. وقد أكّدت جميع المعلومات التي حصلنا عليها في هذا السياق أمراً واحداً، وهو أن المخابرات السرية السوفييتية لم تكن قادرة بسبب الفوضى السائدة وانهيار الهيئات القيادية إلا على تنفيذ عملية التغطية المخابراتية لانسحاب الجيش السوفييتي، ولم يساعدها الوقت القصير المتبقي ولا الوسائل أو الإرادة أو الإمكانيات المتوفرة للقيام بأي شيء آخر. وكان من الممكن حلّ جهاز أمن الدولة والبدء بعملية بنائه مجدداً من قبل أشخاص جدد. ولأسباب يمكن فهمها بسهولة تامة، فإن عملية التطهير الراديكالي لم تشمل في الحد الأدنى إلا الإدارة الغربية.

وكانت المشاكل التي كنّا مضطرّين لحلّها من صنف مختلف كلياً: كيفية تجنب أعداد المتحمّسين الجدد الذين أغراهم الطابع السري المحيط بالمخابرات بالأحرى، بدلاً من أن تكون لديهم الرغبة بخدمة الحكومات المنتَخبة بشكل ديمقراطي وفي نفس الوقت مواجهة أية محاولات لممارسة الضغط السياسي الذي قد يمارس ضدهم. وهذا بطبيعة الحال أمر سهل جداً، لكنه يعتبر بمثابة الطريق المضمون إلى الجحيم. ومن خبرتنا يتبيّن بأنه من المطلوب التحديد بشكل واضح تراتبية عمل أجهزة المخابرات، وتحديد مسؤول دستوري معيّن لكي يتحمل مسؤولية نشاطها، لا فريق عام وغير محدد مثل الحكومة ككل.

السياسة الوظائفية

لم نتمكن خلال المحاولات التي جرت لتحويل وزارة الدفاع للأسف من إزالة نظام «نواب الوزير» الخاص بإدارة الوزارة، واستبداله بالنموذج الذي يطلق عليه عادة وصف النظام الرئاسي. ولم يتم إلغاء منصب نائب الوزير إلا في وزارة الداخلية الفدرالية خلال المرحلة الأخيرة من وجودها كمؤسسة. فقد تم تقسيم الوزارة آنذاك إلى ثلاثة أقسام تنظيمية كبيرة، ترأسها موظفون من الدولة يتبعون الوزير مباشرة. ولم يتم الحفاظ إلا على منصب النائب الأول للوزير والذي كان نائباً تنفيذياً: فبالإضافة لقيامه بتمثيل الوزير أثناء غيابه، كان مكلفاً حتى بتولي منصب مدير فوج الشرطة الفدرالية. وبالتالي فإنه لم يكن مجرد نائب للوزير، بل نائباً للوزارة. وبعد انهيار الفدرالية تم إحياء العمل مجدداً بمنصب نائب الوزير، لكن أصبح الأمر مرتبطاً هذه المرة بنواب تابعين للتحالف الحاكم. وبالتالي تحول منصب نائب الوزير إلى منصب سياسي، وكان مفروضاً على أي وزير أن يراعي وجهات النظر السياسية كلّما أراد أن يقيّم عمل نوابه. هذا يعني بأنه كان مطلوباً منه أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة الحفاظ على التضامن داخل الائتلاف الحاكم. وقد كان ذلك بمثابة تطور غير حميد على الإطلاق.

التجربة التالية مرتبطة بتنظيم عملية دمج مكاتب العمل المركزية للموظفين. ويجب الأخذ بعين الاعتبار، أن مكاتب العمل المركزية هذه تعتبر قلب كل جسم بيروقراطي، وأن معناها مفصلي وهام جداً خصوصاً في فترة التحول. ولذلك يجب أن تخضع إلى الوزير مباشرة بالرغم من أنها قد تشكّل له ثقلاً عملياً إضافياً. ويجب على الوزير أن يدير هذه المكاتب شخصياً، لأن سياسة الموظفين والهوية الوظيفية للوزارة هما من الآليات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق عملية التحول.

وكان هناك دور كبير ليس فقط للجهل الذي كان قائماً بخصوص مفعول الأجندة الإدارية الموكلة إلى وزارة الداخلية، لكن حتى في معناها الحقيقي وفحواها. وكان السبب بسيطاً. فالإصلاحيون ركّزوا بالدرجة الأولى على وزارة الداخلية الفدرالية، التي كانت مجرد مؤسسة في السلطة أُدرجت ضمن صلاحياتها نسبة ضئيلة فقط من البرامج الإدارية (تسجيل رخص قيادة السيارات في كافة أنحاء البلاد، تسجيل المواطنين وإصدار جوازات السفر). وقد واجهنا وضعاً مختلفاً كلياً بعد انهيار الفدرالية والتحول لاحقاً إلى وزارة الداخلية للجمهورية المستقلة. فقد تأثرت أهمية فعالية إدارة الدولة بحقيقة أخرى، وهي أنه نتيجة للإنقلاب الاقتصادي الذي حصل فقد بوشر العمل بالمعادلة النظرية القائلة بأن «الأموال قد انقلبت لكي تصبح أموالاً أخرى»، وهو ما أدى فعلياً إلى توقف الشرطة عن تحقيق سياسة الحكومة بالدرجة الأولى، لأن السياسة أصبحت الحقل الأهم في إدارة الدولة ككل. وبكل بساطة فقد وزير الداخلية موقعه المتميّز وحلّ مكانه وزير المالية. ولم يفهم كثير من الناس هذه الحقيقة حتى يومنا هذا.

وقد أعلن الإداريون المسؤولون عن إدارة الدولة، الحقيقيون بالطبع، بأنهم لم يكونوا جزءاً من أفراد القوى الأمنية، وأنهم بالتالي لم يشكلوا جزءاً من أي جهاز أمني قمعي. لكن هذا الأمر لم يكن صحيحاً في غالب الأحيان ـ فإدارة الدولة ككل كانت جزءاً من ذلك الجهاز القمعي. إضافة لذلك فإن الشيوعيين اعتمدوا بشكل ممتاز على التقليد القديم للدولة الوسط أوروبية التي يتم توارثها. فلم يكن ممكناً «إغلاق الآلة» المتمثلة في إدارة الدولة لفترة من الزمن، واستغلال ذلك الوقت من أجل القيام بعملية إصلاح لهذه الآلة وإجراء التبديل الوظائفي المطلوب. وهؤلاء الذين صمموا على استغلالها لفرض أسلوب جديد من الحكم بصفته قد يمثل الإدارة الحقيقية للقضايا العامة (ما يعني التصرف المدبّر والفعّال بالوسائل المالية الناجمة عن تحصيل الضرائب)، لم يتمكنوا من التخلي عن البيروقراطيين المثقفين وأصحاب الخبرة.

لقد تبيّن بأن إحدى أصعب المهام على الإطلاق تتجسد في السعي لتحويل جهاز الدولة الإداري الموروث إلى مجموعة من موظفي الدولة الأكفّاء والفاعلين، الراغبين بتنفيذ مهامهم بعيداً عن مظاهر الفساد، وهي مهمة لم يتم إيجاد حل مرضي لها حتى يومنا هذا. ويتبين من العودة مجدداً إلى الماضي بأنه كان من الخطأ عدم المصادقة في العام ١٩٩٣ على قانون خاص بالخدمة في الدولة. فهذا القانون وبرغم تقديمه الحماية للموظفين الإداريين، فيمكن أن يتحول في حال تمت صياغته بالاعتماد على معرفة دقيقة بالأمور، إلى وسيلة للتطهير الدائم في جهاز الدولة. وقد تكون الأعوام الخمسة أو السبعة الأولى صعبة (خصوصاً بالنسبة لتشكيلات الأفراد)، لكننا كنّا سنقطع شوطاً كبيراً بعد خمسة عشر عاماً. إن بناء جهاز حديث للدولة يبقى مهمة يستدعي تنفيذها عشرات الأعوام. ولم ينشأ جهاز مثل هذا حتى في جمهورية ألمانيا الفدرالية ـ التي غالباً ما كانت تقدّم لنا كمثال يجب الاحتذاء به ـ إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وعبر طريقة طبيعية (بيولوجية) لا نتيجة لخطوات إصلاحية.

من الضروري جداً تجنّب القيام بعمليات غير مدروسة واعتباطية مرتبطة بنقل الصلاحيات إلى الأجهزة التمثيلية المستقلة. فالأمر مرتبط بمطلب يتمتع بشعبية سياسية كبيرة وسليم من حيث الجوهر. لكن في حال فرضه بشكل اعتباطي، فإنه يؤدي لنشوء الكيانات البيروقراطية القديمة الجديدة على مستوى متدني. وستكون هذه الكيانات عادة سهلة التشكيل نظراً لماضي الأشخاص الذين يساهمون في تشكيلها، وبالاعتماد على التأثيرات المحلية وخصوصاً السلبية منها، والتي تضم مظاهر مثل المحسوبية أو ربما وبشكل مباشر الروابط العائلية. بهذا الأسلوب نشأ ما يعرف بمشكلة القوانين في المقاطعات، أي الوضع الذي تكون فيه مجموعة من الأشخاص المؤثرين والمترابطين مع بعضهم البعض قادرة على السيطرة على السلطة الحقيقية في المنطقة والتحكم بها كلياً. وفي حال نشوء مثل ذلك الوضع فسيكون من الصعب جداً الاعتماد على الوسائل التي تعتبر في الدولة الديمقراطية غير مقبولة، لسحب ذلك التأثير من هذه المافيا السياسية والاقتصادية والسلطوية وإجبارها للمثول أمام المحكمة.

حتى يومنا هذا لا يزال هناك أشخاص يؤمنون بأنه قد يكون من الملائم استيراد النظام القانوني لأي من الدول الديمقراطية المتطورة وفرضه في بلادهم. ويشيرون في غالب الأحيان إلى نموذج جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. لكن هؤلاء يتناسون حقيقة أن النموذج الألماني غير قابل للتنفيذ في أماكن أخرى، لأن الوضع هناك كان مميّزاً وفريداً من نوعه، وبالتالي غير قابل للتكرار. كما أنهم لا يأخذون بعين الاعتبار أن خطوة من هذا القبيل ستطعن في شرعية وجود الديمقراطية البرلمانية بحد ذاتها، لأنه يكفي عندئذ تأمين مجموعة صغيرة من المترجمين الأكفاء، ولن يكون هناك حاجة بالتالي لتشكيل الهيئات التشريعية بشكل معقّد لأنه قد تم الطعن بشكل كامل في مهمتها الأساسية المتجسدة بالمصادقة على القوانين.

تخرّج يان فروليك من جامعة كارل الرابع في براغ. أعتُقل في العام ١٩٩٦ بسبب قيامه «بنشاطات معادية للدولة» وأمضى عامين في السجن. بعد إطلاق سراحه مارس حياته الوظيفية كعامل عادي. في العام ١٩٩٠ بدأ بالعمل كمستشار للنائب الأول لوزير الداخلية في تشيكوسلوفاكيا السابقة. في سبتمبر من عام ١٩٩٠ تم تعيينه مديرا لقسم الأرشيف بوزارة الداخلية والذي كان يتضمن أيضا وثائق تابعة لجهاز أمن الدولة. في العام ١٩٩٢ أنهى دراسة مادة التاريخ في جامعة كارل الرابع.

تجربتي في وزارة الداخلية

يان رومل

عندما استلمتُ مهامي في وزارة الداخلية كان الوقت متأخراً جداً كي أتمكن مع الذين كانوا يساعدوني من منع عملية إتلاف أرشيف أمن الدولة (في الأسابيع الأولى بعد الثورة بقيت هذه المؤسسة للأسف دون وزير جديد)، لكنه كان مناسباً لكي أتعايش مع ما تبقى من الهيكلية الشمولية للجهاز القمعي الشيوعي، هذا الجهاز الذي كانت كل عاملة تنظيفات فيه تتمتع برتبة عسكرية معيّنة بصفتها عضواً في فيلق الأمن الوطني.

كان نظام العمل في الوزارة بأكمله مبنياً على نظرية تقول بأن كل مواطن يُخفي بداخله عدواً حقيقياً أو محتملاً لنظام الدولة الاشتراكية. وكانت الوزارة تتمتع بسيطرة ونفوذ غير محدودين على كل مواطن. وكانت الاشتراكية محمية من قبل القوات المسلحة والجهاز القمعي الواسع، الذي تميّز بهيكلية تراتبية مدنية مسلحة، وبإحتفاظه بالضباط في الخفاء، وبفرض سرية تامة على كل ما كانت تقوم به الوزارة. وعندما أصبحتُ نائباً لوزير الداخلية، كنتُ أحصل بشكل دائم على بلاغات مختلفة فارغة من أي معنى، وكان مطلوباً منّي أن أُبقي كل شيء في السر وأن أذهب مع ممثلي النظام السابق لتناول طعام الغداء في مطاعم مخصصة للضباط فقط. وخُصّص لي «مكتب للعمليات الحربية» في الطابق السفلي من مبنى الوزارة الواقع في حي ليتنا ببراغ، كما أن وزارة الداخلية كانت تملك حصناً من الباطون المسلح في الجبال يخصص كمكتب عمل للحكومة أثناء الحروب، واستُخدمت مئات المباني الأخرى لأغراض سرية (مثل المراقبة، فتح الرسائل البريدية، التنصت، الأرشفة) والتي كانت في غالب الأحيان مباني تابعة للكنيسة. وكان من الضروري إلغاء كل ذلك، ووقف هذه النشاطات، وإعادة الممتلكات إلى أصحابها الأصليين أو نقل ملكيتها إلى البلدية المعنية.

الأمر الأخطر على الإطلاق تمثّل في ربط الأنواع المختلفة من الصلاحيات التي كانت من سمات الجهاز الأمني في ذلك الوقت. فقد كانت وزارة الداخلية تتمتع بصلاحية الحصول بشكل عملي على المعلومات، وفي نفس الوقت التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الجمهورية، وممارسة أعمال القمع المباشرة، ومراقبة الأشخاص «الأعداء» والتنصّت عليهم دون أية رقابة، وضربهم وتعذيبهم خلال عمليات الاستجواب. وأسّست الفروع المختلفة لأمن الدولة شبكة واسعة من المخبرين، ومارست حملات تشويه خاصة ضد بعض الأشخاص المحددين، واتخذت قرارات كانت تحدد أي من المواطنين سيحصل أو لا يحصل على جواز سفر، أو من منهم يجب أن يدرس أو لا يدرس في

الجامعات، وفي أية وظيفة يجب أن يعملوا. في نفس الوقت فقد أسست الوزارة تشكيلات عسكرية مثل جيش وزارة الداخلية الذي تم إعداده للقتال ضد ما يعرف بالعدو الخارجي، وجيش حرس الحدود الذي كان يطلق النار على كل من كان يحاول اجتياز الحدود بشكل غير شرعي بهدف مغادرة البلاد.

ولتحقيق جميع هذه النشاطات كانت الوحدات القمعية بحاجة إلى جهاز يعمل بشكل فعال. فبعد بضعة أشهر من ثورة تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ على سبيل المثال، كان لا يزال يعمل في البلاد الفرع المتخصص في فتح الرسائل أو الطرود البريدية القادمة من الخارج. وكانت هذه الرسائل تفتح بواسطة البخار على طاولة يصل طولها إلى حوالي ٢٠ متراً ويتم التدقيق في فحواها، وكان لهذه الطاولة لقب خاص باللغة العامية التشيكية. وأشيع في تلك الفترة بأن الرسائل والطرود كانت تراقَب حتى بعد الثورة بهدف إحباط أية محاولة لتهريب المواد المخدرة. وعندما اكتشفتُ ذلك، أمرت على الفور بإلغاء هذا الفرع وبصرف العاملين فيه.

لقد أتيت للعمل في بيئة مثل هذه بناء على طلب من الرئيس هافل، كنائب وزير لشؤون الأمن وفرع المخابرات في بداية الأمر. وقد استبدلتُ حالة الذعر الأولى التي رافقتني بردة فعل تدميرية. فقد كان من المفترض إلغاء معظم النشاطات، ووضع ما تبقى تحت القانون وكذلك تحت المراقبة السياسية والعامة. والحقيقة أن أفراد الشرطة السرية كانوا قد جُرّدوا في تلك الفترة من أسلحتهم ووضعوا خارج الخدمة. ووجدتُ نفسي أمام مهمة غير سهلة: تطهير الوزارة من الهيكليات والرموز السابقة، وبناء وحدات شرطة فعالة ووضع الأساس لجهاز مخابراتي جديد. أي باختصار العمل بشكل جيد لإنشاء مؤسسة مركزية طبيعية للسلطة العامة لكن استناداً لمبادئ الديمقراطية التي تسود في دولة القانون، أي بما في ذلك وضعها تحت المراقبة البرلمانية أو العامة. وقد شكّلت عملية التوزيع الدستوري للسلطة بين المشرّعين والحكومة وكذلك بين إدارة الدولة والقضاء أساساً رئيسياً لذلك.

وكان واضحاً منذ البداية بأن ثمة مشكلة تشبه الدائرة المربعة الأضلاع، أي بمثابة حالة فريدة من نوعها لا يمكن حلّها. فقد كان مطلوباً العمل من أجل دمج الرغبة بتحقيق الاحترافية، مع طلب توظيف أشخاص جدد في القوى الأمنية لكن بشرط أن لا يكونوا مثقلين بأي ماض شيوعي. ولم يكن ممكناً إلا لمخلوقات من كوكب المرّيخ أن تستوفي هذين الشرطين، ولذلك كنتُ مضطراً لتحمّل المخاطرة عندما وافقت بأن يشارك أشخاص دون أية ثقافة أو خبرة في المجال الأمني باتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا الأمنية للبلاد. في نفس الوقت فقد كان من الضروري حماية النظام العام والمواطنين من مخاطر الجريمة، وهو ما أمّنته في تلك الفترة أجهزة الشرطة المطعّمة بدوريات مختلطة من جنود الخدمة الإلزامية.

عمليات التدقيق والتطهير في الشرطة وأجهزة المخابرات جرت بمشاركة من عامة الشعب. وكانت تلك العمليات واسعة لكن فوضوية في كثير من الأحيان، ومليئة بالأخطاء والنواقص. ثم جاء

القانون الذي ينظم عملية تعيين الموظفين في إدارات الدولة والأجهزة الأمنية (قانون التطهير) ليمثل طريقة نوعية وجيدة لتنفيذ عملية التطهير، بالرغم من أنه كان لا يزال يحتوي على كثير من إمكانيات الالتفاف عليه. بالطبع فإن الأشخاص الأكثر فساداً أُجبروا على الخروج فوراً من القطاع الأمني دون الحصول على أي تعويض مالي. وخضع الأشخاص الجدد لعدد من الدورات التدريبية في الخارج، وبدأ بشكل فوري تقريباً التعاون الدولي معنا خلال حل المشاكل الأمنية. وفي العام ١٩٩١ أصبح بلدنا عضواً في الانتربول.

كانت الأسس التي يجب أن يعتمد عيلها أمن الدولة والمواطنين بحاجة إلى إطار شرعي واضح مشكّل من الدستور والقوانين بالدرجة الأولى. فالدستور حدد معايير حماية حقوق الإنسان والحريات ومبادئ الشرعية، وتمت لاحقاً المصادقة أيضاً على القانون الدستوري الخاص بأمن الدولة، باعتباره مرسوماً قانونياً أساسياً ذا طابع تنسيقي. وعلى هذه القوانين الدستورية اعتمدت التشريعات الجديدة الخاصة بالقانون الإجرامي بفرعيه التنفيذي والتشريعي، والقانون الخاص بالشرطة وتنظيم علاقة أفرادها بالخدمة، والقانون الخاص بإدارة الأزمات والطوارئ (الفيضانات، الكوارث العامة)، والقانون الخاص بأجهزة المخابرات وكيفية مراقبتها، وعدد من الأحكام التشريعية الأخرى في القطاعين القانونيين المدني والتجاري. وقد ساهم كل ذلك بالتعامل مع مسألة القمع العقابي بصفتها وسيلة تكميلية فقط، في حين لم يعد يعتبر النشاط الإنساني العادي الذي لا يناقض القوانين عملاً إجرامياً.

لقد انطلقت الهيكلية التنظيمية للنظام الأمني من مسألة أن الفروع المختلفة لهذا النظام كانت قادرة على مراقبة بعضها بعضاً. وبدأت الفروع المركزية للشرطة تحل الجرائم الأكثر خطورة، في حين ركّزت فروع الشرطة في المقاطعات على مسألة الأمن العام بالدرجة الرئيسية ومشاكل السير والمواصلات. وخضعت وزارة الداخلية لمشروع التحويل المدني عندما أصبح أفراد الشرطة يعملون لدى الشرطة فقط وينفذون مباشرة العمل الأمني. وعملت الشرطة تحت إشراف الإدارة المدنية لوزارة الداخلية، ونشأت فيها أرضية اقتصادية جديدة ونظام رواتب جديد. وتم نقل كل ما لم يرتبط بعمل الشرطة إلى إشراف الإدارة المدنية للدولة، بحيث لم تعد القوى الأمنية قادرة على الإطلاع على كشوفاتها إلا استناداً لأحكام القانون.

ومع فتح حدود الدولة نشأت مشاكل جديدة مرتبطة بالجريمة المنظمة والجريمة المالية بشكل خاص. وكان من الضروري أن تتلائم القوانين مع هذه الظواهر فسهّلت بشكل أفضل عملية التحقيق في الأعمال الإرهابية التي يعاقب عليها القانون وتوضيحها، وكذلك الأمر في مسألة نشر أسلحة الدمار الشامل، وإنتاج وتوزيع المخدرات، والتجارة بالأشخاص وغيرها من الأعمال المخلة بالقانون التي كانت ترتكب لمصلحة المجموعات الإجرامية.

لكن عملية التحويل لم تمر بالطبع دون أخطاء ونواقص، وخصوصاً تلك المرتبطة بالأمور التنظيمية والفردية. إضافة لذلك فقد ارتفعت بشكل حاد نسبة الجريمة الفردية، ولم يكن كافياً الإشارة بأن هذه الظواهر السلبية كانت بمثابة ضريبة من أجل تحقيق الديمقراطية. وقد تعامل المواطنون مع المشاكل الأمنية باعتبارها أولويات، وكان الشعور بالأمن يعتبر من أعلى القيم. والخطأ الرئيسي الذي نشأ تجسّد بالتقليل من أهمية تلك المشاعر، وأحياناً في عدم توفر الشجاعة الكافية للوقوف بحزم خلف القرارات الذاتية في مواجهة الرأي العام.

لقد تمت عملية تحوّل القوى الأمنية في إطار عملية التحويل الشاملة للبلاد، حيث تغيّر خلالها النظامان السياسي والاقتصادي بالكامل، وتمت خصخصة ممتلكات الدولة بشكل شامل، ونشأ اقتصاد السوق. وكان يجب بالضرورة أن تشأ هنا فسحة تنمو فيها ظواهر سلبية أخرى مثل المحسوبية، وتدخل الاقتصاد في السياسة أو العكس، والفساد. وإذا احتسبنا مع كل ذلك مسألة عدم احترام القوانين الموروثة من النظام الشمولي، وعدم محاكمة جرائم الماضي، والنشاطات الاقتصادية الجديدة لأبرز ممثلي النظام السابق، فسنجد أنه لم يعد هناك مجال للتعجب بأن المواطنين المحبطين بسبب عدم تحقيق توقعاتهم، أصبحوا بالضرورة أشخاصاً مرتابين ومشككين، وتوقفوا عن الاهتمام بالأمور العامة.

لقد كان لعملية التحوّل منطقها وحتى تبريرها القانوني، وكان من الممكن تنفيذها بشكل أفضل، لكنها شكّلت تغييراً جذرياً في حياة مجتمعنا.. تغييراً إيجابياً بكل تأكيد. ولم تساهم القوى الأمنية التي نشأت خلالها بفرض حكم القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات وحسب، بل أيضاً بانضمام بلادنا إلى الهيئات اليورو أطلسية وإلى الاتحاد الأوروبي.

لم يكن يان رومل قادراً على الدراسة في الجامعة لأسباب سياسية، وقد ساهم في كثير من نشاطات المعارضة. ساهم في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ بالحملة المعلوماتية للمنتدى المدني. منذ كانون الثاني وحتى آب ١٩٩٠ كان بالإضافة لميروسلاف تيل وميروسلاف ليهكي ناطقاً رسمياً باسم حركة ميثاق ٧٧. وفي نيسان من العام ١٩٩٠ عيّن نائباً لوزير الداخلية في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية، وفي الأعوام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦ عيّن وزيراً للداخلية في الجمهورية التشيكية. أنتُخب في تشرين الثاني ١٩٩٨ عضواً في مجلس الشيوخ التابع لبرلمان الجمهورية التشيكية وبقي فيه منذ كانون الأول ٢٠٠٠ ولغاية تشرين الثاني ٢٠٠٤ حيث شغل منصب نائب رئيس المجلس للشئون الخارجية قبل أن تنتهي ولايته النيابية. لم يرشح نفسه بعد ذلك في أية انتخابات أخرى.

تحويل أجهزة المخابرات

بيتر زيمان

لا تختلف كثيراً من حيث المبدأ الأدوات التي تعمل من خلالها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة للدول أو الأنظمة أو الحقب التاريخية المختلفة. فجميعها تستخدم العناصر السرّية كأحد المصادر الرئيسية للمعلومات، وجميعها تستخدم ـ بمستويات تقنية مختلفة ـ وسائل الرصد والمراقبة والتوثيق. وجميعها تعمل انطلاقاً من مبدأ تحقيق السرية والأمن الذاتي ومن عملية تجميع المعلومات الأمنية الضرورية. وجميعها تتمتع بطبيعة الحال بصلاحيات خاصة.

إلا أن الاختلاف الجوهري يتمثل في أهداف هذه الأجهزة: فأجهزة المخابرات في الدول الديمقراطية تعمل من أجل حماية أمن الدولة والمجتمع من أية تهديدات داخلية أو خارجية، في حين أن الأجهزة المماثلة في الأنظمة الشمولية تحمي الأنظمة والنخبة الحاكمة، وتخدم الأهداف التوسعية المحتَملة. وعادة تتحول الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الدول الشمولية إلى شرطة سرية توكل إليها مهمة مراقبة المواطنين وملاحقة أعضاء ومجموعات المعارضة، وتكون عادة فوق القانون.

ومباشرة بعد هزيمة أو إنهيار السلطة الشمولية المسيطرة، فإن الهدف الرئيسي الماثل أمام المجتمع الحر المولود حديثاً يتجسّد بالعمل على حلّ الشرطة السرية الحالية ـ وهو هدف له دور في إنجاح التغييرات وعملية التحويل. هناك سببان على الأقل لذلك: فإلغاء سلطتها ونفوذها يحصّن المجتمع المفتوح من إمكانية حدوث تغيير عكسي واستعادة الأنظمة القديمة، ويؤكد بطريقة رمزية ومرئية جداً ـ لمواطنيه وللخارج ـ حدوث الطلاق النهائي معها. إلا أن المجتمع المفتوح يتسبب بنمو الكثير من المخاطر التي كانت حتى تلك الفترة مخفية تحت بطّانية ثقيلة جداً لا يمكن التنفس من خلالها. وتتجسد أوضح سمات تلك المخاطر في نمو أشكال جديدة من الجرائم الخطيرة. فمباشرة بعد سقوط الشمولية تبرز أمام النخبة السياسية الجديدة مهمة بناء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الجديدة (سأستخدمُ لاحقاً مصطلح «الأجهزة السرية») بهدف التبسيط)، أو إجراء عملية تحويل في ما تبقى من الأجهزة القديمة.

توجد أربع مهام رئيسية للعمل المخابراتي تقوم بتنفيذها أربعة أجهزة دستورية متنوّعة: المخابرات العسكرية التجسسية الهجومية، جهاز المخابرات الخارجية الهجومية أو ما يعرف أيضا بالمخابرات المدنية، المخابرات العسكرية الدفاعية المضادة للتجسس، وجهاز الأمن الداخلي الدفاعي، أو ما يعرف بالجهاز المدني المضاد للتجسس. ويعتبر حجم خرق حقوق الإنسان والحريات مختلفاً في كل

جهاز من تلك الأجهزة العاملة ضمن الأنظمة الدكتاتورية، فهو ينمو ابتداءاً من الجهاز الأول وانتهاء بالأخير وفق طريقة هرمية. والجهاز الأخير يُعتبر الأقل استخباراتياً وفق منطق وجوهر عمله، لكنه يكون عادة شرطة سرية قمعية. وحتى في الأنظمة الديمقراطية فإن الصبغة السياسية والاستغلالية تبقى مرافقة لعمل ونشاط الأجهزة السرية، وبالتالي فإن نسبة خوف المواطنين منها تتوافق أيضاً مع ترتيبها المذكور أعلاه.

وقد مورست هذه الأدوار في تشيكوسلوفاكيا قبل ثورة تشرين الثاني من قبل الأجهزة التالية (التي كانت تدور لحد ما في فلك أجهزة المخابرات السوفييتية KGB و GRU): مخابرات هيئة قيادة الأركان (ZSGŠ)، الإدارة الأولى في وزارة الداخلية الفدرالية (FMV)، الإدارة الثالثة في وزارة الداخلية الفدرالية (VKR)، الإدارة الثانية في وزارة الداخلية الفدرالية (أمن الدولة ـ STB). وفي مرحلة ما بعد التغييرات الثورية في تشيكوسلوفاكيا ومن ثم في الجمهورية التشيكية تغير اسم المؤسسات التي ورثت الدور المذكور إلى الشكل التالي: (ZSGŠ) ومن ثم تحول ابتداء من العام ١٩٩٤ إلى جهاز المخابرات العسكرية (VZS)، ومديرية الاتصال بالخارج والمعلومات (ÚZSI FMV) وتحولت منذ العام ١٩٩٤ لتصبح (ÚZSI)، والمخابرات العسكرية الدفاعية (VOZ)، و(ÚOÚD FMV) التي تحول اسمها منذ كانون الأول ١٩٩٠ إلى(FIS FMV) ومنذ تمّوز ١٩٩١ إلى (FBIS)، ومنذ العام ١٩٩٣ إلى (BIS ČR)، ومنذ العام ١٩٩٤ وحتى اليوم إلى (BIS).

في وثيقتي المختصرة هذه سأهتم بما يعرف بالمخابرات السرية المدنية بشكل أساسي (خصوصاً تلك التي تتخصص بمكافحة التجسس)، ولن أتطرق إلى المخابرات العسكرية السرية بل سأكتفي بالإشارة إلى أن هذه المخابرات العسكرية التي تركز نشاطها على النشاط الأمني الخارجي، لم تتمكن بعد من تجاوز أزمة هويتها الذاتية وإنجاز عملية تحويلها.

القوّة السياسية التي استلمت زمام السلطة في نهاية العام ١٩٨٩ وفي النصف الأول من العام ١٩٩٠ (أي حتى موعد أول انتخابات حرة)، تشكّلت من حركة واسعة تضم مجموعات سياسية مختلفة ونشأت خلال عملية الانقلاب نفسها وليس قبل ذلك. ومهما كان حجم الدور القيادي الذي لعبه قادة المعارضة السياسية وخصوصاً من أقطاب حركة «ميثاق ٧٧» و«HOS» وغيرها من تجمعات المعارضة، فإن عددها لم يكن كافياً لكي تتمكن من تنفيذ كافة المهام المطلوبة. كما أنهما لم تكن مستعدة أبداً للتعامل مع كثير من تلك المهام، وهو ما تبيّن من الطريقة الفريدة من نوعها التي تم اتّباعها خلال عملية تحويل هيئات النفوذ والسلطة التابعة للدولة. أما الأحزاب السياسية المشكّلة حديثاً وتلك التي كانت تسعى لتحرير نفسها من تركة الماضي، فلم تلعب في هذا السياق سوى دوراً ثانوياً.

لجان التطهير والتدقيق

تم حلّ الإدارة الثانية (أمن الدولة ـ STB) بأمر صادر عن وزارة الداخلية الفدرالية بعد شهرين فقط من عملية الانقلاب. ومنذ تلك اللحظة أصبح أعضاؤها هدفاً لعملية التطهير والتدقيق التي كانت تقوم بها اللجان المدنية ولجان التطهير. وتشكّلت اللجان المدنية ـ التي كانت مؤسسات ثورية تقليدية ـ من ممثلي المنتدى المدني والأحزاب الأخرى، في حين كانت لجان التطهير والتدقيق بمثابة الآلة التنفيذية للّجان المدنية، ولعب فيها دوراً فاعلاً أعضاء الأجهزة السرية الذين أعيد تأهيلهم وتفعيلهم.

ويعتبر هذا الأمر استثناءاً تشيكوسلوفاكيا لأنه، على حد علمي، لم يحدث في أية دولة شيوعية سابقة أخرى. وقد تم ذلك بسبب ظروف تاريخية خاصة، حيث أدّى الغزو السوفييتي في العام ١٩٦٨ والذي أوقف النبض الديمقراطي الفريد من نوعه داخل الإمبراطورية الشيوعية، أدى إلى صرف عدد من عناصر الجيش والشرطة وأمن الدولة (وتمت ملاحقة عدد منهم في أوقات لاحقة)، وقد تم ذلك خلال فترة ما كان يعرف بعصر التطبيع (أي إعادة فرض القيم الستالينية) خلال الأعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢. وكان هؤلاء بالطبع الموظفون الأكثر حداثة وتطوراً وديمقراطية واستقلالا، أي باختصار هؤلاء الذين فكّروا في العام ١٩٦٨ بإجراء إصلاحات داخل أجهزة القوة التابعة للدولة. وبالتالي فقد جرى بعد ٢١ عاماً إعادة تأهيل الأعضاء السابقين في الأجهزة السرية، وتم السماح لعدد منهم (أقدّر عدد الذين عملوا في «القطاع الأمني للدولة» وفي «القطاع غير العسكري» بحوالي مئة شخص تقريباً) بالعودة مجدداً إلى الخدمة الفعلية.

إذاً فإنه من الواضح بأن المخابرات السرية للنظام الشيوعي التشيكوسلوفاكي مرّت بعد العام ١٩٦٨ بمرحلة من الجمود وعدم الاستمرار فيما يتعلق بقطاع الموارد البشرية خصوصاً. وقد ساهمت حالة التشدد الإيديولوجية التي اتسمت بها مرحلة التطبيع بمنع التطور التدريجي لأجهزة المخابرات نحو شكل من أشكال «الشيوعية الوطنية» التي كانت سائدة في تلك الفترة في الأجهزة السرية المجرية والبولندية. فالتطور الاجتماعي الشامل في كل من المجر وبولندا (برغم الإعلان المأساوي لحالة الطوارئ وقمع منظمة سوليداريتا) كان يتجه خلال تلك الأعوام نحو عملية التحرير التدريجية، ونحو حرية بارزة على الصعيد الثقافي وجزئية على الصعيد السياسي. ليس مستغرباً إذاً أن عامة الشعب هناك اكتفت بعد تغيير النظام بتسريح أفراد أمن الدولة فقط من الخدمة، أي هؤلاء الذين كان يركّزون على ما يعرف بالعدو الداخلي.

لقد كان الهدف من عملية التطهير والتدقيق فرز موظفي أمن الدولة إلى ثلاثة مجموعات: الأولى التي بإمكانها أن تخدم ضمن الأجهزة السرية الجديدة، وتلك التي سيتم فرزها إلى الشرطة، والثالثة التي يجب أن تُحلّ بشكل كامل. ولأن اللجان المدنية ولجان التطهير كانت تعمل «كل على حدة»،

بشكل ذاتي كلياً وبعيداً عن المركز، ودون إدارة أو أية تحضيرات من أي نوع، فالنتائج التي تحققت كانت غير منسجمة بشكل طبيعي وحتى أنها في بعض المقاطعات كانت غير جديرة بالثقة. لكن برغم كل ذلك فقد كانت تلك الخطوة هي الوحيدة الضرورية التي يمكن تنفيذها في تلك المرحلة، ولم يكن ممكناً القيام بها دون مساعدة كل هؤلاء العملاء الذين أعيد تفعيلهم، برغم الانتقادات الواسعة التي رافقت ذلك: فمن مِن العملاء الجدد كان يعرف أصلاً أي شيء هذا إذا لم نقل تفاصيل وجوهر عمليات التطهير، أو ملفات الكوادر، أو المصطلحات الخاصة المستخدمة، أو كيفية التفكير في العالم الداخلي للقوى الأمنية؟

مكافحة التجسس

بعد حلّ أمن الدولة وبدء عمليات التطهير، نشأ في البلاد أول «خَلَفٍ لجهاز أمن الدولة» - أي جهاز مكافحة التجسس (كجزء من وزارة الداخلية) الذي أُطلق عليه اسم مؤسسة حماية الدستور والديمقراطية (ÚOÚD). وأصبح زدينيك فورمانيك الذي أعيد تأهيله أول مدير لهذه المؤسسة، لكنه لم يصمد في منصبه إلا شهرين فقط بسبب الإضطرابات التي كانت قائمة في وزارة الداخلية. بعد ذلك استلم المنصب ولمدة ثلاثة أشهر تقريباً نائب وزير الداخلية الجديد والمعارض السابق يان رومل. وبعد الانتخابات الأولى في حزيران ١٩٩٠ انتقل منصب المدير إلى ييرجي مولير، القائد الطلاّبي في فترة الستينات. في تلك الفترة دُعي أعضاء كثيرون في اللجان المدنية ولجان التطهير لكي ينضموا إلى الأجهزة السرية الجاري بناؤها. ونشأت نتيجة لذلك مشكلة جديدة: فالأشخاص الذين كانوا يدقّقون هم الذين اختاروا الموظفين الذين سيعملون تحت قيادتهم في المستقبل.

لقد تشكّلت مؤسسة حماية الدستور والديمقراطية (ÚOÚD) في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ من مجموعات مختلفة كلياً من جهة الأفراد. وتشكّلت المجموعة الأولى من الأعضاء «السابقين» في أمن الدولة (STB) الذين نجحوا بالبقاء بعد مشروع التطهير والتدقيق. كما تشكّلت أيضاً من أعضاء الوحدات المتخصصة في «النضال ضد العدو الخارجي» وتشكيلات «حماية الاقتصاد»، ومن ثم التشكيلات المتخصّصة بتأمين الصيانة الفنية والتقنية (باستثناء حالة وحيدة، فإنه لم يكن بين هؤلاء أشخاص عملوا خلال العهد السابق ضد ما كان يعرف بالعدو الداخلي). وفي المرحلة الأولى شملت العملية مئات من العناصر المخابراتية السابقة، أما في الأعوام التالية وبعد موجة عمليات التأهيل وإعادة الهيكلة فلم تشمل إلا عشرات منهم فقط. الأمر الأكيد الذي ساد في تلك الفترة هو أن هؤلاء العملاء لم يتبوؤوا المناصب القيادية، وكانوا في الغالب أشخاصاً يُتقنون الأمور الحرفية المرتبطة بالعمل المخابراتي، وكانوا منضبطين ومخلصين جداً للقادة الجدد. المجموعة الثانية تشكلت من العملاء الذين أعيد تفعيلهم وتقاعدوا بعد عامين من ذلك. وتمثّلت المشكلة الرئيسية لدى هؤلاء في أنهم كانوا يفهمون دور الأجهزة السرية كما لو كانوا في الستينات، ولم يتمكنوا

من الاستيعاب بأن العالم قد تغير بشكل جذري. لكن برغم ذلك فإن خبراتهم شكّلت في غالب الأحيان وفي كثير من المفاهيم المدرسة التي كان يستفيد منها العملاء الجدد. وجاء من السلك المدني «أشخاص جدد»، كانوا أعضاءاً في المعارضة السابقة بشكل خاص (وقد احتل هؤلاء المناصب القيادية) وفي بعض الفترات الأخرى أصدقاءهم ومعارفهم. وكان مشروع القبول في بداية الأمر «ثورياً» جداً وشكلياً، أي دون أية مراعاة لمسألة الكفاءة. لذلك فقد ظهر بين أعضاء جهاز مكافحة التجسس بعض الأشخاص الذين لم يملكوا أدنى المؤهلات التي تخوّلهم أن يصبحوا موظفي دولة. ويمكن وصف المجموعة الأولى بأكملها بأنها كانت في البداية شبيهة بمجموعة تائهة من الشباب غير المنضبط.

في الواقع فإن تساؤلات واضحة مثل «لماذا يجب أن تكون هناك أجهزة مخابرات؟ وكيف يجب أن تعمل؟» لم تطرح أبداً للنقاش، بل كان يتم الإشارة في بعض الأحيان إلى التصور غير الواضح المعروف بـ «الدفاع الدائري». وكان الاعتقاد السائد بشكل عام هو أن تطور القطاع الأمني بأكمله، بما فيه الأجهزة السرية، يجب أن يمر عبر طريق من التطور المستمر، أي التغيير التدريجي على صعيد الأفراد لكن دون أن يتم إلغاء الأجهزة الأصلية للتجسس ومكافحة التجسس. وقد تبنّت الدول الشيوعية السابقة المجاورة لنا هذه الطريقة أيضاً، ولم ينشأ خلاف حول هذا الأمر إلا فيما يتعلّق بحجم وسرعة عملية تحويل الطاقم القديم.

كان الجميع يعلم بأن الأجهزة السرية يجب أن تتمتع في الدولة الديمقراطية بتفويض استناداً للقانون. لكن أحداً لم يدرك ـ وهذا يسري على جميع المجموعات المدرجة أعلاه ـ حجم التغييرات التي حدثت خلال العشرين عاماً الماضية في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة ارتباطاً بعلاقة المواطن وسلطة الدولة. ولم يدرك أحد بالكامل أنه يجب أن تكون هناك حدود لفرض السرية، وأن العلاقات الشفافة مع مؤسسات الدولة ضرورية، وأن الأجهزة السرية في الدول الديمقراطية تقدّم عادة تقارير سنوية، وأنه مفترض عليها (بنسبة معتدلة) أن تتواصل مع وسائل الإعلام، وأنه يجب عليها الخضوع للرقابة البرلمانية. لكن من الضروري التأكيد في هذا السياق بأن مبادئ تحمل المسئولية وتقديم الحسابات (ما يوصف باللغة الانجليزية بكلمة accountability) في الأجهزة السرية لم تنشأ حتى في أوروبا الغربية إلا في تلك المرحلة، أي بداية التسعينات، وبالتالي فإنه ليس مستغرباً أننا لم نطّلع عليها إلا لاحقاً.

التصور الآخر المصادق عليه بشكل جماعي كان يقضي بفصل جهاز مكافحة التجسس بصفته «قوة للحصول على المعلومات» عن وزارة الداخلية والشرطة بصفتهما «قوة تنظيمية ـ قمعية». وقد عنى ذلك الاختيار الواضح للأجهزة السرية ذات التأثير الداخلي دون أن تتمتع بأية صلاحيات عقابية قانونية أو بوليسية، على غرار ما هو قائم في ألمانيا وبريطانيا (أما البولنديون فكان اختيارهم مختلفاً، حيث أن جهازهم السري لمكافحة التجسس لا يزال حتى اليوم يتمتع بصلاحيات التحقيق

الجنائي). لكن الموضوع المرتبط بموعد وكيفية فصل جهاز مكافحة التجسس عن وزارة الداخلية تحول إلى مادة للنزاع السياسي الحاد، حتى على المستويين البرلماني والإعلامي. وفي تلك الفترة كان بعض أعضاء جهاز مكافحة التجسس ينظرون بعين الريبة حيال طريقة تصرف وزارة الداخلية (والعكس صحيح). والموضوع الآخر الذي خضع للنقاش في تلك الفترة ركز على إمكانية وضع الأجهزة السرية تحت الرقابة الحصرية للبرلمان.

الجدد والقدامى

العلاقة التي نشأت بين الأعضاء الجدد والقدامى اكتسبت طابعاً تكاملياً فريداً من نوعه. ويمكن تفسير ذلك بطريقة مبسّطة للغاية ـ الأعضاء الجدد كانوا يتولّون القيادة، والأعضاء الذين أعيد تفعيلهم يضعون التصور، والأعضاء السابقون كانوا يحدّدون كيفية العمل. وبهذا فإن حالة التكامل المذكورة تمثّل إلى حد ما أيضاً شكلاً مشتركاً وملائماً من ظاهرة نشوء الطفيليات. حيث ما كان الأعضاء الجدد محترفين لكنهم كانو أصحاب نوايا حسنة، أما هؤلاء الذين كانت لهم تجربة خاصة بسبب كونهم في السابق محط اهتمام الشرطة السرية للنظام البائد، فقد جسّدوا من خلال هذه التجربة على الأقل ضمانة ذاتية بأن لا تلجأ الأجهزة السرية الجديدة للممارسات المقزّزة لسابقاتها ـ لكنها لم تجسّد ضمانة مطلقة بالطبع (باعتبار إغراءات ملذات السلطة). وكان هناك كثير من العمل المفترض القيام به بعيداً عن التجاذبات الداخلية والدفاع الذاتي عن الجهاز، ولم يكن الأعضاء الجدد قادرون على القيام بها بالشكل المطلوب (باختصار، فإن الدورات التدريبية في الخارج لم تشكّل العصا السحرية التي ستجعل من هؤلاء خبراء أكفاء في مجال عملهم). وقد أمّن الأعضاء الجدد للأعضاء السابقين الحماية مقابل عملهم المنجز، وتحولت العلاقة العملية بين الزملاء إلى روابط مشتركة أوثق، وحتى إلى صداقات إنسانية.

في غضون عامين تحول بشكل جذري موقف الأشخاص المقرّبين من هؤلاء الذين قرروا الانضمام إلى الأجهزة السرية الجديدة. ففي العام ١٩٩٠ حظي الشخص المعني بتقدير واحترام كبيرين لشجاعته بالدخول إلى «عرين الأسد»، وبعد ذلك أصبح لفترة من الزمن بمثابة قناة مفيدة تعمّم من خلالها بعض الأمور الحقيقية أو المزيفة التي كانت تُعتبر محل اهتمام لدى عامة الشعب، لكنه أصبح بنظرهم في النهاية عضواً في مجموعة من الهواة الذين يستحقون الشفقة، أو شرطي مثير للشبهات. واستناداً للأنباء الإعلامية الصادرة في ذلك الوقت والتي ركزت على الفشل الذريع للقوى الأمنية الجديدة، فقد بدت الأمور هكذا بالفعل، ولم يكن ملاحظاً أبداً وبشكل عام أن تلك المرحلة شكّلت مرحلة إبداع نوعية داخل جهاز مكافحة التجسس. لكن الواقع أنه كان لظاهرة عدم الاحترافية بعض المنافع المحدودة، مثل النظر بشكل جديد نحو العالم والتمتع بالحماس في العمل.

بعد فترة من التأقلم مع العمل ساهم العملاء الجدد بكشف بعض الخيوط المرتبطة بقضية الهجوم الإرهابي فوق بلدة لوكربي على سبيل المثال. واكتشفوا في الوقت المناسب العوارض الأولى لأشكال الجريمة الاقتصادية الجديدة، وهو ما لم يكن أحد من زبائن الأجهزة يرغب كثيراً بسماعه في تلك الفترة، وبدؤوا يراقبون وبشكل ناجح نشاطات وتحرّكات المتطرّفين، وتعاونوا مع الشرطة في مواجهة الجريمة المنظّمة ذات الطابع المافيوي. ولحد ما فقد حلّت كثير من هذه النشاطات مكان النشاط العملي والتحقيقي لأجهزة الشرطة، التي لم تكن قادرة في البداية على التعامل مع المواضيع الجديدة.

لقد شكّل التهديد المخيف والمحتمل المتمثّل بالأذى الذي قد يتسبب به عملاء أمن الدولة المصروفون من خدمتهم في البداية مصدر قلق حقيقي. وقد راقب جهاز مكافحة التجسس هذا الأمر لكنه تمكّن بعد فترة من وصف درجة الخطورة بأنها غير كبيرة. فأعضاء جهاز أمن الدولة السابق كانوا مسرورين من عملهم في القطاع التجاري ولم يثيروا القلق بأغلبيتهم العظمى. من الجدير بالذكر في هذا السياق أنه لم تكن هناك كفاية من الأشخاص الجدد، كما لم يكن تدفق النوعيات الجيدة إلى جهاز مكافحة التجسس كافياً، وهناك ملاحظة أخرى: فقد اتسمت تلك الفترة المليئة بالاضطرابات بظاهرة أخرى فرعية في الواقع ـ الزيارات والبلاغات الكثيرة من قبل المضطربين نفسياً وغيرهم من أصحاب النزعات التآمرية. وكم كان كبيراً عدد المؤامرات والكنوز المخبّئة تحت الأرض والملاجئ المحصنة التي كان من المفترض البحث عنها! لكن برغم ذلك فقد شكّل كل ذلك مدرسة مفيدة للتفكير الناقد.

إلى النادي

الأمر الذي كان مثيراً للاهتمام هو كيف تعاملت أجهزة المخابرات التقليدية في الدول الديمقراطية الليبرالية اليورو أطلسية مع الأجهزة السرية الناشئة حديثاً في الدول الشيوعية السابقة في وسط أوروبا. فبعد مرحلة قصيرة من الاتصالات التعارفية «تم قبولنا المبكر في النادي»، ومن ثم بدأت الاتصالات النشطة المتبادلة، وشارك أعضاؤنا في عمليات التدريب وما شابه. وقد تم ذلك على الأرجح نتيجة للجهود التي بذلها «الأشخاص الجدد»، وخصوصاً برعاية مباشرة من مكتب رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل.

لم يكن هناك أي معيار دولي يحدد أو ينصح أو ينظّم «كيفية ترتيب الأجهزة السرية»، لا داخل حلف الناتو ولا حتى في الاتحاد الأوروبي. كانت هناك فقط بعض النصائح الدبلوماسية التي تعرف بـ «الأساليب الأفضل»، والتي قدّمت الخطوط العريضة الوحيدة: الإدارة المدنية والرقابة الديمقراطية على القوات المسلّحة والقطاع الأمني، وعدم التحيّز الحزبي، والطلب الخاص بإصلاح موقع وصلاحية الأجهزة السرية من خلال القانون، رقابة مستقلّة خارجية من قبل البرلمان أو أي

مؤسسة أخرى شبيهة. وتشير دراسة حديثة صادرة في العام ٢٠٠٢ عن مركز الدراسات في جنيف بشأن الرقابة الديمقراطية على القوات المسلّحة، بأن الحل الأفضل يتجسد بالتقسيم المؤسساتي بين مهمات أجهزة الاستخبارات والقوى الأمنية الداخلية. فكل منها يعمل ضمن نظام قانوني مختلف وليس ملائماً بالتالي دمجها في منظمة واحدة. وقد تم اختيار هذا النموذج في تشيكوسلوفاكيا، وإن بشكل غير مقصود تماماً.

بجميع الأحوال فإنه لم يكن للشركاء الغربيين أي مأخذ على الوضع القائم في الأجهزة السرية الجديدة والتي كان لموظفي الجهاز الشيوعي السابق حصة محددة فيها. وإذا تعمّقنا في التفكير حول العلاقات مع الأجهزة الغربية، فيجب علينا أيضاً أن نفكّر في «مصالحهم ومصالحنا الوطنية».

تقسيم تشيكوسلوفاكيا

الجو العام الذي ساد بعد إنهيار الشيوعية في وسط أوروبا وخصوصاً بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي تمثل بشعور من الحماس والخيال حول «العالم الذي اصبح آمناً في الوقت الحاضر». وقد انعكس شعور المرحلة ذلك في البيئة التشيكية من خلال المفهوم الذي كان سائداً «بأننا صغار وضعفاء». وكانت الأجهزة السرية التابعة للدول الديمقراطية الليبرالية في المحيط اليورو أطلسي تعيش بعد انتهاء الحرب الباردة بأزمة دائمة تبحث من خلالها عن هويتها (فقد تم خفض عدد أفرادها وحتى ميزانيتها). ولم يكن ممكناً أن تتجنّب ذلك الأجهزة السرية الناشئة حديثاً في المجتمعات الديمقراطية الجديدة. وكانت المشكلة بالنسبة للأمريكيين أنفسهم، وبالطبع للتشيكوسلوفاكيين أيضاً، تنحصر في «تحديد العدو وأشكال التهديد».

بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا فإن الموضوع السياسي المركزي الذي كان سائداً خلال العامين الأوّلين بعد الإنقلاب تمثل أولاً بإيجاد حل للترتيب القانوني للجمهورية الفدرالية، أي انطلاقاً من الضغط الذي مارسته سلوفاكيا الطامحة بالتحرر والذي كان يتوجه نحو الجمود الدستوري وثانياً اختيار نموذج عملية التحول الاقتصادي. وقد ساهمت نتائج الانتخابات التي جرت في صيف العام ١٩٩٢ بتوضيح هاتين المشكلتين الرئيسيّتين بشكل مسبق، فتم اختيار طريق التحويل الاقتصادي وبالتالي تقسيم جمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية إلى دولتين.

ولم تبق هناك طاقة لحل المشاكل الأمنية. فالنخبة الحكومية الجديدة لم تعرف ما هي الأجهزة السرية وكيف تتشكّل، وفي غالب الأحيان لم توليها الاهتمام المطلوب، ولم تعرف كيف تقودها أو توجهها من خلال الأوامر أو تراقبها. وقد ساهمت هذه اللامبالاة وعدم التفهّم وحالة التوتر الشاملة السائدة في تلك الفترة بتشويه صورة الأجهزة السرية مجدداً في نفوس المواطنين، وبالتالي صعّبت عملها وإمكانية تطورها الاحترافي اللاحق. وكانت الأجهزة التشيكية تحصل على التقييم والتقدير الإيجابيين عادة من الشركاء الأجانب بدلاً من أن تحصل عليه من المسؤولين في السلطة

المحلية. وحاولت هذه الأجهزة حماية نفسها بشكلٍ مقابل، لكن يمكن القول أيضاً بأنه كان لديها الكثير جداً من الوقت لكي تهتم بنفسها فقط، بدلاً من أن تهتم بالمهام التي أنشئت من أجلها.

لقد واجه جهاز مكافحة التجسس صدامات خارجية مؤلمة وخلافات داخلية. وفي العام ١٩٩١ نشأ جهاز المعلومات الأمنية الفدرالي (FBIS) الذي كان قد استقلّ بشكل نهائي عن وزارة الداخلية، وكان مدراؤه يتبدّلون باستمرار. وكانت مكاتبه الإقليمية موجودة في المدن الرئيسية للمقاطعات لكن الجهاز بأكمله كان يعمل بالأحرى كتجمع كونفدرالي بين مؤسسات وأجهزة تتعاون فيما بينها، ويأخذ نشاطه أحياناً شكلاً من الدراما الارتجالية. وكان الضعف الرئيسي يتجسّد بفقدان السيطرة الإدارية على الجهاز بأكمله. وبعد تأسيس الجمهورية التشيكية أعيدت تسمية جهاز مكافحة التجسس المدني ليصبح جهاز المعلومات الأمنية للجمهورية التشيكية (BIS ČR)، ومنذ العام ١٩٩٤ تم شطب كلمة الجمهورية التشيكية ليصبح جهاز المعلومات الأمنية (BIS). الأمر المثير للإهتمام هو أن طريقة التوظيف في المكاتب السلوفاكية تلوّنت أكثر بصبغة «سياسية ـ حزبية» من المكاتب التشيكية.

بوميرانغ

(انعكاس الفعل على الفاعل)

خلال الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ جرت في الجمهورية التشيكية خطوات تحويلية هامة شملت المجتمع بأكمله. فقد نشأت أنواع جديدة من الملكية، وتأسست الأحزاب السياسية الجديدة وكان التشيك يملكون ما يوازي ثقة النفس التي يتمتع بها عادة أنجح طالب في أوروبا. وظهر في وسائل الإعلام رأي جديد حول عمليات التحول المستمرة في تلك الفترة. واعتمد ذلك على أبسط ردة فعل حيال سقوط الدكتاتورية ذات الطابع السوفييتي المتمثلة في موجات من «الحساسية اليمينية» المرتبطة بالعداء المدوّي للشيوعية. وفي نفس الوقت بدأت حالة الحماس التي سادت بعد التغييرات تخف تدريجياً وظهر نقاش بخصوص تصفية الحسابات مع الماضي. ووُضعت مخابرات الدولة الشيوعية السابقة (STB) تحت الضوء مجدداً بصفتها أحد ممثلي الشر وبالتالي لعبت دور المذنب. كما تم وضع الأجهزة السرية الجديدة لتلعب دور المشارك بالذنب، حيث «كيف بإمكانها العمل بشكل جيد وفي صفوفها أعضاء من مخابرات الدولة السابقة؟».

وأعيدَ مجدداً طرح سؤال حول ما إذا كان من الملائم اختيار طريقة التغييرات المتواصلة. ألم يكن من الأفضل اختيار «حل الصفر» الذي خضع لنقاش مستمر ـ أي صرف جميع أعضاء الأجهزة السابقة وبناء أجهزة جديدة من البداية كلياً؟ وكان معارضو حل الصفر يستخدمون جدلية تحذّر من حقيقة مفادها أن العميل المحترف لا ينضج إلا بعد فترة تمتد من سبعة إلى عشرة أعوام، وبالتالي فإن الجهاز السري سيبقى حتى تلك الفترة ضعيفاً وغير قادر على حماية البلاد. وهذه جدلية قوية حقاً،

ولذلك فإن الدفاع عن الحل المصادق عليه تطلّب الكثير من الشجاعة. وقد بحث مدراء الأجهزة عن حلول وسط مقبولة، أحياناً متناقضة مع موقفهم وتوجهاتهم السابقة.

لكن بمجرد أن يتم اختيار الحل، وإن كان ذلك يتم عن غير سابق إدراك وتخطيط، فإنه يرسم ملامح التطور القادم ويمنع بالتالي العودة إلى نقطة الصفر مجدداً. ولذلك فقد اختارت الأجهزة السرية التشيكية طريق «التغييرات المتواصلة»، واستخدمت أحياناً عمليات إعادة التنظيم المكثفة، وإضطرت أحياناً أخرى لأن تبطئ لأسباب تقنية. وحسب رأيي العملي الناجم عن المراقبة، فإن مراكز العمل السرية التي نضجت بشكل احترافي وعملي هي تلك التي كانت تضم في البداية جزءاً أو أغلبية من الناس الجدد، لكن كان يوجد إلى جانبهم أيضاً بعض الأشخاص «السابقين» الذين كانوا يعملون معهم. أما مراكز العمل الأقل نجاحاً فكانت تلك التي كان يوجد فيها غالبية من العملاء السابقين أو تلك التي لم يكن يوجد فيها أي شخص منهم. إن ملاحظاتي «المتواضعة» متناسقة مع نتائج الدراسات المتخصصة حول عملية التحويل، والتي تشير بشكل عام بأن التطور المستقر يتم عادة في تلك الدول التي تستخدم جزءاً من النخبة القديمة لتحقيق التحول من الدكتاتورية نحو الديمقراطية. لكن هذا الرأي منتشر في الدوائر الأكاديمية فقط، حيث أنه لا يوجد حتى الآن من يريد التعبير عنه في النقاشات السياسية أو الإعلامية العامة.

وهناك ملاحظة مهمة أخرى. أن للأجهزة السرية رسالتها وأهدافها، وباستثناء الفترة القصيرة التي تحلّ مباشرة بعد استلام السلطة من قبل النظام الجديد (حيث يجب عليها العمل من أجل تأمين الأرشيف والممتلكات)، فإنه لا يجب على تلك الأجهزة أن تلعب دور المؤسسة التي تتولى عملية اجتثاث الشيوعية. وفي حال كانت هناك إرادة سياسية وجو اجتماعي ملائم يسمح بإطلاق عملية الأرشفة ولاحقاً الإجراءات القانونية لتصفية الحسابات مع النظام السابق، فإنه يتوجب أن توكل هذه المهمة إلى مؤسسات جديدة أخرى. بالطبع إن صداماً من المصالح المتناقضة والمشروعة سيتم بينها وبين الأجهزة السرية، ولن يكون من السهل أبداً تحقيق التوازن في مثل هذه المسائل.

لقد كانت خطة وزارة الداخلية الفدرالية خلال الأعوام ١٩٩٠ أو ١٩٩١ تتمثل في حلّ المخابرات بشكل كامل أو على الأقل تغييرها إلى مؤسسة منفعة عامة لتقييم الصحافة الأجنبية في إطار اتفاقيات من الاحترام المتبادل مع قوى الخارج. وكان مفترضاً في البداية بالطبع تفكيك قواعد المخابرات الشيوعية السابقة في الخارج، بما فيها تلك التي كانت تعرف بأنها غير شرعية. ولم يكن ذلك هدفاً تافهاً على الإطلاق. فقد كان من الممكن على سبيل المثال إرسال مسلحين ليحتلوا مكاتب مخابرات الدولة الشيوعية السابقة في مقاطعة من المقاطعات، وختم المكان بالشمع الأحمر وصرف أعضاءه، لكن ذلك لم يكن ممكناً حصوله في عاصمة دولة أجنبية. وقد تولى عملية تفكيك المخابرات الشيوعية الأشخاص الذين كانوا على علم بأسلوب عملها، أي أعضاؤها السابقون الذين أعيد تأهيلهم، باعتبار أن أساليبها لم تتغير كثيراً منذ الستينات. ولذلك فإن هؤلاء

الأشخاص الكبار في السن يستأهلون الشكر الذي لم يحصلوا عليه من الوطن. لكن في المراحل التالية أصبح عدد من هؤلاء للأسف يشكلون عقبة أمام التطور التالي.

النصف الأول من التسعينات كان بالنسبة للمخابرات المدنية مرحلة من مراحل الدفاع والمراوحة. فقد أُبعدت هذه المخابرات (بعكس بولندا والمجر وسلوفاكيا) عن بيئتها من قبل شريكها وزبونها الطبيعي، أي وزارة الخارجية والخدمات الدبلوماسية. وأتجرأ على القول بأن الطرد الشامل للعملاء من الخدمات الدبلوماسية منح موظفي وزارة الخارجية شعوراً من التطهير الذاتي. وكان ذلك الشعور خاطئاً بالطبع. ولم تعد العلاقات المتبادلة إلى سابق عهدها إلا في الأعوام ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠. إن عمل المخابرات المدنية يجب أن ينبع بطبيعة الحال من التصور الخاص بالسياسة الخارجية والمصادق عليه، ولا يجب أن يؤثر بشكل سلبي على العمل الدبلوماسي. لكن بإمكانه أن يقدم مساهمة مفيدة جداً من خلال استخدام أدواته المحددة للحصول على المعلومات المطلوبة.

المجر وبولندا

تم خلال الأعوام ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤ استبدال تسعة مدراء في قيادة جهاز مكافحة التجسس المدني التشيكي، وستة في قيادة المخابرات المدنية. وباستثناء اثنين من هؤلاء، فإن جميعهم لم يكونوا شيوعيين سابقين، بل كان من بينهم حتى أربعة من السجناء السياسيين السابقين وخمسة من الموقعين على «ميثاق ٧٧» المعارض. وقد شغلت حوالي عشرين شخصية من الموقّعين على الميثاق المذكور مراكز قيادية مختلفة في جهازي مكافحة التجسس والمخابرات. وبالرغم من أن هذا الأمر لا يعكس أي شيء محدد حول القدرات الإدارية والقيادية لهؤلاء الأشخاص، إلا أنه يشكّل مؤشراً إيجابياً حول الحكومات اليمينية واليسارية في تشيكوسلوفاكيا ولاحقاً في الجمهورية التشيكية.

كان الوضع مختلفاً في المجر. فعندما استلمت حكومة أوربان زمام السلطة في البلاد خلال خريف العام ١٩٩٨، عيّنت على رأس المخابرات ومكافحة التجسس ضباطاً من الأجهزة الشيوعية السابقة. وكان الأمر أكثر تعقيداً في بولندا. فمنذ العام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٢ مورست مهام المخابرات المدنية من قبل «مؤسسة حماية الدولة» التي دمجت وظيفتي المخابرات ومكافحة التجسس. ومنذ العام ٢٠٠٢ يقوم جهازان مستقلان بممارسة هذا الدور. أما في الأعوام ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢ فكان مدراء المؤسسة المذكورة يأتون من صفوف النشطاء السابقين في حركة سوليداريتا المعارضة، باستثناء شخص واحد من الكوادر القديمة والذي تم تعيينه خلال الفترة التي تولّت فيها حكومة يسارية زمام السلطة.

لقد امتلكت بولندا دائماً جهازاً مخابراتياً نوعياً. ولم يتغير هذا الأمر حتى بعد العام ١٩٨٩ حيث وبالرغم من حدوث عملية تطهير جزئية في الأجهزة السرية، لم يتم تفكيك الشبكات المخابراتية الأصلية. والضباط الذين بقوا في الخدمة أعلنوا في غالب الأحيان ولاءهم للنظام والرئيس الجديدين.

وكان معروفاً عن الرئيس فاليسا بأنه كان ضعيفاً أمام هذه المؤسسة وكان يستفيد من خدماتها بكل سرور. وكان مدراء المخابرات العاملون ضمن إطار المؤسسة المذكورة ـ في عهد الحكومات اليمينية وحتى اليسارية ـ من الكوادر القديمة دائماً.

من جهتها لم توافق الأحزاب والحركات السياسية المتناثرة على يمين وسط الساحة السياسية أبداً ووجد ما يعرف بالضباط الموالين، وخصوصاً هؤلاء الذين عملوا قبل العام ١٩٨٩ في الشرطة السرية البولندية. لكن الحقيقة الماثلة كانت أن اليمين لم يكن يتمتع بتمثيل قوي وموحّد داخل البرلمان، ولم يكن يملك بالتالي التفويض اللازم لتغيير أي شيء في هذا الوضع. وقد تغير ذلك من خلال توحيد المجموعات التي نشأت في مرحلة ما بعد منظمة سوليداريتا ضمن التحالف الذي كان يعرف بـ (AWS) في العام ١٩٩٨. وقد شهد هذا التحالف نقاشاً حول «خيار الصفر» في الأجهزة السرية، والذي تمثل باقتراح حل الأجهزة السرية والبدء من جديد. لكن ذلك لم يحدث في نهاية المطاف. فقد ساهمت بعض القضايا بالكشف عن وجود روابط سياسية بين تشكيلات قيادية مختلفة في المؤسسة وبعض أقطاب الصراع السياسي الداخلي في بولندا. وحتى الآن فإن مسألة تسييس الأجهزة السرية في بولندا تعتبر مشكلة قائمة.

سلوفاكيا

تعتبر سلوفاكيا أيضاً حالة خاصة. ففي الأعوام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ استلمت قيادة الأجهزة السرية المدمجة(SIS) (المخابرات ومكافحة التجسس) شخصيات ظلامية ساهمت من خلال أفعالها بتعميق العزلة الدولية التي كانت تعاني منها سلوفاكيا في تلك الفترة. وشهدت الأجهزة السرية السلوفاكية خلال الفترة ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٤ (بعكس تشيكيا) سلسلة من التغييرات التالية على الصعيد الفردي. وفي العام ١٩٩٣ «تخلّت» عن عملية إشراك أعضاء الأجهزة السلوفاكية السابقة (FBIS)، وتم طرد الكثير من الأشخاص لكن في نفس الوقت قبول الأعضاء السابقين لجهاز أمن الدولة (SB). وبعد استلام الحكومات الديمقراطية لزمام السلطة في البلاد في خريف العام ١٩٩٨ كان من الضروري التخلّص من هؤلاء العملاء السابقين.

لذلك قرر المدير الجديد في العام ٢٠٠٣ وبعد أعوام طويلة تبنّي «خيار الصفر» بشكل مفاجئ، وودّع بالتالي ما تبقى من ضباط عهد مخابرات الدولة الشيوعية السابقة (STB) حتى هؤلاء الذين كانوا يخدمون بولاء تام. هذا التطور شكّل حالة من النضج الاحترافي للأجهزة لكنه ساهم بإثارة الظاهرة السلوفاكية المثيرة للقلق والتي تعرف بالأجهزة المتوازية. فالضباط المطرودون أخذوا يعملون بشكل مخابراتي لصالح مؤسسات محددة غير حكومية. ومقارنة بالدول المجاورة المذكورة، وبغض النظر عن رأي قسم من الصحفيين، فإن تورط وتدخل الأجهزة السرية التشيكية في عالم السياسة الداخلية كان ضئيلاً جداً.

إن خيار الصفر المذكور لم يلق ترحيباً من قبل أي من الدول المذكورة ولذلك لم تتبناه بل اختارت طريق التغيير التدريجي. ففي تشيكيا توصلت الأجهزة السرية المدنية والعسكرية (VOZ) بعد بضعة أعوام إلى حل «قريب من الصفر»، وفي سلوفاكيا ـ بعد التطور المذكور أعلاه ـ إلى تبنّي خيار الصفر بشكل متأخر لكن مع تنفيذ متسرّع نسبياً، في حين كانت بولندا وخصوصاً المجر الأبعد عن مسألة تبني خيار الصفر هذا. وفي أستونيا وبشكل أقل نجاحاً وحتى في لاتفيا، تم إنشاء أجهزة سرية جديدة بالاعتماد على أشخاص وشباب جدد بشكل خاص.

ماذا كان يمكن أن يحدث لو...

هذا السؤال يكون عادة محور المقالات التاريخية المتخصصة والمعتمدة على حقائق متناقضة. وأحياناً أفكر بدوري عمّا كان من المفترض القيام به لكي تتم عملية تحويل الأجهزة السرية التشيكوسلوفاكية والتشيكية بأقل الآلام الممكنة، دون ثغرات كبيرة وبنتيجة أكثر فعالية. وعما إن كان بإمكاني أن أقدم النصيحة لنفسي ولزملائي في العام ١٩٩٠ بالاعتماد على الآلة (الخرافية) التي تتحكم بالزمن، فإنني أستطيع أن أوجز العبر التي استخلصتُها على الشكل التالي: إن عملية تحويل الأجهزة السرية مكلفة وطويلة ولا يمكن تنفيذها دون أخطاء موجعة. ويجب على بعض الأشخاص المحدّدين أن يستعدّوا بشكل مسبق ومسؤول لتولي دور القيادة وتنسيق وتوجيه الأجهزة السرية في المجتمع الديمقراطي. ولا يجب على القائد المستقبلي للأجهزة السرية أن يجسّد شخصية تقف إلى جانب أي من أقطاب الإيديولوجية المصنّفة على الساحة السياسية بشكل حاد. ولا يجب أن يكون مهاجراً من البلاد منذ زمن بعيد، كما لا يجب أن يكون رجل أعمال، ولا حتى جندي محترف. هل نحن بصدد البحث عن كاهن إنجيلي؟

من الضروري دراسة الأنظمة الخارجية، لكن بشكل مستمر ومع دراسة جميع التصورات ووجهات النظر. فكل حل خارجي ينبع من ظروف تاريخية محلية محددة ولم ينشأ بالتالي نتيجة تفكير جذري ومتعمّد. والتعريف المختصر لا يكفي، فالشيطان مختبئ في التفاصيل كما هو معروف. ويمكن استخدام مزيج من الأمثلة الخارجية لتحقيق الحل الذاتي. وفيما يتعلق بالشرطة السرية السابقة فيجب حلّها في أسرع وقت ممكن بعد استلام السلطة، لكن ليس مفيداً حشر أفرادها في وضع اجتماعي صعب. ويجب حماية أرشيف الشرطة السرية السابقة بدقة. كما يجب التمييز بين التشكيلات المنفردة للأجهزة السرية السابقة ـ فبعضها كان يقوم بما ستقوم به الأجهزة الجديدة.

ويبدو بأن الاختيار الأفضل بعد سقوط الأنظمة غير القادرة على التكيّف (أي الشمولية والدكتاتورية) يتمثل في بناء أجهزة جديدة من البداية. لكن قد يكون من الصعب كلياً في المرحلة الأولى التخلّي عن مسألة استخدام الأعضاء السابقين لجهاز النظام الساقط. ويجب أن يوعد هؤلاء على سبيل المثال بالحماية لمدة خمسة أعوام، على أن يتم (لاحقاً) استبدالهم بآخرين وتعويضهم

بسخاء. والوعد يجب أن يُحترم وينفّذ بطبيعة الحال. ويجب بالضرورة التواصل في أسرع وقت ممكن وبشكل مكثّف مع النخبة السياسية الجديدة وتثقيفها. فخلال وقت قصير ستضطر الأجهزة السرية للحصول من المسؤولين الدستوريين الجدد على المهام والحدود المفروضة. وبعد المرحلة الأولى من عملية تدمير الأجهزة السابقة والتأهيل السريع للأجهزة الجديدة (لا يجب أن يستمر ذلك أكثر من عام أو عامين)، فإنه من الملائم إيجاد طريقة للتواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين. إن الأجهزة السرية تحمي الدولة التي تنتمي إليها ضد التهديدات الآنية الماثلة، وليست مؤسسة لتصفية الحسابات مع الماضي الوطني. ويجب العمل بشكل مكثف لكن مدروس من أجل ضم شباب جدد وتدريبهم. كما يجب على قادة الأجهزة الذين يتسلّمون مهامهم مباشرة بعد عملية الانقلاب أن يتذكروا دائماً مسألة خروجهم في الوقت المناسب. ويجب أن يحل مكانهم بشكل تدريجي ـ في وسط الفترة الانتخابية إن أمكن ـ محترفون جدد من داخل الجهاز نفسه.

درس بيتر زيمان العلوم الطبيعية. في نهاية الستينات كان فاعلاً في الحركة الطلابية. في السبعينات والثمانينات عمل في مجال تخصصه لكن في المهن اليدوية ولاحقًا الفنّية. وقع في العام ١٩٩٧ على ما يعرف بميثاق ٧٧. في العام ١٩٩٠ أصبح عضوًا في اللجان المدنية، وعمل منذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ١٩٩٨ في جهاز مكافحة التجسس. عيّن في الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١ مديراً للمخابرات المدنية.

وسائل الإعلام التشيكية خلال فترة التحول

توماش كلفانيا

يعكس تطور الوضع في وسائل الإعلام التشيكية منذ نهاية العام ١٩٨٩ التطور الذي كان سائداً في البلاد بأكملها. ففي حين شهد النصف الأول ولحد ما أيضاً النصف الثاني من التسعينات عملية تشكيل جديدة لمبادئ الصحافة المحترفة، فإن مرحلة نهاية التسعينات وبداية القرن الجديد اتّسمت بحلول ما يعرف بالترف المعلوماتي ـ أي تسلل الأشكال «الأكثر ليونة» والمرِحة إلى وسائل الإعلام التي كانت تعتبر في السابق جدّية ورصينة. نتيجة لذلك فإن وسائل الإعلام التشيكية كانت تساهم بتشكيل الظروف لنشر «الذوق الشيوعي المقيت» من خلال الترف الفني الشعبي الذي نشأ في مرحلة ما بعد الشيوعية، وتعزّز الحنين الأصلي إلى النظام الذي كان قائماً في فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩ حيث أصبحت أقل صلة وارتباطاً بتطور الديمقراطية التشيكية والمجتمع المدني.

وقد شكّل العام ١٩٩٠ اختراقاً جذرياً بالنسبة للصحافة التشيكية. فبعد خمسين عام من غياب الحرية حصلت وسائل الإعلام التشيكية على استقلالها. ولأن تقليد الصحافة الحرّة انتُهى بشكل قمعي في تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ (كان قد أعيد العمل به جزئياً خلال الأعوام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨)، ولأن فترة الجمهورية التشيكوسلوفاكية الأولى (١٩١٨ ـ ١٩٣٨) شكّلت بالنظر إلى الصحافة مرحلة مختلفة تماماً عن تلك التي تعيش فيها وسائل الإعلام الحديثة في المجتمعات الحرّة، فإنه لم يكن هناك في العام ١٩٩٠ من حيث الجوهر ما يمكن الاعتماد عليه والانطلاق منه. فلم يوجد تقليد حديث لوسائل الإعلام المستقلة، ولم يوجد جيل من الصحفيين قادرعلى تعليم الجيل الناشئ مبادئ المهنة. ولذلك فقد استلم الشباب اليافع جداً والذي لا يتمتع بأية تجارب المناصب القيادية الهامة في الإعلام خلال النصف الأول من التسعينات.

وبوشر البحث عن المبادئ الإحترافية في الخارج، خصوصاً في التقاليد الصحفية الأنغلو ساكسونية (الإنجليزية والأمريكية). وإلى حد ما، فإن بحثاً كهذا كان بمثابة السير فوق الرمال المتحركة، لأن الضغط الذي ولّدته أجهزة التلفزة الممتازة السلكية بشكل خاص والتي كانت تبث ٢٤ ساعة متواصلة من البرامج الإخبارية، ومن ثم التأثير الذي تسببت به وسائل الإعلام الإلكتروني على شبكة الانترنت، غيّرا طريقة عمل الصحفيين في الغرب ومبادئهم الاحترافية. وبدأت ـ ولا تزال ـ

عملية تحرير الحدود القائمة بين الصحافة الموضوعية وصحافة الرأي ؛ وأصبح مفهوم الموضوعية بحد ذاته موضعاً للانتقاد من قبل المنظرين في المجال الصحفي أو الصحفيين أنفسهم ؛ وتغيّر أسلوب الكتابة في الصحف اليومية بحيث ازدادت المواضيع ـ التي تتناول قطاع الثقافة الفنية الشعبية خصوصاً ـ التي باتت تظهر اليوم بشكل اعتيادي على الصفحات الإخبارية الرئيسية في حين كانت في ما مضى تُدرج في الملاحق الأسبوعية. ويمكن القول بشكل عام، بأن الصحافة أصبحت أكثر فردية وتلوّناً، وأقل جدّية وأكثر انفتاحاً على مختلف الآراء. ولكن وخلال فترة التسعينات ظهر أيضاً نوع من الإرباك في قيم الصحافة التشيكية.

كان السوق الإعلامي أحد أوائل الفروع التي تم تحريرها بشكل كامل خاصة وأن فالدستور ضمن حرية الكلمة والتعبير، كما أنه قد تم إلغاء معظم القوانين التي أمكن استخدامها من قبل الطبقة السياسية للحدّ من حرية الصحافة. وفي مايو (أيار) من العام ١٩٩٠ تم إلغاء المؤسسة الفدرالية لشؤون الصحافة والمعلومات التي كانت تتولى عملية الرقابة. وفي بداية التسعينات نشأ عدد كبير من الصحف والمجلات الجديدة، لكن معظمها لم يتمكن من أن يحيا ويستمر خلال فترة التوحّد والاندماج التي سادت خلال النصف الثاني من العقد. كما نشأت عشرات الإذاعات الخاصة. وقد شكّل إطلاق أول محطة تلفزيونية تجارية في وسط وشرق أوروبا بداية العام ١٩٩٤ معنى حاسماً بالنسبة للسوق الإعلامي.

بعد خمسة عشر عاماً

بعد خمسة عشر عاماً من الثورة المخملية أصبح المحيط الإعلامي مستقراً، وتمكنت المجلات النسائية وتلك المتخصصة ببرامج التلفزة من تحقيق أعلى نسبة إصدار لمطبوعاتها. وأصبحت جريدة «بليسك» المصغّرة الحجم ذات الأخبار المثيرة، الصحيفة الأكثر مبيعاً في البلاد حيث بلغت مبيعاتها اليومية حوالي نصف مليون نسخة. وعلى عكس الصحف التي تهتم بالأخبار السياسية المثيرة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة فإن صحيفة «بليسك» لا تهتم بالعمل السياسي التحقيقي أو الاستقصائي ولكنها في الواقع مروّج لشعبية نجوم الأفلام والتلفزة.

ويوجد في الجمهورية التشيكية أربعة صحف ذات انتشار واسع في البلاد، الأبرز منها صحيفة «ملادا فرونتا دنيس» والتي يباع منها أكثر من ثلاثمائة ألف نسخة يومياً، والتي تملكها بالإضافة لصحيفة أخرى تحمل اسم «ليدوفي نوفيني» (يباع منها يومياً بين ٧٠ و٨٠ ألف نسخة) دار نشر إقليمية ألمانية. وتعتبر «برافو» (تصل مبيعاتها إلى حوالي ٢٠٠ ألف نسخة يومياً) التي نشأت نتيجة تحويل صحيفة الحزب الشيوعي الأسبق «رودي برافو»، هذه الصحيفة وهي الصحيفة الوحيدة في البلاد والتي تملكها شركة تشيكية (تتم متابعتها من قبل شركة أخرى ألمانية الجنسية). أما الشركة المؤلفة من المجوعتين الألمانية «هاندلزبلات» والأمريكية «داو جونز» فتتولى إصدار صحيفة

«هوسبودارسكي نوفيني» الاقتصادية التي يوزع منها يومياً ما بين ٧٠ و ٨٠ ألف نسخة. ومن ثم تقوم الشركة الألمانية «فلتافا ـ لابي بريس» بإصدار شبكة من الصحف في النواحي والمقاطعات بحجم يومي إجمالي يصل إلى أكثر من نصف مليون عدد. حيث تحتكر هذه الشركة إصدار غالبية الصحف الفرعية. وباعتبار أن قطاعي التلفزة والإذاعة من الأدوات المباشرة التي استخدمها النظام للسيطرة على المواطنين حتى العام ١٩٨٩. فقد أدركت الحكومة الديمقراطية الجديدة أهمية الحد من إمكانية إساءة استخدام هذين القطاعين لأهداف سياسية، بل أكدت على أهمية القيام بعملية تحريرهما، لكن لم تتم المصادقة على القانون الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني والقوانين الخاصة بالتلفزيون والإذاعة التشيكيين (الرسميين) إلا في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من العام ١٩٩١. واستناداً لذلك فقد تم تحويل مؤسستي التلفزة والإذاعة الرسميّتين إلى كيانين عامّين مستقلّين، وتم فرض رسوم اشتراك فيهما على المواطنين مما مكّن من عملية إستقلالهما المالية. وتم أيضاً تحديد عدد ونوعية الذبذبات الهوائية التي سيحصل عليها القطاع العام وتلك التي سيحصل عليها القطاع الخاص. ونص القانون أيضاً على إنشاء المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني، الذي تتمثل مهمته في إجراء عملية المراقبة والإدارة الرسمية لهذين القطاعين. وتم تعيين أعضاء المجلس المذكور من قبل البرلمان، مما ساهم بإضعاف الاستقلالية السياسية في مؤسسة التلفزيون بالدرجة الأولى.

وبالإضافة لعشرات المحطات الإذاعية الخاصة فإن الإذاعة الرسمية التشيكية (تشيسكي روزهلاس) تبث من خلال أربعة قنوات. ومن أكثرها انتشاراً بين المواطنين القناة الأولى في الإذاعة الرسمية واثنتان من الإذاعات التجارية. كما أن للإرسال التلفزيوني طابع ثنائي حيث توجد قناتان للتلفزيون الرسمي وقناتان تجاريتان. ويتولى المجلس الذي يتم انتخاب أعضاؤه من قبل المجلس النيابي للبرلمان جدولة عملية البث بناءاً على توصية من قبل المنظمات الإجتماعية الهامة. وتقوم مجالس مماثلة أيضاً بجدولة وتنظيم إدارة التلفزيون الرسمي بشكل خاص، بالإضافة للإذاعة التشيكية ووكالة الأنباء التشيكية.

الاستقلالية مقابل التحكم السياسي والاقتصادي

استقلت وسائل الإعلام التشيكية نسبياً منذ العام ١٩٩٠. فقد تم إلغاء الرقابة، وفي العام ١٩٩٤ ألغت المحكمة الدستورية القانون الذي يبيح ملاحقة الصحفيين في حال تعرضوا لسمعة السياسيين، وفي العام ١٩٩٧ ألغى الرئيس فاتسلاف هافل القوانين القاضية بملاحقة الصحفيين في حال أساؤوا لرئيس الجمهورية. إلا أن السياسيين لم يتخلّوا حتى يومنا هذا عن محاولة الإدارة والسيطرة على وسائل الإعلام وتهديد الصحفيين المزعجين. فقد واجه بعض الصحفيين شكاوى مدنية وجزائية، في حين تعرّض آخرون للتهديد بسبب عملهم. وفي العام ٢٠٠٠ تمّت ملاحقة صحفيين اثنين عاملين في جريدة ملادا فرونتا دنيس لأنهما وبعد نشرهما لتلفيقات صادرة عن مستشاري رئيس الحكومة

ضد منافسته السياسية، رفضا الإفصاح للمحكمة عن إسم مصدر معلوماتهما. فقام الرئيس هافل بإيقاف الملاحقة المذكورة من أن تتابع ضد الصحفيين. كذلك تمت ملاحقة صحفي آخر قانونياً لأنه عمّم معلومات مرتبطة بعملية احتيال زعم بأن مدير جهاز المخابرات قام بها.

وفي العام ٢٠٠١ اتهم رئيسَ الوزراء صحفيٌ متخصصٌ بسياسة الطاقة بأنه فاسد ومرتش من قبل شركات الطاقة التشيكية. وقد رفع الصحفي المذكور شكوى قضائية ضد رئيس الوزراء، لكنه لم يربح الدعوة واضطر لدفع تكاليف المحكمة ذلك أن المحكمة قررت بأن المعلومة المذكورة غير صحيحة. وفي نفس العام اضطر رسّامو كاريكاتير ناقد بعد خسارتهم لدعوة قضائية أخرى للاعتذار إلى وزير في الحكومة التشيكية لأنهم رسموه في وضع غير ملائم حسب رأيه. لكن القضية الأكثر جدية والتي تمثلت بالتهديد للصحفيين حدثت خلال العام ٢٠٠٢، عندما تم اعتقال مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية بسبب مشاركته في تحضير عملية لقتل صحفية كانت تكتب عن ممارساته الفاسدة. وفي العام التالي ثبتت التهمة ضد المسؤول المذكور وتم الحكم عليه بالسجن لمدة ثمانية أعوام.

ويمارس السياسيون الضغط على وسائل الإعلام العامة والالكترونية بشكل خاص من خلال المجالس المنتخبة من قبل البرلمان والتي أوكلت إليها مراقبة هذه الوسائل الإعلامية. وفي شتاء ٢٠٠٠/٢٠٠١ نظّم الصحفيون ومن ثم جميع موظفي التلفزيون التشيكي الرسمي إضراباً عاماً ضد المحاولات السياسية الهادفة لإدارته والسيطرة عليه. ونُظّمت في براغ لاحقاً مظاهرات شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين تأييداً لموظفي التلفزيون الرسمي. مما خفف من الضغط السياسي منذ تلك اللحظة، أما الضغط الاقتصادي فما زال مستمراً. ففي يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٠٤ اعتذر مدير التلفزيون التشيكي لشركة «سازكا» لليانصيب، وهي من أبرز الزبائن الإعلانية للتلفزيون، على بث تقرير ناقد للشركة بثه أحد برامج التلفزيون، وذلك بالرغم من أن الشركة المذكورة خسرت الدعوة القضائية التي رفعتها ضد التلفزيون بسبب هذه القضية.

أما أخبار القناة التلفزيونية الخاصة «نوفا»، فقد كانت مسيّرة وبشكل واضح من قبل بعض الأحزاب السياسية وذلك حتى العام ٢٠٠٣ عندما تمت إقالة مؤسسها من منصب الإدارة. وقد تعرض المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني لانتقادات واسعة بسبب تغليبه المصالح الضيقة للأحزاب السياسية الرئيسية وقناة نوفا على المصالح العامة. وبعدما خسرت الدولة المحكمة الدولية مع المستثمر الأمريكي السابق في تلفزيون نوفا لأنها لم تتمكن من حماية استثماره، اضطرت لدفع تعويض بلغ حجمه أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، مما دعا بالبرلمان لإقالة المجلس في العام ٢٠٠٣. أما المجلس الجديد فيتمتع بسمعة أفضل ويُعتبر مستقلاً عموماً وفي منأى عن ضغوط الأحزاب السياسية. ويمكن القول بأن الصحافة التحقيقية والاستقصائية مازالت محدودة نسبياً في الجمهورية التشيكية، فالإعلام لا يمنحها الوسائل الكافية كما أن بعض المُلاّك يحدون وبشكل خفي من ممارستها في المجال الاقتصادي خصوصاً.

القنوات التلفزيونية التجارية

خلال الإجراءات الخاصة بمنح الرخص وعد المالك الجديد للرخصة، بأن «نوفا» ستكون قناة تلفزيونية نوعية تعنى ببث البرامج الثقافية والفنية، والمسلسلات الدرامية التي سيتم إنتاجها ذاتياً، وبرامج الأطفال، وبث برامج مخصصة للأقليات القومية بالإضافة لنشرات إخبارية رصينة. وقد منح المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني الرخصة المذكورة مجّاناً بعد تقييمه للمشاريع المقدّمة فقط. عندها بثت في وسائل الإعلام الرئيسية سلسلة من الآراء التي انتقدت منح الرخصة مجّانياً، خصوصاً وأنه كان واضحاً بأن هذه الرخصة ستمهد لتجارة عالية الأرباح لمالكها. حصلت الشركة على الرخصة بناءاً على الشروط التي وضعها المجلس والتي طلب فيها الالتزام بالنوعية الموعودة عند القيام بالبث التلفزيوني.

لكن عند التنفيذ لم يتم الالتزام بأي من تلك الشروط. فبعد النشاط الضاغط المكثف الذي مارسه مجلس إدارة التلفزيون تراجع المجلس تدريجياً عن جميع شروطه. وبدأت قناة «نوفا» تبث منذ البداية البرامج ذات الطابع التجاري والنشرات الإخبارية وبرامج التحقيقات ذات الطابع غير الرصين، والبرامج الحوارية للصاخبة، وأفلام العنف، والصور المتحركة العنيفة للأطفال، والمسلسلات الطويلة السيئة الجودة، والأفلام الإباحية المستهترة. وطوّرت أيضاً بعض أشكال برامج التسلية التي كانت سائدة إبان العهد الشيوعي، وخاصةً منها تلك العروض الترفيهية المسلية من مرح خفيف الظل وموسيقى شعبية. فخلال العهد الذي كان يعرف بعهد التطبيع الشيوعي والذي ساد مباشرة بعد الغزو السوفييتي للبلاد في العام ١٩٦٨ وخاصةً في النصف الثاني من السبعينات، بث التلفزيون التشيكوسلوفاكي هذه العروض ولعدة مرات خلال العام الواحد، وتحديداً خلال اليوم الأخير من العام. وتقوم قناة نوفا حالياً ببث هذه العروض عدة مرات في الشهر الواحد، مما حقق لها نجاحاً تجارياً سريعاً. وفي النصف الثاني من التسعينات احتلت ٧٠٪ من مساحة السوق الإعلامي، في حين باتت تملك اليوم ٤٠٪ من هذه السوق فقط. حيث بلغت أرباح هذه القناة في بداية انطلاقتها حوالي المئة مليون دولار سنوياً.

أما ثاني قناة تجارية شاملة في البلاد، وهي قناة «بريما»، فتتمتع بنصف دائرة الانتشار الذي تتمتع به القناة الأولى، أي القدر نفسه الذي تتمتع به القناة الأولى للتلفزيون الرسمي تقريباً. وتكمل القناة الثانية في التلفزيون الرسمي رباعي القنوات التلفزيونية في البلاد، لكنها تتمتع بنسبة مشاهدة متواضعة ومعتدلة تصل إلى حوالي ١٠٪. وتقوم نوفا وبريما وإلى حد ما أيضاً القناة الأولى في التلفزيون التشيكي ببث البرامج ذات الطابع التجاري بما فيها الأفلام والمسلسلات التلفزيونية التي تم إنتاجها خلال العهد الشيوعي، ومنها بعض البرامج التي تبث الدعاية حول الإيديولوجية

الشيوعية. وحدها القناة الثانية في التلفزيون الرسمي هي التي تبث البرامج بعيدة غير التجارية، وتمارس بالتالي الدور المناط بوسائل الإعلام العامة.

جميع هذه القنوات وعدد بسيط من القنوات الإذاعية تساهم في خلق ظاهرة اجتماعية فريدة من نوعها وهي - إحياء «برامج التسلية الشيوعية» و«الذوق الشيوعي المقيت». فبعد فترة من الخمود في بداية التسعينات عاد الذوق الشيوعي المقيت ليظهر على شاشات التلفزة. ونعني بهذا نجوم الموسيقى الشعبية المرضي عنهم إبان العهد الشمولي السابق وبشكل رسمي من قبل الحزب الشيوعي وآلته الدعائية - من المغنّين والممثلين - ، بالإضافة لبرامج تسلية أخرى ظهرت في ذلك العصر، والأفلام والمسلسلات التلفزيونية. تسبب هذه الظاهرة حالة الحنين إلى الماضي بعد أعوام من فقدان الحرية، حيث لا يمكن فصلها كلياً حتى عن النجاح الانتخابي الذي حققّه الحزب الشيوعي في تشيكيا وموارفيا، أي ذلك الحزب الذي لم يخضع لعملية الإصلاح المطلوبة، والذي بات يملك اليوم ٤١ مقعداً في المجلس النيابي المؤلف من ٢٠٠ مقعد.

والشاهد على ما أقول ارتباطا بهذا الأمر القرار الذي اتخذه التلفزيون الرسمي في العام ١٩٩٩ بإعادة بث مسلسل «ثلاثين قضية للرائد زيمان». هذا المسلسل الذي تم تصويره خلال الأعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٩ كان المشروع الأشمل للتلفزيون التشيكوسلوفاكي الذي كانت تديره الشرطة السياسية السرية بشكل مباشر. وكان مفترضاً من خلال بث هذا المسلسل أن يتم الاحتفال بالذكرى الثلاثين لنشوء فوج الشرطة الذي قاده الشيوعيون. وقد جرت أحداث كل حلقة من المسلسل خلال الأعوام الثلاثين لمرحلة ما بعد الحرب، وكانت توفّق بين القصة الإجرامية البوليسية والرسالة الإيديولوجية - أي النسخة الشيوعية للتاريخ والتي كانت تشوّه الحقائق بشكل فظ. وحسب المقاييس التي كانت سائدة في تلك الحقبة، فإن القائمين على هذا المسلسل حصلوا على ميزانية عالية جداً ودعم رسمي من قبل نجوم التلفزيون، كما كان بإمكانهم التصوير في الغرب، وهو ما لم يكن أمراً معتاداً في تلك الفترة.

وقد تمت إعادة بث هذا المسلسل أكثر من مرة خلال السبعينات والثمانينات حيث كان يتمتع بشعبية عالية. والقرار الذي اتخذه التلفزيون الرسمي بإعادة بثه مرة أخرى - بسبب هبوط نسبة المشاهدة على الأرجح - أثار ردود فعل غاضبة من قبل المجتمع المدني. وبعد الضغط الذي مورس من قبل المثقفين والمنظمات المدنية مثل تجمع السجناء السياسيين، قررت إدارة التلفزيون بأن يترافق بث كل حلقة مع نقاش لأخصّائيين يتمحور حول موضوع تزوير التاريخ. وبالمقابل فإن القنوات التلفزيونية التجارية لا تحتاج لمسألة خلق الأعذار، بل تبث كل ما يمكن أن يرفع من نسبة شعبيتها لدى المشاهدين. فعلى سبيل المثال قامت قناة بريما في العام ٢٠٠٤ بإعادة بث المسلسل المذكور بنجاح كبير.

الجريدة اليومية الأقوى

يعكس الوضع الذي مرّت به جريدة ملادا فرونتا دنيس حالة التطور الشاملة للساحة الصحفية بعد الثورة. فقد نشأت هذه الجريدة بتحويل الصحيفة الشيوعية السابقة «ملادا فرونتا» التي تم تأسيسها في العام ١٩٤٥ كصحيفة لمنظمة الشبيبة الشيوعية، إلى شركة مساهمة مملوكة من قبل موظفيها الصحفيين. وخلال العهد الشيوعي كانت «ملادا فرونتا» تعتبر أقل تشدداً من الصحيفة الشيوعية الرسمية «رودي برافو» أو جريدة «براتسيه» الناطقة باسم النقابات العمالية. وخلال عهد غورباتشوف الذي اشتهر بالبيريسترويكا أو إعادة البناء، حاولت ملادا فرونتا استكشاف «حدود إمكانياتها الجديدة» وخصوصاً في المجال الثقافي. وفي العام ١٩٨٩، أي في عهد بدء المظاهرات المعادية للحكومة والتي أطاحت بالنظام الشيوعي، كانت ردة فعل ملادا فرونتا من بين ردود الفعل الأولى التي انحازت لصالح القوى المعارضة للشيوعية والتي أيّدت التغييرات الديمقراطية.

اليوم أصبحت ملادا فرونتا الصحيفة الأكثر نجاحاً في البلاد خلال فترة التسعينات. فقد تمكنت إدارة التحرير وبشكل سريع من بناء شبكة أنباء نوعية نسبياً في القطاعين المحلي والخارجي، وعملت صفحات الرأي على تأييد ودعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية القائمة. وفي بلد يصل عدد سكانه إلى عشرة ملايين نسمة، فإن عدد نسخ المباعة من هذه الجريدة وصل في بعض الأحيان إلى حوالي نصف مليون نسخة. ومثل وسائل الإعلام الأخرى، فإن ملادا فرونتا دنيس عانت أيضا من ظاهرة عدم توفر الكفاية من الصحفيين التشيك، ومن تورط المراسلين والمعلّقين بروابط سياسية مع بعض الأحزاب والمجموعات السياسية. وتصرف الصحفيين في أحيان كثيرة كسياسيين فاعلين بدلاً من أن يلعبوا دور المراقب المحايد. وكانت هذه الظاهرة مرافقة للتقليد الذي تتمتع به الصحافة التشيكية ككل، حيث أن جميع الشخصيات البارزة في البيئة الصحفية التشيكية كانوا بطريقة أو أخرى لاعبين سياسيين أيضاً. وقد حدث هذا الأمر خلال مرحلة النهضة الوطنية في القرن التاسع عشر، وخلال مرحلة النضال ضد الهيمنة الألمانية، وخلال مرحلة بناء الدولة في العشرينات من القرن الماضي، وكذلك خلال مرحلتي النضال ضد النازية والشيوعية.

لقد كان نجاح ملادا فرونتا دنيس رمزي لما يجري في البلاد بأكملها. فالأشخاص الذين تعاونوا مع النظام الشمولي خلال فترة الشيوعية، استغلّوا المعلومات والاتصالات، وحققوا نجاحاً في المجتمع الناشئ المبني على السوق الحرة والديمقراطية. مقابل ذلك فإن المعارضين السابقين عانوا من مشاكل التأقلم مع الوضع الجديد، وخصوصاً هؤلاء الذين (بعكس المعارضين في بولندا) كانوا يعيشون في عزلة ثقافية تامة، بعيداً عن التيار الاجتماعي الرئيسي. وبعكس منافستها الرئيسية، أي صحيفة ليدوفي نوفيني، فتتمتع ملادا فرونتا دنيس بأفضلية من خلال مكاتب تحريرها القائمة، وامتلاكها للتكنولوجية المطلوبة، ولشبكة من الموزعين والمشتركين.

من نشرة إلى صحيفة شاملة

تشكل صحيفة «ليدوفي نوفيني» عنواناً بارزاً في تاريخ الصحافة التشيكية. فقد تأسست خلال العام ١٨٩٣ وعمل أو ساهم فيها خلال عهد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الأولى شخصيات ثقافية بارزة. وفي العام ١٩٥٢ تم إلغاؤها من قبل الحكومة الشيوعية. وفي يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٨٨ أعاد إحياءها مجموعة من المعارضين السابقين كنشرة شهرية، وبعد عامين من ذلك بدأت تظهر مجدداً كصحيفة مستقلة وشاملة. وبعكس صحيفة ملادا فرونتا دنيس، فإن ليدوفي نوفيني لم تملك التكنولوجيا المطلوبة ولا المشتركين الدائمين، ولذلك فقد اضطرّت للتعلّم والتطور في ظل ظروف عملية صعبة.

لكن برغم ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار القفزة التي حققتها ملادا فرونتا دنيس في هذا السباق، فيجب الاعتراف لإدارة تحريرها بقدرتها على بناء صحيفة حديثة. استمرت مراوحة المثقفين والمعارضين السابقين في صحيفة ليدوفي نوفيني طويلاً مما انعكس بشكل تدريجي في فقدان الرصيد الذي اكتسبته بداية التسعينات وفي خفض عدد النسخ المباعة. مما أدى وخلال العشرة أعوام الأولى بعد الثورة إلى أن أصبحت الصحيفتان ملكاً لدور نشر أجنبية مختلفة، لكنهما في الوقت الحاضر ملك لدار نشر واحدة. وقد تعرضت ليدوفي نوفيني لعمليات تحول كثيرة في إدارة تحريرها واضطرت لتغيير توجهها أكثر من مرة. أما اليوم فهي تمزج بين عناصر التسلية المعلوماتية والصحافة الرصينة، وتبدو في شكل الباحث عن موقع له في السوق.

في بداية القرن الجديد سارت ملادا فرونتا دنيس أيضاً على طريق التسلية المعلوماتية ـ حيث خففت من الأخبار الرصينة ورفعت من شأن الأخبار المرتبطة بالثقافة الموسيقية الشعبية، وأبرزت القصص البسيطة على حساب التحليلات. وأصبحت الكتابة فيها أكثر سطحية بحيث اختفى منها الجوهر والمفهوم، وتعمّقت أو نشأت النزاعات. وباتت العناوين وطريقة التحرير قريبة من الأساليب المتبعة عادة في مجال العلاقات العامة والصحافة ذات الأخبار المثيرة. كما استقصت المواضيع المحبّبة من الفحوى التلفزيوني. وبهذا فإن الصحيفة الوحيدة الرصينة الموجودة في السوق هي «هوسبودارسكي نوفيني»، لكنها ليست قادرة على موازاة صحيفتي ملادا فرونتا دنيس أو «برافو» من حيث دائرة الانتشار. فالصحيفة الأخيرة، أي برافو، تمارس من بين جميع الصحف اليومية الطريقة الأقدم للصحافة ـ أي النشر الفوضوي للمعلومات والخالي من التصور، والممزوج بخليط من عناصر الكتابة الجدية والتسلية. وتركّز برافو بشكل خاص على فئة السوق الأفقر والأقل ثقافة.

لم تنتج البيئة التشيكية صحيفة نوعية وناجحة تجارياً مثل صحيفة «غازيتا فيبورتشا» البولندية على سبيل المثال، الذي تمكن ناشرها، أغورا إي. إس.، من وضع نفسه في بورصتي وارسو

ولندن. وكانت غازيتا قد بدأت مثل ليدوفي نوفيني تماماً ـ حيث تولّت إدارتها مجموعة من المعارضين السابقين الذين يتمتعون بتجارب في العمل الصحفي والسياسي في الخفاء. أما أفضليّتها فتمثّلت بحجم سوق الصحافة الذي يكبر السوق التشيكي بأربع مرّات. وقد تمكنت صحيفة ملادا فرونتا دنيس في النصف الثاني من التسعينات من الاقتراب من النجاح الذي حققته غازيتا، حيث تمكنت من تحقيق عدد انتشار مماثل في سوق أصغر، لكنها لم تتمكن من الحفاظ على النوعية الصحفية. فالناشر الذي يعتبر الربح حافزاً له على حساب النوعية، أجبر إدارة التحرير خلال الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على تغيير التوجه.

وباستثناء حالة وحيدة فقد استمرت في العام ٢٠٠٤ أيضاً ظاهرة هبوط نوعية الصحف التشيكية الرئيسية، والتي أصبحت ـ في عصر الانضمام الفعلي للاتحاد الأوروبي ـ أقل أهمية بالنسبة للمجتمع المدني التشيكي ونوعية الديمقراطية التشيكية.

كان توماش كلفانيا الناطق الصحفي والمستشار السياسي لفاتسلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية. عمل قبل ذلك نائباً لرئيس تحرير صحيفة هوسبودارسكي نوفيني الاقتصادية اليومية. يعمل حاليًا كمحاضر في جامعة نيويورك ببراغ.

تغيير وجوه وسائل الإعلام التشيكية

بيتروشكا شوستروفا

لم أكن أرغب أبداً بأن أصبح صحفية. عندما كنتُ صغيرة، أردتُ أن أصبح ـ مثل جميع الفتيات ـ أميرة، أو بالأحرى ساحرة. وعندما تعلمتُ كيفية تمييز عالم القصص الخرافية عن العالم الحقيقي، تصورتُ بأنني سأصبح موظفة صحفية، وبأنني سأقرأ وأصحح الكتب الجميلة، وسأساعد في عملية إصدارها مثلما كانت تفعل والدتي تماماً. لم أتعرف على الصحف في حقيقة الأمر إلا بعد فترة بلوغي، فلم تكن موجودة في منزلنا حيث كنا نعيش مع جدّتي، وجميع البالغين في عائلتنا كانوا يطالعونها في العمل. عندما كنا أطفالاً، كنا نستمع كل يوم أحد بعد تناول طعام الغداء إلى القصص الخرافية التي كانت تبثها الإذاعة (كانت والدتي تدقّق للإذاعة بعض تلك القصص، وكانت ترغب بطبيعة الحال الاستماع إلى نسختها الدرامية)، أو مساء يوم السبت إلى برنامج القراءة المتواصلة. ولا زلتُ أذكر برنامج «صوت الجرس» (زفوك غونغو) الذي كان يقدّم قراءة مقتطفات من كتاب «نداء الغابات» للكاتب جاك لندن، ولا زلتُ أعتقد حتى اليوم بأن زيارة ألاسكا لن تشكل بأي حال مضيعة للوقت.

كان ذلك في الخمسينات والستينات. بعد ذلك حلّ العام ١٩٦٨ وأصبح الصحفيون فجأة نجوم المجتمع: كتبوا عن أشياء لم يكن الحديث عنها ممكناً تلك الفترة إلا من خلال الإشارات الحذرة، عن الخلافات في قيادة الحزب، عن الاتجاه الجديد الأكثر حرية حيث كان قسم من الشيوعيين الأكثر تقدماً يرغبون بتسلمهم لقيادة المجتمع. وظهرت في وسائل الإعلام سلسلة من استذكارات السجناء السياسيين، بل ظهرت أيضاً تصورات خارقة حول بعض الأحزاب الجديدة المعارضة. لكنني لم أكن أقرأ الصحف بشكل جدّي في تلك الفترة: كنتُ طالبة في كلية الفلسفة وكان النقاش في البيئة الطلابية يتقدّم بشكل أفضل، وكانت المعلومات بالتالي أوفر بكثير من تلك التي كانت تتسرب إلى وسائل الإعلام.

حلّ تاريخ ٢١ أغسطس ١٩٦٨، وأحتُلّت تشيكوسلوفاكيا بين ليلة وضحاها من قبل جيوش خمس دول أعضاء في حلف وارسو. خرج المجتمع إلى الشوارع وأغرقها بالملصقات والمناشير، ووقفت وسائل الإعلام وبالتحديد الإذاعة، في طليعة المحتجّين. لكن وبعد أسبوع واحد فقط اتفق القادة الشيوعيون التشيكوسلوفاكيون مع المسؤولين السوفييت في موسكو على توقيع «اتفاقية

خاصة بالإقامة المؤقتة للجيش السوفييتي فوق الأراضي التشيكوسلوفاكية». وتحوّل الاحتلال بسبب ذلك إلى «مساعدة أخوية» بالرغم من أنها لم تكن مطلوبة، ولم يبق من الجيوش الخمسة في البلاد إلا جيش وحيد هو السوفييتي، وبدأ الصحفيون ينقلبون. هؤلاء الأكثر راديكالية منهم ـ وهم المفضّلون لدي ـ بدؤوا يختفون تدريجياً من على صفحات الجرائد ومن البث التلفزيوني والإذاعي.

الصحفيون ـ الخدم الخانعون للنظام الشيوعي

وجدتُ نفسي في السجن لمدة عامين بتهمة «تخريب البلاد». وأثناء وجودي في سجن التحقيق درستُ بدقة صحيفة الحزب الشيوعي رودي برافو من صفحتها الأولى حتى الأخيرة، وما كنتُ أعتقد بأني أقرأ عن البلد الذي عشتُ فيه أبداً ولفترة اثنين وعشرين عاماً قبل اعتقالي، بل عن يابسة غير معروفة ومختلفة كلياً. في تلك الفترة توصلتُ لقناعة مفادها بأن الصحفيين في واقع الأمر مجرد مهرّجين يشاركون في جلسات عمل استشارية مع مسؤولين حزبيين غير معروفين بالنسبة لي، ويكتبون دائماً كل ما يمليه عليهم هؤلاء المسؤولون. وتسائلتُ في قرارة نفسي لماذا لا يكتبون ذلك بأنفسهم، فتوقعتُ بأن هؤلاء المسؤولين لا يعرفون بكل بساطة أن يكتبوا، وأن الصحفي هو الإنسان القادر (بعكس المسؤول الحزبي) على صياغة الفقرة والجملة، لكنه بحاجة لمن يرشده إلى المعنى الذي يجب أن تتّسم به مقالاته. ولا زلتُ أعتقد حتى اليوم بأنني لم أكن خلال فترة السبعينات والثمانينات فيما يتعلق بذلك بعيدة عن الحقيقة أبداً.

استكمال دراستي الجامعية كان بمثابة حلم صعب لا يمكن تحقيقه، فقد تم طردي من الكلية في فبراير (شباط) من العام ١٩٧٠ بعد شهرين من اعتقالي في السجن. وقد تصرّفت الكلّية بشكل «أمين ومخلص من الناحية السياسية»: فلم تطردني من الدراسة لأن جهاز أمن الدولة اتّهمني «بتخريب البلاد»، بل لأنني لم «أقدّم الامتحانات المطلوبة». ولم يكن ذلك ممكناً بالطبع من سجن روزينبيه حيث كنتُ أقبع.... بالتالي، مهنة الصحافة لم تخطر في بالي أبداً: أولاً لأنني كنتُ في قرارة نفسي أحتقر مهنة مثل هذه، وثانياً لأنني، كسجينة سياسية في عصر التطبيع الذي كان سائداً في تشيكوسلوفاكيا، لم أكن أملك أدنى أمل بأن يتم قبولي للعمل في أية صحيفة. وقد سررتُ كثيراً حين تم قبولي بعد ذلك للعمل مجدداً في مصلحة البريد.

لم أتعرف على «الصحافة التي كانت تصدر تحت الأرض» إلا بعد إطلاق سراحي بقليل خلال العام ١٩٧٢. حيث كان زوجي السابق يعمل في تلك الفترة في المطبعة، وكان يتولى مساءً عملية حزم الكتب الخاصة بالمطبوعة السرية (بيتيتسه) (العريضة)، والتي كانت تُكتب على آلة طابعة عادية، ويتم نسخها بطرق بدائية من خلال وضع ورق الكربون الناسخ بين الأوراق العادية. وكان ذلك الجهد انعكاساً للمقاومة التي كانت تبديها مجموعة من الكتاب التشيكيين، الذين وجدوا أنفسهم على الهامش بسبب مواقفهم السياسية، وخصوصاً بسبب معارضتهم لاحتلال

تشيكوسلوفاكيا. وكانت مؤلفاتهم السابقة قد سُحبت من المكتبات بسبب هذه المواقف، ولم يأملوا بالطبع أن يتمكنوا مجدداً من نشر كتاب جديد أو أي نص آخر. كما أُغلقت في وجوههم أبواب الصحف والمجلات ولم يكن هناك أي أمل لإعادة فتحها أمامهم مجدداً. لكن هؤلاء قرروا عدم الرضوخ لعملية إسكاتهم ولذلك بدؤوا يطبعون كتبهم على الآلة الكاتبة باثني عشر نسخة، وإيصالها لاحقاً إلى القراء ـ أي إلى هؤلاء الأكثر شجاعة، لأن مجرد وجود نسخة من هذه الكتب في المنازل كان يعتبر سبباً كافياً للتحقيق من قبل أمن الدولة.

النشرات الصحفية البدائية

عملية نشوء المجلات البدائية بدأت بشكل تدريجي. كنتُ أقوم بكتابتها بجدّ كبير على الآلة الطابعة؛ في حين تولّت شبكة توزيع النشرات البدائية عملية توزيعها بسرعة، وبالتالي فالنسخ الإثني عشر الأولى كانت تستخدم عادة للاستمرار بعملية النسخ المتواصلة قبل أن تصل في نهاية الأمر إلى القرّاء. وتكاثرت المجلات: مجلة معلومات حول ميثاق ٧٧ كانت تشبه إلى حد كبير الصحيفة، وكانت تحتوي على وثائق خاصة بحركة ميثاق ٧٧ والبلاغات الصادرة عن «مجلس حماية الملاحقين بشكل غير عادل»، لكن أيضا أخبار قصيرة كثيرة ومتنوعة من عالم المعارضة وكان يوجد في النهاية غالباً مقال ساخر. في بداية الثمانينات تأسس «الملف الناقد» (كريتيتسكي زبورنيك) الذي كان يقيّم عملية إصدار النشرات الصحفية وأدب المهجر، في حين اهتم الشباب العاملون تحت الأرض بإصدار مجلة«النافذة» (فوكنو)، كما صدرت «معلومات حول الكنيسة» (لم يكن هذا الموضوع ممنوعاً في الصحافة بشكل رسمي، لكنه كان شبه مستحيل أن يتمكن القارئ من الإطلاع على ما كان يدور في الكنيسة). في حقيقة الأمر إن عدد هذه النشرات البدائية وصل إلى العشرات، وكان بإمكان المرء أن يختار من بينها ما يشاء.

لكن رأيي بالصحفيين لم يتغير حتى بعد تكاثر أعداد المجلات البدائية. فتلك لم تكن صحفاً، في حين كانت المجلات تصدر بتأخير زمني كبير بسبب تقنية الطبع البطيئة على الآلة الكاتبة. وفي نهاية الثمانينات نشأت صحيفة ليدوفي نوفيني السرية، لكن هذه كانت أيضاً شبيهة بالمجلة، وكانت تُنشر مرة واحدة في الشهر. الاختلاف كان في أن ليدوفي نوفيني تخلّت عن طريقة النسخ عبر ورق الكربون على الآلة الطابعة ـ فقد كانت النسخة الأولى فقط تُكتب على الآلة الطابعة، ثم يتم لاحقاً تصغير المقالات بأشكال مختلفة ووضعها مجدداً على الصفحة مثلما هو الحال في الصحف العادية، وتلصق إليها الصور، ومن ثم يتم تصويرها كلّها بأعداد كبيرة على جهاز تصوير المستندات المعروف. وكانت ليدوفي نوفيني تصدر بأعداد كبيرة نسبياً، وفي نهاية الثمانينات كان هناك الكثير من الذين تمتعوا بالجرأة الكافية لكي ينسخوها بأنفسهم بشكل غير شرعي في أماكن عملهم ويوزعوها لاحقاً

على القراء الآخرين. بهذه الطريقة كان يتم أيضا خلال الثمانينات نسخ أعداد مجلة «وسط أوروبا» (سترشيدني إفروبا)، التي كنتُ أعمل فيها شخصياً وأتولى طباعة النسخة الأولى منها على الآلة الطابعة. وتحسّنت تقنية نشر وتوزيع الصحف البدائية ـ فقد تمكن القائمون على مجلة «ريفولفر ريفيو» التي كانت تحتوي على صفحات كثيرة، وهي مجلة ذات طابع سياسي ـ اجتماعي لكن ثقافي بالدرجة الأولى، من تأمين بضع مئات من أعدادها من خلال طبعها على آلة نسخ أسرع (تعرف هذه الآلة عادة في دول المشرق العربي بآلة ستانسيل). في تلك الفترة أيضاً حصلت المعارضة التشيكوسلوفاكية من الغرب وعبر طرق سرية مختلفة على أولى أجهزة الكومبيوتر.

الثورة المخملية التي اندلعت في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ أوقفت الازدهار الباهر للصحافة البدائية. ومنذ تاريخ العشرين من نفس الشهر بدأتُ بالعمل في مركز صحفي مستقل، كان يتولى خلال أيام التغييرات الجذرية التي شهدها شهري تشرين الثاني وكانون الأول، عملية إصدار «نشرة المعلومات» الموسّعة بشكل يومي (أحياناً مرّتين في اليوم الواحد). في نشرة المعلومات هذه اجتمعت إدارتي تحرير المجلة البدائية «ريفولفر ريفيو» والمجلة السياسية ذات الإسم الفريد«سبورت» (الرياضة) والتي عملتُ أيضاً في إدارة تحريرها (لم يُكتب فيها بالطبع أي شيء عن الرياضة). وفي الأيام الأولى عندما انهار النظام الشيوعي بعد عملية القمع الوحشية للمظاهرة الطلابية في السابع عشر من تشرين الثاني، كانت هذه هي المطبوعة الوحيدة التي تحتوي على معلومات لا تخضع للرقابة. وفي نهاية شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ غيّرت وسائل الإعلام وجهها من يوم لآخر. ففي غضون أسبوعين تمكّنت «نشرة المعلومات» التي كانت تُطبع بشكل بدائي بمضاهاة أكبر الصحف والإذاعة والتلفزيون. وفي بداية العام ١٩٩٠ تحولت إلى مجلة «ريسبيكت» التي لا تزال تصدر حتى يومنا هذا كمجلة أسبوعية سياسية ـ اجتماعية مهمة.

بعد انهيار الشيوعية

بعد سقوط الشيوعية نشأت مئات من العناوين الجديدة للصحف والمجلات. بعضها كان مؤقتاً لأن مؤسسيها بالغوا بتقييم قدراتهم المالية والإبداعية، لكن بعضها الآخر وجد ما يكفي من القراء بالإضافة لمجلسي إدارة وتحرير جيّدين ولذلك تمكنت من البقاء في السوق. أما أنا فعملتُ منذ خريف العام ١٩٩٣ في إحدى الصحف الحديثة النشأة، والتي أعتقد بأن مصيرها كان ولحد ما متوافقاً مع «طبيعة» هذا النوع من وسائل الإعلام. هذه الصحيفة نشأت تحت اسم الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) وكانت لسان حال المنتدى المدني، أي الجبهة الشعبية العريضة التي نشأت في الأيام الأولى لثورة تشرين الثاني لكي توازن الحزب الشيوعي وقيادة الدولة آنذاك. وقد ترأس هذا المنتدى في أسابيعه الأولى فاتسلاف هافل، الذي تم انتخابه في نهاية العام ١٩٨٩ رئيساً لتشيكوسلوفاكيا.

لقد عانت الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) نوعاً ما من ضبابية موقعها، تماماً كما كان الأمر بالنسبة للمنتدى المدني. فقد كان من المفترض أن تكون صحيفة مستقلة ـ في بداية العام الجديد حيث كانت جميع وسائل الإعلام التي نشأت حديثا تكتب في صدر صفحتها الأولى بأنها«مستقلة» ـ لكنها أرادت أيضاً أن تكون صحيفة تدعم سياسة المنتدى المدني، أي لحد ما صحيفة حزبية. ويجب الإشارة إلى أن اتجاهات سياسية كثيرة اجتمعت تحت سقف المنتدى المدني، وخاض الانتخابات على لوائحه ممثلو التحالف المدني الديمقراطي الليبرالي اليميني، وإلى جانبهم على سبيل المثال مرشحو اليسار الذين أسسوا في البرلمان بعد الانتخابات تكتل الاجتماعيين الديمقراطيين. ولم يكن هذا التشرذم السياسي حالة حصرية في تشيكوسلوفاكيا. فهكذا تقريباً بدت أيضا الجبهات الشعبية التي استلمت السلطة في الدول الأخرى التي كانت تعرف «بالمعسكر الاشتراكي»، أي دول وسط وشرق أوروبا والتي وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية ضمن نفوذ التأثير السوفييتي.

نشأت الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) مثل كثير من الصحف في تلك الفترة: بناء على الاتفاقيات السياسية استلم المركز التنسيقي للمنتدى المدني في ربيع العام ١٩٩٠ عقارات وتجهيزات صحيفة سفوبودا (الحرية) الناطقة باسم المجلس الإقليمي للحزب الشيوعي في وسط تشيكيا. وقد صدر آخر عدد من صحيفة سفوبودا في الثلاثين من أبريل (نيسان) ١٩٩٠ وأول عدد من الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) في الثاني من مايو (نيسان). والأمر الفريد في تلك الفترة هو أن حقوق نشر هذه الصحيفة لم تنتقل إلى جمعية ميثاق ٧٧ إلا في الثامن من مايو (نيسان)، أي بعد أيام من عملية النشر والتوزيع الفعلي للصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك). وكانت الصحيفة تصدر في بداية الأمر بحجم توزيع يصل إلى خمسة عشر ألف نسخة وهو ما كان يعتبر مرتفعاً، لكن اهتمام القرّاء أخذ يخف بعد ذلك تدريجياً. في يوليو (تموز) ١٩٩١ قام الناشر الأصلي ببيع الصحيفة إلى شركة كاستر، ومنها اشترتها في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ مع حقوق النشر والإصدار شركة تسيسرو.

الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك)

يعتبر مالك شركة تسيسرو ذات المسؤولية المحدودة يوزف كودلاتشيك إلى حد ما شخصية تقليدية في الساحة العامة التشيكية. ففي اليوم الذي أحتُلّت فيه تشيكوسلوفاكيا كان يبلغ من العمر ١٧ عاماً، حيث ولد في ٢١ أغسطس ١٩٥١. ودرس الطباعة وفن الرسم ومن ثم هاجر من تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٨٠. في العام ١٩٨٣ أسس في جمهورية ألمانيا الفدرالية حيث لجأ بعد هروبه من تشيكوسلوفاكيا، مجلة ناجحة جداً للإعلانات غير مدفوعة الرسوم واسمها أنونتسي. في العام ١٩٩٠ عاد إلى تشيكوسلوفاكيا المحررة من الشيوعية لتوها وبدأ بإصدار«أنونتسي» باللغة التشيكية وبنفس درجة النجاح. لكن كودلاتشيك كان يرغب بالتأثير على الرأي العام التشيكوسلوفاكي سياسياً

أيضاً، ولذلك اشترى في أكتوبر (تشرين أول) من العام ١٩٩١ الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) التي كان حجم إصدارها في تلك الفترة قد هبط إلى حوالي ٩٠ ألف نسخة.

وغير إسم الصحيفة ليصبح « الصحيفة التشيكية اليومية» (تشيسكي دينيك)، سرّح رئيس التحرير ومعظم أفراد إدارة التحرير ثم بدأ يبنيها كما يشاء. ولمدة عامين تقريباً حافظ ناشر الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) على علاقة منسجمة مع إدارة التحرير الجديدة. وتبنّت الصحيفة موقعاً يمينياً حيث كانت تدعو لإجراء عملية إصلاح اقتصادي جدية، ولتنظيف الرأي العام من الشيوعيين. وأيدت الحزب المدني الديمقراطي (حيث كان الرئيس السابق للحزب ورئيس الجمهورية الحالي فاتسلاف كلاوس يساهم بكتابة العمود الصحفي في الصحيفة بشكل دوري) وانتقدت بشكل صارخ رئيس الجمهورية الأسبق فاتسلاف هافل بسبب موقفه الليّن حيال الشيوعيين السابقين. وفي نهاية صيف العام ١٩٩٣ توقف الناشر عن تأييد سياسة الحزب المدني الديمقراطي بقيادة فاتسلاف كلاوس والذي كان قد أصبح رئيساً للوزراء، وقرّر تغيير سياسة الصحيفة من خلال الكف عن تأييد كلاوس أو حزبه. لكن إدارة التحرير لم توافق على هذا التوجه وهو ما تسبب «بزلزال» على الصعيد الوظيفي الشخصي: فقد قدّم رئيس التحرير ومعه معظم أعضاء إدارة التحرير استقالاتهم، واضطر يوزف كودلاتشيك أن يقوم ببناء الصحيفة مجدداً.

في تلك المرحلة أتيتُ للعمل في الصحيفة التشيكية اليومية(تشيسكي دينيك). في بداية الأمر عرض عليّ كودلاتشيك ورئيس التحرير الجديد منصب رئيس تحرير القسم الخارجي في الصحيفة، لكن وقبل أن أتخذ قراراً حول ما إذا كان علي أن أتخلى عن عملي في مجلة سترشدني إفروبا (وسط أوروبا) أم لا كان المنصب المذكور قد أصبح مشغولاً من قبل شخص آخر، ولذلك بدأتُ بالعمل في القسم السياسي المحلي الذي أصبحتُ رئيسة تحريره خلال بضعة أسابيع. وعندما أتذكر العمل في الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) يجب علي أن أشير بأن تلك الفترة كانت الأكثر حرية بالنسبة لعملي الصحفي. فيما يتعلق بالناشر، لاسيما وأن التعليقات ورسائل القراء كانت الأهم بالنسبة إليه، في حين أن قسم الصحافة السياسية المحلية كان موضوعاً ثانوياً، مما أدى إلى أن كانت لدي مع زميلي في العمل صلاحيات واسعة نسبياً. وكانت هناك مساحة واسعة في الصحيفة، صفحتين أو ثلاثة وأحياناً حتى أربعة (حسب حجم الإعلانات). ولذلك فبالإضافة للمواد الصحفية الأصلية ضمّت صفحات السياسة المحلية في الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) الكثير من الترجمات وخصوصاً من المجلات الأنغلوساكسونية. وقد نشرنا في ذلك الحين بشكل خاص المقالات المتعلقة بعملية التحول من الشيوعية، لكننا حاولنا الاهتمام أيضا بالمشاكل المختلفة التي كانت تعاني منها الدول الشيوعية السابقة ـ وقلما ظهرت هذه المواضيع على صفحات الجرائد التشيكية.

لكن عدد قراء الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) أخذ ينخفض: حيث كان كودلاتشيك قد خصص قسماً كبيراً من الصحيفة للترويج لسياسة حزب يميني صغير هو الاتحاد الديمقراطي الذي كان يدعمه مالياً أيضاً من عائدات صحيفة أنونتسيه (بدأ في تلك الفترة يصدر هذه الصحيفة الإعلانية في الدول الشيوعية السابقة الأخرى وبالتالي فقد كان قادراً على تقديم ذلك الدعم). لكنه لم يعد قادراً على الاستمرار بإصدار الصحيفة التشيكية التي بدأت تفقد الإعلانات والقراء، ولذلك تحولت الصحيفة التشيكية اليومية في بداية العام ١٩٩٥ إلى«المجلة الأسبوعية التشيكية» (تشسيكي تيدينيك) التي كانت تصدر بشكل فريد من نوعه، مرّتين أسبوعياً. لكن استمرار انخفاض الاهتمام حتى بهذه المجلة أعتُبر بمثابة مثال واضح بأنه لا يوجد في البلاد التشيكية اهتمام كبير في الصحف التي تتسابق على نشر الدعاية السياسية. وصدرت في تلك الأسبوعية الكثير من المقالات الهامة، لكن لم تتم موازنة النصوص العميقة التي تتطلب الكثير من التفكير بمقالات يمكن قراءتها وبشكل عادي أثناء السفر في وسائل النقل الشعبية. والمجلة التي تصدر مرّتين في الأسبوع لا يمكنها أيضاً منح القرّاء كمية كافية من المقالات الإخبارية، ولا يمكنها بشكل يومي إطلاع القراء على نتائج المباريات الرياضية، كما أنها كانت تعلّق على كثير من الأحداث بشكل متأخرعن الصحف اليومية.

لكنني أعتقد بأن معظم القراء الأصليين تأثروا سلبياً بالدعاية المستمرة للاتحاد الديمقراطي الذي لم يتمكن أصلاً خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو (حزيران) ١٩٩٦ من تجاوز عتبة الخمسة بالمئة، وبالتالي لم يتمثّل مرشحوه في المجلس النيابي. وبخيبة أمل كبيرة، أوقف كودلاتشيك عملية إصدار«المجلة الأسبوعية التشيكية» ـ التي صدر آخر عدد منها في الأول من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٧. ولإيفاء كودلاتشيك حقه تجدر الإشارة بأن قسماً كبيراً من الأشخاص الذين يعتبرون اليوم من أبرز ممثلي الحالة الصحفية التشيكية، عبروا من خلال إصداراته وبشكل خاص الصحيفة التشيكة اليومية والمجلة الأسبوعية التشيكية. ولم يوظف كودلاتشيك من حيث المبدأ الأشخاص الذين كانوا يكتبون في الصحف أبان العهد الشيوعي ـ فقد كان يقول خلال الحديث عنهم بأنهم يملكون «عامود فقري مكسور»، وبالتالي لا يمكنهم مواجهة المعايير الجديدة في البلاد. لكنه كان بعكس ذلك يوظف الأشخاص الذين لم تكن لديهم أية خبرة بالعمل الصحفي. ولقد فشل بعض هؤلاء بطبيعة الحال، لكن كثيراً منهم أصبحوا اليوم صحفيين جيّدين.

طريق طويل

حتى الصحفيون الجدد فقد كانوا مثقلين ببعض الأساليب التي بدت وكأنها لا تزال آتية من العهد الشيوعي. في الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ التي سبق أن ذكرتها، لم تكن هناك كثير من المقالات الناقدة للحكومة (باستثناء صحيفة برافو ذات التوجه اليساري وبعض المطبوعات الصغيرة). فقد كان

معظم الصحفيين يتمنّون نجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك اعتقدوا بأنه سيكون من الخطأ انتقاد حكومة الحزب المدني الديمقراطي، لأنهم اعتبروا هذا الحزب بمثابة الحامل الشرعي للإصلاحات. ولذلك كانوا يتغاضون قصداً عن الأخطاء التي يرتكبها سياسيو الحزب المدني الديمقراطي، في محاولة منهم للمساعدة في عملية تحويل المجتمع التشيكي والدولة.

إن الطريق نحو الصحافة الموضوعية طويلة، وشكل الإعلام لا يمكن أن يتغير من يوم لآخر، حتى لو مال القائمين عليه نحو اتجاه سياسي آخر. وحتى في الجمهورية التشيكية فلا يزال هناك الكثير من وسائل الإعلام والصحفيين المنحازون لهذا الحزب السياسي أو ذاك، وإن كان ذلك لا يهم كثيراً في التعليقات حيث من المتوقع من الصحفي أن يدلي برأيه الشخصي حول حدث محددة. إلا أن الأمر الأسوأ كان يكمن في التقارير الإخبارية حيث من الممكن من خلال عملية التحريف الذكية إدراج رأي أقل انتقاداً حيال شخصية «محبّبة» للصحيفة أو الكاتب، والأمر الأسوأ على الإطلاق يكمن في اتباع أسلوب مثل هذا في التحليل الذي من المفترض أن يقدّم للقارئ استنتاجاً غير منحاز حول موضوع أو ظاهرة معينة. وليس استثناء أن تجتمع هيئة التحرير لبحث كيفية صياغة هذا التحليل - أي تحديد الجهة التي ستُكتب لصالحها، أو عندما تلجأ قيادة الوسيلة الإعلامية المطبوعة أو الالكترونية، إلى إجبار الكاتب على تغيير طابع مساهمته بهذا الشكل أو ذاك. لكن العدالة بالطبع تقتضي بأن نشير، بأنه لا يتم اتباع هذا الأسلوب السيء في معظم المساهمات التي تقدم إلى وسائل الإعلام.

درست بيتروشكا شوستروفا اللغة التشيكية والفلسفة في كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل الرابع ببراغ، وقد سجنت في كانون الأول من عام ١٩٦٩ وأمضت في السجن عامين بسبب «محاولات تخريب الجمهورية». في كانون الأول ١٩٧٦ وقّعت على ميثاق ٧٧، وفي العام ١٩٨٥ كانت أحد ثلاث ناطقين باسمه. كانت منذ العام ١٩٧٩ عضواً في مجلس حماية الأشخاص الملاحقين بشكل غير عادل. تعاونت مع الكثير من المطبوعات السرية التي كانت تصدر بشكل بدائي وكانت عضواً في هيئة تحرير مجلة سترشيدني إفروبا (وسط أوروبا). بعد الثورة المخملية مباشرة بدأت بالعمل في المركز الصحفي المستقل وبعد ذلك في مجلة ريسبيكت. كانت مستشارة لنائب وزير الداخلية منذ شهر نيسان ١٩٩٠ ولغاية كانون الثاني ١٩٩٢ ومن ثم نائبة لوزير داخلية الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية. تعمل منذ العام ١٩٩٢ في المجال الصحفي والترجمة من اللغات الانكليزية، الروسية، والبولندية.

تحولات الموقع القانوني للإدارة المحلية ـ التجربة التشيكية

ريخارد بوماهاتش

يعتبر حق الحصول على الإدارة الذاتية في معظم الدول الأوروبية من الحقوق الأساسية والرئيسية للمجتمعات المحلّية (البلديات والمدينة وربما أيضاً السلطات المحلية الأعلى والمستقلة، التي تتميّزعن الدولة). وقد وجد هذا الحق مكانته الدستورية في الدول الديمقراطية ـ فالسلطات المحلية تُعتبر إحدى السلطات المستقلّة وفقاً للنظام الدستوري وذلك إلى جانب سلطة البرلمان والسلطتين التنفيذية والقضائية. وعلى هذا الأساس الدستوري المشترك تشكّلت المؤسسات التابعة للسلطات المحلية، والتي يختلف شكلها من بلد لآخر.

لقد أجرى المجتمع التشيكي في التسعينات عملية تحويل لمؤسساته السياسية والاقتصادية، وذلك بعدما انهار الترتيب القانوني في ما كان يعرف بالتكتل السوفييتي. ولم يعكس مفهوم عملية إصلاح الحكومات المحلية الجهود الرامية للتخلص من المؤسسات القديمة فحسب، لكن أيضاً محاولة اللحاق بالدول الأوروبية التي تطوّر نظامها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية في بيئة من التعددية الديمقراطية. وقد استذكرت هذه العملية بوضوح حتى التقليد القديم والخبرات المتعلقة بموقع وطريقة عمل السلطات المحلية منذ بداية العصر الدستوري الحديث في الأراضي التشيكية ـ فالأمر لم يتعلق بتقييم التطور خلال نصف القرن الأخير فقط، لكن بالعودة إلى إرساء جذور القانون الخاص بالسلطات المحلية والذي يرجع إلى القرن التاسع عشر.

لقد وصف الإجراء الحكومي الصادر في مايو (أيار) ١٩٤٥ المجالس الوطنية بأنها أجهزة تمثيلية وأجهزة إدارة عامة في نفس الوقت، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أنها أجهزة إدارة عامة أي أنها تخضع أيضاً للحكومة المركزية. وقد شكّل هذا الإجراء أساساً للتصور الجديد الذي اندمجت فيه إدارة الدولة مع الإدارة المحلية على مستوى المحافظات والأقاليم ولاحقاً المناطق، في كلّ لا يتجزأ ولا يمكن تمييزه. لكن في الفترة التي استمرت حتى العام ١٩٩٠ تم من حيث المبدأ نفي التصور القديم الخاص بالسلطة الذاتية والمستقلة للمجتمعات المحلية. وتم تأميم ممتلكات المناطق التي خسرت ذاتيّتها القانونية وموقعها المستقل. وتولّت المجالس الوطنية عملية إدارة ممتلكات الدولة وأصبحت ميزانياتها جزءاً من ميزانية الدولة. وتم التوصل لعملية إعادة تنظيم الأراضي من خلال خفض عدد الأقاليم والمقاطعات. وتم دمج البلديات بأمر من السلطات العليا في غالب الأحيان.

كانت صلاحيات المجالس الوطنية مختلفة وأصبحت منذ فترة الستينات تتوافق تقريباً مع حجمها وعدد سكانها وحتى مع حجم الامكانيات الاقتصادية للمناطق التابعة لها، لكن ذلك لم يمنع عملية تسييس الإدارة المحلية والذي كان يتم بشكل واضح.

بعد سقوط الشيوعية

بعد تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ تم تغيير الدستور، ونصّ القانون الدستوري مجدداً على اعتبار بلدية المنطقة مركزاً للإدارة المحلية. وتأسست البلدية مرة أخرى كمؤسسة مستقلة منفصلة عن الدولة تتمتع بميزانية وممتلكات خاصة بها. وفي غضون فترة قصيرة ألغي نظام المجالس الوطنية، ونشأت مكانها بلديات تتمتع بإدارات مستقلة من جهة، ومن جهة أخرى تم إنشاء مؤسسات إقليمية كأجهزة لإدارة الدولة، لكي يكون ممكناً المصادقة على القوانين الضرورية وهي، أولاً القانون الخاص بالبلديات، القانون الخاص بالانتخابات إلى المجالس التمثيلية في البلديات، القانون الخاص بالمؤسسات الإقليمية وتعديل طريقة عملها بالإضافة لبعض الإجراءات الأخرى المرتبطة بها، والقانون الخاص بالعاصمة براغ.

بإلغاء وحلّ المستويات الثلاثة للمجالس الوطنية في العام ١٩٩٠ وبما فيها الفرعية منها، والحفاظ على المناطق كعنصر إداري، تم تحرير مجال استخدمته الوزارات وبعض الأجهزة المركزية الأخرى ضمن إطاراتها الخاصة كأجهزة لامركزية لإدارة الدولة. وفي الأقاليم تصرفت مؤسسات الإقليم إما كأجهزة أولية وفورية لإدارة الدولة (المقصود بالجهاز الأولي هنا هو المؤسسة القانونية التي يلجأ إليها المواطن في بداية أي مشروع قضائي مثل محكمة المدينة أو البلدة)، أو كأجهزة استئنافية عندما لعبت البلديات دور الجهاز الأولي والفوري، وخصوصاً تلك البلديات التي تتمتع بتفويض من قبل الدوائر العامة.

في العام ١٩٩٢ جرت انتخابات المجلس الوطني التشيكي التي أفرزت الحكومة الأولى للجمهورية التشيكية كدولة أحادية حديثة التشكيل (أي بعد انفصالها عن سلوفاكيا). وتعهدت في برنامجها الحكومي بالاستمرار في عملية الإصلاح الإداري بأن يتم بشكل خاص نقل صلاحيات اتخاذ القرار والمسؤولية لتصبح في متناول المواطن، وأن يتوافق هذا أيضاً مع التقسيم الإداري للدولة الذي سيتشكل أساسه من البلديات المستقلة وبالطبع الأقاليم. ونص البرناج ثانياً على العمل السريع بهدف إعداد اقتراح قانون خاص بالموقع القانوني لموظفي إدارة الدولة ولتعزيز مبادئ الدولة القانونية. وبعد نقاش سياسي معقّد قدّمت الحكومة خلال صيف العام ١٩٩٤ مشاريع القوانين الدستورية الخاصة بتشكيل هيئات إقليمية عليا تتمتع باستقلال ذاتي، لكي تتم المصادقة عليها من قبل البرلمان.

النقاش حول هذا الموضوع بدأ في البرلمان خلال العام ١٩٩٤ واستمر بمماطلات واضحة، ولم تتم المصادقة إلا في نهاية العام ١٩٩٧ على قانون دستوري أُعلن بموجبه عن تأسيس ١٤ مقاطعة بما فيها العاصمة براغ التي تتمتع بموقعي المدينة والمقاطعة على حد سواء، على أن يسري مفعول القانون المذكور ابتداءاً من يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٠. ولأن نشوء الهيئات الإقليمية العليا التي تتمتع باستقلال ذاتي تسبب بالحد من مهام وصلاحيات البلديات باعتبارها أجهزة أساسية في التوزيع اللامركزي، ولأنه كان مطلوباً في هذا السياق إجراء عملية تعديل جوهرية على الموقع القانوني الذي تتمتع به البلديات، فإن مهمة تنفيذ اللامركزية وقعت على كاهل الحكومة التي أفرزتها الانتخابات المنظّمة في منتصف العام ١٩٩٨.

وشكّلت القوانين التي تداولتها الحكومة وقدّمتها إلى البرلمان نهاية العام ١٩٩٩ النهاية التشريعية لمرحلة الإصلاح الإداري. فبعد مباحثات صعبة في قسمي البرلمان تمت المصادقة على القوانين الخاصة بالبلديات، المناطق وانتخابات المجالس التمثيلية، والقانون الخاص بالعاصمة براغ، والقانون الخاص بانتقال بعض الملكيات والحقوق والالتزامات من ممتلكات الجمهورية التشيكية إلى ممتلكات الأقاليم، والقانون الخاص بتحديد نوع عائدات بعض الضرائب التي ستستخدم لرفد ميزانية الوحدات الإقليمية التي تتمتع باستقلال ذاتي، والقانون الخاص بدعم النمو الإقليمي، وكذلك القانون الخاص بمعايير الميزانية التي سيتم اتباعها خلال صياغة ميزانيات الفروع.

إن أجهزة المناطق والبلديات التي خضعت حديثاً لعملية الإصلاح المرتبطة بالجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية تحت تأثير مبادئ ومقررات الميثاق الأوروبي للمجالس المحلية، قد تأثرت بشكل واضح بالعديد من السمات والملامح التنظيمية والفاعلة التي تنبع بشكل أو بآخر من عملية التطور طويلة الأمد للإدارة المحلية واللامركزية في الأراضي التشيكية.

وحتى إن كان التعديل القانوني للإدارة المحلية قد اقترب خلال الأعوام الأخيرة وبشكل ملحوظ من المعايير الأوروبية، فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن عملية إصلاح الإدارة المحلية لا تزال تتخبط في بعض المشاكل العالقة. ومن جهتها كدولة، فالجمهورية التشيكية لا تزال مستمرة بكونها دولة مركزية أكثر من كونها دولة لامركزية، لأن فاعلية الكثير من المهام العامة مشروطة بحجمها الوطني الشامل ولا يمكن بالتالي ملاءمتها مع الظروف المحلية. وبالرغم من أن الأقاليم والبلديات تعمل وتستمر في البقاء كمؤسسات بالاعتماد على ممتلكاتها الخاصة، إلا أنها لم تطور آليات المسؤولية بحيث يمكنها الاعتماد على نفسها في تحقيق التصرف السليم بالأموال. فالأجهزة الإقليمية والبلديات تضع مسألة اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا المفصلية المرتبطة بالممتلكات في يد القيادة السياسية، وتنسخ التوجه العام لرفع نسبة مديونية البلديات والأقاليم. ولقد تسببت عملية التفسّخ التلقائية التي جرت في بداية التسعينات بنشوء عدد كبير من البلديات الصغيرة المستقلة شكلياً لكن الضعيفة

مالياً. ومن وجهة النظر السياسية فقد تم التقليل من قيمة طريقة تجميع الوسائل المادية وكذلك من التعاون الذي يمكن أن يؤدي لإدارة أكثر فعالية في أجهزة البلديات والأقاليم ضمن إطار المؤسسات العامة والمشتركة. أما الإدارة المؤقتة المؤلفة من الأجهزة الإقليمية المفعّلة في العام ٢٠٠٠ والسلطات اللامركزية لإدارة الدولة المعاد تنظيمها، فإنها مازالت غير متجانسة العناصر. ولذلك فإنها أقرب إلى عرقلة الإدارة العامة في الأعوام الأولى لنشوئها منها إلى أن تكون دافعة وداعمة بشكل فعّال، وتحديداً فيما يتعلق بالإدارة، والتوظيف والقضايا المالية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه تحديداً، فإن عملية الإصلاح اللامركزية تعتبر مشروعاً مستمراً وقيد التطوير.

تخرّج ريخارد بوماهاتش من كليتي القانون والفلسفة التابعتين لجامعة كارل الرابع، ودرس لاحقًا في الكلية الدولية للقانون في ستراسبورغ. عمل في الفترة من ١٩٧٦ ولغاية ١٩٨٩ في معهد الدولة والقانون لدى كلية العلوم التشيكوسلوفاكية، وأصبح لاحقاً عضواً في إدارة القانون الإداري والعلوم الإدارية في كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع.

الخبرات المكتسبة من السياسة المحلية

يرجي روجيك

إن كان لا بد لي أن أعود إلى الأحداث التي جرت بعد السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩ وكيف عشتُ شخصياً تجربتها في بلدتي التي أسكن فيها، دوبرجيخوفيتسه، القريبة من براغ والتي يصل عدد سكانه إلى حوالي ثلاثة آلاف نسمة، فإنه يجب علي أن أشير إلى المناخ الاجتماعي في النصف الثاني من التسعينات. ففي تلك الفترة أصبح من العادي أن الحكومة الستالينيين الجدد والتي أوصلها إلى السلطة الاحتلال السوفييتي في عام ١٩٦٨، لم تعد تتمتع بتأييد كبير بين أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ولا حتى من قبل الحزب الشيوعي السوفييتي الشقيق والذي كان قد قرر سلوك طريق الإصلاح بواسطة عملية البيريسترويكا. لكنها كانت لا تزال مسيطرة على جهاز الدولة بما فيها القوى القمعية التي كانت في تلك الفترة جاهزة ومستنفَرة بشكل كامل. واستناداً للدعابة السائدة في تلك الفترة، فإن المجتمع تقسّم إلى ثلاث طبقات: بنّاءوا الاشتراكية، والمحافظون على الاشتراكية، والمستفيدون من الاشتراكية. ولا يشير ذلك لأي شيء آخر سوى أن الاشتراكية قد أصبحت بالنسبة لمعظم الناس مفهوماً قديماً وغير جذاب.

أما في المجال الاقتصادي فالصراع الذي كانت تخوضه الدولة بشكل مخطط مع مشكلة النقص في المال العام أتاح الفرصة للاقتصاد الرمادي كي يتطور بشكل عاصف. ونشأت نتيجة لذلك الوضع أيضاً مجموعات غريبة من البشر والتي كانت تملك ما يمكن عرضه من الخدمات في ظل ذلك الاقتصاد الرمادي: ابتداءاً من التصاريح المختلفة (للقيام بأعمال مختلفة) والوساطات، وانتهاء بالمواد الخاصة والبضائع والخدمات المفقودة. وكان لتآكل النظام الشمولي أسباب ذاتية بالدرجة الأولى: منها محاولاته ممارسة التهديد والإرهاب بل وحتى ممارسة الفساد في كل مكان، لكن أيضاً وفي نفس الوقت عدم قدرته على تجاوز ظلّه، أي فتح الباب للنشاطات الإنسانية والمبادرات التي يجب أن تتجسد أولى خطواتها في رفض مبادئه الشمولية.

وبطبيعة الحال فإن عدم قدرة قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الرد على الأحداث الجديدة، أو محاولاتها الرامية لمنع أية إصلاحات، ساهمت بخلق التوتر الاجتماعي. وبالإضافة للمعارضة المفتوحة المتمثلة آنذاك بحركة ميثاق ٧٧، فقد بدأت تتشكل الدوائر والمجموعات والأحزاب المختلفة. وانخرط أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي المطرودون في حركة

«أوبرودا» (الإنبعاث)، وفي الوسط الأكاديمي نشأ تجمع «كروه» (دائرة المثقفين المستقلين)، وتجمّع الناس في مجموعات غير رسمية أخذت تترابط فيما بينها من خلال عناصرها. وشكّلت الصحافة الأساسية قيمة هامة للمعلومات، خصوصاً المطبوعات الدورية لجريدة «ليدوفي نوفيني». ولم يكن ذلك شيئاً مستورداً من الخارج، فقد ساهم جميع القرّاء فعلياً في عملية النسخ والتوزيع. ونمت في المجتمع قناعة مفادها أن التغيير قادم لا محالة، لكن أحداً منّا لم يكن قادر على توقع أشكال ونتائج ذلك التغيير.

فترة الثمانينات في دوبرجيخوفيتسه

في بداية الثمانينات اجتمع في المنظمة المحلية لاتحاد الشباب الشيوعي في بلدة دوبرجيخوفسته شباب تقاسموا ظاهرة فريدة من نوعها وهي أنهم جميعاً ما كانوا من المتحمّسين للاشتراكية. وكان هؤلاء في غالب الأحيان طلاباً أو من افراد الانتيلجينسيا (المثقفين) الذين كانوا يضطرون لإظهار «نشاط ما» في أماكن إقاماتهم، لكي يحافظوا على هدوء الكوادر المسؤولة عنهم. وكان ذلك أيضاً سبب وجودي في تلك المجموعة. في البداية ركّزنا على النشاطات ذات الطابع البيئي: زرعنا الأشجار في الأراضي المستصلحة ونظّمنا عمليات جمع الحديد القديم وما شابه. كما كنا نقوم برحلات سياحية ورياضية، وننظّم حفلات ترف ولهو راقصة، وحاولنا استغلال الفسحة التي كانت تقدمها المنظمة للقيام بنشاطات خاصة بعيدة كلياً عن السياسة.

وفي منتصف الثمانينات قررنا إصدار نشرة محلية شهرية بعنوان «كوكاتكو» (المنظار). وقد سُرّت المنظمة المحلية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي من هذا الأمر لأن أعضاءها لم يُدركوا بعد أهمية الدور الذي يمكن لنشرة صحفية مثل هذه أن تلعبه. ولذلك فقد كان المواطنون يحصلون شهراً بعد شهر على تعليقات مرتبطة بنشاطات البلدية، وكانت أحياناً ساخرة، وأحياناً أخرى تحليلية معمّقة حول موضوع ما، لكن دائماً ناقدة وموجهة وهو لم يكن الرفاق معتادين عليه أبداً. وقد شعرت المنظمة الحزبية المحلية بالامتعاض عندما أخذت «كوكاتكو» تنشر على صفحاتها مواضيع كانت تعتبر من المحرّمات على الصعيد الوطني الشامل. وكنا نقول دائماً في الاجتماع التشاوري لهيئة التحرير، بأنه لو كنا نعيش في الخمسينات لكان من الممكن أن نحصل على عقوبة السجن لفترة طويلة، وفي السبعينات على اضطهاد وطرد من المدرسة والوظيفة. لذلك اعتبرنا التهديدات الخفيفة التي كانت تصدر بمثابة صدى ملائم «للأخطاء» التي تسبّبنا بها للشيوعيين. وقد ساعدتنا حقيقة أخرى في هذا السياق، حيث تبين لنا بأنهم غير قادرين تقريباً على معاقبتنا، لأن دوبرجيخوفيتسه كانت في تلك الفترة واحدة من المناطق الصغيرة والقليلة القادرة على إصدار نشرتها الإعلامية الخاصة، ولذلك تم تقييمها بشكل إيجابي من قبل المسؤول الإقليمي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي!

في العام ١٩٨٩ تجمّع حول الصحيفة مواطنون غير حزبيين، وكان الاجتماع التشاوري لهيئة التحرير يشبه بالأحرى النادي السياسي. وفي براغ بدأت أعمال العصيان المدني تتمتع تدريجياً بتأييد أكبر: ابتداء من الركض الاستعراضي عبر شارع السجناء السياسيين (بوليتتسكيخ فيزنو) في براغ ١، ومروراً بالمشاركة في التجمعات غير المرخص لها، وانتهاءً بعمليات التوقيع على العريضة السياسية التي عرفت باسم «بضعة جُمل».

«الثورة المخملية»

كان قمع الشرطة الوحشي للمظاهرة الطلابية مساء السابع عشر من تشرين الثاني بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. فالمظاهرة الطلابية المدعومة من قبل الممثلين والفنانين أجبرت المعارضة المشتتة للقيام بعمل ما: ونشأ المنتدى المدني ومركزه التنسيقي الذي أصبح منظّماً للثورة المخملية. ومثّل المنتدى المدني الحركة التي استلمت السلطة من الشيوعيين، وألغى الهيئات الحزبية المفروضة وحتى سلطة الدولة، وبنى الأسس لنشوء مؤسسات الدولة الديمقراطية.

في دوبرجيخوفيتسه نشأ المنتدى المدني بناء على مبادرة من هيئة تحرير نشرة كوكاتكو. وتمت دعوة المواطنين من خلال المناشير والدعايات للمشاركة في التجمعات التي كانوا يعبّرون من خلالها عن آرائهم ويصوّتون على أهدافهم السياسية المتجسدة في: إقالة رئيس المجلس الوطني وإجراء إعادة هيكلة شاملة في المجلس التمثيلي. وكشخص منتخب لأكون ناطقاً باسم المنتدى المدني فقد كنتُ أتفاوض لتسليم السلطة مع هؤلاء الذين كانوا يعاقبونني طوال حياتي السابقة بسبب أصلي الطبقي. وكان ذلك بمثابة شعور خاص جداً.

لقد التقى على أرضية المنتدى المدني أشخاص كثيرين يتمتعون غالبا بآراء سياسية مختلفة. ما كان يوحّدهم في تلك اللحظة هو الإرادة العامة لتدمير النظام الشمولي. وبهذا فقد اجتمع أثناء فعاليات المنتدى المدني والتي كانت تنظم في دوبرجيخوفيتسه أشخاص كانوا لا يجتمعون أبداً عادة: أشخاص كان النظام يمارس الاضطهاد ضدهم بسبب أصولهم الطبقية، مسيحيون، ناشطون في المجال البيئي، أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي المطرودون، طلاب. بل حتى المواطنون الذين كانوا في فترة من فترات حياتهم يتعاطفون مع الشيوعية لكنهم اقتنعوا في نهاية الأمر بأنها ليست سوى سراب. وكان الرابط بين هؤلاء جميعاً الأمل في إحداث نوع من «الديمقراطية» في المجتمع، لأن الحديث عن فرض الديمقراطية بشكل كامل كان لا يزال يعتبر بالنسبة لكثيرين أمراً في غاية الشجاعة.

وكما ذكرتُ سابقا، فإن المجتمع التشيكوسلوفاكي كان يفتقر للتنظيم السياسي، لحزب سياسي يمكن الاعتماد عليه منذ البداية. لم يكن لدينا مثل البولنديين منظمة «سوليداريتا»، ولم نكن

نملك برنامجاً سياسياً موحداً ولا حتى كوادر احتياطية مثل ما كان يقال في ذلك العصر. وكان كل شيء في المجتمع يتحرك، وكل يوم ينتهي أو يبدأ بتغييرات ومعايير جديدة. كان ذلك معاكساً تماماً للتحضيرات التي قام بها لينين لتنفيذ الانقلاب الشيوعي الطبقي، وهو ما كان يجسده الشعار السائد: «الأحزاب للحزبيين، أما المنتدى المدني فهو للجميع!».

التغييرات على الصعيد المحلي

لقد تبيّن بأن الإطاحة برئيس المجلس الوطني لم تكن معقدة كما كانت مسألة اختيار بديل له معقدة. فبعض الأشخاص المقترَحين كانوا قد أصبحوا كباراً في السن ليتولوا منصباً كهذا، والآخرون كانوا صغاراً جداً في السن، وغيرهم كانوا يرغبون بمواصلة عمل الرئيس المقال، في حين كان البعض الآخر يستعد لممارسة الأعمال التجارية. وبدا الأمر وكأننا سنضطر للذهاب إلى ذلك الشيوعي ونرجوه للبقاء في منصبه بضعة أشهر إلى أن نجد البديل المناسب! كان ذلك بالنسبة لي أمراً غير مقبول على الإطلاق، ولذلك تخلّيت عن عملي الأكاديمي ووافقت في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ على ترشيحي من قبل المنتدى المدني كعمدة للبلدة.

ومن ثم ظهرت مشاكل مماثلة في عملية إعادة هيكلة المجلس التمثيلي. فقد كان مطلوباً استبدال المندوبين الشيوعيين بالرغم من أن بعضهم كان يتعاطى مع منصبه بطريقة شكلية جداً. وفي غياب البنية التحتية السياسية الديمقراطية لم يكن ممكناً الاتصال إلا بهؤلاء المواطنين الذين كنتُ أعرفهم أو الذين أوصت بهم شخصية جديرة بالثقة. لذلك فإن التعامل مع أول انتخابات حرة كان أمراً عملياً أكثر من كونه حلاً سياسياً. لكن وفي إطار تلك التغييرات السياسية كنتُ أحاول التصرف بشكل أمين أخذاً بعين الاعتبار بأننا سنعيش إلى جانب بعضنا البعض مستقبلاً. فقد سبق لي أن عشتُ تجربة المواطن من الدرجة الثانية. وخلال المفاوضات مع المندوبين والممثلين في المجالس العامة كنتُ أذكّرهم وأشدد عليهم بأنه قد تم تنصيبهم في مراكزهم هذه بأمر من الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، الذي لم يعد يتمتع بالدور القيادي للمجتمع بسبب إلغاء الفقرة السادسة من الدستور. وبذلك كان واضحاً بأن مواطنين آخرين سيتسلّمون أماكنهم، خصوصاً هؤلاء الذين يتمتعون بتفويض من البلدية، ويعتمدون على المكانة الطبيعية وثقة المواطنين. لذلك فإن مطلب المنتدى المدني الداعي لاستقالة نواب الحزب الشيوعي لم يُعتبر نوعاً من الانتقام والتشهير، بل كأول خطوة في طريق إعادة تأهيل النظام السياسي الديمقراطي، وهكذا تحديداً تم التعامل معه.

إنني متأكد وبشكل قطعي تقريباً بأن الثورة والانقلابات لا تتم لكي تبقى النخبة السياسية السابقة في مكانها ولكي لا يتغير أي شيء. الشيء الأول الذي كان من المفترض القيام به هو

استبدال الأشخاص في الأماكن المرئية. لا لأن القوة وصنع القرار ينبعان عادة من المنصب، بل لكي يشعر المواطنون وفي المقام الأول بالتغيير. حيث كان مطلوباً تغيير بلدية دوبرجيخوفيتسه من الشكل الذي كانت عليه كمكان غامض يمثل إدارة الدولة ويبدو دائماً «مقطب الحاجبين»، إلى مؤسسة فاعلة ترحّب بالناس وتعمل من أجلهم بشكل ودود. وكان ذلك يعني تغيير قسم من الموظفين وتدريب البقية على التصرف بشكل مختلف. ومن المفيد الإشارة في هذا السياق بأن التغيير الأسرع يتم عادة في التجارة، أما الأبطأ ففي إدارة الدولة. ولم يكن سهلا أبداً تغيير الشعور الذي كان سائداً لدى الشخص البيروقراطي الاشتراكي بأنه مشارك في ملكية الدولة، في حين أن المواطنين كانوا مضطرين لخدمته. نعم لم يكن سهلا أبداً تغيير هذا الشعور الفوقي المتجذّر وكان ضرورياً التذكير أكثر من مرة بأننا نحن من يجب تقديم الخدمة للمواطن لا العكس، وأن خدمته بشكل جيّد هي رسالتنا.

وقد تبين بأنه ليس كافياً تغيير المحتوى فقط، لكن أيضا الشكل، وبأنه سيكون مفيداً نقل مكان المؤسسة وتغيير اسمها، لأن «روح المكان» قادرة بأن تكون أقوى ممّا يتصوره أي شخص. وتبين أيضاً بأنه برغم النفقات المالية الكبيرة فيجب تغيير كل شيء، ابتداء من الطلبات الرسمية وانتهاء بالملابس والأزياء المختلفة. ويجب تغيير القصور الشيوعية ـ المجالس الحزبية من شتى المستويات ـ إلى شيء مختلف تماماً: مكتبات عامة، دور نشر، مكاناً لممارسة النشاطات التجارية، وذلك لأنه وبهذا فقط لن يشعر أحد بالخوف منها بعد الآن. وأتذكر هنا زميلي الذي أصبح مديراً لمؤسسة حماية المسؤولين الدستوريين. فقد كان مكتبه يحتوي على خزانة تضم ثلاثة تماثيل لرؤوس كبار الأممية الثالثة، وصدّقوني بأن النظر إلى رأس لينين وهو يرتدي القبعة الحمراء لعامل السكك الحديدية، أو إلى رأس كليمينت غوتفالد وهو يرتدي قبعة في آخرها طابة صوفية، كان بالنسبة لأعضاء مخابرات الدولة التي تم إلغاؤها بمثابة مؤشر عن التغييرات الحاصلة، أوضح بكثير من فقرات الدستور الجديد!

فوضى مفيدة

كثير من هؤلاء الذين نظّموا وأداروا التغييرات بعد تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ عاشوا في تصور بأن الفوضى التي ترافق عادة الإنقلاب على الحكومة، تمثل خطراً كبيراً على عمل إدارة الدولة خصوصاً. وبإمكاني مع مرور الزمن أن أشير، بأن الفوضى عامل مفيد يساهم في خلط الأوراق وبطرد اللاعبين المزيّفين من حول الطاولة. إن الثورة الديمقراطية أسهمت بإخراج كمية ضخمة جداً من الطاقة الإنسانية التي، تماماً تشبه الماء، يعثر على طريقه الخاص. كنّا نخطئ دائماً في أننا (بالمعنى المجرّد) علّمنا الناس اللعبة بدلاً من أن نقترح شروط اللعبة ونراقب عملية تطبيقها.

وكنتُ أحاول دائماً أن أحافظ في عصر التغييرات الجذرية على التصور العام والاتجاه الذي يؤدي إلى الهدف. وأنا مقتنع بأن السعي في تلك الفترة لتحقيق الكمالية في التفاصيل أمر عديم النفع وربما غبي في بعض الأحيان. فالتغييرات الثورية تجلب معها فرصة النظر إلى بعض القضايا أو النشاطات أو العلاقات بعيون جديدة. وهي فرصة استثنائية للتفكير فيما إذا كنا بحاجة لها، وفيما إذا كان مطلوباً تغييرها أو فيما إذا كان ممكناً استلامها. المهم هو أن يتم فهم هدفها وكيفية تمييز نوعيتها.

لا أعتبر الشهادة الجيدة بالنسبة لنا تتجسد في أنه وبعد أربعة عشر عاماً من ثورة تشرين الثاني فلا تزال بعض منظمات إدارة الدولة تشرّع نفسها بالإشارة بكل بساطة بأنها جزء من هذه الدولة. فهذا يعكس القدرة الضعيفة لممثلينا السياسيين على تمييز حاجة ونوعية العمل عن مسألة التظاهر بهما. فحتى الديمقراطيات قادرة على تشكيل (ولنأمل بأن ذلك سيتم خلال فترة قصيرة من الزمن) «أحلامها الخرافية» الخاصة بها!

لقد تبين بأن ما يتوقعه الناس وقبل أي شيء آخر، هو إلغاء أساليب الإدارة الموجهة وعمليات الإملاء. فالمواطن يريد أن يتمتع بالحقوق والحريات التي كان يمنعها عنه النظام الشمولي بشكل مباشر. لذلك فقد كان مهماً تنظيم الانتخابات التمثيلية في أسرع وقت ممكن. وقد تأكدتُ بأنه من الملائم تقديم المناصب المنتَخبة على أنها خدمة للمواطنين الذين يعمل على تنفيذ إرادتهم كل من العمدة، والمجلس العام وحتى المجلس التمثيلي. وإنه من الواضح بأن هذا المشروع لن يمر بدون النزاعات والجدل. لكن من المفيد التواصل مع المواطنين والاستماع إلى أفكارهم، التي لا يجب بالضرورة أن تتطابق. وكذلك فإنه من المهم أن يتم الإبلاغ بالوسائل الممكنة عن خطط وفعاليات المجالس التمثيلية، لأن المواطن يجب أن يحصل على المعلومات كي يتمكن من التقييم، والمراقبة. من جهتي لم أرفض أبداً أي طلب لإجراء حوار، حتى لو بدا ذلك بمثابة خسارة للوقت في خضم برنامجي العملي المشحون يومياً، لأن ثقة المواطن في الأجهزة التمثيلية المنتخبة بشكل ديمقراطي في نظري تعد أهم من عشرات القرارات العملية، التي بإمكانها بكل بساطة عادة الانتظار حتى اليوم التالي.

معاقبة المجرمين

بالنظر مجدداً إلى الماضي يتبيّن لي الكثير من المواضيع التي كان بالإمكان حلها بشكل آخر. إلا أن موضوعاً واحداً يفرض نفسه بقوة: الاستمرارية أم عدم الاستمرارية بالتعامل مع النظام الشيوعي؟ لنلاحظ بأن الأسلوب المتبع خلال الثورة المخملية كان ذلك الذي يدعو لاستلام السلطة من خلال التسامح والغفران لا ذلك الذي يدعو إلى القمع! لقد قال فاتسلاف هافل ذات يوم: «لسنا مثلهم»! وهو، تلك الشخصية الأخلاقية والقائد بلاشك. قد حدد بذلك حدود التصرف حيال

الشيوعيين وحتى الموقف حيال الشيوعية. لقد كنّا شاهدين ودون أي شك على الانتقاد الأخلاقي لذلك الشر الذي كان متمثلاً في الشيوعية، من أفواه الناس الذين كانوا ضحاياها الحقيقيين. فقد أعيد تأهيل هؤلاء الذين قام النظام الشيوعي بتعذيبهم وسجنهم وإرهابهم. وكنا شاهدين على إصلاح الأخطاء المرتبطة بموضوع الممتلكات والتي تم ارتكابها بعد استلام الشيوعيين للحكم في فبراير (شباط) من العام ١٩٤٨. لكن ما لم نكن شاهدين عليه هو تحمل المسؤولية الذاتية عن الجرائم والأمور المنافية للقانون والتي كان الشيوعيين يقومون بها. لماذا؟

ربما لأن كل عاشر مواطن تشيكي وسلوفاكي كان عضواً في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، والشعار الذي كان قائماً: «سوّي حسابك مع الشيوعي حتى ضمن عائلتك الخاصة!» تحول فجأة إلى أمر شخصي، وراديكالي جداً. ربما لأن القاعدة الحزبية تشكلت من هؤلاء الذين ساعدتهم البطاقة الحزبية على فتح طريق التدرج الوظائفي وتحقيق التطور في المجال العملي. إذاً فقد كان الأمر مرتبطاً بأعداد كبيرة أو أصغر من المنتفعين، الذين لم يقتلوا أحداً ولم يمارسوا التعذيب ولم يطردوا. لماذا إذا تحميلهم الذنب؟ ربما لأن هؤلاء الذين كانوا يعطون وينفذون الأوامر كانوا يلتزمون بالقوانين والمعايير الخاصة بصرامة. إذا عن أي أمر قانوني نتحدث هنا؟!!

إنني مقتنع بأننا فشلنا وأخطأنا عندما وافقنا على الجدلية المرتبطة بالاستمرارية القانونية. فبدلاً من أن نضع جانباً ونرفض النُظُم القانونية المصادق عليها من قبل برلمان مجرم لتلبي احتياجات سلطة تنفيذية مجرمة، وافقنا على فتح حوار حول ما يمكن وما لا يمكن قبوله. ولذلك فإن بادرة حسن النية الكبيرة المتمثلة بالغفران لم تُقبل بأسى أو باعتذار عام، لكن ربما كتعبير عن ضعف وعدم صرامة الديمقراطية المولودة حديثاً.

لقد أوضحت عملية معاقبة مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية بشكل عام وشامل الطابع الإجرامي للنازية الألمانية، والفاشية الإيطالية، والعسكرية اليابانية. أمام نحن، التشيك والسلوفاك، فبعد تردد وتفلسف كبيرين صادقنا على قانون تقريري حول فترة الشمولية! وحتى الآن فقد باءت بالفشل جميع المحاولات الرامية لتحمّل المسؤولية الشخصية عن المعاناة والظلم اللذين تعرض لهما المواطنون.

عندما أراقب اليوم ارتفاع نسبة شعبية الحزب الشيوعي في تشيكيا وموارفيا، أتساءل في قرارة نفسي، كيف فهمنا البادرة الإنسانية التي أطلقها رئيس الجمهورية؟ ألم نفهم في حقيقة الأمر بأنه من الأفضل أن يكون المرء دائماً إلى جانب المنتصر؛ وبأن التذاكي وانعدام المبادئ هو أفضل أسلوب للوجود؛ وبأنه بعد الجريمة لا يجب بالضرورة أن يحل العقاب؛ وبأنه يجب دائماً إيجاد الشخص المثالي الذي يرسم صليباً فوق جميع هذه الأعمال الوحشية؟! بل حتى أنه كلما تعاونّا مع الشر وكلّما ازداد عددنا، انخفض خطر صدور العقاب؟!

وبهذا فإنني مصر على رأيي بأنه لا يوجد أي شيء أصح ؛ أي شيء مُلزم، أي شيء مطهّر، مثل الموقف الذي تنبع منه المسؤولية حتى على «حساب الممتلكات والأعناق». ربما كان مفترضا علينا أن نفعل شيئاً بطريقة مختلفة من أجل حريتنا وشرفنا وتعزيز شخصيتنا وشخصية أطفالنا.

درس بيرجي روجيك التاريخ في كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل الرابع في براغ بشكل غير متفرغ، وقد عمل خلال فترة الثمانينات في غالب الأحيان كعامل في الغابات. في تشرين الثاني ١٩٨٩ أسس فرع المنتدى المدني في بلدة دوبرجيخوفيتسه التي أصبح عمدتها في وقت لاحق. في الأعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ تدرج في مناصب مختلف في المخابرات المدنية، وفي الأعوام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩ أصبح مديراً لجهاز مكافحة التجسس التشيكي وبعد ذلك وحتى العام ٢٠٠٣ مديرًا لجهاز المخابرات المدني.

تحويل القطاع الصحي التشيكي بعد العام ١٩٨٩

بيتر هولوب، فراتيسلاف رحبيهاك

بعد تفكك التكتل الشيوعي ونشوء النظام الديمقراطي جرت في تشيكوسلوفاكيا تغييرات جذرية في طريقة إدارة، تنظيم، وتمويل الرعاية الصحية. وبدأت ترتفع بشكل بارز إمكانية الحصول على الأدوية وأساليب العلاج الأكثر تطوراً. وبسبب ذلك انخفضت منذ بداية التسعينات نسبة الوفيات، وفي بعض أنواع الأمراض حقق انخفاض نسبة الوفيات درجات مرتفعة جداً. ولا شك بأن المعطيات والأرقام الخاصة بعلاج الكلى وأمراض القلب تقدّم لنا في هذا السياق نبذة واضحة عمّا نتحدث عنه. وقد ساهمت الطريقة الجديدة للتمويل في كل ذلك، أي بتعبير أدق فإن التشيك حاولوا الرجوع مجدداً إلى النظام السائد قبل فترة الحرب العالمية، والذي كان قائماً على التأمين الصحّي العام المتوفر لكافة فئات الشعب. وتم إحياء نظام الانتخاب الحر للطبيب أو الجهاز الصحي، وبذلك تم تحسين عملية توفر الرعاية الصحية وفق معاييرخاصة تضاهي تلك الموجودة في العالم المتطور.

تمويل القطاع الصحي

إن حجر الزاوية في عملية تحويل القطاع الصحي يكمن في تغيير طريقة تمويله. فقد تم اختيار نظام التأمين الصحي الإلزامي الذي بوشر بالعمل به منذ العام ١٩٩٢. ومنذ بداية العام ١٩٩٣ عندما تم تقسيم الجمهورية الفدرالية إلى جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا، أصبح نظام التأمين الصحي في الجمهورية التشيكية ذاتياً، بحيث باتت تجمع رسوم التأمين من المواطنين بشكل مستقل عن الدولة، وبالتالي دفع نفقات الدواء بالإضافة للنفقات المرتبطة بالكشف الصحي وما شابه. وقد تمت جدولة نظام التأمين الصحي من خلال تشريع القانون الخاص بشركة التأمين الصحية العامة التي تميّزت عن غيرها من الشركات في هذا المجال منذ البداية ولا تزال تحافظ حتى يومنا هذا على نسبة ٦٦٪ من حصة المواطنين المؤمَّنين صحياً. وفي نفس الوقت تمت المصادقة أيضاً على القانون الخاص بشركات التأمين الصحية الخاصة بالموظفين، والتي نشأ منها في بداية الأمر ٢٦ شركة. والتي انخفض عددها نهاية التسعينات بسبب عمليات الاندماج إلى تسعة، تمكّنت جميعها بالحفاظ منذ تلك الفترة على ميزانية مالية مستقرة. وبإمكان المواطنين تغيير شركة التأمين الصحية التي يتعاملون معها كل ثلاثة أشهر.

لكن التصور الأصلي الخاص بنشوء منافسة بين شركات التأمين لم يتحقق، لأنه لم يتم خلق ظروف تشريعية وتنظيمية تسمح بمنافسة حقيقية بين الخطط التأمينية. فقد حافظت شركة التأمين الصحية العامة في واقع الأمر على موقعها الاحتكاري في السوق، وعملت الدولة بشكل تدريجي على تنظيم شروط عمل شركات التأمين الخاصة بالموظفين، بحيث تم في العام ٢٠٠٥ إعادة توزيع ١٠٠٪ من رسوم التأمين المختارة وفق أعمار الأشخاص المعنيين، بدلاً من النسبة الأصلية التي كانت تبلغ ٦٠٪، مما ساهم بالحد من منافع شركات التأمين التي تتمتع بهيكلية منسجمة مع الزبائن. وتعتبر شركات التأمين الخاصة بالموظفين صغيرة نسبياً وغير مستقرة في السوق الصحي للجمهورية التشيكية، وذلك نظراً لمحدودية زبائنها والخدمات التي تقدّمها. ويمكن أن يتمثل حل هذه المعضلة في المستقبل بإجراء عملية دمج أخرى وتحقيق المزيد من الاستقرار في هذه المؤسسات، وبالتالي أن تصبح منافسة لشركة التأمين الصحية العامة. وبعكس ذلك، فتوجد أيضاً تصورات تتحدث عن إمكانية تقسيم شركة التأمين الصحية العامة.

لقد تم التعامل مع نظام تسديد قيمة الرعاية الصحية بشكل واسع جداً منذ البداية، بحيث يتم تسديد القيمة الكاملة لمعظم أشكال الرعاية الصحية ويتحمل المرضى نسبة ضئيلة جداً منها. وتعتبر النسبة التي يتحملها المرضى الأكثر انخفاضاً في أوروبا بحيث يصل معدّلها من النفقات الخاصة بالصحة إلى ثمانية بالمئة فقط. ومن الناحية العملية فإن المرضى لا يدفعون رسوماً إضافية إلا عند أطباء الأسنان وفي الصيدليات. ويسري حق التمتع بدفع تكاليف الرعاية الصحية بناء على مجرد تسجيل المواطن لدى شركة التأمين الصحية، بغض النظر عمّا إذا كان المريض يدفع التزاماته المالية أم لا. وتعتبر هذه الحقيقة ملائمة من منظار إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، لكن أقل ملاءمة فيما يتعلق بميزان المدفوعات الخاص بشركات التأمين. وتتولى الدولة دفع رسوم التأمين الخاصة «بالأشخاص المؤمّن عليهم من قبل الدولة» (أي العاطلين عن العمل، أفراد الجيش، الأطفال، المتقاعدين) وذلك بطريقة شاملة ووفق الحجم المحدد للرسوم. ويصل حجم رسوم التأمين إلى ما يوازي ٦,٦٪ من الحد الأدنى للأجور، في حين تصل نسبة الرسوم المدفوعة من قبل الموظفين إلى ١٣,٥٪ من الراتب الإجمالي (يتولى رب العامل تسديد نسبة ٩٪ والموظف ٤,٥٪ منها). ولهؤلاء الأشخاص الذين تؤمّن عليهم، تقوم الدولة اليوم بتسديد عُشر معدل التأمين المدفوع من قبل الموظفين.

لقد كان القطاع الصحي في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية يحصل على مصادر مالية أقل من المطلوب بشكل كبير. وفي العام ١٩٨٩ صُرف على الرعاية الصحية ما يوازي أربعة بالمئة من الناتج الاجمالي المحلي، أما في الوقت الراهن فإن النسبة تقترب من ثمانية بالمئة من الناتج الاجمالي المحلي. لكن في الحجم المُطلق للأرقام فإن المبلغ الذي يضخ في القطاع الصحي التشيكي يعد أقل بدرجات كبيرة عند المقارنة بأغنى الدول الأوروبية، فقد وصل بحسب الإحصائيات الأخيرة إلى ألف

دولار أمريكي على المواطن سنوياً. ولذلك فإن الدين الخفي في البنية التحتية الصحية لا يزال قائماً (الوضع الرديء للمباني والمرافق التابعة للمستشفيات). وتستمر في الجمهورية التشيكية أيضاً المعادلة التاريخي المشوّهة القائمة بين الأموال التي يتم صرفها على المواد والأدوية، وبين تلك التي يتم تخصيصها لليد العاملة (الرواتب). فهنا لا تزال، وبعكس الدول المتطورة، تسيطر النفقات المخصصة للأمور المادية لا للرواتب. إذاً المشكلة الأكثر إلحاحاً بالنسبة للقطاع الصحي التشيكي (وليس فقط للتشيكي) تتمثل في الصدام المتنامي فيما يتعلق بالمطالب الخاصة بحجم ونوعية الرعاية الصحية للقرن الواحد والعشرين، والمصادر المحدودة لعملية تمويلها. ففي النظام التضامني المعمول به لتمويل الرعاية الصحية في الجمهورية التشيكية (بدون الوسائل التنظيمية الفعالة التي تم وضعها في البلاد بداية التسعينات)، فتوجد دائماً إمكانية مفتوحة بشكل مسبق لنشوء العجز. وخلال التسعينات تم حل هذا العجز بشكل مستمر لكن بطريقة غير عملية بأن تدخلت الدولة من خلال إجراء عملية شفط لديون بعض المستشفيات أو شركة التأمين الصحية العامة.

الخصخصة

في بداية عملية تحويل القطاع الصحي في الجمهورية التشيكية شكّلت خصخصة بعض عيادات الأطباء وأقسام الطوارئ للأطباء المتخصصين تغييراً جذرياً إضافياً إلى جانب فرض نظام التأمين الصحي. وتمت بشكل خاص أيضاً خصخصة مؤسسات ومستشفيات صغيرة تحتوي على أسرّة. وفي الأعوام التالية لوحظ بالفعل التنازل في المشاكل المالية وغيرها في قطاع الرعاية الطارئة الخاصة تحديداً. ونظرا لتأثير الدولة المحدود في هذا القطاع، فيمكن اعتباره حالياً بمثابة قسم مستقر وفعال من النظام الصحي الشامل.

أما الوضع في المستشفيات الكبيرة التي تدار من قبل الدولة فالأمر معكوس تماماً، بحيث أن هذه المستشفيات تقع في عجز مالي مستمر إن كان ذلك بسبب عجز الدولة عن تأمين إدارة نوعية أو بسبب عدم فعالية نظام تمويلها بشكل عام. ويكمن الصراع هنا بالدرجة الأولى في أن الدولة هي التي تحدد بشكل توجيهي لشركات التأمين حجم ونوعية الرعاية الصحية التي يجب عليها أن تسدّدها للمستشفيات، بما فيها حجم رواتب العاملين في القطاع الصحي. وتقوم بذلك دون أي قلق يذكر، لأن المسؤولية النهائية عن التمويل تقع في نهاية الأمر على شركات التأمين نفسها.

إن الأزمات المالية التي نشأت في بداية القرن الجديد والتي لم تكن تحلّها في المراحل النهائية إلا ميزانية الدولة، نشأت بسبب رفع رواتب الموظفين في القطاع الصحي بالاعتماد على أسباب سياسية، وذلك لأن السياسيين لم يفكروا أبداً فيما إذا كان سيرتفع حجم أو نوعية الرعاية المقدمة من قبل المستشفيات.

وقد جرت وقائع أول محاولة من قبل الدولة لتأمين الاستخدام الفعال لأموال القطاع الصحي في منتصف التسعينات. وقد أدّت محاولة الدوائر لتعزيز تأثيرها في جدولة القطاع الصحي خلال العام ١٩٩٧ وإلى تأسيس نظام «الإدارة المختارة للمستشفيات». كان الهدف من ذلك التخلص من القدرات الفائضة من خلال اختيار بعض المؤسسات الصحية أو بعض فروعها، والتي مُنعت شركات التأمين الصحية من تمديد الاتفاقيات معها. وكان مفترضاً أن يترتب على ذلك خفض أعداد تلك المستشفيات أو إخضاعها لعملية تأهيل جدية. وبعد استلام الحكومة الاجتماعية الديمقراطية للسلطة في العام ١٩٩٨، لم يتم في غالب الأحيان احترام التوصيات الصادرة في هذا المجال، ولذلك فقد تم تأجيل البت بمشكلة القدرات الفائضة وعملها الذي يتم بشكل غير فعال إلى الأعوام القادمة.

ولم تحدث التغييرات الجذرية إلا في عملية إدارة المستشفيات الصغيرة. وكان ذلك نتيجة لعملية الإصلاح الإداري التي وضعت تلك المستشفيات تحت إدارة الأقاليم خلال الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ويبدو واضحاً من المراحل الأولية لعملية تحويل الأنظمة الصحية في الأقاليم، بأن المستشفيات قد أصبحت مجهزة بشكل أفضل، كما أن بعض الأقاليم تمكنت من تحسين فعاليتها بشكل أفضل. وتمثل الدافع الأبرز بالعمل على تغيير التنظيم الرسمي الذي يعتمد على حسابات غير شفافة، إلى مؤسسات تجارية عادية. وبالحد الأدنى فإن ذلك ساهم في بعض الأقاليم بتحسين إدارة المستشفيات، حيث بدأت الشبكات الصحية تعمل بشكل أكثر فعالية. ولا تزال التغييرات التالية في تنظيم الرعاية الصحية وتغيير ملكية وهيكلية المستشفيات (من خلال الخصخصة أو نقل الملكية إلى شركات غير ربحية) تشكّل حتى يومنا هذا محوراً هاماً من الصراع السياسي القائم بين الحكم اليساري والمعارضة اليمينية.

توقفت عملية إصلاح القطاع الصحي التشيكي في العام ١٩٩٢.وباستثناء بعض الإصلاحات الجزئية في الأعوام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ فأننا لم نشهد في حقيقة الأمر نقاشاً سياسياً ديمقراطياً يتمتع بالصلاحيات الكافية لكي يتمكن من اقتراح وفرض الحلول المنطقية القادرة على تقريب النظام الصحي من الظروف الجديدة. وكانت إحدى نتائج ذلك حقيقة أن وزراء الصحة يتبدّلون عادة أكثر من غيرهم من الوزراء. ففي العام الحالي تم تغيير ثلاثة وزراء، في حين أن الوزيرة الحالية هي الوزير الثاني عشر منذ العام ١٩٩٠.

لقد نصح خبراء البنك الدولي الحكومة التشيكية بأن تعمل في أسرع وقت ممكن على إصلاح السوق الخاص بشركات التأمين، وحسابات المستشفيات، وبأن تفرض رسوماً تنظيمية على المرضى ونظاماً للمعلومات حول نوعية الرعاية. لكن الحكومة لم تلتزم في نهاية المطاف بتوصيات

البنك الدولي ورفضتها وزارة الصحة. ويؤمن السياسيون المعارضون وبعض أركان الحكومة بأنه كلّما تأجلت الإصلاحات، كلّما أصبحت زاد ذلك من صعوبة حلها في المستقبل.

تخرّج بيتر هولوب من كلية الرياضيات والفيزياء التابعة لجامعة كارل الرابع. ارتبط اسمه منذ العام ١٩٨٩ بمجلة ريسبيكت وبمعهد العلوم الاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية. يعمل حالياً لصحيفة هوسبودارسكي نوفيني والإذاعة التشيكية السادسة.

تخرّج فراتيسلاف رجيهاك من الكلية الأولى للطب التابعة لجامعة كارل الرابع في العام ١٩٩٠. كان خلال الثورة المخملية عضواً في لجنة الإضراب الطلّابية. يتولّى حالياً إدارة منظمة صحية خاصة تهتم بعلاج أمراض الكبد.

إضاءات ذاتية عن تحويل القطاع الصحي التشيكي بعد مرور خمسة عشر عاماً

مارتين بوبار

مباشرة بعد سقوط النظام الشيوعي تم تحضير خطة عشرية لعملية تحويل قطاع الصحة الرسمي التشيكي ذو الطابع الاشتراكي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والأطباء، وغيرهم من العاملين في القطاع الصحي والذين أولى بعضهم اهتماماً بعملية تحليل الأنظمة الصحية الأوروبية قبل سقوط جدار برلين. كان مفترضاً تحويله إلى قطاع صحي عام يتوافق مع النموذج الليبرالي الأوروبي. وكان البرنامج التحويلي قد اتجه نحو تشكيل نظام الصحة العام الذي يحترم المبادئ الصحية الاجتماعية الاخصّائية والاقتصادية للأنظمة الصحية في دول الاتحاد الأوروبي. انطلق البرنامج في جزء منه من بعض وثائق حركة ميثاق ٧٧، واستفاد أيضاً من تجارب وتقاليد تشيكوسلوفاكيا خلال فترة ما قبل الحرب، واعتمد على نموذج القطاع الصحي في اقتصاد السوق ذو الطابع الاجتماعي، وخصوصا في ألمانيا والنمسا. وبنا مؤسّسوا هذا البرنامج تصورهم على حتمية إلغاء احتكار الدولة وتمويل الرعاية الصحية وقطاع الصحة.

لقد تم تأميم قطاع الصحة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ و ١٩٥١، وكان من غير المسموح بأن تكون هناك أية حصة للقطاع الخاص في مجال تقديم الرعاية الصحية أو الاجتماعية ـ الصحية. وتماما كما كان الأمر في القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني وحتى في جميع فروع الحياة الاجتماعية، فقد تم في القطاع الصحي أيضاً فرض مسألة الدور القيادي للحزب الشيوعي. وبالتالي فإن المناصب الإدارية العليا ورؤساء الأقسام والتجهيزات الصحية حُجزت في الغالب لأعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وكان الوضع مماثلاً في قطاع التعليم الصحي أيضاً. وكانت الرعاية الصحية مجانية ومؤمنة بشكل كامل لجميع المواطنين. وكانت الدولة (إدارة الدولة) مسؤولة عن جميع التجهيزات الصحية، التشخيصية ـ العلاجية وكذلك تلك المتعلقة بالبحوث العلمية أو بالتأهيل. ومنحت ضمانة التشكيل والتوزيع الأفقي والعمودي لشبكات المؤسسات الصحية التي كانت تؤّمن الرعاية الصحية بنوعية وحجم مماثلين حتى في المناطق الأكثر تطوراً للدولة.

في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ كان من الصعب على الدولة تأمين الاستثمارات الضرورية والوسائل المالية لتغطية النفقات بهدف تأمين أحدث التقنيات العلاجية الصحية ولشراء الأدوية الأجنبية

والمعدات الخاصة بالتشخيص. وارتفعت أسعار تلك المعدات بشكل سريع، لكنها كانت ضرورية لأن نوعية الرعاية الصحية أصبحت أسوأ وحدثت أزمات دورية بسبب عدم توفر بعض الأدوية الضرورية لحفظ على الحياة والتي كان يتم استيرادها. أما بعض المجموعات من المواطنين المميّزين، فكانت توفر لهم هذه الأدوية والتحضيرات بشكل تفضيلي في بعض المؤسسات الصحية المخصصة «للنخبة الحاكمة» وأقربائهم.

وبرغم بعض التقلّبات التي كانت تحدث بين وقت وآخر، فقد حافظ قطاع الصحة التشيكوسلوفاكي على مستوى مقبول ومتوافق في كثير من الأمور مع الرعاية الصحية في دول الاتحاد الأوروبي ذات الناتج الاجمالي المحلي المنخفض. وتخطى بشكل لا يدع مجالاً للشك بعض الدول الأوروبية والعالمية الأخرى فيما يتعلق بحجم وتنوع الخدمات المقدمة من قبل الأخصائيين. إلا أن نوعية الرعاية المقدمة بدأت تنخفض بعد العام ١٩٧٠ بسبب تخلف البحوث في المجال الطبي الطبيعي. وساهمت في ذلك أيضا هجرة العديد من الأطباء الطليعيين بعد احتلال تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٦٨، ومن ثم ما يعرف بسياسة الكوادر المشكّلة بالاعتماد على العديد من الممنوعات والتحديدات والإعلانات الخاصة، والتي كانت تفضّل وضع أعضاء الحزب في المراكز القيادية وتسهّل عليهم (دون غيرهم) إمكانية الدراسة في الخارج.

ضرورة التغييرات السريعة

في فترة ذوبان الجليد السياسي لغورباتشوف باتت صعوبة الأوضاع في القطاعات الصحية والاجتماعية وحتى في التعليم أكثر وضوحاً. لذلك فقد تم مباشرة بعد شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ صياغة مطالب خاصة بإجراء تحويل جذري في مجال الصحة وبتحسين الظروف المعيشية والتقنية لموظفي القطاع الصحي، باعتبار أن ذلك يعتبر من الأولويات الملحّة لعملية تحويل المجتمع التشيكوسلوفاكي، لكن مع التأكيد على مسألة الحفاظ على مبدأ توفير الرعاية الصحية ونوعيتها الجيدة. ولذلك فقد اعتمد القائمون على مشروع النظام الجديد على المعايير المعمول بها في ألمانيا، وفضّلوا الاعتماد على التأسيس العام لشركة التأمين الصحية الشاملة، لأن مبادئ التضامن مع كافة فئات الشعب الموجودة فيها ستمنع زوال الرعاية الصحية. كما أن ذلك سيساهم في حماية القطاع الصحي من عملية تحويل المصادر المالية التي يتم جبايتها على شكل رسوم التأمين إلى فروع أخرى في ميزانية الدولة.

وكان الأمر البارز بأنه قد تم منذ بداية التحضير لبرنامج التحوّل، التركيز على دور المرضى وكيفية معاملتهم وصياغة قرارهم بشكل حر فيما يتعلق بتأمين الرعاية الصحية. لكن يتبيّن بالنظر مجدداً إلى الماضي بأنه بسبب حالة الثمالة التي تسببت بها الأفكار الليبرالية، تمت المبالغة بتقييم قدرة المرضى

على التقرير بشكل حرّ حول كيفية اختيار الطبيب والمؤسسة الصحية، وكذلك حجم بعض أنواع الرعاية الصحية المقدمة.

شركات التأمين الصحية

اعتُبرت مسألة تشكيل المؤسسات الصحية المستقلة والحرة في ممارساتها الخاصة، بأنها بمثابة تصور هام جداً للنظام الصحي الجديد الفعال. فقد بدأت تلك المؤسسات بالنشوء بشكل سريع في الجمهورية التشيكية منذ العام ١٩٩٢. وقد شكّلت عملية تأسيس شركات التأمين الصحية والمؤسسات العامة غير الربحية العنصر الرئيسي والهام في القطاع الصحي التشيكي، باعتبار أنها تعمل كمعاهد مالية وتأمينية في قطاع الصحة العامة وتشكّل جسراً للانتقال إلى التمويل المتعدد المصادر لقطاع الصحة. وكان من الضروري إنهاء احتكار الدولة للقطاع الصحي. وتم الحديث خلال العامين الأوّلين عن سحب سيطرة الدولة وإجراء عملية خصخصة تدريجية للمؤسسات الصحية الصغيرة والمتوسط والكبيرة، التي لم تكن ضرورية للحفاظ على شبكة المؤسسات الصحية وتأمين الرعاية الصحية العادية. وتم التركيز على منح الإدارة المحلية وأدارة المحافظات دورا أكبراً في تشكيل وصياغة السياسة الصحية.

الاقتراح الأصلي الخاص بعملية تحويل القطاع الصحي التشيكي والذي واجه معارضة واسعة في ربيع وخريف العام ١٩٩٠، اعتبر مسألة تشكيل بيئة تنافسية بمثابة عنصر آخر وأساسي. لكن لم يكن هناك إدراك كامل للنتائج السلبية أو الإيجابية التي يمكن أن تجلبها منافسة مثل هذه.

وقد تم خلال شهري مايو (أيار) وسبتمبر (أيلول) من عام ١٩٩٠ إصدار مطبوعة خاصة تفسّر الاقتراح المرتبط بالنظام الصحي الجديد ومسألة فرض التأمين الصحي الإلزامي، وتم توزيعها على المستشفيات والمستوصفات التشيكية، وكذلك على مؤسسات الدولة والجمعيات الأهلية التي تهتم بشؤون العاملين في القطاع الصحي. واعتُبرت عملية الانتقال إلى نظام التأمين المستقل عن الدولة والذي كان مفترضاً أن يقوم بدوره الرقابي من خلال ممثليه في المجالس الإدارية والرقابية، بأنها أحد الأركان المفصلية لعملية الإصلاح. وفي الأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ساد توافق بأن تشكيل نظام شركات التأمين الصحية ونظام التأمين الصحي الشامل لكافة فئات الشعب يمثل الحل الأفضل، وكذلك الضمانة التي تمنع تحول نسبة كبيرة من مواطني الجمهورية التشيكية إلى أشخاص يعيشون خارج إطار الرعاية الصحية المدفوعة من أموال التأمين الصحي العام.

وكان هدف وزارة الصحة، التي كانت تعمل تحت ضغط مستمر من قبل المنظمات المدافعة عن العاملين في القطاع الصحي وقسم من النواب التابعين للتيار الراديكالي في المنتدى المدني، أن يتم دون مماطلة تنفيذ أولى الخطوات الهادفة لتحويل قطاع الصحة الرسمي بشكل جذري. هذا يعني سحب ملكيته من الدولة، والانتقال إلى النظام الصحي المبني على التعاون بين المؤسسات الصحية

الخاصة والعامة، والعمل الخاص للأطباء العامّين والأخصّائيين والمؤسسات الأخرى وحتى التجمعات المدنية. ووُصف الانتقال من التمويل الصحي الذي يعتمد على ميزانية الدولة والذي يدار عادة من قبل وزارة المالية القوية جداً إلى نموذج التمويل المبني على قاعدة شركات التأمين الصحي العامة، بأنه أمر ذو أهمية بالغة. وتم التأكيد بشكل مستمر على أهمية الحفاظ على توفير الرعاية الصحية للجميع، وتحسين نوعيتها والحد من عملية تفكك شبكة المؤسسات الصحية.

وقد بدأ القطاع الصحي التشيكي يتحول خلال الأعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ من نظام صحي يدار من قبل الدولة إلى نظام صحي يتوافق مع القطاع الصحي الجماعي والليبرالي المعمول به بشكل عادي في دول الاتحاد الأوروبي، مع رعاية صحية مؤسساتية وأساسية تؤمنها المراكز الصحية الخاصة والعامة أو تلك التابعة للدولة على حد سواء.

بعد خمسة عشر عاماً

بعد خمسة عشر عاماً يمثل أمامنا السؤال التالي: ماذا بقي، وأي جزء من الاقتراح الأصلي لنظام الرعاية الصحية الجديد قد أثبت فعاليته؟ برغم المصاعب المختلفة والتحفظات، فقد تبين بأن القرار الخاص بإنشاء نظام تأمين صحي عام قد شكّل الحل الأكثر ضمانة وأنه ساهم ـ بمشاركة إدارة الدولة ـ بتأمين الرعاية الصحية لجميع المواطنين. فلم تشعر مجموعات صغيرة من المواطنين بأنها تعيش خارج إطار الرعاية الصحية الموفرة استناداً للتأمين الصحي العام. فبالإضافة لأسباب كثيرة، فقد كان ذلك ممكناً أيضاً لأن الدولة أصبحت الضامن للرعاية الصحية الملائمة بالتناسق مع النظام الجديد المقتَرح. ويتبيّن من استطلاعات الرأي العام بشكل لا يدع مجالاً للشك، بأن تحسّناً قد طرأ على وضع المواطن ارتباطاً بعلاقته تجاه من يقدّم الرعاية الصحية. ويتبيّن أيضاً بأنه تم الالتزام بحق الاختيار الحر للطبيب والمؤسسة الصحية، لكن ذلك تمت إساءة استخدامه في بعض الأحيان، كما أنه ترافق مع العديد من الممارسات المُسرفة من الناحية المادية.

مقابل ذلك فإنه لم يتم التركيز بشكل كافي على مسألة إحياء أو دعم القطاع الصحي. وتتراكم الأدلة التي تشير إلى تدهور الرعاية الصحية في كثير من القطاعات نتيجة للفهم الليبرالي المبالَغ به لمسألة الذاتية، وكذلك نتيجة للفهم الليبرالي المبالَغ به لمسؤولية المرضى المحتملين والذين يتصرفون في غالب الأحيان بشكل غير مسؤول.

إن المأخذ الشائع بين السياسيين والاقتصاديين هو أن النظام الجديد مسرف مالياً وغير فعال بالدرجة الكافية، وذلك لسبب واضح وهو نشوء كمية كبيرة من المؤسسات الصحية المستقلة. وقد اختار المحامون هذا الوصف باعتباره تحديداً محايداً نسبياً للعمل الطبي الخاص، والمستشفيات الصغيرة الخاصة والمصحات، وحتى المستشفيات الكبيرة التابعة للدولة.

ولا شك بأن النجاح الذي يمكن ملاحظته يتجسد بانتقال الثقل الطبي إلى العمل الطبي غير الثابت، وذلك لأن قسماً من الأطباء العامّين والأخصّائيين قد أصبح يتمتع بدافع وكفاءة أفضل - ذلك لأن الأطباء الأخصائيين الناجحين يعملون غالباً في المؤسسات الطبية الخاصة المزدهرة وغيرها. ومما لا شك فيه، أنه بعد خمسة عشر عاماً من عملية تحويل القطاع الصحي أصبح يوجد في الجمهورية التشيكية قطاع يعتمد على أكثر من مصدر للتمويل. ويعود الفضل في ذلك إلى شركة التأمين الصحية العامة وغيرها من شركات التأمين الصحية الفاعلة في البلاد منذ اثني عشر عاماً. ومن جهتها فإن شركة التأمين العامة تستفيد من نظام المعلومات المحكم البناء، ولذلك فهي تقوم بتأمين عملية تمويل الرعاية الصحية لحوالي ٧٠ ـ ٧٥٪ من مواطنينا، من خلال شبكة فروعها الفاعلة.

وفيما يتعلق بالسؤال المفصلي حول رأي المرضى والمواطنين التشيك حول تحويل القطاع الصحي التشيكي، فيمكن الإشارة بأنه في العام ١٩٩٧، أي بعد سبعة أعوام من بدء محاولة تحويل القطاع الصحي التشيكي، عبّر ٧٥ ـ ٨٠٪ من المواطنين عن سرورهم من نوعية الرعاية الصحية وإمكانية توفرها. وفي العام ١٩٩٧ أفاد المرضى الذين عانوا بصبر، بأن عملية الإصلاح هذه وإن كانت ناقصة أو تتعرض لانتقادات مستمرة من جهات مختلفة، لكنها ساهمت بتحقيق نقلة إيجابية واضحة. وكان لتحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة وقع إيجابي حيث تم استيراد آلات متطورة إلى الجمهورية التشيكية، منها ما هو تشخيصي والبعض الآخر علاجي، وكانت الإمكانيات العلاجية لكثير من الأمراض الخطيرة متوفرة بشكل متميز.

وكما بالنسبة للجمهورية التشيكية وغيرها من الدول التي تتحول من قطاعي الاقتصاد والصحة الاشتراكيّين نحو اقتصاد السوق الاجتماعي والجماعي، فإنه لا يمكن للجمهورية التشيكية على المدى الطويل تجاوز الحقيقة الموضوعية التي تفيد بأنه في ظل انخفاض انتاجية الاقتصاد الوطني والانخفاض الأقل للناتج الاجمالي المحلي مقارنة بما هو عليه في دول الاتحاد الأوروبي، فلا يمكن لدول وسط وشرق أوروبا أن تسمح لنفسها بتأمين الرعاية الصحية بالحجم الأقصى وأن تضمن النوعية المرغوبة بالكامل أو بشكل جزئي من التأمين التضامني. وفي نفس الوقت فإن السياسيين يمنعون رفع معدل التأمين الصحي وفرض المساهمات المالية على المرضى.

إن السؤال الماثل الآن هو ماذا يمكن فعله في الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والمجر لكي يصبح المريض ـ الذي سيدافع بلا شك عن موقعه كمستهلك للرعاية الصحية «المجانية» في قسمها الأكبر ـ شخصاً مسؤولاً واعياً يسدد من جهة التزاماته حيال التأمين وغيرها من المساهمات المالية، وأيضاً مراقباً فعالاً لنوعية وتكاليف الرعاية الصحية المقدمة له؟. يجب على المريض أن يحرص على مسألة توفر الرعاية الصحية ونوعيتها والحفاظ على طابعها العام. لكن يجب في نفس الوقت أن يهتم بقضية أسعار الخدمات الصحية والأدوية. كما أن مصلحته تكمن أيضاً في أن لا تنخفض نوعية

الرعاية الصحية بشكل درامي عند خفض النفقات المرتبطة بها، وبأن لا يتم قمع البرامج الصحية الوقائية. إذاً ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهذا الخصوص؟ يمكن ودون شك تحسين فعالية وتمويل المؤسسات الصحية بشكل جزئي. ويمكن الحد من عمليات الهدر ومنع التصرفات المسرفة في المصادر المالية. لكن يجب أيضاً تغيير الطريقة التي يتعامل بها المرضى. فهناك أدلة كافية تثبت عدم وجود آلية تنظيمية تحث المرضى على أن يكونوا أكثر اقتصادية ومسؤولية حيال الرعاية الصحية بدلاً من أن يتم فرض المساهمة المالية الفعالة.

وشخصياً أعتقد بأن الخطأ الذي لحق قطاع السياسة الصحية هو أنه لم يتم لثلاث مرات متتالية في الأعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ الحصول على دعم لفرض المساهمة المالية. كما أن القانون الخاص بشركات التأمين لم يرس الدعائم المطلوبة لنشوء بعض شركات التأمين الصحية العامة الكبيرة وفي نفس الوقت توفير إمكانية نشوء تأمين صحي خاص كنوع إضافي من المساهمة المالية. وفيما يتعلق بإعادة إحياء نشاط نقابة الأطباء التشيك، فإن إدارة وزارة الصحة لم تتمكن من إقناع السياسيين المؤثرين بأن الإلزام بالخدمة جميع الأطباء ـ أي حتى الموظفين منهم والذين لا يمارسون نشاطات تجارية خاصة لم يكن حلاً ملائماً، كما لم يكن ملائماً الحد من بعض صلاحيات نقابة الأطباء. مما أدى إلى أن قام نفس السياسيين الذين عملوا في السابق على فرض هذا التصور غير الليبرالي لنقابة الأطباء، بتوجيه الانتقادات لها ولا يزالون، بسبب موضوع العضوية الإلزامية وبعض القضايا الأخرى.

إن مجرى عملية تحويل القطاع الصحي في الجمهورية التشيكية يمكن أن يخدم كشهادة مقنعة لتأكيد مصداقية ما ذكره عالم الاقتصاد البريطاني ج. مينارد عندما قال: «إذا سمعتُ أحداً يتحدث عن حرية السوق أو السوق دون تنظيم في القطاع الصحي، فإنني أعتقد بأن شخصاً مثل هذا يجب أن يزور عيادة الطبيب النفسي». فقد أظهرت الأعوام الخمسة عشر الماضي بشكل واضح، بأن السوق غير قادر على حل مشاكل القطاع الصحي، وذلك بالرغم من أن القطاع الخاص وبعض عناصر اقتصاد السوق تمثّل في واقع الحال دوافع وحوافز ثمينة وضرورية.

إنني آسف شخصياً لأننا كأعضاء في الحكومة الثانية من مرحلة ما بعد ثورة تشرين الثاني لم نتمكن ولم نقدر أن نكون أكثر صرامة في تنفيذ الخطوات التحويلية التي بدت بأنها راديكالية جداً. وأعتقد بأنه كان من الأفضل على الحكومات أن لا تساوم حيال الجهود التي كانت تُبذل من قبل أعضاء قياديين سابقين في الحزب الشيوعي للحفاظ على أدوارهم ونفوذهم التي كانوا يتمتعون بها على السلطات الاقتصادية والسياسية وحتى على القطاع الصحي. لاسيما وأن الكثير من الشيوعيين السابقين استغلوا الثغرات الموجودة في قانون ما يعرف بعملية التطهير من أجل الحفاظ على تأثيرهم واستمرار سلطتهم وفق ما تمليه عليهم مبادئهم «الماكيافيللية». و«انتقلوا» لاحقاً إلى القطاع الخاص وأحياناً كثيرة إلى بعض التشكيلات والأحزاب الملوّنة بطابع سياسي يميني. وبعد أعوام قليلة بدأ

هؤلاء الأعضاء السابقون للحزب الشيوعي يقدّمون أنفسهم كديمقراطيين، بل وحتى كضحايا للنظام السابق الذي كانوا يدعمونه بالطبع بشكل انتهازي ويساهمون بتطويره. وأشعر بأننا لا نزال ندفع ثمناً باهظاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، لأنه لم يتحقق بعد الشرط القاضي بمنع أقطاب النظام السابق (أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أو المتعاونين مع مختلف الأجهزة الأمنية) من ممارسة الوظائف القيادية على المستويات المختلفة.

عمل مارتين بوبار حتى كانون الأول ١٩٨٩ كطبيب أعصاب في مستوصف عادي. في ربيع العام ١٩٨٩ انضم إلى النشاطات الاجتماعية غير الرسمية في تجمع ((كروه)) للمثقفين المستقلين. بعد تشرين الثاني ١٩٨٩ عمل في منتدى براغ للموظفين في القطاع الصحي وكذلك في مجموعة كانت تسعى لإصلاح القطاع الصحي. عيّن بعد الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٠ كثاني وزير للصحة في الجمهورية التشيكية بعد التغييرات الثورية، واستمر في منصبه هذا حتى خريف العام ١٩٩٢. بعد ذلك عاد لممارسة مهنته كطبيب في المستشفى الجامعي موتول ببراغ، حيث يعمل حتى يومنا هذا.

حماية البيئة قبل وبعد العام ١٩٨٩

فيكتور ترشيبيتسكي

البيئة إبان العهد الشيوعي

شكّلت الحالة المأساوية التي تعاني منها جميع قطاعات البيئة أحد الأسباب التي ساهمت بانهيار النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا السابقة وغيرها من الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي. وقد تمكنت الوثيقة الصادرة عن حركة ميثاق ٧٧ تحت عنوان «لكي يكون التنفس ممكناً» من وصف الوضع في تلك الفترة بشكل دقيق جداً.

لقد أصبحت القضايا المرتبطة بالبيئة وحمايتها تشمل ومنذ بداية الستينات حيزاً من اهتمام الشعب والسياسيين في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد تراكمت بشكل تدريجي الأدلة التي تفيد بأن التأثير السلبي لنشاط الإنسان على البيئة يشكّل تهديداً ليس للبيئة وحسب، بل وأيضاً للإنسان نفسه واقتصاده. ونتيجةً لذلك فقد بدأت الحكومات الديمقراطية في العالم خلال الستينات والسبعينات بتشكيل السياسة والقوانين التي حاولت التخفيف من الآثار السلبية لعملية التلوث. ويمكن وصف تلك الفترة بالمصطلح الإنكليزي المعروف (pipe_of_end)، أي الإجراءات المفروضة على «نهاية الأنبوب». وفي الوقت نفسه قد اشتد الضغط الذي تمارسه قطاعات واسعة من الشعب لحث السياسيين والأخصائيين على الاهتمام بهذه القضايا. وأدى ذلك من ضمن أمور كثيرة، إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات في البحوث وفي حماية البيئة والطبيعة.

كيف كان الوضع إذاً في التكتل السوفييتي خلال تلك الفترة؟ في الدول التي كانت تركّز على التطوير المكثف لعملية الانتاج والصناعة الثقيلة ودعم الأشكال الصناعية لقطاع الزراعة، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ارتفعت نسبة تدمير الطبيعة والبيئة فيها بوتيرة أسرع من الغرب الصناعي. لكن برغم ذلك فإن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لم يهتم بهذه المشاكل أبداً حتى العام ١٩٧٠، ولم يحصل التغيير إلا في فترة السبعينات والثمانينات. فأحوال البيئة تدهورت وبوتيرة مخيفة مما دفع الأجهزة الحزبية إلى مناقشة هذه المشكلة وبشكل مستمر. لكن كما كان الأمر في كثير من القطاعات الأخرى، فقد انعكس فشل ورداءة النظام الشمولي على هذا القطاع أيضاً. وبالرغم من أن الهيئات الحكومية كانت تصادق بشكل مستمر على الإجراءات الهادفة لإحداث تغيير في الحالة المذكورة، إلا أن الأمور كانت تُحصر بالكلمات فقط عندما يحين

وقت التنفيذ العملي. ولم يتم فرض تلك الإجراءات بشكل قطعي، بالرغم من أن نوعية التلوث البيئي أدّت في بعض المناطق لارتفاع نسبة الوفيات وللعديد من المشاكل الأخرى.

أولويات الحكومة وحتى نهاية الثمانينات انحصرت بالتركيز على مسألة تفعيل الاقتصاد. وبسبب هذا الأمر فقد تمت التضحية بنوعية حياة المواطنين والنوعية الجيدة للبيئة والطبيعة من أجل تحقيق اقتصاد قذر وغير فعال تتم إدارته بشكل مركزي من موسكو. النظام القمعي كان يحد وبشكل كبير من إمكانية نشر المعلومات بشكل حر حول الوضع الحقيقي للبيئة. وبالإضافة للسلبية العامة التي كان المواطنون يتمتعون بها خلال عهد التطبيع، مما أدى عملياً إلى فقدان الاهتمام العام بقضايا البيئة، بحيث لم تكن لدى المواطنين أية وجهة نظر محددة حول ذلك لكي يتبنّوها. وبينما كانت مجموعات من الحركات البيئية المدنية تتطور بشكل ناجح في الغرب منذ السبعينات، لم يكن في تشيكوسلوفاكيا سوى مؤسسة بيئية تطوّعية وحيدة مستقلة نسبياً ـ اتحاد حماية البيئة والطبيعة (TIS). وبعد عشرة أعوام من نشوئها (١٩٦٩ ـ ١٩٧٩) تم استبدالها بهيئة جديدة تتم قيادتها بشكل إداري ـ الاتحاد التشيكي لحماية الطبيعة، التي كانت بطبيعة الحال منظمة أكثر إطاعة للنظام الحاكم.

إن التصور الذي كان سائداً حتى العام ١٩٨٩ فيما يتعلق بمسألة حماية البيئة ما كان مبرمجاً ولا فعالاً. حيث لم ينشأ أبداً أي جهاز فدرالي يهتم بشؤون حماية البيئة ويتمتع بالصلاحيات الضرورية، بالرغم من أن مجموعة من الناشطين في مجال حماية البيئة كانوا يطالبون بذلك منذ بداية السبعينات. أما الأجهزة التي كانت قائمة (مجلس حماية البيئة التابع لحكومتي الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية والجهاز الذي أشبهه، أي لجنة حماية البيئة الفاعلة على الصعيد المحلي) فكانت ذات طابع استشاري فقط، في حين أن تأثيرها على الوضع الحقيقي للبيئة والطبيعة كان معدوماً. وتحملت الوزارات الاقتصادية مسؤولية الهيئات المختلفة الخاصة بالبيئة، مما أدى بالطبع لنشوء الكثير من الخلافات بين الطرفين ولتدهور الوضع بشكل أسوأ. أما التشريع القانوني المرتبط بمسألة حماية البيئة والتعامل بشكل سليم مع المصادر الطبيعية، فكان متناثراً ومشرذماً ضمن سلسلة من الأحكام المتفرقة للوزارات، فلم يشكل بالتالي نظاماً قانونياً متماسكاً. إضافة لذلك فقد ألحق كل حكم من هذه الأحكام بكمية كبيرة من الاستثناءات، وكانت مسألة تجاوزها أو تجاوز القوانين الأخرى عادية وغير خاضعة لمبدأ العقاب في غالب الأحيان. وفي نهاية الثمانينات كانت نوعية البيئة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تعتبر من بين الأسوأ في العالم.

تغيير النظام القديم

بالإضافة لكثير من العوامل الأخرى، فإن بعض المظاهرات ذات الطابع البيئي ساهمت أيضاً بعملية تغيير النظام في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩. حيث كان أول تحرك تاريخي هو ذلك الذي نظّمه تجمع أمهات براغ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٩. فقد خرجت النساء المتظاهرات إلى الشوارع بشكل غير تقليدي

وهنّ يدفعن عربات الأطفال، وذلك بمناسبة الاجتماع الذي انعقد في براغ وضم وزراء بيئة الدول المجاورة لتشيكوسلوفاكيا، والذي انتهى لاحقاً بشكل غير مرض بسبب تصريحات فارغة لم تحمل أي مضمون محدد. لكن تم استغلال انتفاضة النساء هذه للإشارة إلى حجم الأزمة البيئية القائمة.

في تلك الفترة أيضاً نشأت منظمة المجتمع البيئي التي حدّدت هدفها بإطلاع المواطنين على الوضع الحقيقي للبيئة في البلاد. وعملت لاحقاً على جمع أعضاء المعارضة مع الناشطين في المجال البيئي في ما يعرف بـ «المنطقة الرمادية» بين المعارضة والهيئات الرسمية. وفي ربيع وخريف العام ١٩٨٩ نُظمت في براغ أيضا بعض المظاهرات البيئية الأخرى، كما أن اللقاء الثالث والعشرون لـ «تجمع الشباب في منطقة شومافا» كان هاماً جداً، ذلك أنه ركّز ولأول مرة على القضايا البيئية. وقد شارك في التجمع أحد أعضاء حزب الخضر الألماني والمهاجر التشيكي ميلان هوراتشيك الذي اجتمع بعد ذلك مع معارضين بارزين ومع الرئيس فاتسلاف هافل. ومنذ تلك الفترة ازداد اهتمام الحركات المعارضة وشبه المعارضة وحتى المواطنين العاديين بالأمور البيئية.

لقد تم استباق الثورة «الأصلية» في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ بعدد من المظاهرات الضخمة نسبياً للمواطنين القاطنين في الأقاليم الشمالية التشيكية، والذين كانوا يشتكون لتوّهم من التقلّبات الخريفية في الطقس وما يترافقها عادة من تدهور بارز في نوعية الهواء. وكانت المظاهرات المنادية بهواء نقي بمثابة أولى المظاهرات الهامة التي يتم تنظيمها خارج العاصمة براغ. فقد شكّل خروج مواطني المناطق الشمالية من حالة الجمود الذي اتّسمت به مرحلة التطبيع إشارة هامة جداً حول «بدء نهاية» النظام. وأصبحت القضايا البيئية الصرفة تتمتع ببُعد سياسي جديد، فلأول مرة أُجبر ممثلو النظام الشيوعي على إجراء حوار مع المواطنين العاديين.

بناء نظام جديد

كانت مداخن المصانع الكبيرة ومحطات الطاقة الكهربائية إبان العهد الشيوعي تنفث في الأثير أطناناً من المواد السامة، والأنهار تلوّثت بنفاياتها ومياه المدن والقرى الآسنة، في حين تراكمت النفايات الخطيرة المرمية بشكل عشوائي وغير منظم في الأماكن المخصصة لتجميع النفايات. وحتى يومنا هذا لا يزال مصطلح «المثلث الأسود» معروفاً في أوروبا بأكملها (حيث كان ذلك المثلث يضم قسماً من شمال تشيكيا، وقسماً من جنوب غرب بولندا، والمناطق المجاورة لها من جمهورية ألمانيا الديمقراطية). وكانت هذه المناطق معروفة بأنها الأكثر تلوثاً في أوروبا، في حين وصل معدل الأعمار فيها إلى أقل من المعدل المتعارف عليه في الدول المتطورة بحوالي خمسة إلى سبعة أعوام.

وكان أعضاء الهيئات البيئية شبه الرسمية يدركون هذه الحقيقة بشكل جيد جداً، ولذلك حاولوا التصرف بسرعة. وتم تعيين بدرجيخ مولدان وزيراً في وزارة لم تكن موجودة بعد وذلك بعد ثلاثة

أسابيع فقط من بدء «الثورة المخملية»، وبدأ عمله مباشرة لتأسيس تلك الوزارة. في البداية تم وقف التطور السلبي في قطاع البيئة ومن ثم بدأ العمل على تحسينه من خلال خطوات تدريجية. وارتفع حجم الاستثمار الشامل في مسألة حماية البيئة من ملياري كرونة في العام ١٩٨٧ إلى أربعين ملياراً. وارتفعت حصة الاستثمار في حماية البيئة من الناتج الاجمالي المحلي من ١,١٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٢,٥٪ في العام ١٩٩٧.

ولبناء النظام الجديد لحماية البيئة اعتمدت الجمهورية التشيكية على تجارب الدول المتطورة، خصوصاً الأوروبية منها والتي كانت تتمتع آنذاك بتجربة حوالي عشرين عاماً من تطوير برامج حماية البيئة والمصادر الطبيعية. وتم تحديد النظام ضمن القوانين التي صودق عليها خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ والتي غطت بالكامل جميع قطاعات حمايةوالبيئة والمصادر الطبيعية.

لقد شكّل اهتمام المواطنين بوضع البيئة في مدنهم وقراهم وفي كافة أنحاء البلاد حقيقة هامة جداً في بداية التسعينات. حيث كان ذلك الاهتمام بمثابة انعكاس لوضع البيئة المأساوي في نهاية الثمانينات والمخاوف المحقة التي كانت تشير إلى التبعات السلبية لهذا الوضع على صحة الإنسان. مما سهل على أجهزة الدولة أن تصادق على قوانين جديدة كلياً وفي بعض الأحيان حتى على قوانين تحد من كثير من الأمور، لأنها شعرت بتأييد كبير من قبل عامة الشعب. وبعد عشرة أعوام من ذلك، أي عندما حل زمان المصادقة على موجة جديدة من القوانين نتيجة لانضمام الجمهورية التشيكية إلى الاتحاد الأوروبي، فإن اهتمام المواطنين أصبح أقل بكثير، وتأييدهم أضعف عما كان الأمر عليه سابقاً.

وبالفعل فقد أتت عملية تشكيل النظام الخاص بحماية البيئة بالثمار المرجوّة. ففي بعض الحالات حقّقت الجمهورية التشيكية نتائج قياسية بكل ما للكلمة من معنى، مثل خفض وتيرة السموم من الأثير وكذلك خفض نسبة مادة السولفور دايوكساييد (يشار إليها برمز SO2 والتي تنتج عادة عن احتراق الفحم والزيوت المختلفة التي تستخدمها المصانع). وقد كان لعملية التحسين هذه سببان رئيسيان هما ـ إطلاق النظام الفعّال والانخفاض الحاد الذي تحقق في قطاع الاقتصاد ومن ثم إعادة هيكلته في بداية التسعينات.

تمثل النجاح البارز الذي تحقق بعد العام ١٩٨٩ بأنه لم يعد يتم التعامل مع المياه على أنها مادة خام مثلما كان الأمر إبان النظام السابق. فقد أصبحت تُفهم كجزء أساسي من البيئة وبالتالي يجب النظر إليها فقط ارتباطاً بمكوناتها الأخرى التي يجب الحفاظ عليها للأجيال القادمة بأكبر الكميات وبأفضل نوعية ممكنة. وفي قطاع حماية المياه برزت أمام الذين يصيغون السياسة الجديدة مهمّتان رئيسيّتان ـ خفض تلوث المياه السطحية والجوفية وخفض عملية استهلاك مياه الشرب، باعتبارها مصدراً طبيعياً وأساسياً لا يمكن تعويضه. وقد تم تنفيذ المهمة الأولى بفضل بناء محطات لتكرير المياه

الآسنة والنفايات في المدن متوسطة وكبيرة الحجم، وكذلك بفضل الضغط الذي مارسته القوانين الجديدة والتهديد الذي جسّدته باحتمال فرض العقوبات والغرامات المالية على كل من يتسبب بالتلوّث.

وفيما يتعلق بخفض الاستهلاك وبالتالي وقف الهدر الفائض لمياه الشرب، فقد تبين بأن أنجع وسيلة لتحقيق هذا الهدف تتمثل برفع أسعار المياه. ونتيجة لذلك انخفضت نسبة استهلاك المياه في المؤسسات والمنازل العادية إلى أكثر من الثلث. كما أن هناك حقيقة هامة في هذا السياق تتمثل بالارتفاع المستمر لعدد الأشخاص الذين باتوا يتزوّدون بالمياه من أجهزة المياه العامة.

الهواء وحماية الريف

كانت تشيكوسلوفاكيا السابقة تعتبر في الثمانينات من الدول التي تتمتع بأسوأ نوعية من الهواء في العالم. ففي العام ١٩٨٠ بلغت نسبة مادة السولفور دايوكساید في الجمهورية التشيكية ٢,٢٣٧ مليون طناً، وفي العام ١٩٩٠ حوالي ١,٨٧٦ مليون طناً، وهو ما ساهم بوضع البلاد في المرتبة الثانية في التلوث في أوروبا مقارنةً بعدد السكان (بعد جمهورية ألمانيا الديمقراطية). وكان ذلك بسبب الهيكلية القائمة للصناعة وبسبب النظام القانوني غير الملائم المنظم لحماية البيئة.

كان من الضروري في المرحلة الأولى الحد من الإفرازات القادمة من مصادر التلوث الكبيرة كمحطات الطاقة الكهربائية. وقد تم تحقيق ذلك خلال فترة قصيرة نسبياً بالاعتماد على التشريعات الجديدة والعقوبات التي كانت تفرض على من لا يلتزم بها. وتم فرض رسوم على عمليات نفث المواد الرئيسية الملوّثة من مصادر التلوث المتوسطة والكبيرة، وهو ما أدّى لتحقيق نسبة انخفاض قياسية في معدل التلوث. وفي العام ١٩٩١ تم في الجمهورية التشيكية إنتاج ١٧ كلغ من مادة السولفور دايوكساید مقابل كل ألف دولار من الناتج الإجمالي المحلي، ومن ثم انخفض هذا الرقم في العام ١٩٩٩ ليصل إلى ١,٩ كلغ فقط.

لقد تأثرت طبيعة الريف في الجمهورية التشيكية بالاستخدام المتكرر والطويل للإنسان. لكن برغم ذلك فقد تم في فترة الخمسينات من القرن العشرين الحفاظ على كثير من العناصر الطبيعية والريفية الثمينة في البلاد. إلا أن أربعين عاماً من الاستثمار الشيوعي المكثّف لقطاعي الزراعة والصناعة ترك آثاره المتوقعة. وأصبح القانون المصادق عليه في العام ١٩٩٢ يشكّل أساس النظام الجديد لرعاية الطبيعة والريف، والذي تكمن أهميته بأنه حدّد الأمور التي يُفترض تمتعها بالحماية، أي جميع الأشياء الحيّة وغير الحية التي تشكل جزءاً من طبيعة البلاد، وأن يخضع بعضها لحماية خاصة وصارمة.

في الأعوام الخمسة عشر الماضية تم أيضاً توسيع شبكة الأراضي المحمية ـ فقد نشأت ثلاث حدائق وطنية وأربعة مناطق ريفية محمية. وبشكل عام فإن نسبة ١٤,٦٢٪ من أراضي الدولة تخضع

حالياً للحماية، وهو ما يتوافق مع المعدل المعمول به في الدول الأوروبية. وقد تبين بأن «الستارة الحديدية» التي كانت قائمة قد تسببت بمنافع فريدة من نوعها للبيئة، حيث أن المناطق الحدودية الجبلية حافظت على قسم كبير من طبيعتها الثمينة، لأنه كان ممنوعاً استخدامها بشكل عادي أو حتى سياحي.

النفايات

لم يكن في تشيكوسلوفاكيا السابقة قبل العام ١٩٨٩ أي قانون ينظم عملية تخزين أو معالجة النفايات. وقد أدى ذلك إلى تراكم القسم الأكبر من النفايات إما في مخازن النفايات أو في حفر مخصصة للردم، في حين كانت نسبة إعادة التصنيع أو الحد من عملية نشوء النفايات متدنية، وبالتالي فقد تلوّثت الطبيعة بكميات كبيرة من مخازن النفايات السوداء غير المرخص لها. أما أساس النظام الجديد المصادق عليه بعد العام ١٩٨٩ فكان التأكيد على أن «كل شخص ملزم باستباق عملية نشوء النفايات، والحد من كمّيتها ومواصفاتها الخطيرة». ومن الناحية العملية فإن ذلك كان يعني أولاً فرض شروط مشددة على المخازن القائمة وكذلك على تلك التي ستنشأ، وإغلاق وإعادة تسوية المخازن القائمة حتى العام ١٩٩٦، والتركيز على مسألة الحد من نشوء النفايات. وازداد تدريجياً عدد المؤسسات المتخصصة بعمليات إعادة التصنيع، لكن المشكلة المتبقية تتمثل بإنخفاض كمية النفايات المعاد تصنيعها، والتي تصل إلى حوالي نصف ما هو قائم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما يزداد الإنتاج الشامل للنفايات العامة للمواطنين، وذلك نتيجة لارتفاع حجم وطريقة الحياة الاستهلاكية.

في العام ١٩٩١ وُصفت المناجم من قبل القانون الخاص بحماية البيئة بأنها أحد المكونات الرئيسية للبيئة. هذا يعني بأنه لم يعد يُنظر إلى المناجم بصفتها مصدراً ممكناً للمواد الخام مثلما كان الأمر في العهد السابق، بل كجزء هام من الطبيعة يؤثر بالأجزاء الأخرى (مثل نظام المياه أو الطبيعة الحيّة). وقد تم في ظل النظام الجديد الحد من بعض النوايا الانتاجية المدمّرة مثل إنتاج الذهب في جبال كاشبير (كاشبرسكي هوري)، لكن برغم ذلك فإن آثار عمليات الإنتاج السابقة لا تزال ماثلة حتى اليوم ـ مثل تلك التي جرت أثناء إنتاج مادتي اليورانيوم والفحم. وسيكون من الضروري إزالة هذه الآثار بالاعتماد على نظام مكلف جداً لإعادة التسوية والتأهيل قد يستغرق عشرات الأعوام الطويلة.

ومثلما ذكر ذات يوم أول وزير للبيئة: «أنه وفي عهد نظامنا الشمولي السابق كانت العلاقة تجاه البيئة قائمة على مبادئ التعجرف والتجاهل والاستغلال. ونتيجة لذلك فقد انخفض معدل طول حياة الإنسان إلى أقل من المعدل المتعارف عليه في الدول المتطورة بخمسة إلى سبعة أعوام». لكن هذا المعدل تحسن في التسعينات بشكل تدريجي بسبب انخفاض معدل التلوث، ونتيجة لذلك بدأ معدل العمر يرتفع مجدداً.

لقد تم بعد سقوط النظام الشيوعي وخلال فترة قصيرة نسبياً بناء نظام فعال لحماية البيئة. وقد ساهمت بذلك حالة الاستعداد التي كانت قائمة في أوساط كثيرة من الناس الذين أدركوا منذ عهد النظام السابق خطورة الوضع آنذاك وضرورة تحقيق التغييرات الأساسية فيه. هؤلاء الناس ساهموا بخلق المؤسسات الجديدة وصاغوا القوانين الجديدة. لكن لم يكن ممكناً لهذه التغييرات أن تتحقق دون الدعّم والتأييد الأولي من قبل قطاعات واسعة من المواطنين. إضافة لذلك، فقد لعبت المنظمات غير الحكومية ولا تزال، دوراً إيجابياً في كل ذلك لأنها تتعامل مع مسألة تحقيق البيئة النوعية على أنها قضيتها الخاصة.

درس فيكتور ترشيبيتسكي حماية البيئة في مدينة أوستي ناد لابم وبراغ وتخرّج في العام ٢٠٠٥ من جامعة كارل الرابع. في الأعوام ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥ عمل لمعهد السياسة البيئية في براغ. يعمل حالياً في «فريق المبادرة من أجل التطور المحلي الدائم (TIMUR)» وهي منظمة غير ربحية تهدف لتسويق التطور الدائم في الجمهورية التشيكية على كافة المستويات. ساهم أيضا بإيجاد شركة EnviConsult للاستشارات البيئية.

النقابات أمس واليوم

يانا كاشباروفا

طالت أزمة الأنظمة الشمولية الآخذة بالانتشار السريع في تشيكوسلوفاكيا خلال العام ١٩٨٩ حتى النقابات. المنظمة الوحيدة التي كانت تحتكر العمل النقابي في تلك الفترة كانت «الحركة النقابية الثورية» (ROH)، التي كانت تضم قبل تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ سبعة ملايين عضو. وبعد السابع عشر من تشرين الثاني دانت معظم المنظمات النقابية الرئيسية في أماكن العمل الطريقة الوحشية التي تبنّتها الشرطة لقمع المتظاهرين، وأيّدت دعوة المنتدى المدني للإضراب العام. واعتبر الأعضاء بأن الانتقاد الذي عبّرت عنه قيادة النقابات للمظاهرة ودعوتها لعدم المشاركة بها بمثابة الخيانة، ولذلك أخذوا يُنشئون لجان الإضراب الكثيرة في كافة مؤسسات جمهورية تشيكوسلوفاكيا. وبمبادرة من لجان الإضراب التابعة لتسع مصانع براغية كبيرة نشأ تجمع لجان الإضراب (SSV) الذي تحول بسرعة إلى مركز لحركة الإضراب. وبالرغم من أن التجمع المذكور قد نشأ في واقع الأمر بشكل عفوي ولم يضم هيئة احترافية بل عشرين متحمساً بكل ما للكلمة من معنى، إلا أنه كان قادراً على تنسيق عملية التحضير للإضراب العام.

في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٩ جرى الإضراب العام في كافة أنحاء البلاد من الساعة ١٢ ولغاية الساعة ١٤ بعد الظهر، وشارك فيه ٧٥٪ من المواطنين. وبنجاح مجرى الإضراب بدأ فصل جديد من فعاليات تجمع لجان الإضراب، بحيث بدأ الأخير يدعو لإجراء انتخابات جديدة في المنظمات النقابية وبتأييد مطالب المنتدى المدني. لكن بعد ذلك حدث تباين في الآراء بينه وبين المنتدى المدني لأنه لم يوافق على توجيهاته التي كانت تطالب بإعادة تشكيل لجان الإضراب في المؤسسات بناء على قاعدة مرتبطة بالمنتدى المدني. وفي يومي الثاني والثالث من مارس (آذار) ١٩٩٠ انعقد المؤتمر الاستثنائي النقابي العام الذي أنهى نشاط الحركة النقابية الثورية وأسس مركزاً نقابياً جديداً ـ كونفدرالية اتحادات النقابات التشيكوسلوفاكية (ČSKOS). وقد تبنّى المؤتمر المذكور قراراً هاماً نص على تقسيم ممتلكات الحركة النقابية الثورية والتي كانت موحدة في السابق، وتوزيعها بين المنظمة الأساسية والاتحادات النقابية، في حين تم نقل قسم كبير من الأملاك المشتركة إلى إدارة المنظمة الناشئة حديثاً. وفي العام ١٩٩٤ تم نقل قسم من الأملاك التي تديرها هذه المنظمة إلى شركة مساهمة مشتركة اسمها (GEN) وكانت الاتحادات النقابية المختلفة بمثابة المساهم فيها. لكن تمّت إدارة الممتلكات بطريقة بدائية جداً، مما أدّى، بالإضافة لخرق المبادئ التي كانت تمنع شركة (GEN) من بيع أسهمها لغير النقابات، بفقدان هذه النقابات لقسم هام من أملاكها الجذّابة.

وقد تعاملت النقابات الجديدة منذ البداية بشكل إيجابي مع مشروع التحول في المجتمع. فبالتناسق مع الرأي الذي كان سائداً بين أوساط غالبية الشعب وبالتالي معظم أعضاءها أيضاً، أيدت النقابات بقوة في بداية مشروع التحول الخطوات الراديكالية ذات الطابع الليبرالي للإصلاح الاقتصادي. ولكي يتم تنفيذ تلك الخطوات عملت على خلق ظروف ملائمة لتحقيق الوئام الاجتماعي. ولولا تبنّي النقابات لهذا الموقف فإنه لم يكن من الممكن التفكير بتنفيذ عملية تحول ناجحة في الجمهورية التشيكية. وأيدت النقابات أيضاً الطريق السريع لخصخصة ممتلكات الدولة لأنها كانت تأمل بالحصول على شريك حقيقي من جانب أرباب العمل لتحقيق مفاوضات جماعية حرة. لكنها كانت تشير بالدرجة الأولى إلى بطء وعدم جدية مشروع الخصخصة. وانتقدت من جهة أخرى تهرب الدولة من دورها كمالك في مرحلة الإعداد للخصخصة وخلال مشروع الخصخصة نفسه. وقد كان لهذا التهرب ـ الذي كان يوصف بشكل عام بأنه «معاناة المؤسسات في مرحلة ما قبل الخصخصة» ـ نتائج سيئة على المؤسسات بشكل خاص وعلى مسألة تعزيز البيئة التجارية بشكل عام.

لقد تم التعامل مع النتائج الاجتماعية لهذه المشاريع على أنها ثمن ضروري لعملية إصلاح أخطاء الماضي والتصحيح الشامل للاقتصاد. لكن بالإضافة لذلك فإن الصدمة الأولى للأسعار التي جرت في العام ١٩٩١ أدّت لإبطاء عملية التضخم. وقد ساهم ارتفاع الرواتب، والنظام المنسّق والمتعلق بالتعويضات في قطاع العائدات الاجتماعية، وبشكل خاص المستوى المنخفض للبطالة، بخلق شعور بتحسن المستوى المعيشي بشكل تدريجي. الحقيقة أن النقابات تحولت إلى الشريك الأهم المعترف به للحكومة أثناء تشكيل السياسة الاجتماعية وأثناء تحضير عملية إصلاح النظام الاجتماعي. وقد ساهمت المفاوضات التي جرت على قاعدة الـ «تريبارتيتا» في القيام بتعديلات كثيرة على الإجراءات التي تم إعدادها. وقد تم تأسيس مجلس التوافق الاجتماعي والاقتصادي (الذي يتم اختصاره بكلمة تريبارتيتا) في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٩٠، بناء على توافق طوعي بين ثلاثة شركاء اجتماعيين: الحكومة، النقابات، ومنظمة رجال الأعمال. وبرغم هذا التطور الإيجابي من حيث المبدأ، إلا أنه تكررت حالات الاختلاف بالرأي، والتي شكّلت ـ مثلما أظهر التطور المستقبلي ـ أساس الاختلافات المستقبلية في الرأي بين النقابات والحكومة حول طابع عملية الإصلاح الاقتصادي.

يانا كاشباروفا هي رئيسة تحرير مجلة النقابات «سوندي» والمستشارة الإعلامية لرئيس كونفدرالية النقابات العمالية في تشيكيا وموراڤيا.

الانتقال إلى الديمقراطية و«الشفافية»

بيتر بلاحيك

بعد مرور خمسة عشر عاماً على «عام المعجزات»، وهو الوصف الذي أطلقه عالم التاريخ تيموثي غارتون أش على العام ١٩٨٩ الذي انهارت فيه الإمبراطورية السوفييتية الخارجية خلال بضعة أشهر وبطريقة مماثلة للعبة الدومينو، فيمكننا مقارنة تجارب الدول الشيوعية السابقة المختلفة التي تملك «تراثاً من الماضي». في البيئة التشيكية حيث يمكن في الوقت الحاضر تمييز ثلاثة دوائر إشكالية واسعة مرتبطة «بالشيوعية»: أ) تسوية الحسابات مع الماضي الشيوعي ـ فيما يتعلق بتفسير العناصر التاريخية المكوّنة للحاضر ـ ؛ ب) المشاكل المرتبطة بتأثير أقطاب النظام الشيوعي في مرحلة الديمقراطية التي حلّت بعد ثورة تشرين الثاني ؛ ت) التعامل مع حقيقة وجود الحزب الشيوعي الحالي وغيره من المنظات والأفراد الذين يروّجون للشيوعية.

وكما تشير تجارب الانتقال من الأنظمة الشمولية ذات الخلفية الإيديولوجية المختلفة والتي يتضمَّنها تقرير لجنة المجلس الدولي للأرشيف (the International Council on Archives) الصادر في العام ١٩٩٨، فإن أرشيف القوى القمعية السابقة يلعب دوراً هاماً. المهم بالطبع أن تتم المحافظة عليه وأن يتم استخدامه من قبل النظام الجديد. وعمليات الانتقال الطويلة التي تتم بمبادرة من الأنظمة الشمولية نفسها، تتسبب عادة بحالة أكبر من التردّد لدى ممثلي النظام الجديد لكي يهتموا بقضايا تأهيل وتعويض ضحايا عمليات القمع، وملاحقة الأشخاص المسؤولين عنها. مثال على ذلك انتقال إسبانيا من نظام فرانكو، في حين أن المثال المعاكس كلياً لذلك هو النموذج الألماني. ففي هذا البلد ساعد انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية على الحفاظ على أرشيف الوثائق الشامل لوزارة أمن الدولة السابقة (Ministerium für Staatsicherheit) واستخدامه بشكل واسع لتحقيق الأهداف المذكورة.

أما المساهمة التشيكوسلوفاكية المميّزة فتمّت على شكل تشريعي من خلال «قوانين التطهير والشفافية»، بحيث تم وبالاعتماد على وثائق الأرشيف المحفوظة، منع مجموعات محددة من المواطنين من العمل في كثير من وظائف الدولة. وبالإضافة لجملة من المحاكمات التي تمّت مع ممثلي النظام السابق وأعضاء أجهزته القمعية، فإن الاستبعاد الإداري شكّل البُعد القانوني الأساسي لمسألة التسوية مع الماضي. وإلى جانب عملية التأهيل (التي خففت من ظاهرة الإجحاف القضائي) وإعادة الممتلكات (التي خففت من ظاهرة الإجحاف المتعلق بقضية الممتلكات) التي تم البدء بها في

بداية التسعينات، فإن عملية «التطهير» كانت تتمتع مسبقاً بفترة محددة لاستبعاد المتسبّبين بظاهرة الإجحاف ومعاونيهم بشكل خاص، ومنعهم من تولّي المناصب الهامة؛ وكانت نيّة المشرّعين العمل بشكل مسبق للحد من تأثير هؤلاء في عملية تشكيل النظام السياسي الجديد.

وفي البيئة التشيكية، فإن الخطوة التشريعية النهائية والهامة فيما يتعلق بمسألة التسوية مع الماضي تمثّلت بالقانون الصادر في العام ١٩٩٣، والذي حدّد الطابع غير القانوني للنظام الشيوعي وثمّن بشكل أخلاقي المقاومة ضده. ونص القانون المذكور على «أن مدة السماح القانوني - التي يتم على أساسها وقف الإجراء القانوني بسبب العامل الزمني - لا تتضمن الفترة الواقعة بين ٢٥ شباط ١٩٤٨ و ٢٩ كانون أول ١٩٨٩، وخصوصاً في القضايا التي تم خلالها إدانة أو تبرئة أي شخص بالاعتماد على أسباب سياسية غير متوافقة مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني في الدولة الديمقراطية». ووُصف الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في القانون المذكور بالمنظمة «الإجرامية التي تستحق الإدانة، مثل غيرها من المنظمات التي تعتمد على إيديولوجيتها والتي ساهمت من خلال نشاطاتها بقمع حقوق الإنسان والنظام الديمقراطي».

عملية «التطهير» قبل تشرين الثاني

لكي نفهم معنى عملية «التطهير» في مرحلة ما بعد تشرين الثاني في تشيكوسلوفاكيا (أو في الجمهورية التشيكية) فإنه من الضروري أولاً تفسير معنى هذا المصطلح خلال عهد النظام الشيوعي. في البيئة الأمنية كان مصطلح «التطهير» يطلق عادة للتأكد فيما إذا كان للشخصية المختارة ملف في الأرشيف المركزي التابع لهيئتين أمنيّتين - الأمن العام (VB) وأمن الدولة (STB). وكانت عملية التطهير تهدف للحصول على المعلومات والحد من إمكانية تصادم المصالح العملية. وفي حال كانت النتيجة إيجابية - أي إذا تم العثور على ملف للشخص المعني - ، تصرّف موظفو أرشيف الإحصاء والتوثيق المركزي بناءاً على طريقتين. فإذا كان الشخص موجوداً في السجل كتبوا على الصفحة الأخيرة من ملفّ التطهير التابع له رقمه الأرشيفي، أي ذلك الذي بناءاً عليه تم وضع الملف في الأرشيف العملي. وفي الملفات «الحيّة» كما يطلق عليها فإن الموظف المسؤول عن عملية التطهير كان يحصل على ملف الشخص الفاعل عملياً، وعلى اسم الشخص الذي نظّم الملف. ولم يتبيّن من عملية التطهير المنفَّذة طبيعة المعلومات المجموعة عن الشخص المعني، وفيما إذا كان مدرجاً كعميل سري، أو كشخص «تم التأكد منه» أو كشخص «يجري العمل عليه». المعلومات المحددة كان ممكناً الحصول عليها من مركز الوثائق المطلوبة أو من الموظف العامل في هذه القضية بالذات. وكانت عمليات التطهير إلزامية خلال تأسيس الملفات الشخصية، ويتم خلالها التدقيق ليس فقط بالأشخاص الذين سيتم تأسيس ملف عنهم، لكن أيضاً بأقاربهم. فعلى سبيل المثال عندما كان يتم تأسيس ملف حول منزل أمني (أي مخصص للأعمال المخابراتية) تم استخدامه من قبل أعضاء

أمن الدولة (STB) بهدف الاجتماع مع معاونيهم السريين، فقد تم إجراء عملية تطهير لجميع الأشخاص القاطنين في المبنى الذي يوجد فيه المنزل.

وكانت الوثائق الخاصة بعملية التطهير تكتب يدوياً في غالب الأحيان، لكن في نهاية الثمانينات تمت مكننة بعض دوائر التسجيل وجرى بالتالي استخدام أحرف مطبوعة ومقروءة بشكل جيّد. في تلك الفترة كان موظفو مديرية الإحصاء والتوثيق المركزية التابعة لوزارة الداخلية الفدرالية يبحثون عن السجلات الخاصة بالأشخاص المتّهمين في أرشيف الأوراق، وجهاز المايكروفيش (يخزّن الأوراق والملفات على شكل صورة) الملحق بالجهاز الآلي، وكذلك في أرشيف المعلومات المخزّنة في أجهزة الكومبيوتر. ومن بينها جميعاً فإن السجل المعروف بسجل الأفراد كان يشكل الجزء الأهم، حيث كان في نهاية العام ١٩٨٩ يضم حوالي ثمانمئة ألف قسيمة من المعلومات التي تشير إلى ملفات أمن الدولة المحتفظ بها. وكان هناك أرشيف معلومات آخر مستخدم أطلق عليه اسم «نظام الأدلة الموثّقة الخاصة بالعدو»، والذي تم تأسيسه في العام ١٩٧٧ بناء على اتفاقية بين وزراء داخلية تسع دول من التكتل السوفييتي السابق. وبقي هذا الأرشيف (الذي كان يضم بشكل خاص معلومات عن الأجانب الذين يتبنون مواقف «عدائية») وكذلك عن أعضاء الجماعات المعارضة الموجودة في المهجر) في موسكو حتى بعد سقوط التكتل السوفييتي، وربما تم استخدامه لاحقاً من قبل جهاز المخابرات الروسي الذي ورث الجهاز السوفييتي القديم كي. جي .بي..

في نفس الفترة، عندما جرت في تشيكوسلوفاكيا أولى التغييرات السياسية المهمة المؤدية لقيام نظام ديمقراطي، نفّذ أعضاء الشرطة السياسية السرية وبناءاً على أمر من النائب الأول لوزير الداخلية تمت عملية إتلاف واسعة للوثائق «ذات الطابع الخطير»، والتي كانت توجد في ما يعرف بأجندة الشرطة السرية. وتفيد المعطيات غير الكاملة بأنه تم في الأيام الأولى من شهر كانون الأول من عام ١٩٨٩ (أي بعد ١٤ يوماً من انطلاق الثورة) إتلاف ٩٩٪ من الملفات الحيّة لأشخاص معادين (أي ٧١٩٣)، ٧٥٪ من الملفات الشخصية (١٩٥)، ٦٧٪ من ملفات الإشارة (٥٢٨)، ٦٧٪ من ملفات الأشخاص الموثوق بهم (٨٦٣٢)، ٥٥٪ من ملفات الأشخاص الذين تم التدقيق بهم (٤٧٠١)، ٤٤٪ من ملفات الوكالات (٥١٧٩)، ٤١٪ من ملفات العملاء المقيمين (٥٤)، ٣٧٪ من ملفات المؤسسات والمنظمات(١٢٧٥)، و٣٦٪ من ملفات الأشخاص المرشحين للتعاون السري (١١٩٢).

هذه الخطوة ساهمت لاحقاً بالحد وبشكل بارز من الإطلاع بشكل كامل على نشاط جهاز أمن الدولة خلال فترة نهاية النظام الشيوعي، ومن منع عملية التحديد الدقيق للطابع الحقيقي للاتصالات والتي كان كثير من المتعاونين السريين المسجّلين يقومون بها مع الضباط المسؤولين عنهم. من جهة أخرى فقد تمت المحافظة على الأدوات التوثيقية وخصوصاً ما يعرف بملفات التسجيل، التي ساهمت لاحقاً بإجراء عملية تطهير على بعض الأشخاص المختارين. لكن من

الضروري التذكير بأنها تمثل وإن بشكل جزئي أحد «الأفخاخ الماثلة في مشروع التطهير»، لأن عمليات التسجيل وبالرغم من أنها تشمل غالبية أعضاء أمن الدولة الشيوعي، إلا أنها لا تحتوي على كافة المعلومات الخاصة بهم.

«التطهير» كموضوع سياسي ومعيار تشريعي

لقد أصبح موضوع «تسوية الحسابات مع الماضي» هدفاً سياسياً منذ الأسابيع الأولى لمرحلة ما بعد السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩. وقد ساهمت حالة الراديكالية التي بات يتمتع بها قسم من المجتمع بفرض ذلك الموضوع، بحيث بات هؤلاء يطالبون بملاحقة بعض المتورطين في عملية القمع السياسي، وإلغاء جهاز أمن الدولة (STB) وتسريح أعضاءه من خدمة الدولة. وكانت تُطرح في النقاشات العامة بشكل تدريجي (منذ شباط ١٩٩٠) فكرة العمل على منع الحزب الشيوعي كلياً - ونضيف هنا بأن هذا الأمر لم يتحقق حتى يومنا هذا.

بتعيين ريخارد ساخير وزيراً للداخلية، انتهت في الثالث من كانون الثاني ١٩٩٠ فترة خمسة وأربعون عاماً من السيطرة الاحتكارية لممثلي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي على وزارة الداخلية. لكن المذكور تعرض منذ البداية لضغوط من قبل المنتدى المدني، حيث كان سبب التوتر بينهما يتركز في اختلاف التصور بين الطرفين حول عملية تحويل وحدات الشرطة والقضايا الوظائفية في الوزارة. ولم يلغ وزير الداخلية الجديد جهاز أمن الدولة إلا في الواحد والثلاثين من كانون الثاني ١٩٩٠ ؛ حيث أجبر جميع أعضاء ذلك الجهاز على تسليم أسلحتهم وبطاقاتهم العملية وتم نقلهم لاحقاً إلى قطاع الإحتياط. بعد ذلك تم في الوزارة إنشاء معهد حماية الدستور والديمقراطية. وتولّت اللجان المدنية ولجان التدقيق التي كان فيها أيضا أعضاء من المنتدى المدني، مهمة المراقبة العامة على عملية «تغيير الكوادر» في الوزارة. لكن حل الوسط الشكلي هذا كان في حقيقة الأمر مجرد حل افتراضي وخيالي، لأنه منذ تلك الفترة أصبح يوجد في وزارة الداخلية الفدرالية عملياً «نوعان من الحكم».

وزير الداخلية ساخير تعرض فجأة لانتقادات من قبل المنتدى المدني بسبب قيامه بعمليات تطهير غير قانونية بحق النواب وغيرهم من المسؤولين الدستوريين. وكانت «عملية التطهير المتوحشة» كما أطلق عليها قد تمّت بعد موافقة الوزير، بأمر من قائد الإدارة الداخلية والتنظيمية لوزارة الداخلية الفدرالية الرائد فاتسلاف نوفوتني، الذي كان موظفاً منذ فترة طويلة في القوى الأمنية «التطبيعية» (نسبة إلى مرحلة التطبيع التي كانت تعمل خلالها). ولم يتم إلا في الثاني من أبريل (نيسان) ١٩٩٠ جمع الملفات والمواد الأرشيفية الأخرى التي كان جهاز أمن الدولة السابق يحتفظ بها عن بعض النواب الحاليين، حيث جرى إغلاقها مجدداً في الأرشيف. لكن الوزير أفاد في تصريح لاحق بأنه قد جرت عمليات تطهير «لمجموعات كاملة من الأشخاص» من قبل مدير معهد حماية الدستور

والديمقراطية، وأنه قد تم بعد ذلك سحب بطاقات التسجيل الخاصة بالنواب من «الأرشيف العملي» وإغلاقها في خزنته الحديدية الخاصة لكي لا يتمكن أي شخص من التصرف بها كيفما يشاء. وبغض النظر عن الطرف الذي كان يحفّز على إجراء عملية التطهير ضد السياسيين، فإن ظاهرة «التطهير» أصبحت بمثابة المارد الذي أُطلق من مصباحه: «فكل من كان يتحرّك في الطوابق العليا للسياسة كان يعتبر هدفاً محتملاً لجمع أو فبركة المعلومات الخطيرة عنه. وبطبيعة الحال، فإن الشيوعيين السابقين والحاليين كانوا في الواقع الوحيدين القادرين على الدخول إلى مصادر المعلومات. نتيجة لذلك، تحولت الثورة المسالمة وبشكل مفاجئ إلى حالة مريبة يتم خلالها التدقيق بالأشخاص الموجودين، للتأكد فيما إذا كانوا يمثّلون بالفعل الأشخاص الحقيقيين المفترض وجودهم في تلك المناصب».

لقد كان الوزير ساخير موجوداً أيضاً في خلفية أول «فضيحة تطهير» جرت في يونيو (حزيران) ١٩٩٠. فقد أعلن نائبه، المعارض السابق يان رومل، بشكل علني بأن رئيس حزب الشعب التشيكوسلوفاكي يوزف بارتونتشيك (أي منافس ساخير لرئاسة الحزب المذكور) كان يتعاون بشكل سري مع مخابرات الدولة (STB)، وبأنه رفض اقتراحاً مقدماً له من قبل رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل لكي يستقيل من منصبه بعيدا عن الأضواء. وكما تبيّن لاحقا، فإن الاتهام المذكور كان صحيحاً، لكن الظروف المحيطة بالإعلان عنه كانت سيئة (بتعبير ألطف) من الناحية السياسية ـ فقد صدر الإعلان قبل يوم واحد فقط من أول انتخابات برلمانية ديمقراطية كان فيها حزب الشعب التشيكوسلوفاكي يشكّل غريماً للمنتدى المدني، الذي فاز بالانتخابات في نهاية الأمر وبفارق كبير. وبالرغم من أن الحكومة الفدرالية الجديدة قررت في الواحد والعشرين من يونيو ١٩٩٠ منع عملية التطهير، إلا أنه لم يكن ممكناً وقف التحرك في هذا القطاع. ففي الأشهر التالية أصبح بعض النواب الراديكاليين بمثابة الدافع الرئيسي لهذه العملية، حيث قرروا قبل شهر من الانتخابات المحلية إجراء عملية تطهير (وإن بشكل سريع وفوضوي) على جميع المرشحين المقتَرحين. إضافة لذلك فقد أسس البرلمان في سبتمبر من عام ١٩٩٠ لجنة جديدة يقودها بيرجي رومل (والد يان رومل) طُلب منها التدقيق مجدداً في أحداث شهر تشرين الثاني ١٩٨٩. وقد حصل أعضاء هذه اللجنة في كانون الثاني من عام ١٩٩٠ وبناء على موافقة من وزير الداخلية الفدرالي، على كافة تسجيلات الملفات التابعة للمديريات الفرعية لفوج الأمن الوطني السابق.

في بداية العام التالي احتدّ مجدداً الوضع المرتبط بقضايا عمليات «التطهير» الجديدة. فقد تمكن المعارض السابق فاتسلاف بيندا خلال جلسة لرئاسة البرلمان الفدرالي من فرض اقتراح حول «التنظيف الأخلاقي للبرلمان»؛ وبعد بضعة أيام تم اتخاذ قرار حول التدقيق بالحكومة الفدرالية والكثير من المؤسسات الفدرالية الأخرى. وتولّت «لجنة السابع عشر من تشرين الثاني» عملية التطهير الخاصة بالنواب، حيث قامت في مارس (آذار) من عام ١٩٩١ بنشر أسماء عشرة نواب مسجّلين في الدوائر الأولى والثانية والثالثة لمديرية الأمن العام بصفتهم عملاء سرّيين مع جهاز أمن

الدولة (STB). بعد شهرين من ذلك تم تعميم نتائج عملية التطهير التي شملت الحكومة الفدرالية ونوابها (فثبت تعامل ١٤ منهم) وموظفي مكتب الحكومة الفدرالية (حيث ثبت تعاون ٣٣ شخصاً منهم كذلك مع جهاز أمن الدولة). وجاءت النتائج مماثلة لعمليات التطهير التي شملت على سبيل المثال مكاتب البرلمان الفدرالي، حيث أعلن رئيسه ألكسندر دوبتشيك عن ثبوت تعاون ٢٥ شخصاً من العاملين معه والذين خضعوا لعملية التطهير. ومع بروز قضايا جديدة تؤكد وجود أشخاص مشتبه بهم في مؤسسات الدولة وعلى كافة المستويات، ارتفعت الأصوات المطالبة بإجراء تعديل تشريعي على مشروع «التطهير». وفي يونيو من عام ١٩٩١ توافقت النخبة الحاكمة في تلك الفترة على الخطوط العريضة للقانون الفدرالي المستقبلي».

واستناداً لهذا القانون الحكومي، فقد كان من المفترض أن يُطرد من العمل في مؤسسات الدولة «ابتداء من منصب مدير قسم في الوزارة وحتى منصب مسؤول موظفين على مستوى الإقليم»، أعضاء الشرطة السرية السابقة الذين كانوا يعملون في ما يعرف بقسم النضال ضد العدو الداخلي، وموظفو المخابرات الشيوعية، والمتعاونون السريون مع أمن الدولة، ومسئولو الحزب الشيوعي من كافة الرتب الذين كانوا يديرون أمن الدولة. ولم يكن مفترضا إجراء عملية تطهير على الوزراء والنواب. لكن تم في نهاية الأمر وتحديداً في الرابع من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ المصادقة على قانون «التطهير» بصيغة أكثر تشدداً بفضل أصوات النواب اليمينيين.

ويشير الاسم المعقد نسبياً «للقانون الكبير للتطهير» إلى حجم فاعليته التي طالت عملياً مجموعة كبيرة من الأشخاص. فقد أبعد عن المناصب والوظائف قسم من القيادة السابقة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، والأعضاء السابقين للوحدات المسلحة التابعة للحزب الشيوعي (الميليشيا الشعبية)، وقسم كبير جداً من أعضاء أمن الدولة (STB) ومعاونيهم السرّيين، وأعضاء اللجان العاملة والطلاب المتخرّجون من بعض الجامعات السوفييتية الخاصة. وتم في القانون الخاص (القانون الصغير للتطهير) الذي تمّت المصادقة عليه بعد بضعة أشهر، تعديل «بعض المعطيات الخاصة بعمل بعض المناصب التي يتم تعيينها أو شغلها من قبل أفراد شرطة الجمهورية التشيكية وأعضاء قسم التربية والإصلاح في الجمهورية التشيكية».

وبالرغم من أن المتعارف عليه بشكل عام هو أن السياسيين اليمينيين يوافقون عادة على عمليات التطهير في حين أن اليساريين يرفضونه، لكن المعسكرات المنفردة الخاصة بهذا الأمر تشكّلت في حقيقة الأمر على طول الساحة السياسية. فمناصرو قوانين «التطهير» كانوا يعتبروها بمثابة خطوة محقّة تساهم بمنع الأشخاص الخطيرين من العمل في مؤسسات الدولة وبأنها تحمي النظام الديمقراطي من مخلفات الماضي. مقابل ذلك، فقد حاول الشيوعيون الطعن بهذه القوانين (خلال الأعوام التالية)، لكن أيضاً وكممثلين عن الحركة المدنية والحزب الاجتماعي الديمقراطي، الذين بالإضافة لرفضهم مبدأ «الذنب الجماعي» الذي كان يتم فرضه، كانوا ينتقدون القوانين لاعتمادها على

مبدأ المفعول الرجعي، ولأنها تعمم الذنب، ولأنها تقوم بعملية التطهير والتدقيق بالاستناد إلى وثائق ذات أصل شيوعي.

وبالرغم من أن قوانين «التطهير» لم تتعلق فقط بالعملاء السريين لأمن الدولة (STB)، إلا أن اهتمام عامة الشعب تركز عليهم بالدرجة الرئيسية في الأعوام التالية، وتحوّل الصراع الخاص بالتطهير في غالب الأحيان إلى فضائح تطال أشخاصاً محدّدين اتُّهموا بالتعامل مع أمن الدولة الشيوعي بالرغم من أنهم كانوا حاصلين على شهادة تبيّن عكس ذلك. وبالرغم من أنه لا يوجد كشف بالعدد الإجمالي للأشخاص الذين خضعوا لعملية «التطهير» (أفيد بأنه حتى نهاية شهر يوليو ١٩٩٤ تم تقديم ٢٥٠ ألف طلب أُنجزت جميعها ـ وتبين ثبوت تعامل ١٤ ألفاً منها مع (STB)؛ وفي الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ كان قسم التطهير في وزارة الداخلية ينجز أكثر من ١٠٠ طلب يومياً)، وإنه يتبين من الأرقام المدرجة أعلاه بأنه لم يكن ممكناً تجنّب الخوض في مثل هذه القضايا.

الاشتراكي الراديكالي والموقع السابق على ميثاق ٧٧ بيتر أوول، حدّد بصفته أحد المعارضين الرئيسيين لقوانين «التطهير» الأسباب التي اعتمد عليها لاعتبار «قانون التطهير» غير مقبول بالنسبة إليه، حيث قال: «حتى لو أن التبرير الرسمي لقانون التطهير قد انطلق من المخاوف التي تشير بأن الأشخاص السيّئين قد يتسرّبون إلى إدارة الدولة ويتسببون لها بخسائر، فإن أحداً لم يصدق هذا الكلام. فالجميع كانوا يتعاملون مع قانون التطهير على أنه شكل من أشكال العقاب غير القضائي ضد المتعاونين سابقاً مع جهاز أمن الدولة (STB). وفي حقيقة الأمر فإن هذا القانون قد طالهم أكثر من أن يطال العاملين الرئيسيين، الذين كان بإمكانهم في حال تمكنوا من البقاء في وزارة الداخلية، الحفاظ على وظائفهم استناداً لشروط معينة أو لاستثناءات خاصة». وفي خريف العام ١٩٩٢ قيّمت المحكمة الدستورية بناء على توصية من ٩٩ نائباً (أي ثلث الأعضاء تقريباً) من البرلمان الفدرالي الذين كان يترأسهم أوول شخصياً، دستورية «القانون الكبير للتطهير». ورفضت المحكمة الشكوى المقدّمة ولم تلغ سوى بعض أحكام القانون، من ضمنها الفقرات المثيرة للخلاف بخصوص المتعاونين السريين مع أمن الدولة، حيث لم يكن الشخص المعني يعلم أصلاً بأنه قد تعاون مع هذا الجهاز ـ فعلى سبيل المثال ورد من بين أسماء المرشحين للتعاون السري اسم الرئيس فاتسلاف هافل.

في ربيع العام ٢٠٠١ اندلعت أكبر فضيحة على الإطلاق وكانت مرتبطة بعملية منح شهادات التطهير (التي تثبت بأن حاملها لم يتعاون مع أمن الدولة السابق). فقد أعلن وزير الداخلية آنذاك بأنه من بين المئة وخمسين ألفاً من الأشخاص الذين خضعوا لعمليات تدقيق، تم في بداية التسعينات منح بعض هؤلاء شهادات التطهير دون أن يستحقّوها. لكن لم تكشف في نهاية الأمر إلا ١١٧ حالة، ارتبطت جميعها بأعضاء سابقين في جهاز المخابرات العسكرية التي كانت جزءاً من أمن

الدولة (STB). وكانت هذه الوثائق تُمنح من قبل وزارة الداخلية التي كانت تقوم بعملية التطهير بشكل خاطئ، وذلك لأنها لم تكن تملك المعطيات اللازمة من وزارة الدفاع التي أصبحت منذ العام ١٩٩٠ مسؤولة عن المخابرات العسكرية. في هذا السياق صرح وزير الداخلية الفدرالي السابق يان لانغوش بأن: «أقراصاً ممغنطة كانت تأتي من وزارة الدفاع لكنها كانت تحتوي على معلومات لم يكن من الممكن التأكد منها، وذلك لأن وزارة الدفاع لم تكن تسمح بالاطلاع على وثائقها».

القضية المذكورة تشير إلى أن «القانون الكبير للتطهير» يتمتع بالكثير من الأخطاء التنظيمية. فبالإضافة لما سبق قد يكون من الضروري الإشارة إلى أن القانون المذكور لن يحمي إدارة الدولة من جميع المتعاملين السابقين مع القوى الأمنية القمعية للنظام السابق: «وثمة سؤال يبقى ماثلاً في هذا السياق: إلى أي حد قد تم التأكد أيضاً من المتعاونين السريين مع الأقسام العملية لإدارة المراقبة، وإدارة تكنولوجيا المخابرات التابعة للأمن الوطني السابق، وإدارة التحقيق التابعة لأمن الدولة، والتي لم يتم إدراج ملفاتها بشكل كامل إلا في السجلّات التابعة لهذه الإدارات نفسها». وقد تم أيضا تناسي مؤسسات قمعية أخرى مثل: الجهاز السري الشيوعي الوحيد الذي لم يتم منذ العام ١٩٤٥ ابتلاعه من قبل أمن الدولة ـ مديرية المخابرات التابعة لقيادة الأركان (أي المخابرات العسكرية)، شبكة المخابرات التابعة لفرع حرس الحدود وحماية حدود الدولة، وفي النهاية أيضاً قسم من الإدارة الفدرالية للأمن العام.

لقد تم انتقاد عملية المصادقة على قوانين التطهير وتطبيقها من قبل قسم من السياسيين التشيك والمنظمات غير الحكومية المحلية (من بين هؤلاء نشرت لجنة هلسنكي التشيكية بدورها موقفها الرافض لذلك)، لكن أيضاً من قبل بعض المؤسسات الأجنبية. وغالباً ما تتم الإشارة في هذا السياق إلى الموقف الذي عبر عنه المجلس الإداري لمكتب العمل الدولي في العام ١٩٩٢، حيث دعا فيه حكومة الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لإلغاء قانون التطهير أو تغييره، وتأمين التعويضات لجميع الأشخاص الذين تعرضو للملاحقة بشكل غير عادل. وأشارت لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية في العام ١٩٩٥ بأنه لم يتم تحقيق سوى تقدم طفيف في عملية الالتزام بنصيحة المنظمة ـ فبرغم الفيتو الذي تقدم به رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل، تم تمديد فعالية القانون حتى العام ٢٠٠٠ (تم بعد ذلك تمديده مرة أخرى، لكن لفترة غير محددة هذه المرة). واقترحت اللجنة أن توجه المنظمة الدولية دعوة إلى حكومة الجمهورية التشيكية تدعوها فيها لاتخاذ إجراءات تهدف لإلغاء أو تغيير فقرات من القانون التي لا تتوافق مع المعاهدة رقم ١١١. وصدر انتقاد بهذا الخصوص أيضا من المجلس الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، ومن بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية والعالمية. لكن من جهة أخرى فقد قررت ثلاث دول شيوعية سابقة تبنّي الخيار التشيكوسلوفاكي فقامت لاحقاً ـ وإن بشكل مختلف وبوقع أخف نسبياً ـ بإدراج عملية التطهير ضمن نظامها القانوني.

بعكس ذلك فقد صادق مجلس قضاة المحكمة الدستورية التشيكوسلوفاكية الفدرالية على رأي مختلف، حيث رفض إعادة تقييم دستورية القانون الصغير للتطهير، واعتبره صالحاً وفاعلاً حتى في تلك الأقسام التي تتوافق مع القسم غير الدستوري من القانون الكبير للتطهير. وأفاد في معرض تبريره لذلك، بأن الإجراءات الناجمة عن قوانين التطهير لها الأولوية مقارنة بحق المواطنين الأساسي للوصول إلى المناصب العامة والمنتَخبَة بناء على شروط متساوية، أو مقارنة بممارسة العمل أو المهنة دون تمييز، وفق ما تنص عليه المعاهدة رقم ١١١.

وفي كانون الثاني من العام ١٩٩٩ رفض المجلس النيابي لبرلمان الجمهورية التشيكية الاقتراح النيابي للقانون الذي كان من المفترض أن يتم على أساسه إلغاء القانون الكبير للتطهير (وكان قد رُفض مشروع القانون المقدم في العام ١٩٩٨ والذي كان يدعو أيضاً لإلغاء القانون المذكور). وقد تمثلت آخر محاولة جدّية للطعن بدستورية قوانين عملية التطهير بالاقتراح الذي تقدمت به مجموعة من النواب، والذي تم تقديمه أمام المحكمة الدستورية في مارس (آذار) من عام ٢٠٠١. فقد رفض مجلس قضاة المحكمة الدستورية هذا الاقتراح، لكنه دعا البرلمان إلى المصادقة وبشكل سريع على قانون خاص بالخدمة في الدولة.

يحمل بيتر بلاجيك إجازة في التاريخ من كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل الرابع. يعمل حالياً كباحث في معهد التاريخ الحديث لدى أكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.

الطريق التشيكية الوسطى لتجاوز الماضي الشمولي

بافل حاتشيك

بدأت أولى الخطوات العملية لمشروع تسوية الحسابات مع ماضينا الشمولي منذ الساعات الأولى للمظاهرة الطلابية في السابع عشر من عام ١٩٨٩. وكان من المنطقي أن تكون محددة بكمية المعلومات الضئيلة المتوفرة للمجتمع المدني الموجّه ديمقراطياً. وبالطبع فإن مسألة تجاوز الشيوعية من النواحي الأخلاقية، السياسية، المؤسساتية والمادية كانت مرتبطة بكافة قطاعات المجتمعين التشيكي والسلوفاكي؛ وقد شمل ذلك من جهة أفراد القيادة السابقة، أعضاء الحزب الشيوعي، الشرطة السرية التابعة لأمن الدولة وشبكاتها المتفرعة، الميليشيات، ضباط الجيش الشعبي، ومن جهة أخرى أعضاء الأحزاب المشرّع لها ضمن إطار الجبهة الوطنية المنهارة، ومواطني «المنطقة الرمادية»، وأخيراً وليس آخراً المعارضون والسجناء السياسيون.

المرحلة الأولى من مشروع التسوية مع الماضي تأثرت بالدرجة الأساسية بقلة المعلومات المتوفرة لدى ممثلي المعارضة، الذين حملوا على أكتافهم عبء المسؤولية التاريخية واستلموا السلطة بشكل تدريجي. وحتى في هذا القطاع المحدد فقد سادت العشوائية في أكثر من اتجاه ولفترة طويلة من الزمن. في البداية لعبت التجارب المختلفة للمجموعات الاجتماعية العديدة دوراً كبيراً والتي كانت في نهاية العام ١٩٨٩ وبداية العام ١٩٩٠ تتركّز في المعارضة، بالإضافة لنسب الروابط المختلفة التي كانت تقيمها مع النظام التشيكوسلوفاكي بعد مرحلة التطبيع. ولم يستفد المنتدى المدني وحده من الوقت عندما تم اتخاذ القرار بتنظيم أول انتخابات حرة في يونيو من عام ١٩٩٠. فالأشهر الستّة قبل الانتخابات مكّنت رموز ما تبقى من النظام السابق من البقاء «في المناصب»، بل تمّت «حماية» بعض المؤسسات بأكملها من عملية التحول. لكن الظاهرة الأخطر تمثّلت بالحفاظ على استمرارية الحكم، وهو ما ظهر في القطاع القانوني بالدرجة الأولى، والوظائفي، وفي النهاية في قطاعات مميزة جداً كقطاع المعلومات المصنّفة في خانة السرية. ومن وجهة نظر السلطة الجاري تشكيلها فإن العام ١٩٩٠ كان عام الحملات السريعة والانتصارات. لكن جهل تلك القوى بآليات السلطة الشيوعية تسبب بالدرجة الرئيسية بمنع تدمير النظام الشيوعي بشكل سريع وكامل.

ومنطقياً، فقد أصبح البرلمان الفدرالي والمجلس الوطني الميدان المدني لأول مرحلة من مراحل تسوية الحسابات مع الماضي، المحددة في البداية من خلال إرادة المتظاهرين الموجودين في الساحات

وبموقف قادة المنتدى المدني. وكانت السمة الرئيسية لهذه الفترة تتمثل بالمستوى التشريعي المتعلق بمسألة التعامل مع الماضي، والتحضير والمصادقة على القوانين الخاصة بإعادة الممتلكات، وعملية التأهيل، وغيرها من القوانين التي كانت تشمل المجموعات والأفراد الملاحقين من قبل النظام الشيوعي. وتبين مبكراً بأن الظروف السائدة في المناطق التشيكية وفي سلوفاكيا كانت متباينة جداً، ولذلك تحولت العلاقة القائمة حيال مسألة تجاوز مشاكل الماضي - بالإضافة لأسباب أخرى - إلى سبب لتقسيم الدولة المشتركة.

في البداية كان التحقيق بالقضايا المقدّمة من قبل أفراد وشركات مختلفة يتم من قبل مؤسسات تمتد جذورها إلى النظام الذي كان قائماً قبل شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ وكان أفرادها يرتبطون بشكل وثيق بالماضي: الإدعاء العسكري العام والمفتشون في كافة المستويات بمن فيها مديرية التفتيش التابعة لوزارة الداخلية. والقضايا التي لم تستقطب اهتمام الرأي العام خلال الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١، أي بالدرجة الرئيسية اهتمام السياسيين والصحفيين، كانت تُسحب عن الطاولة وتلغى بكل سهولة. وقد حصلت مديرية التوثيق والتدقيق في نشاطات أمن الدولة على الكثير من تلك القضايا لاحقاً، لكنها ولأسباب مختلفة، لم تكن قادرة على أن تؤثر بها الشيء الكثير.

عملية التطهير والشفافية

شكّل العمل الذي قامت به اللجنة البرلمانية الفدرالية لتوضيح ملابسات أحداث السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩ مصدراً مهما للمجتمع المدني والقطاع السياسي لكي يطّلعا على الماضي القريب. فنتيجة لنشاطاتها في هذا الإطار إطلع المواطنون وإن بشكل جزئي على وضع النظام التطبيعي قبل فترة قصيرة من سقوطه. وقد فتحت اللجنة أخيراً مشكلة ما يعرف بعمليات التطهير، وساهمت نشاطاتها بإصدار إدانة عامة للظروف الحتمية المرافقة لعمل النظام الشمولي - أي الاستخدام الشامل للمخبرين الأمنيين. ونتيجة لعمل هذه اللجنة فقد تم بتاريخ ٤ تشرين أول ١٩٩١ المصادقة على القانون الفدرالي المعروف باسم قانون التطهير (ومن ثم تم ذلك على مستوى البرلمانات الوطنية أيضاً)، والذي شكّل أول صياغة قانونية غير كاملة لمسألة حماية مؤسسات الدولة من الأشخاص الذين كانوا جزءاً من القيادة الشيوعية ومن بعض ركائز السلطة الشمولية. هذا القانون الذي حدّد «بعض التصورات الأخرى لفاعلية بعض المناصب في مؤسسات الدولة ومنظماتها»، صَرف من مناصب الدولة المختارَة جزءاً هاماً من الأشخاص الذين كانوا من نخبة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وأعضاء الميليشيات الشعبية، وأمن الدولة والمتعاونين معه، وأعضاء المجالس المؤثرة وخرّيجي الجامعات والمدراس الأمنية في الاتحاد السوفييتي. ويمكن القول باختصار، بأن القانون شكّل بالنسبة لليمين رمزاً للتغييرات بعد العام ١٩٨٩ وبالنسبة لليسار وسيلة للاضطهاد التي يجب العمل لتغييرها. لكن لم يكن بمقدور أي من التيارات السياسية أن يحسّنه أو يلغيه دون أن يقدم بديلاً عنه، كما لم يكن ممكناً إدراج مبادئه في القانون الخاص بالخدمة

في مؤسسات الدولة. لكن تم وبشكل جزئي استبدال قانون التطهير بهيكلية جديدة لحماية مؤسسات الدولة والمنظمات المتعاونة معها. وقد تم تحقيقها في إطار عمليات التدقيق مع الأشخاص الذين سيطّلعون على المعلومات السرية، وذلك قبل تأسيس مديرية الأمن الوطني بناءاً على توصيات حلف الناتو.

مكتب التوثيق والتدقيق في جرائم الشيوعية

في نفس الفترة تقريباً والتي تمت خلالها المصادقة على قانون التطهير، بدأت المرحلة الثانية من عملية تسوية الحسابات مع الماضي وتجاوزه. فبأمر من وزارة الداخلية الفدرالية تم إنشاء مديرية خاصة في الوزارة للقيام بعمليات التوثيق والتحقيق في نشاطات جهاز أمن الدولة، وأوكلت إليها مهمة تحليل الوثائق المؤرشفة، والتحقيق في قضايا مقدمة من قبل أفراد أو مؤسسات لها علاقة بالشرطة السرية السابقة، والتحقيق في النشاطات الإجرامية لأعضائها. وقبل تقسيم الفدرالية التشيكوسلوفاكية بقليل، تم إنشاء فرع جديد لمكتب التوثيق والتحقيق في نشاطات جهاز أمن الدولة، وتم إلحاقه بمكتب التحقيق في الجمهورية التشيكية والذي وصل عدد العاملين فيه نهاية العام ١٩٩٤ إلى خمسين موظفاً.

ولقد تبيّن خلال العام ١٩٩٣ بأن المكتب نشأ في وقت متأخر وبصلاحيات قليلة. وبرز على الساحة في وقت كان يسود خلاله انطباع لدى الغالبية العظمى من الشركاء ـ أي المسؤولين عن الأرشيف والمؤسسات المخابراتية ـ بأن مشروع التسوية مع الماضي قد انتهى عملياً. وبرغم هذه العقبات، فقد تمكّن المكتب من إنجاز ١٠٥٥ قضية، وأصدر المحققون في ٤٤ قضية أخرى اتهامات ضد بعض الأشخاص. وبمبادرة من المدعي العام وبناءاً على اتفاقية مع وزير الداخلية تم توقيعها في (فبراير) شباط من العام ١٩٩٣، نشأ مركز تنسيقي للتوثيق والتحقيق في العنف الذي مورس ضد الشعب التشيكي من ٨,٥,١٩٤٥ ولغاية ٣١,١٢,١٩٨٩. وقد تغير اسم هذا المركز بسبب عملية التحويل التي خضعت لها مؤسسة الإدعاء العام، فأصبح اسمه المركز التنسيقي لتوثيق مخالفات النظام الشيوعي، التابع لوزارة العدل بالجمهورية التشيكية.

في يوليو (تمّوز) ١٩٩٣ وبعد صراع سياسي مرير، صادق المشرّعون التشيك المدركون لواجب البرلمان المنتَخب بشكل حر لتسوية الحسابات مع النظام الشيوعي، على القانون الخاص «بعدم قانونية النظام الشيوعي والنضال ضده». وقد أشارت هذه الصيغة بأن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي «وقادته وأعضاءه مسؤولون عن طريقة الحكم التي سادت في البلاد خلال الأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩، وبشكل خاص عن التدمير المبرمج للقيم التقليدية للحضارة الأوروبية، وعن الخرق المتعمد لحقوق الإنسان والحريات، وعن الانهيار الأخلاقي والاقتصادي المترافق مع الجرائم القضائية والإرهاب ضد من يتبنى رأياً مختلفاً، وعن استبدال اقتصاد السوق الفعال بآخر موجه مركزياً، وتدمير المبادئ التقليدية لقانون الملكية، وإساءة استخدام التربية والتعليم، والعلم،

والثقافة لتحقيق أهداف سياسية وإيديولوجية، والتدمير المتعمّد للطبيعة...)). لكن سادت ظاهرة فريدة من نوعها التطور السياسي للجمهورية التشيكية، حيث لا يزال موجوداً حتى الآن خلف قوي نسبياً للحزب الشمولي السابق ـ أي الحزب الشيوعي في تشيكيا وموارفيا، وذلك بالرغم من أن القانون المذكور ينص بوضوح على أن: ((الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي كان بمثابة منظمة إجرامية تستحق الإدانة مثل المنظمات الأخرى القائمة استناداً لإيديولوجيته، والتي في نشاطها العام تقوم بأعمال تؤدي لخرق حقوق الإنسان والنظام الديمقراطي)).

نتيجة لهذا القانون أيضاً فقد نشأ ضمن الهيئات العامة للشرطة مكتب التوثيق والتحقيق في جرائم الشيوعية والذي ترأسه فاتسلاف بيندا، ممثل المعارضة المسيحية السابقة والسياسي الناشئ بعد ثورة العام ١٩٨٩، والذي اعتمد في نشاطه على من سبقه من العاملين ضمن إطار وزارتي الداخلية والعدل. وقد نص الأمر الصادر عن وزير الداخلية يان رومل في أبريل من عام ١٩٩٥ بأن المكتب مخول بالتحقيق في القضايا الإجرامية المرتكَبة خلال الفترة بين ٢٥ شباط ١٩٤٨ و ٢٩ كانون الأول ١٩٨٩، ((إلا في القضايا التي تمت خلالها إدانة أو إعفاء أي شخص بناءاً على أسباب سياسية غير متوافقة مع المبادئ الرئيسية للنظام القانوني في الدولة الديمقراطية)). وفي نهاية الأمر فقد كان المكتب المذكور مخولاً بجمع وتقييم وتوثيق ((الحقائق والنشاطات المرتبطة بظلم النظام الشيوعي وبالنضال ضده)). وفي مايو (أيار) من عام ١٩٩٧ صرح مديره لوسائل الإعلام قائلاً: ((نحن الجهاز البوليسي الوحيد من هذا النوع في دول التكتل الشرقي السابق.... في البداية شكّكت الدول الأجنبية بتصورنا هذا، لكن الوضع تغير بشكل راديكالي. فقد بات الغرب يكيل إلينا الثناء، وتحاول دول أخرى في الشرق تشكيل مؤسسات مشابهة)).

في ذلك الوقت ارتفع عدد موظفي المكتب المكوّن من فرعي التوثيق والتحقيق إلى تسعين موظفاً؛ وقد أصدر المحققون السبعة عشر العاملون فيه اتهامات جرمية في ٤٣ قضية ضد ١٠٠ شخص من ممثلي الأجهزة السياسية أو التنفيذية للنظام الشيوعي. وبيّنت التجربة العملية ضرورة وجود تنسيق وثيق بين الفرعين؛ فالمحققين لم يكونوا قادرين على قراءة القضايا المعقدة دون الحصول على العون الأخصّائي من قبل موظفي قسم التوثيق. من جهة أخرى فقد كان يوجد ومنذ اللحظة الأولى صراع تنظيمي أساسي: فالمحققون كانوا يتدرّجون وفق مبدأ النقاط، أي من جريمة إلى أخرى. وكانت النتائج الصادرة عنهم تجاه عامة الشعب محددة بواسطة القانون بحيث كان يتم فقط كشف رموز أسماء الأشخاص التي صدرت بحقّهم اتهامات معينة، ويتم سرد فقرات القانون بشكل جاف جداً. أما عملية التوثيق، وبالرغم من أن هدفها الرئيسي كان يتجسد بمساعدة المحققين، فقد كان لها دور أكثر جدية ـ في إعادة هيكلة النظام الشمولي بمساعدة التحاليل المقدمة من انتاجه المعلوماتي الخاص، وتقديم الحقائق بهدف إصدار التقارير عن النظام الشمولي وأعماله الإجرامية.

لقد ركّز المكتب في المقام الأول على القضايا الهامة المرتبطة بأعضاء النخبة الحزبية والأمنية (خيانة الوطن أثناء احتلال تشيكوسلوفاكيا من قبل جيوش حلف وارسو في العام ١٩٦٨)،

وعناصر المراتب الوسطى والعليا للشرطة التشيكية (على سبيل المثال عملية ASANACE ـ التي كانت تهدف في بداية الثمانينات إلى إجبار معارضي النظام على الهجرة من البلاد بالقوة)، إطلاق النار على الحدود أثناء عمليات الهرب من المعسكرات المخصصة للعمل الإلزامي، أو التعذيب الذي كان يمارسه المحققون خلال الخمسينات. أما قسم التوثيق في المكتب فقد حلّ بشكل تدريجي مئات القضايا، وصاغ التقييمات الأخصائية للمحققين وحتى القضاة، وحدد نشاطات بعض المنظمات القمعية المختارة، خصوصاً جهاز أمن الدولة. وأخيراً وليس آخراً، فقد أصدر مطبوعة (Securitas Imperii) حيث كان ينشر بشكل دوري الدراسات والمقالات والوثائق، وخصوصاً تلك المتعلقة بطريقة عمل المؤسسات الشيوعية.

مشاكل عمل مكتب التوثيق والتدقيق في جرائم الشيوعية

لفترة طويلة من الزمن، لم يكن يرغب المدعي العام ولا المحاكم الممتلئة بالشيوعيين السابقين وممثلي القضاء الشيوعي «الطبقي» أن يتم في البلاد أي نوع من أنواع التحقيق. وفي نهاية العام ١٩٧٧ أعلن بيندا بشكل علني: «نحن نخوض معركة معقدة منذ بداية عملنا ونصطدم بكثير من العقبات. ففي الشهرين الأخيرين تقريباً جرى تطور درامي نسبياً، حيث وبعكس العقبات السابقة ذات الطابع الشكلي... بدأت تنشط (لدى القضاء التشيكي) الآليات ذات الطابع الإيديولوجي الصرف. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لحقيقة أننا بدأنا نلاحق بعض القضاة...». وحتى نهاية العام ١٩٩٨ عندما أعيد في ظل ظروف خاصة تنظيم مكتب التوثيق والتدقيق في جرائم الشيوعية من قبل الحكومة الاجتماعية ـ الديمقراطية، فإن محققي المكتب كانوا قد لاحقوا ٨٧ شخصاً في ٤٧ قضية، وكان يوجد في مكتب المدّعي العام ٢٦ اقتراحاً بتوجيه تهم مختلفة لأربعين شخصاً (وصدرت تهم بحق ٦ آخرين)، في حين كانت هناك ٤٠٠ قضية أخرى لا تزال طور التحقيق.

كان موظفو المكتب يدركون بأنهم لا يمكن أن يكونوا الوسيلة أو الأداة الوحيدة للشعب التشيكي (الدولة) لتجاوز الماضي، وذلك لأنهم لن يتمكنوا من ملاحقة سوى نسبة صغيرة من الجرائم المرتكبة من قبل أقطاب النظام السابق. في هذا السياق أعلن بيندا بأن: «الغالبية الكبرى من الجرائم ستبقى دون عقاب، وهذه حقيقة مرّة. نحن لا نخدع أنفسنا بالقول بأننا سنكون قادرين على معاقبة كل الشر الذي تم ارتكابه من قبل النظام الشيوعي طوال ٤٢ عاماً. إن عملنا يخدم المستقبل بالدرجة الأولى، وعملية بناء الدولة القانونية. نريد أن نجدد الوعي بأن كل جريمة ارتُكبت، حتى لو تمتّعت بأكبر غطاء سلطوي ممكن، فستعرض مرتكبها للعقاب يوما ما. و نريد (بطبيعة الحال) أن يعيش كل شخص تسبب بذلك الجرم في حالة من الخوف حتى وفاته، وبقلق دائم حول وجوب تعرّضه للعقاب يوما ما بسبب أفعاله».

تم إعادة تنظيم المكتب تحت قيادة المدير الجديد إيريني كراتوخفيل، وقد شملت التغييرات قسمي التحقيق والتوثيق معاً. وبرغم الدعم المعلن لعملية التوثيق إلا أنه تمت تقوية قسم التحقيق، لكن

ذلك لم يُظهر أي تحسّن جذري. فقد صعّب المدعي العام وحتى المحاكم عملية ملاحقة المذنبين من صفوف الحزب الشيوعي وأمن الدولة والجيش الشعبي، في القضايا الخطيرة مثل خيانة الوطن التي جرت في العام ١٩٦٨.

وبرغم صدور مطبوعات جديدة، فإن النتائج الإعلامية لمكتب التوثيق والتدقيق في جرائم الشيوعية لم تتحسن؛ فقد كان مكبّلاً بالمعايير والتوجّهات الداخلية لدرجة أن أية مبادرة فيه كانت في حقيقة الأمر مقموعة. إضافة لذلك فقد أصبحت قيادته تتخلى تدريجياً عن المناصب «التي لا حاجة لها بها»، أي لجأت لتخفيض عدد الموظفين. وكان ذلك يتم في الوقت الذي انطلقت فيه بالكامل نشاطات معهد ذاكرة الشعب في كل من بولندا وسلوفاكيا، وتم إحياء نشاط مؤسسة مماثلة في رومانيا وغيرها من دول البلقان بالترافق مع نقاش حول تشكيل وسائل مماثلة. وخلال مقارنة المكتب التشيكي مع المعهد السلوفاكي على سبيل المثال، فيتبين بوضوح بأنه أقل فعالية منه. هذا سببه خضوع المكتب المذكور للشرطة (لرئاسة الشرطة تحديداً)، والحد من الدخول إلى الأرشيف، أو بالأحرى عدم المشاركة في إدارة الانتاج الأرشيفي للأجهزة الأمنية الشيوعية الموزعة بين وزارات الداخلية، الدفاع، والعدل. وبعكس الإداريين التشيك، فإن الموظفين السلوفاكيين التزموا بالموعد القانوني المحدد لعملية تعميم الوثائق السرية، وبوجودهم في مؤسسة عامة، فركّزوا اهتمامهم على الفترة بين ١٩٣٩ و ١٩٨٩ بشكل خاص، وليسوا مضطرّين للأخذ بعين الاعتبار التركيبة السياسية أو السلطوية الآنية.

مع حلول الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٦ كحد أقصى، سيتم في الجمهورية التشيكية طرح السؤال الملح حول كيفية التصرف لاحقاً في قضية تجاوز الماضي الشمولي بطريقة مؤسساتية، وفيما إذا كان مفترضاً السعي لإعادة الوضع الأصلي أو اختيار حل آخر؟ ولا يزال ذلك غير واضح على الإطلاق. فالبرلمان التشيكي لم يصادق بعد على اقتراح القانون الخاص بإنشاء النسخة التشيكية من معهد ذاكرة الشعب، أو حتى النسخة الألمانية منه.

الماضي المعمى عليه بشكل مستمر

إحدى المشاكل الكبرى بعد العام ١٩٨٩ لم تكن فقط مسألة الاستمرارية التشريعية أو الوظيفية، بل أيضاً ـ مثلما تبيّن في وقت متأخر جداً ـ الاستمرار بفرض السرية. وللأسف، فإن النظام الديمقراطي الجديد تبنّى بشكل جزئي أحد الرموز المفصلية للنظام الشمولي. فبرغم التحول التدريجي والمستمر للمؤسسات الشيوعية والإزالة الموضوعية للأسباب المرتبطة بجعل الوثائق سرية مثلما كان يتم في أمن الدولة على سبيل المثال، فلقد استغرق الأمر أكثر من عشرة أعوام لكي يتم بشكل فعلي تعميم قسم من تلك الوثائق. وحتى تاريخ المصادقة على القانون في العام ١٩٩٨، استغلّ بعض موظفي الدولة الحالة الضبابية التي كانت سائدة وحافظوا بشكل اصطناعي على الطابع السري

لقسم من الأرشيف والوثائق. كما أن بعض المؤسسات المخابراتية حاولت (ولا تزال) تأخير أو منع رفع الغطاء السري الكامل عن بعض المواد العملية لسلفهم الشيوعي. وكان ذلك يتم بالرغم من موقعهم المفصلي ضمن إطار النظام السائد في مرحلة ما قبل ثورة تشرين الثاني، وأهمية وعدم إمكانية تعويض المواد المدارة من قبلهم فيما يتعلق بفهم الجوهر القمعي للنظام الشمولي أثناء تشخيص وكشف بعض الجرائم.

وبالرغم من أن بعض المسؤولين الرسميين كانوا قد أكدوا في الأعوام الأخيرة بأن قسماً هاماً من الوثائق أو أرشيف النظام الشيوعي السابق لم تعد سرية، إلا أنهم نسوا الإشارة إلى القسم الثاني من الجملة ـ أي أن هذه الوثائق ليست بمتناول اليد، وهذا في الجوهر يعني الأمر نفسه بالنسبة للمواطن العادي. وكأنهم لم يدركوا بأنه فقط من خلال طريق المواجهة المفتوحة مع الماضي يمكن منع إساءة استخدام تلك الوثائق. وبأنه يجب على المجتمع الديمقراطي أن يعطي إشارة واضحة بأن التحالف مع الشر لن يجدي، وبأنه لا يريد ولن يحمي هؤلاء الذين ساهموا بقمع أبناء جلدتهم من المواطنين وبالحد من حقوقهم الإنسانية الأساسية. لقد تغير هذا الوضع في يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٠٥ نتيجة للمصادقة على قانون الأرشيف الذي خضع في المشروع التشريعي لعملية التعديل الأساسية لصالح الباحثين، وذلك بسبب الضغط الذي مارسه الأخصّائيون والشعب العادي.

العنصر الجوهري الآخر لمسألة تجاوز الماضي الشمولي يتمثل في مشكلة فتح أرشيف أمن الدولة، والتي لم تخضع لعملية ترتيب تشريعي إلا في العام ١٩٩٦ لكن من خلال قانون غير نوعي تماماً وخاص بفتح ملفات أمن الدولة. فالقانون لم يلاحظ ملفات بعض الأجهزة المتفرعة من أمن الدولة وغيرها من الأجهزة الأمنية الشيوعية (مثل مديرية المخابرات التابعة لفرقة حرس الحدود ومصلحة حماية حدود الدولة)، ورفض بشكل مبدئي على سبيل المثال فتح ملفات المتعاونين مع الشرطة السياسية السرية. ومن بين المديريات التي لم يتطرق إليها القانون بعد، مديرية الرصد (التي تدير شبكة خاصة من الفنادق والمطاعم)، ومديرية التقنيات الاستخباراتية (التي تستخدم مصالح البريد، والاتصالات الهاتفية، وغيرها من المؤسسات المماثلة)، لكن أيضاً مديرية جوازات السفر وتأشيرات الدخول ذات الأجندة الإدارية الغنية والفريدة من نوعها، وبالدرجة الأولى أيضا المديرية الرئيسية للمخابرات والتي يخاف منها الجميع. وبعكس التعديلات الألمانية فإن القانون لم يحدد عملية دخول الراغبين المخوّلين بذلك إلى ملفات الكوادر (الوظيفية) والأعضاء السابقين في الشرطة السرية، والتي يوجد فيها من جهة معلومات حول طريقة عملهم أثناء الخدمة، ومستوى تعليمهم، والميداليات التي حصلوا عليها، ودراساتهم في المدارس العليا لجهاز كي. جي. بي في موسكو، والتعويضات المالية، ومن جهة أخرى التقييمات المالية أو غيرها المصروفة لقاء نشاطهم «العملي».

بالإضافة لذلك فإن هذا الوضع قد عززته حقيقة أن مواد (لا ملفات) الشرطة السرية الشيوعية كانت تُفتح لعلماء التاريخ بنسب محددة فقط بينما يتم حجبها كلياً عن الصحفيين. وقد أنفقت وزارة الداخلية أموالاً كثيرة تقدر بعشرات الملايين من الكرونات، لكنها لم تنظم أي نشاط لرفع الوعي العام أو أية حملة إعلامية من أي نوع. ولم يكن مستغرباً أن هذا الأسلوب من كشف وثائق الشرطة الشيوعية السرية قد انتهى بالفشل. وفي نهاية العام ١٩٩٩ تم تعميم ٢٢٧٠ ملف فقط (بعضها كان متكرراً)؛ وفي العام ٢٠٠١ عممت وزارة الداخلية ٣٠٠ ملفاً فقط. وبهذا، فإن شكل القانون لم يساعد في تحقيق هدفه الرئيسي ـ أي كشف السر العام للنظام الشمولي، وإزاحة القناع عن جوهر طريقة عمل الشكل التشيكوسلوفاكي من الشيوعية السوفييتية، والإشارة إلى معاونيه بشكل محدد وإطلاق أول مرحلة تعريفية من تسوية الحسابات مع الماضي.

منذ العام ١٩٩٠ عملت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ اليمينيين على صياغة إضافة أساسية للقانون تهدف لإزالة جميع النواقص المذكورة أعلاه. بعد عامين، وبعد نقاشات سياسية وعملية ـ مع ممثلي أجهزة المخابرات ـ تمت المصادقة على القانون. لكن للأسف، وبسبب المناورات التالية للنواب الشيوعيين، فقد تم الحد من عملية فتح تلك الملفات بالنسبة للمواطنين الأجانب أيضاً. وبالمصادقة على القانون أكد البرلمان التحول الهام في مسألة النظر إلى الماضي أكان في السياسة التشيكية أو في المجتمع بأكمله. وإضافة لذلك فقد تمكن النواب والشيوخ من تجاوز بعض المعايير السياسية المحددة المفروضة بسبب الواقع السياسي ـ الاجتماعي في بداية التسعينات، والنابعة من خصائص الشكل التشيكوسلوفاكي لتسليم السلطة من قبل السلطة الشيوعية خلال الثورة المخملية وبعدها بقليل. إضافة لذلك فقد شكل الأمر إشارة هامة تم إرسالها إلى جميع الدول الشيوعية السابقة، مفادها أن الجمهورية التشيكية لا تفتقد الديناميكية في مشروع التسوية مع الماضي.

بإمكان الأشخاص الذين يحصلون اليوم على حق الإطلاع على ملفاتهم، أن يطلبوا أيضاً ملفات العملاء الذين كانوا يراقبونهم، بالإضافة للصفحات الخاصة بملفات أعضاء جهاز أمن الدولة ـ أي الأجهزة القيادية المساهمة بعملية مراقبتهم. ويذكّر القانون أيضاً بالحقيقة التي لا يتم الحديث عنها بشكل مستمر، بأن مديرية جوازات السفر وتأشيرات الدخول كانت أيضاً جزءاً من الشرطة السرية، وكانت تتخذ قرارات بالتعاون مع الموظفين العاملين بالشرطة السرية حول إصدار الجوازات، والإذن بعبور الحدود، والعلاقات بالمهاجرين، وكان لديها ما يعرف بلائحة الأشخاص غير المرغوب بهم، ومنعت عملية لمّ الشمل. حيث باتت ملفات هذه المديرية اليوم في متناول اليد.

ويساهم القانون أيضاً وبشكل أساسي في النقاش الدائر حول دور المتعاونين مع أمن الدولة خلال النظام السابق. فهذا الشكل غير المعروف تماماً من مسألة التعامل مع النظام الشيوعي وبرغم الحديث عنه بشكل دائم ـ والذي يتم أيضاً التقليل من أهميته بشكل أكثر من غيره ـ، سيكون مفتوحاً لمن يرغب بالإطلاع عليه. فالقانون يسمح للمواطن التشيكي أن يطلب ملفات (أو نسخة

عنها) أي شخص ـ طبعاً بعد أن يتم شطب جميع المعلومات الخاصة ـ مسجل في سجل أمن الدولة سواء كان متعاوناً سرّي من نوع مقيم، أم عميل، مخبر، أم صاحب شقة أو منزل آمن يؤجرهما للعمل المخابراتي. ويساهم هذا النوع الجديد من المعرفة الخاصة للعمل السري بتحديد المتسبب بالمآسي السابقة، ومن جهة أخرى بإعادة تأهيل بعض الأشخاص مدنياً، وخصوصاً هؤلاء الذين كانت أسمائهم تدرج في وثائق أمن الدولة لفترة من الزمن، بالرغم من مسألة تعاونهم كانت غير واضحة ومحاطة بكثير من الشكوك.

وفي مقام آخر فإن القانون ردّ أخيراً على اللوائح «المتوحشة» (وغير الكاملة) لعملاء التشكيلات المخابراتية المختلفة لأمن الدولة، والتي قام بنشرها المعارض السابق بيتر تسيبولكا منذ العام ١٩٩٢. فقد طلب من وزارات الداخلية والدفاع والعدل أن تنشر بشكل رقمي ومطبوع لوائح الأهداف والأشخاص المتعاونين، مع إشارة إلى سبب فتح الملف وضد من (أو أي شيء)، وخصوصاً من قبل من والفترة الزمنية لذلك. ولا يزال النقاش قائماً حول ما إذا كان القانون في هذا القطاع قد نُفّذ فعلياً. وتتم بشكل تدريجي إضافة المعلومات عند فتح الملفات الخاصة لأعضاء أمن الدولة إلى هذه الملفات، والتي سيكون ممكناً لأي كان الإطلاع عليها بعد أرشفتها. بالإضافة لذلك فإن القانون لم ينس الوثائق العملية للمخابرات الشيوعية الخارجية السرية. وبالنظر إلى حساسية المعلومات المتضمَّنة في ملفاتها فقد تم تشكيل نموذج أكثر تعقيداً لعملية الإطلاع عليها. وتضمن هذه الطريقة بعدم تهديد حياة أي شخص ولا حتى المصالح السياسية الخارجية للجمهورية التشيكية.

ماذا يحق للمرء أن يطلب من وزارات الداخلية والدفاع والعدل؟ بالإضافة للملفات الآنية لمخابرات أمن الدولة والتي تشير إلى نسبة اهتمام الأجهزة المحلية للشرطة السياسية بنشاطات الأفراد وحتى المجموعات الكاملة منها، فإن النتائج المعلوماتية من تلك الملفات وموجزاتها ستكون متوفرة أيضاً (بما يعرف بموجز العمليات الفردية). هذه الموجزات ستكون متوفرة حتى في حال لم يكن الملف محفوظاً حول هذا الشخص أو ذاك. إضافة لذلك، فإن الشخص المعني بالطلب يمكنه اللجوء إلى قسم الرصد للحصول على المعلومات المرتبطة بعملية مراقبته، أو كشف اتصالاته مع أفراد المعارضة أو الدبلوماسيين العاملين في السفارات، أو إقامته في الفنادق والمطاعم وغيرها. كما يمكن أن يتم العثور على معلومات مكثفة ذات طابع مماثل في التسجيلات نتيجة التنصت على الهاتف أو في بعض الأماكن (وكذلك معلومات حول تركيبة تلك الأجهزة، أو كشف بفحوى التسجيل)، مراقبة الرسائل البريدية (التدقيق في التواصل عبر الرسائل) وما شابه، بما في ذلك الدخول السري إلى المبنى أو الهدف المراقَب. الأمر المفاجئ هو أن الوثائق التابعة لمديرية أمن الدولة المتخصصة بحماية الممثلين الرسميين والحزبيين لم تكن موجودة بين المديريات المفترض إزاحة غطاء السرية عنها. فلنأمل بأن هذا النسيان لن يصعّب عملية فتحها أمام الراغبين بذلك ـ مثلما تنص على ذلك الفقرات الأخرى للقانون.

مواد المخابرات

المعلومات الجديدة كلياً والأساسية المتعلقة بدور أجهزة المخابرات في النظام الشمولي ستقدمها وثائق القسم الأول للمخابرات الخارجية. فملفاتها المحفوظة تعد بفائض من المعلومات للمتعطشين إليها، ليس فقط لهؤلاء الذين كانوا يعيشون في الجانب الآخر من الستارة الحديدية، بل أيضاً لمن كان يعيش في تشيكوسلوفاكيا السابقة. والطريقة المختارة لفتح وثائق المخابرات الشيوعية لا يمنع الراغبين من الحصول على «ملفاتهم» الشخصية، بل يساعدهم للحصول حتى على ملفات أخرى في حال لم تكن مرتبطة بأجانب. والقسم الأخير الذي كان يتولى أيضاً عملية الحد من الحقوق المدنية والحريات ضمن إطار النظام الشمولي تمثّل بمديرية جوازات السفر وتأشيرات الدخول. فملفات هذه المديرية الغنية والمثيرة لا توثق فقط التحكّم السيء بمصيرنا، بل أيضاً التعاون الوثيق بين المديريات العملية المختلفة (بما فيها المخابرات) وأمن الدولة.

وبعد عام من نشر القانون في الجريدة الرسمية (٢٠٠٣) فأصبح بإمكان كل شخص أن يطلب الملفات الخاصة بالمنظمات، المؤسسات أو الجماعات التي كان ينتمي إليها في السابق، والبحث فيها عن وثائق حول طريقة تصرف الشرطة السياسية. هذا يسري أيضاً على ملفات العملاء السريين الذين كانوا بالطبع يشون بالأشخاص الذين لم يكن أمن الدولة يحتفظ بملفات عنهم(وقد أثّروا بذلك على حياتهم). ويخفض القانون أيضاً ولأقل قدر ممكن، الرسم الإداري للحصول على نسخة، ومن خلال الإضافة على القانون، يمنع عملية إغلاق أرشيف الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي

على الساحة المحلية، فإن المصادقة على القانون كان بمثابة الرد على ردة فعل بعض السياسيين الذين وصفوا القانون على الشكل التالي: «إنه شيء قبيح وإن المجتمع الشريف يجب أن يفعل شيئا وحيداً ـ إتلاف هذه اللوائح». فعملية الفتح الواسعة لأرشيف الشرطة السرية تساهم في حل البعد البراغماتي ـ غير المذكور تماما ـ للمشكلة. فهو يقلّل من إمكانية الدولة وموظفيها للتصرف بشكل سيء بهذه الوثائق التي نشأت خلال وجود النظام الشيوعي خارج إطار القانون أو حتى بالتعارض معه. وبالتالي فإنه قد تم توسيع الرقابة العامة من كمية صغيرة من الملفات الآنية المتوفرة (وفق القوانين السابقة) إلى مئات الآلاف من المواد الجديدة الموجودة اليوم دون أن يتم استخدامها في ملفات المخابرات السابقة، وجهاز مكافحة التجسس العسكري ومخابرات أمن الدولة.

عملية تعميم بطيئة

لكي لا نرضخ للتفاؤل المفرط ـ فإن المرحلة الحالية من هذا المشروع محكومة أيضاً بالكثير من العوامل. فعلى سبيل المثال عممت وزارة الداخلية في العام ٢٠٠٣ ملفات ومواد (بلغ حجمها ٧٧٢٤٢ صفحة من المواد المؤرشفة) لـ ٥٦٥ شخص فقط (أي حوالي ١,٨ شخص في اليوم)؛ ومنذ شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٩٧ ولغاية نهاية ٢٠٠٣ فإن عملية التعميم شملت ٣٩٣١ ملفاً

عملياً ومخابراتياً فقط. وحتى الآن فلا وزارة الدفاع ولا حتى وزارة العدل قد شعرتا بالحاجة لنشر كمية الملفات التي يطالب المواطنون بالإطلاع عليها ولا حتى بنشر عدد الملفات التي قد حصلوا عليها بالفعل.

الخطوة المنطقية التي كان مفترضاً القيام بها بعد المصادقة على هذا القانون هي تشكيل معهد لإدارة هذه المواد تحت رقابة البرلمان، الذي سيتولى كجانب من السلطة التنفيذية عملياً إدارة الملفات والمواد الأخرى التي تثبت الطابع العنيف للأنظمة الشمولية. لكن هذا الأمر اصطدم بمعارضة عنيفة وغير مفهومة، وذلك بالرغم من أنه بتأسيس ذلك المعهد سنرتقي إلى مستوى ألمانيا وبولندا وسلوفاكيا والمجر أو حتى رومانيا. ولا يمكن توقع حدوث تطور في هذا القطاع إلا بعد تحقيق عملية فتح أوسع للملفات بالترافق مع نقاش جدي حولها والتعرف عليها بشكل مفصل. لكن يبدو بأن الدولة ليست قادرة على تأمين شيء كهذا بعد.

لكن اهتمام المواطنين التشيك وحتى السياسيين بمسألة تجاوز ماضينا المخجل لم يُستنفذ بشكل كامل بعد. فمن المتوقع أن تأتي اقتراحات تشريعية جديدة، متأثرة بتجارب جيراننا من الدول الشيوعية السابقة. ومن الواضح بأن الماضي الشيوعي سيستمر بالتأثير فينا طالما تركناه مختبئاً في خبايا الملفات والخزائن الحديدية ومكاتب الأرشيف. وعندما ندرك الإجابة على أسئلة من نوع «(من (كان) من)»، و«(ماذا (كان) ماذا)»، سنكون عندئذ أحراراً. وفي حال تمكّنا من إثارة نقاش مع أقطاب النظام الشيوعي السابق حول بعض مظاهر الشمولية، فإن ذلك قد يتسبب بندمهم عاجلاً أم آجلاً. بعد ذلك يمكن مثلاً أن يحلّ عصر التوبة. لكن حتى ذلك الوقت، فلا يزال الطريق أمامنا طويلاً.

تخرّج بافل جاتشيك من كلية العلوم الإنسانية التابعة لجامعة كارل الرابع وعمل في مكتب التحقيق والتوثيق لجرائم الشيوعية. يعمل حاليًا كباحث في معهد التاريخ الحديث التابع لأكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.

ممتلكات الحزب الشيوعي

بافل موليك

من الممكن بالتأكيد فرض السلطة والتأثير على الأفراد والمجتمعات بوسائل عديدة: من خلال الإيديولوجية، العنف الجسدي وفي أحيان كثيرة حتى بالأموال والممتلكات. وإذا كان مفترضاً للسلطة أن تكون شمولية، أي بصيغة أخرى أن تكون فعالة في أوسع إطار وأعمق وتيرة، فإن مهمتها الطبيعية أن تقوم بفرض، وتعزيز، والحفاظ على تأثيرها على المجتمع بكافة الوسائل المتاحة. وبهذا فإنها تصبح إما المالك الرئيسي، أو على الأقل المسيطر على هذه الوسائل الضرورية للسيطرة على ذلك المجتمع.

في حالة الشيوعية فإن السائد هو أنه بالنظر إلى الجدلية الإيديولوجية التي تصف الملكية الخاصة بالأمر «غير الأخلاقي» وخصوصاً في قطاع وسائل الإنتاج، فإنه كان ممكناً استخدام مسألة السيطرة على قيم الملكية في المجتمع كأحد الوسائل «الأكثر شرعية»، المتوفرة على الصعيدين السياسي والقانوني. وفي البيئة التشيكوسلوفاكية، فقد تم تضمين هذا المبدأ بشكل خفيف نسبياً في دستور الجمهورية التشيكوسلوفاكية الصادر عام ١٩٤٨، ومن ثم وبشكل أكثر وضوحاً في الدستور الصادر في العام ١٩٦٠. وقد نصت المادة الثامنة من هذا الدستور على تشكيل ما يعرف بالملكية الجماعية الاشتراكية، التي كان من المفترض أن تضم جميع أشكال الممتلكات المعنية بالسلطة، في حين كانت الملكية الخاصة الوحيدة المقبولة والمحمية استناداً للمادة العاشرة، هي تلك المتعلقة بالأدوات الاستهلاكية. وقد تم لاحقاً تحويل هذه المبادئ على المستوى القانوني ضمن إطار القانون الاقتصادي والمدني.

وبهذا فقد تم نقل القيم السلطوية المعنية إلى أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية الاجتماعية، وهو ما مكّن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي من مراقبتها بشكل غير مباشر غالباً، وبواسطة أنواع كثيرة من المؤسسات الخاضعة للدولة، في وقت كان فيه الحزب يتمتع بصفته «كقوة قيادية» استناداً لما تنص عليه المادة ٤ من الدستور؛ أما القسم المتبقي منها فكان الحزب يراقبه بشكل مباشر من موقعه كمالك له. في نفس الوقت، فكان من الممكن تحديد الحدود بين الملكية الخاصة المقبول بها، والملكية الاشتراكية للدولة، والملكية المباشرة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بناء على مبادئ غير معلَنة، وهي أن الملكية الخاصة لا يجوز أن تسهم في تعزيز الطابع السلطوي؛ وبالتالي فإن ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي شملت لاحقاً كل شيء يتمتع بذلك

الطابع المذكور، إما بواسطة الحزب مباشرة ولضمان عملية استمراره (أي ما يمكن أن يساهم بعملِه ودعايته بشكل خاص)، أو من أجل راحة أعضائه.

ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي

بالرغم من أن المرحلة الأولى من البحث عن مصادر الممتلكات كانت قد تمت بشكل ارتجالي وغير مدروس من قبل قادة الحزب المسؤولين عن عملية تمويله، فإن المهمة الرئيسية المتجسدة بتجميع الوسائل الضرورية للانتخابات في العام ١٩٤٦ والحملة الدعائية الضخمة، والتسليح، والمهام الأخرى خلال الأعوام اللاحقة كانت ناجحة جداً، بالرغم من أن المسؤولين المذكورين استخدموا لتحقيق ذلك وبشكل واسع، الطرق غير الشرعية (مثل الحصول على الأموال الأجنبية ونقلها بشكل غير شرعي خصوصاً خلال عملية إلغاء المارك الألماني القديم الذي تم سحبه من التداول، بيع واستيراد الكحول بشكل غير شرعي، وتهريب السجائر إلى ألمانيا والنمسا وما شابه). لكن بعد عام من استلام الشيوعيين للسلطة، اتّسمت هذه النشاطات ببُعد مختلف تماماً، وبعد فترة من الاستهتار جرت محاولات لإدراج هذه المصادر ضمن مؤسسات، وتنسيقها بما يتوافق مع القانون. وقد استمر هذا المشروع طوال فترة الأربعين عاماً من الحكم الشيوعي، ومع نهاية العام ١٩٨٩ كان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي يتمتع من حيث المبدأ بخمسة مصادر للممتلكات هي:

أ) رسوم العضوية: حيث تمّت المبالغة بشكل بارز بمصدر الممتلكات هذا من قبل أعضاء الحزب بعد العام ١٩٨٩، لكنه لم يكن هامشياً أبداً نظراً لعدد الأعضاء في تلك الفترة. وكان ثمة طابع خاص لرسوم العضوية هذه، بحيث أن تسديدها لم يكن يشكّل خسارة في ممتلكات أعضاء الحزب، وذلك لأنه قد تمّت موازنتها بمنافع أكثر منها بأضعاف، وهي منافع في الممتلكات وغيرها، لم يكن يحصل عليها سوى أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وكانت العضوية في الحزب بحد ذاتها تعني أن هناك منافع اجتماعية وأخرى مرتبطة بالممتلكات، وكانت تشكل بالنسبة للأعضاء منافع تفاضلية بارزة تجاه باقي أفراد المجتمع سيحظى بها الأعضاء.

ب) الدعم المباشر من ميزانية الدولة: فقد بلغ الحجم الإجمالي لهذا الدعم المالي المقدم من الدولة خلال العشرين عاماً الأخيرة من الحكم الشيوعي ٥,٦ مليار كرونة. ومقارنة بهذا المبلغ، فإن النقاش الحالي حول ملاءمة أم عدم ملاءمة الدعم المقدم من قبل الدولة للأحزاب السياسية، يتمحور حول مبالغ ضئيلة جداً مقارنة بالمبلغ المذكور.

ت) الدعم غير المباشر، الذي شكّل في نهاية الأمر الحجم الأكبر من «الحساب» الشيوعي. فقد كان يُمنح إما على شكل دعم من المؤسسات غير الانتاجية، وإما بواسطة المؤسسات الاقتصادية المختلفة. واستناداً لاستطلاع جرى في بعض المؤسسات التي كانت تقدم مثل ذلك الدعم، فإن

حجمه السنوي يقدر بحوالي ٨٧٠ مليون كرونة. لكن جزءاً من الدعم المباشر لم يكن يُقدَّم للحزب الشيوعي على شكل مالي أو كممتلكات. ويمكن كمثال على ذلك الإشارة إلى النفقات المرتبطة بالرحلات الجوية الخاصة بوزارة الداخلية والتي كانت محددة لتأمين نشاطات الحزب، بحيث كان يصل حجمها إلى أكثر من ٤٠ مليون كرونة سنوياً، في حين كانت تُصرف ٣٥ مليوناً أخرى كنفقات للحماية والحرّاس. وقد بلغ الحجم الإجمالي لهذا النوع من الدعم حوالي ٥٠ ـ ٦٠ مليار كرونة طوال فترة العهد الشيوعي. ولنعترف هنا بأن هذه الطريقة الحسابية ليست جديرة بالثقة أخذاً بعين الاعتبار صعوبة تقييم المعطيات الخاصة بهذه الفترة وفق معايير حسابية واضحة، خصوصاً في الأعوام الأولى للحكم الشمولي، لكنها الطريقة الوحيدة المتوفرة. وإذا أخذنا نسبة التضخم المحددة من قبل مركز الإحصاء التشيكي بين الأعوام ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣ بـ ٣٠٪، فإن حجم الدعم المقدّم للحزب وحده واستناداً لقيمة الأسعار المعمول بها حالياً، سيصل إلى ما بين ٢٠٤,٤ و ٢٤٥,٤ مليار كرونة.

ث) ممتلكات الدولة التي يستخدمها الحزب الشيوعي بشكل دائم: حتى تاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١ تم تقدير الحجم الإجمالي لهذه الممتلكات (التي وإن بقيت شكلياً ضمن ممتلكات الدولة لكنها كانت ممنوحة بشكل كامل للحزب) بحوالي ٤,٥ مليار كرونة. وكانت هذه الممتلكات تتألف من ١٥٩ عقاراً ذات طابع ملائم جداً للحزب وكانت تخدم احتياجاته، بحيث كانت تُستخدم كمكاتب للسكرتاريا، ومدارس سياسية، وأماكن للسكن الداخلي وغيره من فنادق، ومطابع.

ج) موجودات وممتلكات الحزب: لقد تأسست ممتلكات الحزب بناء على المؤسسة القانونية القائمة في تلك الفترة وهي الملكية الاجتماعية الاشتراكية. وقد تم تقدير قيمة هذه الممتلكات حتى نهاية العام ١٩٨٩ بحوالي ٨,١ مليار كرونة. وأحتُسبت ضمن هذا المبلغ بشكل خاص قيمة العقارات التالية:

- ممتلكات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي.
- ممتلكات مؤسسة «براغوسرفيس براها» التي كانت تدير معظم المؤسسات المخصصة للنقاهة.
- مؤسسات الطباعة التابعة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي.
- معهد التاريخ التابع للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي.

وليست مدرجة هنا ممتلكات المنظمات والكيانات الأخرى العاملة تحت القيادة المباشرة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ضمن إطار الجبهة الوطنية، في حين أن أبرزها في هذا السياق كانت ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي المذكورة أدناه. لكن دعونا لا ننسى بأن المبالغ التي كانت الدولة

تستخدمها لدعم عمل الفروع الأخرى من الجبهة الوطنية لم تكن هامشية أبداً ؛ فلقد قدّمت وزارة الدفاع الوطني لتسليح الميليشيات الشعبية لوحدها ، أي الوحدات الحزبية المسلحة ، مبلغاً يصل إلى ٩٣٩ مليون كرونة.

التغيرات في ممتلكات الحزب الشيوعي بعد تشرين الثاني ١٩٨٩

كانت الأولوية خلال الأحداث التي جرت في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٩ والأشهر الأولى من العام التالي محصورة بالعمل على تجريد الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي من احتكاره للسلطة ، سياسياً بالدرجة الأولى ومن ثم قانونياً ؛ وكان استلام الممتلكات المذكورة أعلاه منسياً نوعاً ما ، وهو ما استغلّه المسؤولون الحزبيون بشكل أساسي. فخلال هذه الفترة الانتقالية تمكنوا أولاً من نقل قيمة بعض الممتلكات (التي تراوحت بين الأدوات الكهربائية والتجهيزات المكتبية والأعمال الفنية) إلى ملكيتهم بسعر أقل من السعر الأصلي بمعدل النصف أو حتى العُشر ؛ وثانياً تمكنوا من إعادة تحويل بعض أملاك المجالس الإقليمية المختلفة وغيرها من المؤسسات ، إلى أشكال جديدة من الهيئات القانونية وخصوصاً إلى شركات مساهمة ، بحيث بدت هذه العمليات في شكلها الخارجي بمثابة «تسليم للممتلكات» ، لكن في حقيقة الأمر كانت هذه الهيئات الجديدة تراقَب من قبل المسؤولين في الهيئات التنظيمية نفسها ؛ وثالثاً فقد زوروا الوثائق الحسابية بطريقة تساعد على شطب قسم من الممتلكات بشكل ملائم ، وباعوا القسم الآخر بسعر مخفّض بشكل صوري. وبعكس ما سبق ، فقد تعاملوا مع قسم آخر ـ خصوصاً فيما يتعلق بمعدات الانتاج ـ على إدراج قيمة أعلى في الحسابات لكي يتمكنوا من بيعها في المستقبل بسعر ملائم.

إن سرعة ومرونة هذه التحويلات الجارية عملياً دون توقف وحتى شهر مايو (أيار) ١٩٩٠ ، قد انعكست على سبيل المثال على قضية مؤسسة المطابع التابعة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. فقد تمكن هذا الحزب خلال فترة امتدت حتى شهر أبريل (نيسان) ١٩٩٠ فقط(!) من تغيير طابع المؤسسة إلى مؤسسة أخرى تيبوغرافيي (Typografie) ، ومن ثم تم نقل ملكيتها مع شركة أخرى هي تيبوس (Tipos) وبواسطة اتفاقية اقتصادية موقعة مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إلى ملكية الدولة ، لكن دون أن يتم إنجاز هذا التحويل فعلياً ؛ بل على العكس ، فقد تم اعتبار هذا التحويل بمثابة استراحة حاولت خلالها هذه المؤسسات الاندماج ضمن شركة مساهمة تتمتع بقيمة تصل إلى حوالي ٢,٣ مليار كرونة ، لكن ذلك تم إيقافه بأمر من المحكمة.

إن الطابع المخيف لهذا الوضع السائد في ربيع العام ١٩٩٠ لم ينجم فقط نتيجة للسعر الضخم لقيمة الأملاك المحوّلة والمختفية ، بل بشكل خاص نتيجة لإمكانيتها السياسية والدعائية المستقبلية. فقد كان هناك تهديد متمثل في أن آلات الطباعة التابعة لشركة تيبوغرافيي على سبيل المثال ، والتي

شُطبت بشكل مفاجئ، ستكون معدَّة للنشاطات الدعائية والتحريضية المستقبلية، وبأن جزءاً من الممتلكات سيبقى بيد الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. هذا الأمر سيجعل من الحزب المذكور قوة تتمتع بإمكانيات ضخمة ومنافع تفاضلية مختلفة، في وقت كانت الأحزاب السياسية الديمقراطية تجمع ببطء شديد وسائلها الدعائية الخاصة.

وقد رد المنتدى المدني بشكل خاص على هذا الوضع (خوفاً من احتمال إساءة استخدام تلك الوسائل من قبل الحزب الشيوعي في أول انتخابات ديمقراطية)، فنظّم في الخامس من أبريل (نيسان) ١٩٩٠ مظاهرة تدعو لإعادة جميع ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي والتي حصل عليها الأخير بشكل غير شرعي. بعد ذلك نظّم في الحادي عشر من نفس الشهر إضراباً عاماً. وفي الأيام ٦ ـ ١٥ من مايو (أيار) قامت مجموعة من المتحمّسين مع هذا المطلب بالإضراب عن الطعام وسط العاصمة براغ، وقد ردّت على ذلك رئاسة البرلمان الفدرالي بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٨ بقرار يتمتع بطابع قانوني إجرائي، نص على فرض حظر على عملية نقل ممتلكات الجبهة الوطنية السابقة. في تلك الفترة تم أيضا الانتهاء من عملية جرد ممتلكات أحزاب الجبهة الوطنية والتي تم إجراؤها بناء على قرار صادر عن حكومة الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية في ١٩٩٠/٣/٢٦. وكان مكمن الضعف في هذا الأسلوب المتبع هو أن مفعول الحظر لم يسر بمفعول رجعي، وكذلك بأنه لم يتم احترامه بشكل كامل، خصوصاً من تلك المنظمات التي لم يتم إخضاع ممتلكاتها بشكل دقيق إلى الاهتمام المباشر، مثلما كان الحال مع الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي نفسه.

وبالتالي فإن الخطوة الأكثر فعالية تمثلت بالمرسوم الحكومي بفقرتيه والصادر في ٢١ مايو (أيار) ١٩٩٠، الخاص بسحب جميع العقارات المملوكة من الدولة لكنها تستخدم بشكل دائم من قبل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وحتى تاريخ ١٩٩٠/٦/١ تم تأميم جميع الممتلكات (على الأقل من الناحية القانونية وليس من الناحية العملية) الموضّحة أعلاه ضمن البند (ث). وقد طعن المرسوم بالاتفاقية التي تم على أساسها إجراء عملية تحويل تلك الممتلكات، وأوكلت مسألة إدارتها اللاحقة إلى المجالس الوطنية المختلفة في الأقاليم.

لكن القضية المرتبطة بنقل الممتلكات التي كانت مملوكة بشكل مباشر من قبل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي (البند ج أعلاه) كانت أكثر تعقيداً. وقد تم اقتراح طريقة خاصة لحل لهذه القضية، أولاً من خلال التقرير المقدم في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٩٠ من قبل وزارة الرقابة التشيكوسلوفاكية المتعلق بنتائج عمليات التدقيق في ممتلكات الأحزاب السياسية والحركات والتجمعات، وثانياً من خلال المصادقة على القانون الدستوري الخاص باستعادة ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي والصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠.

القانون الدستوري الخاص بإعادة ممتلكات الحزب الشيوعي إلى شعب الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية

في أكتوبر من عام ١٩٩٠، تم تقديم القانون الذي كان من المفترض أن يشكل نقطة مفصلية في عملية إعادة ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي إلى البرلمان الفدرالي بواسطة الحكومة. وتمت مناقشته والمصادقة عليه بشكل رمزي في ١١/١٦، أي قبل يوم واحد من ذكرى أحداث ثورة تشرين الثاني.

المداولات التي جرت بهذا الخصوص تضمّنت بحد ذاتها عدداً من النقاط الهامة: فقد استغرب بعض النواب على سبيل المثال من حقيقة أن الحكومة التي يترأسها الشيوعي السابق ماريان تشالفا تضع على «رقابهم السكّين» من خلال الضغط باستخدام عامل الوقت؛ وقد رد على ذلك الأمر المعارض السابق يان رومل بالتأكيد على أن هذا الضغط لا يمارسه تشالفا شخصياً، بل ذكرى السابع عشر من تشرين الثاني نفسها. ولاحظ نائب رئيس الحكومة بافل ريختسكي بأن الأمر يتعلق بقانون يرد على طريقة التصرف السيئة بممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وليس بقانون خاص بالتأميم، بل باستعادة الممتلكات، وكذلك باستعادة قسم من ديون الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي تجاه المجتمع التشيكوسلوفاكي. وقد تم تضمين هذا التبرير في مقدّمة القانون الدستوري على الشكل التالي: «بعد السيطرة على السلطة في العام ١٩٤٨ اعتبر الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الدولة بأنها ملك له، وتصرف بممتلكات كافة الشعب وكأنها ملكه الخاص. وبهدف إزالة آثار هذا الوضع وإن بشكل جزئي، قرر البرلمان الفدرالي ما يلي....».

وبالطبع فإن «الحفنة القوية» من النواب الشيوعيين تبنّت موقفاً مختلفاً كلياً. فقد حذّر هؤلاء من حقيقة أن القانون يحمل في طياته طابع تأميم ممتلكاتهم دون حق الحصول على أي تعويض، وهذا منافي للدستور من جهة، وقد يتسبب من جهة أخرى بتقييم الأمر بشكل سلبي من قبل العالم الخارجي. وكبديل عن ذلك اقترحوا إصدار إعلان سياسي يتعهدون من خلاله بإعادة الممتلكات، على أن يتم تكليف لجنة برلمانية خاصة بمراقبة تلك العملية. وبعد ردود فعل عاطفية من قبل المجموعتين تمت المصادقة على مشروع القانون الدستوري بعد سلسلة من الاقتراحات والتعديلات، وكذلك بعد الخروج الاستعراضي لنواب الحزب الشيوعي من قاعة البرلمان. وبعد تلاوة الأحكام الجديدة التي تمت المصادقة عليها، وقف النواب يصفقون طويلاً...

لقد نصّت الأحكام على أن يسلّم ورثة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي للدولة وفي غضون ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون «جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة، الوسائل المالية وحقوق الملكية التي كان يتمتع بها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي حتى تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٨٩»، وذلك بما فيها الأرشيف التابع للحزب الشيوعي المذكور. وقد استُثنت من هذا القرار

الممتلكات المكتبية التي تصل قيمتها حتى خمسة آلاف كرونة. لكن بعكس ذلك فقد أُجبرت تلك المؤسسات على تسليم مبالغ مالية كثمن للممتلكات التي كانت قد تمكنت من نقلها (هذا إذا لم تكن ممتلكات تابعة للدولة). وفي حالة المصانع والمؤسسات الاقتصادية التي تمت وراثتها من قبل المؤسسات الجديدة، فقد نص القانون على تسليمها في نفس اليوم الذي دخل فيه القانون الدستوري حيز التنفيذ.

الوضع الحقيقي والصعوبات

الصعاب الجوهرية ذات الطابع الخاص والتي تمّت مواجهتها في هذا المشروع انعكست في التعبير الصادر في صحيفة ليدوفي نوفيني بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٧، حيث أفاد «بأن الشيوعيين تخلّوا عن دورهم القيادي في المجتمع وحتى عن إيديولوجيتهم بسهولة أكبر من تخلّيهم عن ممتلكاتهم». لقد كانت قيمة الممتلكات التي يسيطر عليها الحزب تصل إلى حوالي ٨,١ مليار كرونة. ومن الناحية العملية فإن عملية تسليم الممتلكات لم تبدأ إلا خلال شهر فبراير (شباط) ومارس (آذار) وأحياناً حتى شهر أبريل (نيسان) من عام ١٩٩١. وقد تعرضت هذه العملية جزئياً لبعض التعقيدات بسبب عدم تمتّع المسؤولين بتفويض قوي وكافي من قبل الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب المكائد التي كانت تمارسها المؤسسات الخلفية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. لكن في نهاية مايو (أيار) كان بإمكان الوزيرة المكلّفة بهذه المهمة أن تعلن في صحيفة ملادا فرونتا دنيس، أنه «برغم الوضع المأساوي للجنة التوثيق والموقف العدائي لمعظم مسئوليها الكبار»، فإنه قد تم استلام ممتلكات الحزب الشيوعي باستثناء حوالي اثني عشر منطقة تشيكية، في حين أن قيمة الممتلكات التي قد تم استلامها فعلياً تصل إلى حوالي ٥,٥ أو ٦ مليار كرونة. وباحتساب هذا المبلغ من القيمة الأصلية للممتلكات والبالغة ٨,١ مليار كرونة، فقد حددت الوزيرة قيمة الممتلكات المتبقية في تلك الفترة بحوالي ١,٦ أو ١,٨ مليار كرونة، مع التأكيد على أن المبلغ النهائي قد تأثر على الأرجح بحجم الممتلكات والمواد التي لم تخضع لعملية الاسترجاع.

ولم تقدّم الحكومة الفدرالية تقريرها النهائي الخاص باستلام الممتلكات إلا في ١٩٩١/١٠/٨. وقد تم التأكيد في هذا التقرير على أنه تبيّن بأن عملية استلام الممتلكات كانت أكثر تعقيداً مما توقّع القانونيون الدستوريّون. لكن بطبيعة الحال يمكن في الفترة التي تم فيها تقديم التقرير اعتبار أن ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي قد سُلّمت بالكامل. وقد صادق البرلمان الفدرالي على هذا التقرير برغم النقاش الحاد الذي ترافق مع ذلك والذي أشار إلى وجود نواقص كثيرة سببها وزارة المراقبة من جهة والشيوعيون من جهة أخرى. لكن الشيوعيين رفضوا ذلك الأمر بالطبع وأشاروا بأن الفوضى قد عمّت بين أوساط المفوّضين من قبل الحكومة الذين لم يتمكّنوا من تحديد برنامج زمني لعملية التسليم بشكل واضح؛ وأشاروا بأنهم كانوا يسعون لتنفيذ عملية

تسليم الممتلكات بأفضل طريقة ممكنة، لأنهم كانوا يرغبون بتحسين رصيدهم في المجتمع. وقد تمت الإشارة أيضاً إلى المشاكل القائمة فيما يتعلق بالمصير اللاحق للممتلكات التي تم استلامها، والتي أبدت مؤسسات محلية مختلفة رغبتها بالحصول عليها.

ولم يتم إنهاء ملف تسليم ممتلكات الشيوعيين بشكل نهائي فوق الأراضي التشيكية إلا في شهر يونيو (حزيران) ١٩٩٩ من قبل وزارة التنمية المحلية. ففي تلك الفترة كانت لا تزال هناك بعض المستحقات لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بقيمة ١٥٠ ـ ٣٥٠ مليون كرونة والتي لم تتم تسويتها. وبالرغم من أن هذه المبالغ ليست بالطبع ذات قيمة هامشية أبداً وبأن عملية استعادة الممتلكات ترافقت مع أولى أشكال عملية «الخندقة» التي أصبحت ظاهرة مرافقة للتطور خلال فترة التسعينات بأكملها، فإنه يمكن إغلاق هذا الفصل بإشارة ذاتية مفادها، أنه برغم التردد الواضح للشيوعيين في تسليم ممتلكات حزبهم، فإن حجم الممتلكات التي تم تسريبها لم يكن كبيراً كما كان الحال خلال خصخصة مؤسسات كثيرة تابعة للدولة، وربما لم تكن مثقلة بالمشاكل مثلما كان الأمر في قضية اتحاد الشبيبة الاشتراكي المفصّلة أدناه.

إعادة ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي

خلال التعامل مع موضوع ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، سيكون من التبسيط التركيز فقط على ممتلكات هذا الحزب. فقد أشرنا سابقاً إلى الدعم الذي كان يُقدّم إلى الميليشيات الشعبية، ومن الممكن بالتأكيد العثور على مشاكل كثيرة لدى قسم من تجمع المنظمات الاجتماعية الذي أطلق عليه بعد الحرب العالمية الثانية اسم الجبهة الوطنية للتشيك والسلوفاك، وهي الجبهة التي كانت تضم الأحزاب السياسية لكن أيضاً مجموعة واسعة من المنظمات الاجتماعية. وكان اتحاد الشبيبة الاشتراكي (SSM) يملك أحد أكبر تجمع للممتلكات من بين تلك المنظمات.

ومن بين تجمعات الجبهة الوطنية، يمكن اعتبار عملية استعادة ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي بأنها المثال الأكثر توضيحاً لكيفية خسارة الممتلكات من خلال الأعمال الملتوية. وقد تم ذلك بكل بساطة لأن المنظمات الوريثة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لم تكن تملك الجرأة لكي تسمح لنفسها بأن تخسر جرعة إضافية من رصيدها الاجتماعي بواسطة التصرف المفضوح بممتلكاتها. لكن بعكس ذلك، فإن مسؤولي اتحاد الشبيبة الاشتراكي كانوا على الأرجح يعتمدون على مبدأ «علي وعلى أعدائي».

لقد كانت ممتلكات هذه المنظمة تتميز بالدرجة الأساسية في حجمها الضخم جداً بحيث كانت تضم في هيكليتها منظمات أساسية تعمل في كافة المدارس المتوسطة والكلّيات والجامعات وحتى مؤسسات الدولة ومنظمة الكشّافة الخاصة بالأطفال والمعروفة باسم «بيونير». وكانت الهيئات العليا من هذه الهيكلية تتمتع بممتلكات إضافية، مثل مجالس اتحاد الشبيبة الاشتراكي في الفروع والمدن

والأقاليم وعلى مستوى الجمهورية. ولا شك بأن قسماً لا يستهان به من الموجودات تتشكّل ممّا يعرف بالتجهيزات الاقتصادية لاتحاد الشبيبة الاشتراكي، حيث كانت تندرج فيها على سبيل المثال مؤسسات صحفية مثل ملادا فرونتا، ملادي سفييت، دينيك سمينا، والنادي المخصص للسفر «تسيستوفني كلوب ملاديخ». وفي نهاية العام ١٩٩١ تم تقدير ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي الأسبق بحوالي ٢,٩٢١ مليار كرونة، منها ١٣٢ ملياراً قيمة العقارات فقط. وكان الاتحاد المذكور قد حصل على تلك الممتلكات بعد تشييدها بالاعتماد على دعم الدولة (حوالي ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون كرونة سنوياً)، لكن بشكل خاص من خلال موقعه كخلف لاتحاد الشبيبة التشيكوسلوفاكي (ČSM)، أي بعدما حصل على كافة ممتلكات المنظمات الشبابية والخاصة بالأطفال التي جرى وقف نشاطها بعد العام ١٩٤٨.

وفي إطار الأحداث التي جرت في العام ١٩٨٩، فإنه وبالرغم من ارتفاع الأصوات داخل اتحاد الشبيبة الاشتراكي بين أوساط الطلاب الجامعيين المؤيدين للديمقراطية والذين كانوا يطالبون بإلغاء هذا التجمع الشبابي الضخم (وهو ما حدث فعلاً أواخر العام ١٩٨٩ وبداية العام ١٩٩٠ في كثير من الفروع المحلية)، إلا أن رئيس اللجنة المركزية للاتحاد تمكن على الصعيد المركزي من منع حدوث تلك الظاهرة. فخلال المؤتمر الاستثنائي للاتحاد في يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٠ (أي بعد شهرين فقط من ثورة تشرين الثاني) تمكن الرئيس المذكور من إزاحة مؤيدي عملية إلغاء الاتحاد، وتم تبنّي نظام داخلي يبدو في ظاهره الخارجي ديمقراطي، وإعادة تسمية الاتحاد ليصبح «اتحاد الشبيبة» فقط.

وقد وقف المعارض السابق جون بوك بشكل خاص ضد هذا التطور الذي صادقت عليه وزارة الداخلية الفدرالية، فقام في ربيع العام ١٩٩٠ بجمع منظمات الشبيبة التي أعيد تأسيسها ضمن إطار جديد أطلق عليه اسم «الاتحاد القانوني للممتلكات»، والذي كان يطمح لمنع عملية استغلال ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي. وبالفعل فقد طالت اتحاد الشبيبة الاشتراكي أيضا أحكام الإجراء القانوني الذي صادق عليه البرلمان الفدرالي في مايو (أيار) من عام ١٩٩٠، والذي جمّد ممتلكات المنظمات الأعضاء في الجبهة الوطنية. لكن في تلك الفترة كانت قد نشأت حوالي ٣٠٠ منظمة شبابية مختلفة ونقلت إليها ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي، وبالتالي فإنه لم يعد ممكناً منع الإجراءات القانونية بشكل رجعي.

بعد ذلك لحقت ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي بنفس مصير ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. فمنذ تشرين أول ١٩٩٠ كان من المفترض أن تتم مراقبة حجم تلك الممتلكات من قبل مفتشي وزارة الرقابة الفدرالية. ونشأت لجنة بقيادة يوزف ميكلوشكو تعمل على تقدير حجم الممتلكات التي تم تأميمها من المنظمات الشبابية بعد العام ١٩٤٨، وتستعد لصياغة حلول

قانونية للمشكلة. وقد أدّى ذلك في نهاية المطاف للمصادقة على القانون الدستوري الخاص بإعادة ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي إلى شعب الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية.

لقد انطلق القانون من حقيقة أن شرعية خلافة اتحاد الشبيبة مشكوك بها أكثر مما كان الأمر لدى الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي نفسه، ولذلك أمر بتحويل جميع المؤسسات الاقتصادية وغيرها إلى ملكية الدولة مباشرة بعد دخول القانون حيز التنفيذ، أي في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩١. أما الممتلكات الأخرى فكان مفترضاً على اتحاد الشبيبة الاشتراكي تسليمها إلى مفتّشي وزارة الرقابة الفدرالية حتى نهاية يناير من نفس العام، باستثناء الممتلكات التي كان يحق استثمارها من قبل المنظمات الأساسية لاتحاد الشبيبة الاشتراكي السابق، والممتلكات ذات الطابع المكتبي التي يتراوح سعرها بحدود ٥٠٠٠ كرونة. وقرر «أعضاء المنظمات اللاحقة» التي نشأت بعد اتحاد الشبيبة الاشتراكي تنسيق تحرّكهم بإصدار إعلان أفادوا فيه بأنهم مستعدون لإعادة الممتلكات، لكن مع الاستفادة في نفس الوقت من حقيقة أن مفتشي وزارة الرقابة لم يتمتعوا بصلاحيات كافية وكانوا يعتمدون فقط على المعلومات التي يقدّمها لهم بشكل طوعي المسؤولون في اتحاد الشبيبة... النتيجة كانت أن عملية الجرد على ممتلكات اتحاد الشبيبة لم تتم وفق ما كان متوقعاً، بل استمرت حتى ربيع العام ١٩٩٢. لكن في النهاية، وبالرغم من أنه تم نقل حوالي ٩٠٪ من هذه الممتلكات إلى الدولة، إلا أن ذلك لم يغير شيئاً من الشكوك التي حامت حول العمليات المشبوهة لنقل الممتلكات في ربيع العام ١٩٩٠، ولا حتى بتصرفات وزارة الرقابة المثيرة للخلاف في أحيان كثيرة.

وكمثال على إحدى القضايا المرئية التي تبيّن بشكل واضح مصير ممتلكات اتحاد الشبيبة نشير إلى عملية الإفراغ الفوضوية للمبنى الذي كان يخص اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة الاشتراكي السابق، أو قضية مؤسسة زينيت تسينتروم الذي كان (ضمن إطار تطور الثورة التقنية والعلمية في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية) يستورد ويوزع التكنولوجيا الخاصة بالحاسوب الآلي. لكن خلال العام ١٩٩٠ انشقت عن هذه الشركة الجذّابة مجموعة من الشركات الخاصة مع ممتلكاتها التابعة لها. وبالرغم من المحاولات التي قام بها بعض الأشخاص الموالين للدولة للدخول إلى الحسابات غير الواضحة لشركة زينيت تسينتروم، فإنه لم يكن ممكناً فك شيفرة هذه التحويلات بأي شكل، وبالتالي فإن عملية تسليم هذه المؤسسة التي كانت تعتبر دائماً جذابة، تحولت إلى عملية تصفية كاملة للمؤسسة بسبب الديون التي تراكمت عليها.

وبالإضافة لعمليات الغش بالحسابات، فقد حاول مسؤولو المنظمات الشبابية التي نشأت لاحقاً استغلال الوسائل القانونية لصالحهم. فقد قدّموا في العام ١٩٩٢ شكوى دستورية واعتمدوا عليها بعد ذلك لكي يرفضوا بشكل جماعي التسليم الإضافي للممتلكات. ولمواجهة ذلك ردّت هيئات الدولة المعنية من خلال رفع دعاوى قضائية ولاحقاً شكاوى جنائية ضد المسؤولين أنفسهم. والممتلكات التي تم استلامها من قبل الدولة، تم تحويلها لاحقاً بواسطة القانون الخاص بصندوق

الأطفال والشباب إلى الصندوق المذكور، الذي أدارها حتى ٢٠٠٠/١٢/١ عندما خضع لعملية تصفية استناداً للقانون رقم ٣٦٤/ ٢٠٠٠ من مجوعة القوانين الخاصة بإلغاء صندوق الأطفال والشباب.

إن أي وصف لعملية الإدارة المذكورة سيتخطى حدود هذه المساهمة الكتابية، والتي تركّز بشكل خاص على نشاطات منظمات الجبهة الوطنية.

ملاحظات ختامية

لقد كان حجم عملية تكديس الممتلكات من قبل المنظمات المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية أثناء فترة النظام الشيوعي أقل بكثير من الأشكال الأخرى لعمليات التأميم والسيطرة على الممتلكات التي تمّت في هذه المرحلة السيئة من التاريخ التشيكوسلوفاكي؛ ولم يكن لجميع عمليات تحويل الممتلكات وقع قاتل على المجتمع لا يمكن إصلاحه، مقارنة بأربعين عاماً من ممارسة «التربية» الاشتراكية والتدخل خصوصاً في حياة ومصير البشر؛ إن مصير هذه الممتلكات لا يتحدث عن نفسه فقط، بل كذلك عن الطريقة الشمولية بالتعامل والتي كان يتبناها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي والمنظمات الخاضعة له خلال حصولهم على الممتلكات، وكذلك عن تطبُّع المسؤولين وقدرتهم على الارتجال خلال عملية منع إعادتها. في نفس الوقت، فإن كانت هذه الليونة المنحرفة نوعاً ما للمسؤولين الشيوعيين والشباب الاشتراكي قد نجحت في كثير من الأحيان وساعدتهم على إثراء أنفسهم أو الأجهزة المقربة منهم من خلال حصولهم على قسم من ممتلكات المنظمة التي كان يديرون، فإن ذلك قد تم بالتأكيد نتيجة لأخطاء السلطة الديمقراطية تشريعية كانت أم تنفيذية. وبشكل خاص، فإن ذلك هو انعكاس للحقيقة القائلة، بأن فقدان الضمير يجعل هؤلاء الأشخاص بالتأكيد أكثر فعالية في حصولهم على المنافع غير العادلة، وليس مهماً إن كانوا في السلطة أو المعارضة. لكن من وجهة النظر طويلة الأمد فإنه لا يمكنهم أن يتفوّقوا على هؤلاء الذين تبنّوا المبدأ المذكور أعلاه والذي عبّرت عنه المحكمة الدستورية في العام ١٩٩٢ على الشكل التالي: «بعكس النظام الشمولي الذي تم تأسيسه بهدف فوري ودون أن يرتبط أبداً بمبادئ قانونية ولا حتى بالطبع دستورية، فإن الدولة الديمقراطية تنطلق من معايير وقيم مختلفة كلياً...».

حصل بافل موليك على إجازة في الحقوق من كلية الحقوق وفي العلوم السياسية من كلية العلوم السياسية في جامعة ماساريك بمدينة برنو. يعمل حالياً في المحكمة الإدارية العليا للجمهورية التشيكية.

ISBN 80-86961-12-5 (English version)
ISBN 80-86961-05-2 (Spanish version)
ISBN 80-86961-06-0 (Belarus version)
ISBN: 987-80-86961-30-9 (Arabic version)

إننا نحاول اليوم، بعد خمسة عشر عاماً، تعميم أسباب نجاحنا، ولكن أيضاً أسباب فشلنا. ونحاول في نفس الوقت أن نضع أنفسنا مكان هؤلاء الذين سيتمكنون غداً أو بعد غد من استلام السلطة في مكان قريب منا أو في الجزء الآخر من العالم، ومعها المسؤولية عن مستقبل البلاد التي ستنطلق للسير على الطريق الوعرة للحرية. هذه الدول ستجد نفسها على ما يشبه المسرح، مكشوفة ومراقبة تحت إضاءة كبيرة من الأنوار الساطعة.

بيتر بيتهارت